الربيع العربي

الانتفاضة والإصلاح والثورة

تحرير

د. يوسف محمد الصواني   د. ريكاردو رينيه لاريمونت



منتدى المعارف
alMaaref Forum



الربيع العربي

الانتفاضة والإصلاح والثورة

الربيع العربي

الانتفاضة والإصلاح والثورة

تحرير

د. يوسف محمد الصواني　　د. ريكاردو رينيه لاريمونت

ترجمة

لطفي زكراوي

منتدى المعارف

alMaaref Forum

الفهرسة أثناء النشر - إعداد منتدى المعارف

الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة/ تحرير يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت؛ ترجمة لطفي زكراوي.

٢٥٥ ص.

ISBN 978-614-428-034-8

١. البلدان العربية - الأحوال السياسية. أ. الصواني، يوسف محمد (محرر). ب. لاريمونت، ريكاردو رينيه (محرر). ج. زكراوي، لطفي (مترجم).

320

مكتبة
مؤمن قريش
moamenquraish.blogspot.com

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر منتدى المعارف»

Revolutions, Revolt and Reform in North Africa
Ricardo René Larémont (editor)
Translation from the English Language Edition
to be Published by Routledge, a member of the Taylor & Francis Group

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمنتدى

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣

منتـــدى المعـــارف

بناية «طبارة» - شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت
ص.ب: ٧٤٩٤ - ١١٣ حمرا - بيروت - لبنان ٢٠٣٠ ١١٠٣ - لبنان
بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

المحتويـــات

مقدمـــة

الثورة والانتفاضة والإصلاح

ريكاردو رينيه لاريمونت(*)
ويوسف محمد الصواني(**)

في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ بدأ كل شيء مع بائع الفواكه والخضروات المتجول محمد بوعزيزي الذي بينما كان يحاول بهدوء كسب رزقه وإعالة أسرته من موقفه في مدينة سيدي بوزيد التونسية وجد نفسه بمواجهة صلف السلطة وغطرستها، ممثلة بالحرس البلدي في المدينة الذي قرر عدم قانونية حقه ببيع بضاعته لأنه لم يتحصل على ترخيص من السلطة البلدية للقيام بذلك. احتج السيد البوعزيزي، معتقداً أنه كان يتعرض للمضايقة فقط، لكنه فوجئ بمصادرة عربته بما حملت من بضاعة، وبينما كان يجري مصادرة بضاعته تعرّض لصفعة على وجهه من حرس البلدية، وزاد في تألمه بصفته رجلاً شرقياً أن الصفعة أتت من يد امرأة!

مثل هذا، بالنسبة إلى رجل أفقده الوضع السياسي والاقتصادي كل فرص ووسائل كسب العيش بكرامة، إهانة لكرامته ولمشاعر الرجولة بكل قسوة متصوّرة. اشترى البوعزيزي صفيحة بنزين وسكب على نفسه ما يكفي ليضرم النار في جسده الذي أنهكه الموقف في عمومياته وخصوصياته أيضاً.

(*) أستاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع بجامعة سوني بينغهامتن، نيويورك.

(**) أستاذ العلوم السياسية بجامعة طرابلس، ليبيا.

اختار البوعزيزي المكان الذي يقدم فيه حياته قرباناً وتضحية أمام مكتب السلطة المحلية بكل ما في ذلك من تعبير ورمزية تختزل الوضع برمّته.

كانت التضحية بالنفس التي قام بها بوعزيزي بمثابة الشرارة التي أوقدت نار الاحتجاجات في مدينة سيدي بوزيد، حيث ارتفعت وتيرة المظاهرات الشعبية لتنتشر بعد ذلك في كامل ريف البلاد التونسية، ولتسري سريان النار في الهشيم في أنحاء تونس كلها، بداية من شهر كانون الأول/ديسمبر لتصل في نهاية المطاف العاصمة تونس خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١. بعد ذلك أخذت الأحداث تتطور في المنحى الذي بات معروفاً، ولتجبر في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الرئيس زين العابدين بن علي الذي حكم باستبداد لمدة ٢٣ عاماً، على الرحيل هرباً إلى السعودية. شجع رحيل بن علي سلسلة من الاحتجاجات والانتفاضات والثورات والمظاهرات الحاشدة التي كان من شأنها الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في مصر، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ومقتل معمر القذافي وإسقاط حكمه التسلطي في ليبيا. غير أن بلداناً أخرى تجنّبت نظم حكمها حتى الآن ما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن على الرغم من حدوث مستويات مختلفة من الاحتجاجات الشعبية. لذلك انطلقت محاولات الإصلاح الدستوري في المغرب والأردن، والإصلاح الاقتصادي في السعودية تجنباً للمآلات نفسها، بينما تمَّ قمع المظاهرات في الجزائر والبحرين، وتعيش سوريا حتى تاريخ كتابة هذه السطور صراعاً أودى بحياة آلاف الأشخاص.

كان واضحاً حتى الآن أننا أمام ديناميات جديدة في المنطقة، وأن حادثة البوعزيزي لم تكن إلا بمثابة الزناد الذي أطلق مارد الشعب من عقاله ليبدأ عصر جديد يُعيد الاعتبار إلى الناس بكل الطموح إلى صياغة عقد اجتماعي جديد. هذا الكتاب يتناول الانتفاضة والثورة والإصلاح في البلدان العربية الخمسة، حيث عمليات التغيير السياسي والاجتماعي بدأت وأخذت تتطور نطاقاً ووتيرة بأسرع مما في غيرها من المناطق. ومع أنه من المبكر تحديد النتائج التي ستتمخض عن الربيع العربي على المدى الطويل، فإن الأمر هو أكثر وضوحاً في بيئات أو سياقات ما بعد الثورة (post-revolution/post-revolt) مما يمكن ملاحظته في بلاد الشام أو شبه الجزيرة والخليج العربي.

أُجريت انتخابات في مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب، وخلال

هذه الانتخابات فاز بأكثرية المقاعد البرلمانية الأحزاب الإسلامية في تونس ومصر، والمغرب، وشكّلت بعد ذلك حكومات ائتلافية مع الأحزاب العلمانية. في ليبيا والجزائر كانت النتائج مختلفة، حيث فازت أحزاب غير إسلامية توصف بأنها ليبرالية وعلمانية بأكثرية الأصوات. إن هذه النتائج وإن بدت مختلفة بدرجة ملحوظة، فإنها بلا شك بيّنت أن هناك صعوداً لقوى إسلامية بشكل عام، وإن ثورات الربيع العربي أحدثت تحوُّلاً في المشهد السلطوي في الدول كلها، باستثناء الجزائر. النتيجة الواضحة هي أننا اليوم أمام ظهور، أو تكوّن، أنظمة جديدة منتخبة ديمقراطياً بغضّ النظر عن القوى المهيمنة، أو الحائزة على الأغلبية، أكانت أحزاباً إسلامية أم علمانية. مع ذلك، من المهم الملاحظة أنه وعندما يتعلق الأمر بالتحولات الجيواستراتيجية فقد أحدثت عملية انهيار النظم السلطوية تغييرات طالت طبيعة الحسابات الجيوسياسية في المنطقة بما يقود إلى إعادة تقدير للأوزان النسبية لنفوذ قوى عالمية ودولية مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين وتركيا.

نحن بحاجة إلى توضيح ما حدث في المنطقة. هل نحن نشهد ثورة أو تمرّداً أو انتفاضة؟ للإجابة عن هذا السؤال يتعيّن علينا أن نسأل: هل تم إعادة بناء وتشكيل علاقات السلطة في المجتمع، والاقتصاد، والسياسة، وحدث تغيير جذري، أم إن الأمر لم يَعْدُ كونه لعبة الكراسي الموسيقية مثلما يقال؟ أي إن ما حدث يشبه إعادة ترتيب الكراسي على دكة السفينة من دون أن يطال علاقات السلطة والهيمنة والنفوذ أي تأثير حقيقي؟ أنشهد ثورات أو أحداثاً أقلّ أهمية مثل الانقلابات؟

إلى جانب تحديد ما إذا كنا نشهد ثورات، انتفاضات أو انقلابات فنحن أمام أسئلة أخرى: **أولاً**: لماذا هذه الثورات؟ أو، لماذا تحدث الثورات في هذه اللحظة من الزمن؟ **ثانياً**: ما هي الطبقات الاجتماعية التي تحركت لمقاومة الاستبداد أو طرده والإطاحة به؟ **ثالثاً**: ما دور الجيش والشرطة في تحديد النتائج السياسية؟ **رابعاً**: ما هو دور تكنولوجيا وسائل الإعلام، ولا سيما التلفزيون، والهواتف الخلوية، ووسائل التواصل الاجتماعي المستندة إلى الإنترنت في نشر الثورة السياسية أو الانتفاضة؟ **خامساً**: هل كانت هذه ثورات «بلا قيادة»؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي العواقب على المدى الطويل لثورات سياسية أو انتفاضات تفتقر إلى قيادة واضحة، أو أيديولوجيات واضحة المعالم، أو برامج للتغيير السياسي؟ **سادساً**: لماذا، وكيف سارعت حركات

المقاومة الاجتماعية سلسلة من ردود الفعل في مختلف أنحاء المنطقة ولم تستثن تقريباً أياً من الدول العربية؟ **سابعاً**: ما هي النتائج التي ستترتب على ثورات الربيع العربي على المديين القصير والمتوسط وطويل الأجل؟

الثورات الاجتماعية والثورات السياسية

نحن بحاجة إلى توضيح الفرق بين مفاهيم الثورة الاجتماعية، والثورة السياسية، الانتفاضة والتمرد، الانقلاب، والمظاهرات الحاشدة. نعرف الثورة الاجتماعية التي نعتبرها أكثر راديكالية من التحول الاجتماعي وفقاً للتمييز الذي تستخدمه ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) بين الثورات الاجتماعية والثورات السياسية[١]. وفقاً لهذا التمييز، فإن الثورات الاجتماعية أحداث عميقة كونها تنطوي على إعادة ترتيب أساسية لعلاقات السلطة في الدولة والمجتمع. الثورات نادرة الحدوث، وهي غالباً ما تنجم عن الصراع الطبقي والصراع بشكل عامّ، مثلما رأينا في الثورات الفرنسية والروسية والصينية. لذلك نرى أن ما حدث عربياً هو ثورات سياسية وليس ثورات اجتماعية، ذلك أن أسس علاقات القوة داخل هذه الدول ومجتمعاتها لم يَطَلْها تغيير حاسم، أو لم تتغير أساساً. وانطلاقاً من تعريف ما حدث خلال عام ٢٠١١ كثورات سياسية، نقدّم وصفاً لفئتين من الثورة السياسية (الثورة والانقلاب)، ثم ننتقل إلى وصف المظاهرة أو الانتفاضة الشاملة أو الجماهيرية. هذه الحركات الثلاث هي أقل أهمية من الثورات الاجتماعية، فهي - وإن أثرت في عمل الدولة (من يحكم وكيف يحكم؟) - فإنها لم تُحدث تحوّلاً في علاقات القوة بين الطبقات في المجتمع.

من بين الحالات الخمس يمكن اعتبار ما حصل في تونس وليبيا ضمن فئة الثورات والفعل الثوري لإطاحتها بالحكام المستبدين، بينما كانت الحالة المصرية هجيناً تقريباً لانطوائها على الفعل الثوري المثمر والانقلاب أيضاً، لأن القيادة العسكرية قررت الانضمام إلى المتمردين لإسقاط الرئيس مبارك ووليّ عهده الفعلي، ابنه جمال. في المقابل توقفت المظاهرات الجماهيرية في

(١) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge: Cambridge University Press,1979), pp. 4-5.

المغرب والجزائر عند المطالبة بالإصلاح السياسي أو الاقتصادي، وليس رحيل أو استبدال الأنظمة القائمة.

هكذا يمكن القول إن أياً من هذه الحركات لا تستحق وصف الثورات الاجتماعية التي من شأنها إحداث تحوُّل في علاقات القوى في المجتمع، ويبقى الباب مفتوحاً للمجادلة عما إذا كانت ستتطور في هذا الاتجاه، وإن لديها القدرة لتصبح ثورات اجتماعية لأنها تفتقر إلى القيادة السياسية المنظمة والمجهزة بأيديولوجيا أو مجموعة من الأهداف البرامجية التي تهدف إلى إحداث تحول أساسي في علاقات القوة في المجتمع(٢). هذه الحركات تمحورت على إسقاط، أو تنحية، رئيس الدولة في كلٍّ من تونس ومصر، وقتله في ليبيا، أو إصلاح الدولة (المغرب والجزائر). قاد الفشل في التوافر على القيادة السياسية المتماسكة أو الأيديولوجية المحددة بوضوح أو مجموعة من الأهداف البرامجية إلى هدر فرصة الثورات في نهاية المطاف. ما يبرز في أعقاب ثورات ٢٠١١، مخلفات المظاهرات الاحتجاجية الثورية هو بقايا أو آثار حركات اجتماعية انتشرت وتناثرت بشكل مشتت وكبير. إن غياب الفكر أو الأيديولوجيا والأهداف البرامجية الواضحة، علاوة على الافتقار إلى قيادة سياسية متماسكة وملتزمة بهذه الأهداف البرامجية قد يفسر عدم نجاح هذه الثورات والاحتجاجات، على الرغم من تمكّنها من الإطاحة والتخلص من القيادات السلطوية، في التحول إلى ثورات كاملة حتى الوقت الحاضر وفقدانها الاتجاه. كانت الحركات الاجتماعية في الدول العربية الخمس في عام ٢٠١١ حركات مقاومة اجتماعية مشروعة ومهمة ضد قادة الاستبداد الذين صنعوا أنظمة قمعية أحبطت تطلّعات مواطنيها في الحريات المدنية والكرامة الشخصية، وحياة اقتصادية أفضل، لكنها على الرغم من ذلك، وبشكل عام، وفي مجملها، أقلّ مضموناً من الثورات الاجتماعية.

ثورات، انقلابات، مظاهرات وانتفاضات جماهيرية

من بين الحالات الخمس تبرز تونس وليبيا، حيث تم إسقاط والتخلص من رأس النظام السلطوي بينما تمثل مصر نموذجاً هجيناً، اختلطت فيه الثورة

---

(٢) Jacques Ellul, *Autopsie de la Revolution* (Paris: Calman-Levy, 1969), p. 50.

الاجتماعية بالانقلاب. يمكن تحليل دور الجيش في تونس ومصر وليبيا المساعدة في فهم الاختلافات بين هذه الحالات الثلاث. في تونس مثلاً، اختار الجيش العودة إلى ثكناته وقدّم الاستعداد للخضوع لسلطة ورقابة وتوجيه الحكومة المدنية. أما مصر فأصبحت الهجين للثورة/الانقلاب، لأن الجيش المصري قرر الانضمام إلى المتمردين والمحتجّين، ما مكّنه من مواصلة القيام بدور في تحديد السياسات الحكومية. وفي ليبيا انهارت المؤسسة العسكرية واختفت تماماً. في المغرب والجزائر طالبت الحركات الاحتجاجية الكبيرة بالإصلاح السياسي والاقتصادي بدلاً من إسقاط النظام، وأسفرت حركة الاحتجاج المغربي عن إصلاح دستوري حدّ أو قيّد من سلطة الملك، وإن بشكل محدود. المثير هو ما بدا من تبدّد سريع للحركة الاحتجاجية الجزائرية أمام رد فعل الحكومة على الاحتجاجات عن طريق خفض تكلفة السلع الغذائية المهمة، والاستثمار في مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي تهدف إلى تحسين فرص العمل في البلاد.

كان للثورة التونسية والهجين المصري بين الثورة/الانقلاب والثورة الليبية مسارات مختلفة، حيث بدأت الثورة التونسية في الداخل الذي كان تاريخياً الأكثر فقراً والأقل نموّاً من الناحية الاقتصادية مقارنة بمناطق تونس الساحلية، ثم انتقلت إلى العاصمة. وعبّد طريق نجاح الثورة في نهاية المطاف تلاحم المبادرين للثورة السياسية (الطبقة العاملة المهمّشة أو الشباب العاطلين عن العمل من الداخل التونسي) وقوى حضرية مكوّنة من العلمانيين والليبراليين، استفادت أو وظفت التقنيات الإلكترونية من تلفزيون، وهواتف خلوية، وإنترنت ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بما أسهم في إنشاء حركة اجتماعية أكبر وأكثر تنوعاً شملت فئات الطبقة الوسطى مثل المحامين والقضاة وقيادات النقابات العمالية، ونوادي الشباب في المناطق الحضرية (وبخاصة أندية كرة القدم)، ما جعل الحركة متعددة الطبقات. في مصر كان مركز الحركة في المناطق الحضرية، وبشكل أساس في القاهرة، وهي مركز الحكومة ووسائل الإعلام، إلا أنها، ومثل الحالة التونسية، جمعت عناصر البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا بمستوياتها المختلفة والمحرومة لإحداث ما وصفناه بالهجين، من خلال التحالف في نهاية المطاف مع الجيش لإحداث الهجين الفريد من نوعه: الثورة/الانقلاب. بدأت الحالة الليبية في مدينة بنغازي في المنطقة الشرقية (برقة)، وهو ما أعطى ثورة ليبيا في البداية تعبيراً أو بُعداً

إقليمياً، إلا أن تدخّل حلف شمال الأطلسي لدعم الانتفاضة كان أساسياً وحاسماً من خلال توفير الدعم العسكري واللوجستي والانتشار، ما مكّن الانتفاضة من التوسع لتصل إلى الأجزاء الجنوبية والغربية من البلاد، وهو ما تسبب في نهاية المطاف بإسقاط نظام القذافي.

لماذا الآن؟ متغيّرات تفسيرية

تكشف فصول هذا الكتاب عن تفسيرات متعددة للطبيعة السريعة والمُفاجِئة للثورات والاحتجاجات الجماهيرية الحاشدة في عام ٢٠١١. تبرز على وجه الخصوص خمسة عوامل هي الأكثر ملاءمة لتحليلاتنا:

- النمو الكبير لأعداد ونسبة الشباب في المجتمع واستحقاقهم مشاركة أكبر وأوسع وذات معنى في السياسة والاقتصاد، مقابل معاناتهم الحرمان من أي فرص للمشاركة.

- وجود نمو اقتصادي متواصل في الدول الخمس بشكل رفع من مستوى التوقعات بين قطاعات السكان كلها بالحصول على منافع اقتصادية ناشئة عن هذا النمو.

- خيبة الأمل التي عانتها البرجوازية الصغيرة من النخب الحاكمة، ما قاد إلى قيامها بقطع أي ارتباط بالنخب والانضمام إلى الثوار والمتمردين.

- قرار القادة العسكريين بالاصطفاف إلى جانب الثوار أو المتمردين أو الالتزام بالوقوف مع النظام.

- توافر تقنيات التعبئة الإلكترونية، بما في ذلك قنوات البث التلفزيوني (وبخاصة قناة الجزيرة وقناة العربية)، الرسائل النصية عبر الهواتف الخلوية، ووسائل التواصل الاجتماعي القائمة على الإنترنت (ولا سيما استخدام الفيسبوك في الحالة التونسية)، بما سارع وسهّل تعبئة السكان في حركات الاحتجاج الاجتماعي الشامل.

يقدّم **الفصل الأول** من هذا الكتاب الإطار النظري والأمبيريقي لمعالجة ثلاثة من العوامل المذكورة أعلاه:

- ظهور أفواج كبيرة من الشباب في المنطقة، الأمر الذي أَوْجد ما بات

يعرف بظاهرة الانتفاخ الديمغرافي الشبابي في المجتمع (Youth Bulge)، وما نجم عنها من مطالبة بتغيير في السياسية.

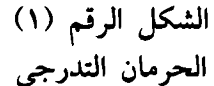
– ثبات النمو الاقتصادي في المنطقة بشكل أدى إلى ثراء النخب من دون توفير سبل الإنصاف لبطالة الشباب المفرطة.

– مشاهدة وتتبع القنوات الفضائية التلفزيونية العالمية والاستخدام الواسع للهواتف الخلوية ووسائل وشبكات التواصل الاجتماعي، وبخاصة الفيسبوك، كل هذه تفاعلت وتقاطعت لتكون بمثابة عوامل مساعدة لحركات الاحتجاج الشعبية الواسعة النطاق.

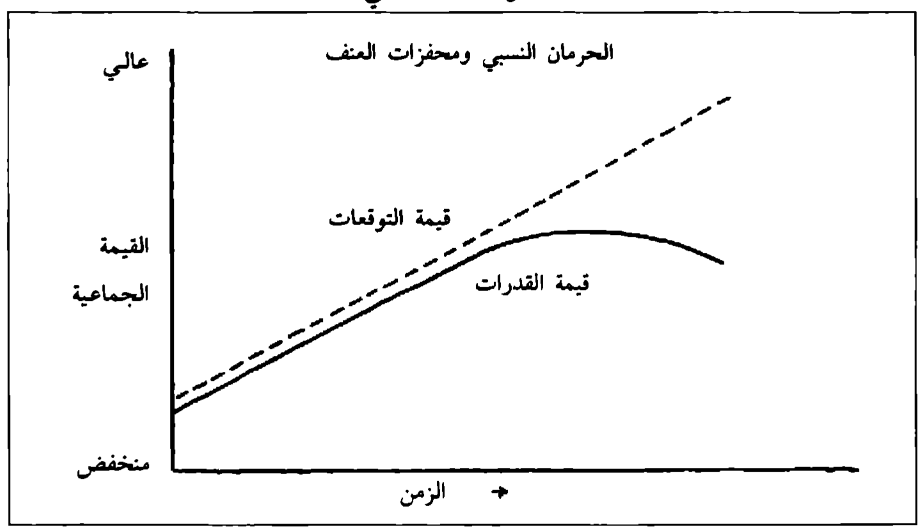
تحليل الفصل الأول يوضح من خلال بيانات عن توزيعات السكان في البلدان الخمسة كيف أنها أصبحت تميل مع مطلع القرن الحالي، وبشكل واضح، للتمركز حول الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة، ما أدى إلى خلق فئة تضم أعداداً متزايدة من السكان الذين أصيبوا بخيبة أمل في الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة. كانت هذه الأعداد المكوّنة أساساً من الشباب جاهزة لتعبئتها في حركات التغيير الاجتماعي الجماهيرية الطابع. ويقدم الفصل بيانات عن الهرم السكاني لكل بلد على حدة، ويربط هذا التمركز الشبابي ببيانات الاقتصاد الكلي الأخرى الدالة على النمو الاقتصادي في كل بلد على مدى الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. في حين أن هذا النمو الاقتصادي المطرد وقع خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن المشكلة مع نوع النمو الذي حدث، هي أنه لم يحقق تقاسماً منصفاً للثروة يطال الشباب الساخطين والمحرومين والبرجوازية الصغيرة. تكشف البيانات أن اقتصادات المنطقة كانت تتحسن بشكل واضح، بينما لم يَطَلْ نوعية الحياة الاقتصادية وظروف التشغيل بالنسبة إلى معظم الأشخاص أي تغيير. أوجدَ هذا المزيج من النمو الاقتصادي وتراجع نوعية الحياة الاقتصادية حالة كلاسيكية من الحرمان النسبي، الذي هو شرط، كثيراً ما يُستشهد في الأدبيات حول العوامل المسببة للثورة. ببساطة فإن للبشر «**احتياجات أساسية، رغبات وغرائز، التي إذا ما لاقت الإحباط فستثير مشاعر العدوان التي تأخذ أحياناً شكل السلوك الثوري أو العنف**»[٣]. في كل الحالات ما يمكن

(٣) Mark M. Hagopian, *The Phenomenon of Revolution* (New York: Dodd, Mead & Co. 1974), p. 68.

استخلاصه من الملاحظة الميدانية ونتائج بحوث الرأي العام وبيانات الاقتصاد الكلي هو أن قطاعات واسعة من السكان رأت نفسها مهمّشة اقتصادياً ومقموعة سياسياً، بينما كانت النخبة الأقل عدداً أكثر استفادة من النمو الاقتصادي، وعلى نحو غير متناسب. في هذه الظروف من القمع الشامل والحرمان النسبي ارتفعت احتمالات التعبئة السياسية الجماعية إلى حد كبير. يؤكد تيد جور (Ted Gurr) في إطار تعريفه الحرمان النسبي أن له جانبين مهمّين: النطاق أو عدد القضايا المسببة للاستياء، وشدة الإحساس بالاستياء أو درجته[٤]. وفقاً لتحليلاتنا فإن المظاهرات الحاشدة في بلدان الربيع العربي تطابق النموذج أو النسق الثالث من أنساق الجور المتعلق بـ«الحرمان التدرجي»، حيث تزداد تطلّعات المجتمع نحو الأفضل في الوقت نفسه الذي ترتفع فيه القدرة الاقتصادية للدولة.


الشكل الرقم (١)

الحرمان التدرجي



المصدر: Gurr, Ibid, p. 53.

يتفق المنظّر الاقتصادي منصور أولسن (Mancur Olsen) مع ملاحظة جور، مبيّناً أن ترافق النمو الاقتصادي السريع مع تصاعد أعداد الفقراء يؤدي

---

(٤) Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, N.J: Princeton University Press, 1971), pp. 29-30.

إلى ظروف الحرمان النسبي وعدم الاستقرار الاجتماعي، والتمرد[٥]. إضافة إلى معالجة مسائل الحرمان النسبي، يُبيّن **الفصل الثاني** أنه باستثناء ليبيا فإن دول المنطقة التي تعرف الآن ظاهرة تزايد أعداد الشباب سوف تواجه انخفاضاً دراميًا في معدلات الخصوبة، وبشكل كبير خلال الأعوام العشرين القادمة. عندما يحدث هذا الانخفاض ويصبح السكان أكبر عمراً وأقل عدداً، فإن الضغط الديمغرافي الحالي سوف يتبدّد وتدخل المنطقة خلال عشرين عاماً من الآن مرحلة جديدة من الاستقرار السكاني. يمكننا أن نضيف إلى مفاهيم جور وأولسن عن الحرمان النسبي والنمو الاقتصادي السريع فكرة صموئيل هانتنغتون (Samuel P. Huntington) عن البيئة الخصبة للثورة يمكن العثور عليها في «المجتمعات التي شهدت بعض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحيث تخلفت عمليات التحديث السياسي والتنمية السياسية عن عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي»[٦]. ادعى هانتنغتون أن القادة السياسيين بحاجة إلى إجراء تعديلات على أنظمتهم الحكومية لجعلها أكثر استيعاباً ومشاركة خلال فترات النمو الاقتصادي. الفشل في القيام بذلك هو بالضبط ما حدث في الثورات في تونس وليبيا وحالة الهجين مصر، وأيضاً في حركات الاحتجاج الاجتماعي الشامل في المغرب والجزائر. شهدت الدول الخمس نموّاً اقتصادياً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، غير أنها كلها لم تكن قادرة على استيعاب المطالب التي عكست زيادة الشباب الكبيرة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ قدّم الفقر وعدم كفاية الأجور التي كانت سائدة في خضم نمو الاقتصادات الظروف الأولية التي من شأنها خلق كتلة استياء تجاه الطبقات المحظوظة المتمتعة بالامتيازات. وبالنظر إلى تآلف مجموعة الضغوط الديمغرافية الحقيقية والنمو الاقتصادي وفشل الاستيعاب السياسي، فقد دفعت شرارة التضحية بالنفس من محمد بوعزيزي شباب تونس وحفّزتهم على الثورة. وما إن نجحت تونس في إسقاط الدكتاتور زين العابدين بن علي حتى تشجّع المنظمون في مصر واستخدموا وسائل الإعلام الإلكترونية لتسريع

---

(٥) Mancur Olsen, «Rapid Growth as a Destabilizing Force,» in, *When Men Revolt and Why: a Reader in Political Violence and Revolution*, ed. James Chowning Davies (New York: Free Press, 1971), p. 219.

(٦) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1970), p. 265.

وتيرة مظاهراتهم. النجاحات التي تحققت في تونس ومصر خلقت بدورها سلسلة من الثورات والمظاهرات التي كان من شأنها أن تؤثر في ليبيا، والمغرب، والجزائر، والبحرين، واليمن، والسعودية وسوريا بطرق مختلفة.

نحن أمام ظاهرة تزامن الارتفاع في نسبة وأعداد الشباب مع ارتفاع بطالتهم، وتوسع الاقتصاد، وكان من شأنها أن تفاقم إحساس السكان بالحرمان النسبي. وإذا أضفنا إلى تحليلنا القدرات التعبوية لتكنولوجيا التلفزيون والتكنولوجيات الجديدة من الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فإننا نجد أنها خلقت الظروف التي عجّلت آليات وعمليات الاحتجاج بما جعل ذلك ظاهرة إقليمية. هذه المكوّنات مجتمعة مع الانهيار النهائي للعلاقة بين النخب الحاكمة والبرجوازية الصغيرة، أدت إلى ظروف غير مستقرة جداً. انضم أعضاء من الطبقة الوسطى من مثقفين وموظفين مدنيين ونشطاء النقابات العمالية ومحامين وقضاة ومهندسين وفنيين، ورجال أعمال، ومديرين إلى المهمَّشين والعاطلين عن العمل من شباب الريف والحضر، وفي بعض الحالات الجيش (وبخاصة في تونس ومصر) لتسريع عمليات التغيير الاجتماعي.

أشارت أعمال كل من كارل برنتون (Carl Brinton) وكارل مانهايم (Karl Manheim)، وجايتانو موسكا (Gaetano Mosca)، وإدوارد شيلز (Edward Shils) أن نقل البرجوازية الصغيرة، وبخاصة مثقفوها الولاء من النظام الحاكم للمتمردين أو الثوار ضروري لتحويل الحالات الثورية إلى ثورات[٧]. في الدول المعنية كان للتحول في ولاء البرجوازية الصغيرة من التأييد أو السلبية تجاه النظام الحاكم نحو دعم تمرد شباب البروليتاريا والبروليتاريا المحرومة دور حاسم أو أساسيّ لقيام تحالفات متعددة الطبقات أطاحت بالأنظمة الاستبدادية أو أجبرتها على الإصلاح.

إن العامل الأخير الذي أدى دوراً في عمليات التغيير الاجتماعي هو

---

(٧) Carl Brinton, *The Anatomy of a Revolution* (New York: Vintage Press, 1938, 1965); Karl Manheim, *Ideology and Utopia* (London: Routledge, 1936); Gaetano Mosca, *The Ruling Class* (New York: McGraw Hill, 1939, 1960); Edward Shils, «The Intellectuals and the Powers: Some Perspectives for Comparative Analysis,» *Comparative Studies in Society and History* 1:1 (October 1958): 5-22.

المتعلق باختيار العسكر، باعتبارهم مؤسسة، إمّا دعم المتمردين وإمّا حماية النظام. في الحالتين التونسية والمصرية انحازت المؤسسة العسكرية إلى الخيار الأساسي بدعم المتمردين أو المتظاهرين، بينما كانت الحالة الليبية مختلفة نوعياً، حيث انهار الجيش ببساطة، وتوقف عن القيام بدوره أو وظيفته بصفته لاعباً حيوياً سياسياً أو عسكرياً، لذلك عندما قدم حلف شمال الأطلسي (NATO) دعماً حاسماً إلى الثوار، تهاوت القدرة القتالية واللوجستية للقوات الموالية للنظام أمام القوة الكاسحة للحلف، وانتهى الأمر بسقوط نظام القذافي. أما في المغرب حيث جرت محاولة لإصلاح النظام الملكي بدلاً من الإطاحة به، فإن ولاء الجيش لم يكن موضع تساؤل. المسألة في الجزائر ذات خصائص مميزة في هذا الشأن، حيث مثّل وأدى الجيش دور القوة المركزية أو البدائية (primordial pouvoir) خلف عملية السياسة على مدى عقود. المتظاهرون في الجزائر لم يكونوا قادرين على حشد موارد اجتماعية كافية لزعزعة أو إزالة النظام، وهو ما يؤكد، كما في باقي الحالات، أن دور العسكر كان عاملاً وأمراً أساسياً وحاسماً في هذه الصيرورة المتمايزة والمتشابهة أيضاً من الثورة، الانتفاضة والمظاهرات الاحتجاجية الحاشدة.

إن لهذه الخلاصة أبعاداً نظرية واضحة، فإذا ما نظرنا إلى ما جرى في عصور مختلفة من وجهة نظر تاريخية فإن افتراض حصول تشارلز الأول في إنكلترا في عام ١٦٤٠، أو لويس السادس عشر في فرنسا في عام ١٧٨٩، أو نيقولا الثاني في روسيا في عام ١٩١٧، على دعم مؤسسة عسكرية موحّدة ومتماسكة خلال فترات الاضطرابات الاجتماعية التي واجهوها كان سيحول دون تحوّل الأوضاع أو الحالة الثورية المرتبطة بها إلى الثورات التي عرفناها في إنكلترا وفرنسا وروسيا. هنا نحن بحاجة إلى أن نتذكر كيف أن التحام الجيش الروسي في عام ١٩٠٥ أدى إلى فشل المحاولة الثورية الأولى، في حين أن فقده تماسكه بمواجهة ثورة ١٩١٧ أدى إلى نجاح تلك الثورة[٨].

---

(٨) Leon Trotsky, *History of the Russian Revolution* (New York: Pathfinder, 1932, 1961), pp. 331-347.

مآلات الافتقار إلى القيادة وغياب الأيديولوجيا الثورية

تميّزت ثورات الربيع العربي ليس بالعفوية والسرعة فقط، لكن أيضاً بعدم وجود قيادة محددة، والافتقار إلى الأيديولوجيا. أن تلك القوى، مثلما تقرر حنا أرندت (Hanna Arendt)، قد تؤدي إلى حالات أو أوضاع ثورية، لكن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث الثورات(٩). إذ على الرغم من وقوع إضرابات عمّالية، على نطاق صغير، ومظاهرات في الشوارع في أنحاء المنطقة كلها قبل عام ٢٠١١، فإنها لم تبلغ حدّاً أو مدى من القوة بما يهدد الأنظمة الاستبدادية أو يؤدي إلى إسقاطها. في المقابل، فإن ثورات ومظاهرات واحتجاجات عام ٢٠١١ كانت أكبر حجماً، واتّسمت بالعفوية، وتسارعت وتيرتها بشكل ملحوظ. غياب التخطيط الشامل الواسع النطاق والافتقار إلى أيديولوجيا واضحة المعالم، أو مجموعة الأهداف البرامجية المحددة، وغياب القيادة السياسية المعروفة تحثنا على التفكير في النتائج المترتبة على المدى الطويل الأجل لوجود حركات احتجاج اجتماعية تفتقر إلى هذه العناصر.

يمكننا أن نؤكد أن حركات التغيير الاجتماعي التي لديها أيديولوجيا متطورة، أو مجموعة من الأهداف البرامجية التي توجّهها قيادة سياسية متماسكة تُحدِث مجموعة من المصالح القوية أو الصلبة التي يمكن أن توفر قوة دافعة للسياسة. لقد أدى الافتقار إلى الأهداف الأيديولوجية أو البرامجية الواضحة في هذه الثورات إلى تبديد هذه الحركات في المدى القريب والمتوسط الأجل، حيث انحدرت، في ارتباك كبير حتى تاريخ كتابة هذه السطور، نحو حالة تكتسيها مظاهر اللامبالاة والارتباك، وفقدت هذه الحركات موقتاً طريقها. ما يجب التفكير به هو ما إذا كان المتمردون أو المنظّمون الذين بادروا أو أطلقوا هذه المشاريع للتغيير السياسي والاجتماعي سيتعرفون إلى نقاط الضعف النظمية التي ظهرت، وما إذا كانوا قادرين على تطوير أيديولوجيا أكثر وضوحاً، أو مجموعة من الأهداف السياسية بقيادة مجموعة محددة ومتماسكة من قادة الثورة أو الإصلاح. إذا لم يتحقق هذا، فإنه من المرجح تماماً أن حركات المقاومة السياسية هذه ستواصل فقدانها القوة لصالح قوى الثورة المضادة التي سيكون لها فرص أفضل للتنظيم والتعبئة. هذان

(٩) Hannah Arendt, *On Revolution* (New York: Viking, 1963), p. 263.

العاملان - أيديولوجيا أوضح وقيادة سياسية متماسكة محدّدة - سيكونان ضروريين للمرحلة المقبلة من الإصلاح السياسي. إذا لم يتحقق ذلك، فإن هذه الحالات الثورية ستتلاشى تدريجياً. إن النتيجة المؤسفة حقاً ستكون «... خليط من الجماعات والطبقات والصراعات والانشقاقات التي قد تعمل ضد بعضها بعضاً وليس ضد النظام القديم»[(١٠)].

الموجات الثورية

ما كان مثيراً حول ثورات وانتفاضات واحتجاجات ومظاهرات «الربيع العربي» في عام ٢٠١١ هو اتصافها بالعفوية والسرعة، وانتقالها عبر الحدود بما أوجد «موجة» من «الثورة» عبر العالم العربي. نحن بحاجة إلى أن نطرح التساؤل التالي: ما الذي يفسر هذه السرعة، وما يبدو من خاصية «معدية» للثورة؟ وهل حدثت هذه «الموجات» من قبل؟

في هذه المقدمة جرى تأكيد أهمية دور ثلاثة عوامل (الأثر الكبير المترتب على النجاح المبدئي للثورة، الجهوزية للتغيير، وتكنولوجيا الاتصالات) في خلق «موجات» من الثورة. عرفنا عدداً من الموجات الثورية، لعل أطولها تقريباً هي تلك **الموجة الأولى** التي جرت بين عامي ١٧٧٦ و١٧٩٨، والتي بدأت مع حرب الاستقلال الأمريكية في عام ١٧٧٦، وكان لها الفضل في أن تؤسس، وبنجاح، لإمكانية الثورة السياسية الجمهورية المناهضة للملكية. كان لنجاح حرب الاستقلال الأمريكية تأثيراتها، باعتبارها ثورة سياسية، في أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي ومناطق أمريكا الجنوبية، شملت ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، الثورة الهايتية في عام ١٧٩١، تمرد ١٧٨٩ في إيرلندا، والحروب الثورية في أمريكا اللاتينية. قدمت حرب الاستقلال الأمريكية النموذج لهذه الموجة الجمهورية التي تميزت باستخدام نموذج اتصالي، حيث استخدمت الكتيّبات والمنشورات السياسية للتحريض على التمرد وتشجيعه على نطاق ملحوظ.

الموجة الثانية كانت أكثر سرعة وأكثر صلة بتحليلنا للثورات، ذلك أن ثورات ١٨٤٨، وإن بدأت في باليرمو، فإنها انتشرت بسرعة كبيرة وتوسع نطاقها ليشمل كامل شبه الجزيرة الإيطالية، ثم فرنسا والولايات الألمانية،

---

(١٠) Hagopian, Ibid., p. 181.

وإمبراطورية هابسبورغ، والدانمارك، وأيرلندا. هنا التشابه مع موجة ثورات عام ٢٠١١ العربية، حيث استغرقت هذه الموجة الثورية بين سنة أو سنتين فقط. إذ ارتفعت معدلات السكان في أوروبا قبل هذه الثورات في وضع شبيه بما حدث عربياً في عام ٢٠١١، بما خلق مطالب بحاجة إلى الاستجابة لها بتنازلات من النظم السياسية القائمة وقتذاك(١١). تمحورت المطالب حينها حول تأسيس أو إقامة ملكيات دستورية وتوسيع دائرة حق الانتخاب بما يسمح للمزيد من المواطنين بالمشاركة بالتصويت ووضع حد للرقابة على الكتب، وتوسيع نظام الضرائب التصاعدية، والتعليم المجاني للجنسين، مع إنهاء العبودية أو الرق، والمساواة السياسية لليهود، وإلغاء فكرة أو مبدأ الامتياز الذي يتمتع به النبلاء(١٢). من الواضح أن هذه المطالب كلها كان لها، أو غلب عليها، الطابع أو التوجه الليبرالي، وأحياناً الاشتراكي، في وقت بدأت فيه أوروبا تحسّ وطأة تصاعد أعداد السكان، وما ارتبط به من توتر في علاقة العمال برأس المال. قاد ذلك مع أربعينيات القرن التاسع عشر إلى ظهور الليبرالية والاشتراكية باعتبارهما فلسفتين حلتا محل الفلسفة المحافظة للحكم المطلق.

تمخّضت ثورات وانتفاضات عام ١٨٤٨ عن تحقق هدف ليبرالي بإقامة الملكيات الدستورية باعتباره هدفاً أساسياً لها(١٣). في الوقت نفسه دعا نشطاء اشتراكيون (بخاصة كارل ماركس وفردريك إنغلز) إلى تغيير سياسي واقتصادي أكثر عمقاً، وإلى التمكين السياسي للعمال وإن قبل معظم اشتراكيي ١٨٤٨ في نهاية المطاف النظام الجمهوري وتوسيع دائرة الناخبين لتشمل الطبقة العاملة بدلاً من التمسك بدكتاتورية البروليتاريا. قبل هؤلاء أيضاً حق انتخاب وتصويت يشمل النساء، وهو ما ميّزهم من ليبراليي القرن التاسع عشر الذين فضّلوا حق انتخاب يقتصر على مالكي العقارات الذكور فقط.

لعل من أهم التماثلات والاختلافات بين ثورات ١٨٤٨ وثورات ٢٠١١

---

(١١) Jonathan Seperber, *The European Revolutions, 1848-1851* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 23-24.

(١٢) Mike Rapport, *1848: Year of Revolution* (New York: Basic Books, 2008), p. 243; Sperber, Ibid.

(١٣) Benjamin Constant, *Des reaction politiques* (1796)

هو أن ما جعل الموجتين أقلّ فاعلية هو أن قياداتهما السياسية لم تتماسك بعد إزالة النظام السابق. كان لهذه القيادات في الموجتين فصائل اشتركت في هدف تغيير النظام، لكنها لم تتفق على مجموعة أهداف تتجاوز ذلك لتصل إلى صياغة ما يعقب سقوط النظام. لذلك لم يتحقق تعزيز الثورات في حالة ثورات ١٨٤٨ على الأقل، بعد تحقق الإنجازات الأولية بفعل افتقارها إلى تماسك القيادة السياسية. هذا أدى بدوره إلى فسح المجال والوقت أمام قوى الثورة المضادة للتنظيم والعمل. يمكننا أيضاً أن نشير إلى بعض التمايزات أو الاختلافات بين موجتي ١٨٤٨ و٢٠١١. من ذلك أن دعاة ومؤيدي موجة ١٨٤٨ توافروا على مجموعة مطالب سياسية أكثر وضوحاً، مثل الملكية الدستورية وتوسيع نطاق حق الاقتراع والتعليم العمومي وغيرها، بينما تركزت ثورات ٢٠١١ على تغيير النظام من دون التوحد على أساس مجموعة أهداف سياسية لمرحلة ما بعد سقوط النظام.

يمكن القول إن **الموجة الثالثة** هي سلسلة الثورات والانتفاضات التي وقعت في أعقاب الثورة الروسية في عام ١٩١٧، وإعلان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون نقاطه الأربع عشرة في عام ١٩١٨ التي دافع فيها عن حق تقرير المصير للشعوب المستعمَرة. أما موجة الثورات الاشتراكية فانطلقت في روسيا في عام ١٩١٧، وانتشرت بعد ذلك وصولاً إلى إعلان جمهورية ميونخ السوفياتية في عام ١٩١٨، والثورة المجرية في عام ١٩١٩، وقيام جمهورية الفارسية الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٢٠ (كل هذه «الثورات» كانت قصيرة العمر باستثناء روسيا). بدأت الموجة المناهضة للاستعمار، التي ربما تكون انطلاقتها قد ألهمتها نقاط ويلسون الأربع عشرة، في مصر في عام ١٩١٨، ثم انتشرت إلى الهند، وكوريا، والصين (يمكن اعتبار الثورة الصينية ضمن موجة الاشتراكية ومناهضة الاستعمار معاً) قبل أن تصل ذروة النجاح خلال ستينيات القرن العشرين. في هذه الموجة نلاحظ استعمالاً واسعاً لوسائل الاتصالات مثل المنشورات والكتيّبات السياسية، إضافة إلى الإذاعة والتلغراف.

في أواخر القرن العشرين شهد عام ١٩٨٩ آخر وأقرب تمثلات للموجة الثورية التي شهدناها خلال عام ٢٠١١ في «الربيع العربي». ففي خلال فترة سنة واحدة انتشرت الاحتجاجات التي انطلقت من بولندا بنجاح في المجر، ألمانيا الشرقية، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وأخيراً، رومانيا. كان لنقابات عمال بولندا المعروفة «تضامن» فضل السبق في إطلاق الموجة الاحتجاجية

المناهضة للشيوعية، وإسقاط الحكومة البولندية الاستبدادية. ضمن هذه الموجة أدّت تكنولوجيا الاتصالات من تلفزيون وراديو وفاكس أهم دور في نشر وتسريع الموجة بعد النجاح الذي تحقق للثورة البولندية. قامت الحكومات الغربية (بخاصة ألمانيا الغربية والولايات المتحدة) بتقديم دعم مهم مادياً، علاوة على الدعم الدبلوماسي بقدر ساهم في نجاح تلك الموجة الثورية التي تزامنت مع ما شهدته الصين من مظاهرة ضخمة في ميدان تيانانمين في العاصمة بكين خلال العام نفسه، إلا أن ذلك لم يؤد إلى أي موجة ثورية في الصين، وإن قاد إلى بروز تحديات وإشكاليات على مستوى حقوق الإنسان في الصين بشكل ظاهر، لا نزال نتلمّس آثارها حتى اليوم.

إن ثورات ٢٠١١ العربية تتصل بهذا النسق والموجة الثورية، فبمجرد أن نجح ثوار تونس في إزاحة الدكتاتور مثّل إنجازهم دليلاً للمجتمعات الأخرى، ونموذجاً يُحتذى يؤكد أن انتفاضات الشعوب يمكن أن تحقق النتائج الاقتصادية، المرجوّة. هكذا قدمت تونس النموذج الأولي الذي كانت له آثاره وتأثيراته في المنطقة. ومن ناحية أخرى كان سكان المنطقة جاهزين للتغيير، حيث بيّنت استطلاعات الرأي التي أجريت قبل عام ٢٠١١ تطلّع شعوب المنطقة إلى تحسين الحكومة واستجابتها للرأي العام. في مسح مركز بيو (Pew) الذي أُجري في عام ٢٠١٠ مثلاً، تبيّن أن الأغلبية في العالم الإسلامي، باستثناء الباكستان، فضلت الديمقراطية على السلطوية. أخيراً، إن التقدم في تقنيات الاتصالات وإتاحة التلفزيون على المستوى الكوني واستخدام الهواتف المحمولة ووسائط التواصل الاجتماعي وبخاصة الفيسبوك وتويتر، سرّعت من وتيرة نشر الأخبار، وقدّمت منصات إلكترونية للمنظمين السياسيين الذين كانوا مُقدِمين ومُصممين على تنظيم حشود جماهيرية للإطاحة بالحكام المتسلّطين.

مخطط الكتاب

بعد هذه المقدمة يحلل ريكاردو رينيه لاريمونت في **الفصل الأول** الأدوار المتداخلة التي تقوم بها التغييرات الديمغرافية، الاقتصاد وتقنيات الإنترنت والهواتف المحمولة في التحريض على الثورة والإصلاح وتسريع وتيرتهما في عام ٢٠١١. يقدم لاريمونت تحليلاً ديمغرافياً لكل بلد على حدة، ثم يربطه ببيانات الاقتصاد الكلي والبيانات عن بطالة الشباب

واستعمالات الهواتف المحمولة واستخدام الفيسبوك، ليفسّر لنا جذور وسرعة انتشار الثورات. ويتوقّع لاريمونت أنه، وبناء على الانخفاض المتوقع في الخصوبة في البلدان الخمسة، فإن هذه المجتمعات ستصل إلى مرحلة استقرار سكّاني خلال عشرين عاماً.

تتناول الفصول من الثاني حتى السادس الحالات الدراسية موضوع الكتاب. يقدم **الفصل الثاني** «الثورة التونسية: ثورة الكرامة» لعميرة علية الصغير الذي شهد الثورة وشارك فيها، تحليلاً لأسباب الثورة وأهم فاعليها، محاولاً وضعها في سياقات مقارنة مع الثورات الأخرى. يركز الصغير على التمايزات في توزيع الثروة بين الدواخل والمناطق الساحلية، الآفاق المظلمة لتشغيل الشباب، حالة «الإرهاق» التي سبّبها نظام بن علي التسلطي، استعمال وتوظيف البريد الإلكتروني والرسائل النصية والفيسبوك في نشر الثورة والدور الخاص الذي قام به المحامون والقضاة ونشطاء النقابات العمالية في تنظيم المراحل اللاحقة للثورة، كما يحلل الدور الذي قام به الجيش والشرطة.

في **الفصل الثالث** «الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير»، يُقدّم عماد الدين شاهين تحليلاً لقوة وقدرة التعبئة الجماهيرية في مصر والاستراتيجيات والتكتيكات التي تم استخدامها للإطاحة بنظام مبارك في ثمانية عشر يوماً. يعرض شاهين الأسباب الهيكلية للثورة مع بيان الدور الذي قام به الفاعلون المؤثرون مثل «حركة ٦ نيسان/ أبريل» و«الإخوان المسلمون» والحملة الشعبية لدعم البرادعي والنقابات العمالية. يحاجج شاهين بأن ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير نتجت من عملية تراكم عبر سنوات عديدة من القمع السياسي وسوء إدارة الاقتصاد وغياب العدالة الاجتماعية وقمع البوليس، إضافة إلى الجهد المتواصل والنضالي للنشطاء الذين وظفوا في أثناء الثورة وسائل التعبئة التقليدية والحديثة في آن واحد مع استخدام الوسائل اللاعنفية كتكتيك ملائم. يقوّم شاهين الأخطاء الحاسمة التي ارتكبها نظام مبارك، وأسهمت في انهياره، وأخيراً يناقش الدور الملتبس للمؤسسة العسكرية في الثورة وفي أثناء مرحلة الانتقال.

يقدم يوسف الصواني مساهمته في **الفصل الرابع** عن «انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وتحديات بناء الدولة»، حيث يعرض التمثلات المتعددة والطبيعة الأكثر عنفاً لما حصل في ليبيا بمواجهة نظام

القذافي. يشرح لنا هذا الفصل كيف انطلقت الانتفاضة في شرق البلاد وتكوّنها من عناصر متعددة ومختلفة، مع بيان الدور الذي قام به حلف شمال الأطلسي في الثورة، وهو ما يميّز الحالة الليبية عن غيرها من الحالات موضوع هذا الكتاب.

يصف الفصل صعود مختلف المكوّنات وبروزها على نحو أو آخر، بما شكّل حركة الانتفاضة، مبيّناً الدور الحاسم، وربما الضروري، لتدخّل قوات حلف الناتو. ويضيف الصواني تحليلاً للدور الفاعل الذي قامت به وسائل الإعلام والمحطات التلفزيونية في نقل أخبار الثورة والدعاية لها والدعوة إليها أيضاً، ويفسر لماذا كان العنف لازماً في ليبيا لإسقاط النظام. ويعالج بالتفصيل ظاهر التكتيكات التي استعملها نظام القذافي لقمع الانتفاضة، علاوة على المصير الذي لاقته جهود سيف الإسلام القذافي من أجل لبرلة السياسة والاقتصاد، وهي الجهود أو المحاولات التي كان مصيرها الفشل في نهاية المطاف، وأخيراً يعلّق على دور الميليشيات في إعاقة بناء دولة ليبيا الجديدة.

عزالدين العياشي في **الفصل الخامس**، يُبيّن لماذا لم تصل الثورة أو الانتفاضة إلى الجزائر في عام ٢٠١١ مع أنها بدت جاهزة لاستقبالها. يعاني شباب الجزائر البطالة والتهميش، ومع ذلك لم يبدُ ذلك كافياً لأحداث الثورة والتمرد أو الانتفاضة. وبينما يشرح العياشي التيارات المؤسسة لعدم الاستقرار في الجزائر، يشير إلى أن الجيش سيواصل، متماسكاً، القيام بدوره باعتباره قوة سياسية، ليوجّه أو يدير البلاد من وراء الستار. عانت الجزائر حرباً أهلية مفزعة خلال ما عرف بسنوات الجمر، ما أحدث حساسية شعبية تجاه أي موجة جديدة من العنف وعدم الاستقرار. هذا يعطي الجيش ميزة باعتباره مؤسسة يمكنها تأمين الاستقرار، إضافة إلى الدور الذي قام به تمتُّع البلاد بموارد كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، توفر للنظام الموارد اللازمة «لشراء» الرضا الشعبي والهدوء خلال فترات الأزمات. أخيراً، سعى النظام الجزائري إلى دمج العناصر الإسلامية التي لا تتبنّى العنف في العملية السياسية في الوقت نفسه الذي يتم فيه مطاردة أولئك الذين يسعون لتحدّي، أو تغيير، النظام بالعنف. هذه العوامل مجتمعة تشرح لنا لماذا تمكّنت الجزائر تجنّب التمرد والثورة خلال عام ٢٠١١ على الأقل.

في **الفصل السادس** يناقش **محمد ضريف** كيف تمكّن المغرب من تجنُّب

ثورات عام ٢٠١١، ذلك أن الملك محمد السادس كان قد أطلق عملية لبرلة طويلة المدى للدولة المغربية. ويرى ضريف أن هذه العملية انطلقت في عام ٢٠٠٤ عندما شجّع الملك رعاية الدولة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وأطلق في عام ٢٠١٠ عملية نقل لسلطة اتخاذ القرار الحكومي من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية. ومع أن احتجاجات جماهيرية جرت في عام ٢٠١١ نجحت في دفع الملك إلى تسريع الإصلاح الدستوري الذي بموجبه تم تفويض بعض سلطاته للبرلمان، احتفظ الملك بسلطة تعيين المرشحين الذين يفضلهم للوزارات الرئيسة، وظل مسيطراً على الجيش. ويقرر ضريف أن الملك محمد السادس أوجد صيرورة حررت المنتظم السياسي، وشجّعت منحى سياسياً تطورياً غير ثوري.

في **الفصل السابع** «ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي»، وهو ما يمثّل الخاتمة التحليلية للكتاب، يسعى ريكاردو لاريمونت ويوسف الصواني وعزالدين العياشي ومحمد ضريف إلى تقديم مناقشة وتحليل للمسائل التي جرى تناولها في الفصول المختلفة بهدف استخلاص الدروس التي يمكن أن تُساهم في فهم أعمق لهذه الظاهرة بشكل عام. كما تتناول الخاتمة الآفاق المختلفة لمرحلة ما بعد الثورات والتغييرات التي حصلت في دول الربيع العربي، وتعلّق على المستقبل الذي يمكن أن تتّجه إليه الأوضاع على المدى القصير.

الفصل الأول

الخلفيّات الديمغرافية والاقتصادية والتكنولوجيّة لثورات الربيع العربي

ريكاردو رينيه لاريمونت

نعرض هنا الأدوار المتشابكة التي قام بها التغير الديمغرافي والاقتصاد والإنترنت وتكنولوجيا الهاتف الخلوي في إثارة وتسريع الحركات الثورية والإصلاحية في بلدان المغرب العربي ومصر في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من تضخّم شريحة الشباب في هذه البلدان وولوجها الإنترنت والهواتف النقالة، وخيبة الأمل تجاه الحريات السياسية والحركات الاقتصادية التي أدّت معاً في عام ٢٠١١ إلى المطالبة بالتغيير الثوري، تؤشّر التوقعات الديمغرافية إلى أنه مع استمرار تدهور الخصوبة في هذه الدول، باستثناء ليبيا، فإنه من المرجّح أن تصبح المنطقة مستقرة نسبياً على مدى عقدين من الآن، عندما يطبع كبر السن سلّم سكان هذه البلدان.

مُقدّمة

أضرم محمد بوعزيزي النار في نفسه يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ أمام مقرّ ولاية سيدي بوزيد في الوسط الغربي لتونس. أدى هذا العمل إلى اندلاع ثورات وأعمال احتجاج عنيفة انتشرت في العالم العربي، لتُسقط في نهاية المطاف حكومات كل من تونس ومصر وليبيا، بينما أُجبرت الأنظمة الأخرى على تقديم تنازلات سياسية. من بادر أو قاد هذه الثورات العربية ليسوا في الحقيقة من الإسلاميين (المتطرفين أو غيرهم)، بل قادها طليعة من

الشباب الماهرين في استعمال التكنولوجيا. يتناول هذا الفصل ديناميات هذه الحركات وتنظيمها والآثار المترتبة عليها، التي غيّرت من فهمنا للتعبئة الجماهيرية وعمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في المنطقة بكاملها.

تكشف لنا دراسة التركيبة السكانية في العالم العربي تكتل شريحة مهمة من الشباب الغاضب والعاطل عن العمل. تتميز هذه الكتلة الشبابية ذاتها بولوجها وسائل الإعلام الدولية ومهارتها التكنولوجية، ولا سيما سرعة التراسل النصّيّ عبر الهواتف الخلوية واستغلال منصات الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر، ما سمح بالحصول على دعم القنوات الفضائية الحاسم. شجع اهتمام الشباب هذا، في المقابل، على الحشد المحلّي عن طريق التبادل الآني للرسائل والصور حول قضايا مثل تحسين المستوى المعيشي وحرية التعبير والصحافة وجودة التعليم المتوافر وفرص العمل. هذه المشاركة والحركة السياسية الاجتماعية المستوحاة من شبكة الإنترنت مكّنت الشباب من إدراك الهوّة الكبيرة بين مستواهم المعيشي وما يتمتع به أقرانهم من رفاهية ويسر حياتيين في بقية العالم. كانت هذه الهوّة في ذهن الشريحة الشبابية صعبة الاستيعاب، ومصنّفة في خانة غير المسموح به.

أدّى وعي شباب هذه الدول بظروفهم وقدرتهم المتنامية على التنظيم وولوجهم وسائل التواصل، واستغلال وسائط إعلام الشبكات الاجتماعية، وكذا دعم الإعلام الدولي، إلى إيجاد منصّة إلكترونية للتنظيم الاجتماعي والسياسي من الصعب على الحكومات التحكم بها. خيار الحكومات بقطع خدمات الإنترنت والهاتف الخلوي لقمع موجة الاحتجاجات لم يكن عملياً، ذلك لأن قطع هذه الخدمات الإلكترونية يعرقل أيضاً تدفق المعاملات الاقتصادية التي هي شريان حياة الدول كلها.

تكشف تقنيات التواصل واسعة الاطلاع التي تحرّك الثورة الاجتماعية إن الزعم بأن العالم العربي حالة استثنائية، والاعتقاد باستحالة الابتكار والتغير، ولا سيما السياسي منه، كان زائفاً. افتتح شباب هذه المناطق عصر ثورات واحتجاج اجتماعي جديداً، يمكن القول عنه إنه بعد - إسلامي- (Post Islamist). سيعالج باقي هذا الفصل وضع هؤلاء النشطاء الشباب والظروف التي دفعتهم إلى المطالبة بالتغيير والتكتيكات التي قاموا بها للطعن في الأنظمة الاستبدادية والتحديات التي لا تزال ماثلة أمامهم.

أولاً: ظروف التغيير

يفحص القسم الأول من هذا الفصل التغيّر الديمغرافي في تونس ومصر وليبيا والمغرب والجزائر، للكشف عن تواصل المسار واختلافه عبر البلدان الخمسة. ويتناول القسم الثاني منه ولوج الشباب تكنولوجيا الهواتف النقالة واستخدامهم وسائط الإعلام الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر، باعتبارها قاعدة للتنظيم الاجتماعي والسياسي، حيث يفسّر القسم الأخير الآثار الثورية للتكتل الشبابي وتحوّلات الاتصالات الإلكترونية.

١ - التكتل الشبابي وتوجّهاته في أرض الواقع

أدّى الشباب أدواراً سياسية في تنظيم وتنفيذ الثورات بداية بالثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ إلى غاية ثورات العالم العربي في عام ٢٠١١. إذ بيّن خبراء الاقتصاد السياسي أمثال توماس مالثوس (Thomas Malthus) والمحلّلون المعاصرون أمثال هربرت مولر (Herbert Moller) وجاك غولدستون (Jack Goldstone) وغونار هانسون (Gunnar Heinsohn) وكريستيان مسكيدا (Christian Mesquida) وهنرك أودال (Henrik Udal)، «أن الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يلبث أن يتزعزع عندما يتزامن التغير السريع في التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة مع «التكتل الديمغرافي للشباب»»(١). هل هذا ما يجري في العالم العربي الآن؟ يمكننا أن نلاحظ كتلة شبابية في العالم العربي تستفيد وتعاني في وقت واحد تدفقَ المعلومات التي لم يكن من الممكن التوصل اليها سابقاً عبر الهواتف النقّالة وبوابات الإنترنت والفضائيات. تُستقى هذه

---

(١) See, Thomas Malthus, *Essay on the Principle of Populations* (London: J. Johon, 1798); Jack Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World* (Berkeley: University of California Press, 1993); Gunnar Heinsohn, *S?hne und Weltmacht: Terror in Aufsteg und Fall der Nationen* [Brotherhood and World Power: Terror in the Rise and Fall of Nations] (Munich: Piper, 2008); Christian Mesquida and Neil I. Wiener, "Male Age Composition and Severity of Conflicts," *Politics and the Life Sciences* 18 (September 1999): 181-89; Herbert Moller, "Youth as a Social Force in the Modern World," *Comparative Studies in Society and History* 10, no. 3 (1968): 237-60; Henrik Urdal and Kristian Hoelscher, "Urban Youth Bulges and Social Disorder: An Empirical Study of Asian and Sub-Saharan African Cities," World Bank Policy Research Working Paper 5110, November 2009; Henrik Urdal, "The Devil in the Demographics: The Effect of Youth Bulges on Domestic Armed Conflict, 1950-2000" (paper presented at the Peace Research Institute Oslo conference, New Orleans, March 24-27, 2002), ‹ http://www.prio.no/CSCW/Research-and-Publications/Publication/?oid 158491 ›.

الفوائد من إمكانات التواصل التي توفّرها الوسائط الإلكترونية هذه، في حين تتمثل سلبياتها في ميل وسائل الإعلام إلى إبراز فوارق العيش بين حياة الشباب العربي وما يتمتع به أقرانهم في باقي أقطار العالم، بمن في ذلك الغرب الصناعي الكبير ودول آسيا وجنوب أمريكا المتسارعة النمو.

٢ - اتجاهات عامة مستخلصة من بيانات السكان

يُبيّن الجدول (١-١) عن بيانات عام ٢٠١٠ لسكان الدول الخمس أن ما يطبع سكان مصر وليبيا والجزائر والمغرب هو غلبة عنصر الشباب، لكن يرتقب تغلُّب الشيخوخة بحلول عام ٢٠٣٠. تكشف هذه البيانات أن الشباب يطغى على سكان هذه البلدان، حيث أشار الديمغرافيون تاريخياً أن هذا الحال هو ما يجعل المجتمع أكثر عرضة للتعبئة العامة من أجل التغيير السياسي. على الرغم من أن معظم سكان هذه الدول حالياً من الشباب، من المتوقع أن يتغير هذا الطابع ويغلب كبار السن على السكان خلال السنوات العشرين المقبلة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تدهور الخصوبة لدى النساء، ويوثق الشكل الرقم (١-١) والجدول الرقم (١-٢) التغيرات المرتقبة في الخصوبة بمرور الزمن في المنطقة.

الجدول الرقم (١-١)

مجموع السكان ومجموع الشباب في عام ٢٠١٠

الدولة	مجموع السكان (بالملايين)	نسبة الشباب الى السكان (أعمار من ٠-٢٤)
تونس	١٠,٤٨	٤٣,٥
مصر	٨١,١٢	٥١,٢
ليبيا	٦,٣٦	٤٨,٢
الجزائر	٣٥,٤٧	٤٧,٦
المغرب	٣١,٩٥	٤٧,٧

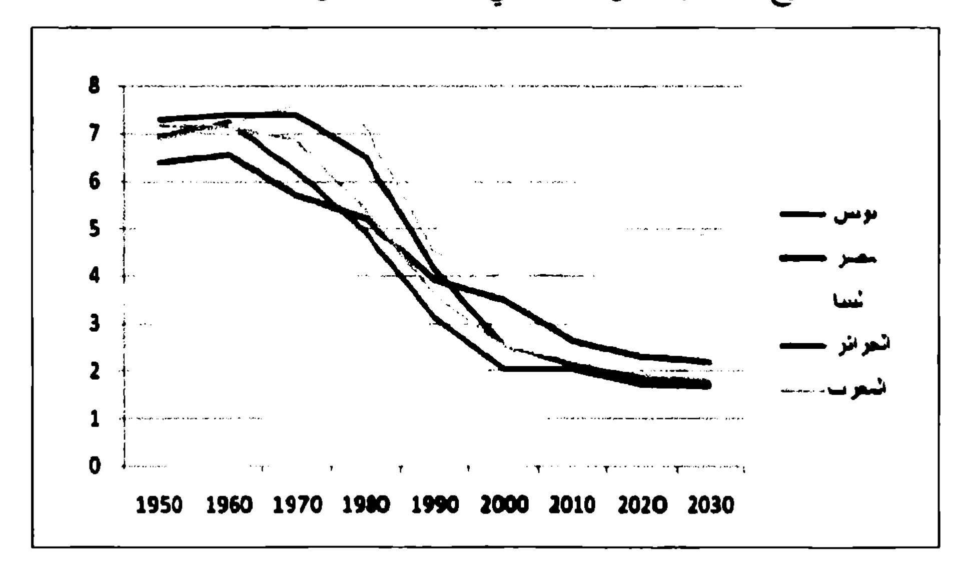
المصدر: الأمم المتحدة، قسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، شعبة السكان.

<http://www.un.org/esa/population/meetings/egm-adolescents/roudi.pdf>.

تكشف هذه البيانات تغييراً غير مسبوق في التركيبة السكانية بالاعتبارات المتوقعة والاعتبارات ذات الأثر الرجعي. أظهرت دراستنا أنه بينما كانت

النساء تُنجِبنَ معدلاً يتراوح بين ٦,٩٣ (تونس) و٧,٢٨ (الجزائر) في عام ١٩٥٠، انخفضت هذه المعدلات بشكل كبير بحلول عام ٢٠١٠ بالنسبة إلى الدول الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب)، مع تسجيل انخفاضات متواضعة في مصر وأخرى أكثر تواضعاً في ليبيا، حيث يقدر معدل الخصوبة في ليبيا حالياً بـ ٤,١ طفل لكل امرأة، تليها مصر بنسبة ٢,٦٤، ثم المغرب بمعدل ٢,١٨، و٢,١٤ في الجزائر، وأخيراً ٢,٠٤ في تونس. ما له دلالة إحصائية هنا هو أن تونس بحلول عام ٢٠١٠ كانت قد خفضت معدل الخصوبة فيها، متجاوزاً نسبة إبدال ولادتين لكل امرأة، ما يعني أن عدد سكان تونس سينخفض في المستقبل القريب، ومن المرجح أن يؤثر ذلك في الضغط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي خلال السنوات العشرين القادمة. وعلاوة على ذلك، تؤشر توقعات شعبة السكان للأمم المتحدة أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سوف تنخفض معدلات الخصوبة لكل من الجزائر والمغرب تحت معدل الإبدال (١,٧٢ ولادة لكل امرأة في الجزائر، و ١,٨١ ولادة لكل امرأة في المغرب)، ما يعني أن الضغوط السياسية والاجتماعية في الجزائر والمغرب ستتلاشى أيضاً في غضون عشرين سنة، شريطة أن تزداد اقتصاداتها توسعاً، ويتبنى قادتها سياسات أكثر استيعاباً.

الشكل الرقم (١-١)
مجموع الخصوبة بين النساء في الدول الخمس (١٩٥٠-٢٠٣٠)



الجدول الرقم (١-٢)

الخصوبة الإجمالية

(عدد الولادات لكل امرأة) في الدول الخمس

عام	تونس	مصر	ليبيا	الجزائر	المغرب
١٩٥٠	٦,٩٣	٦,٣٧	٦,٨٧	٧,٢٨	٧,١٨
١٩٦٠	٧,٢٥	٦,٥٥	٧,١٨	٧,٣٨	٧,١٥
١٩٧٠	٦,٢١	٥,٧	٧,٥٩	٧,٣٨	٦,٨٩
١٩٨٠	٤,٩٢	٥,٢	٧,١٨	٦,٤٩	٥,٤
١٩٩٠	٣,١٣	٣,٩	٤,٥	٤,١٣	٣,٦
٢٠٠٠	٢,٠٤	٣,٥	٤,٠	٢,٥٣	٢,٥٢
٢٠١٠	٢,٠٤	٢,٦٤	٤,١	٢,١٤	٢,١٨
٢٠٢٠	١,٧٢	٢,٣٢	٤,٥	١,٨٢	١,٩
٢٠٣٠	١,٦٧	٢,٢	٤,٩	١,٧٢	١,٨١

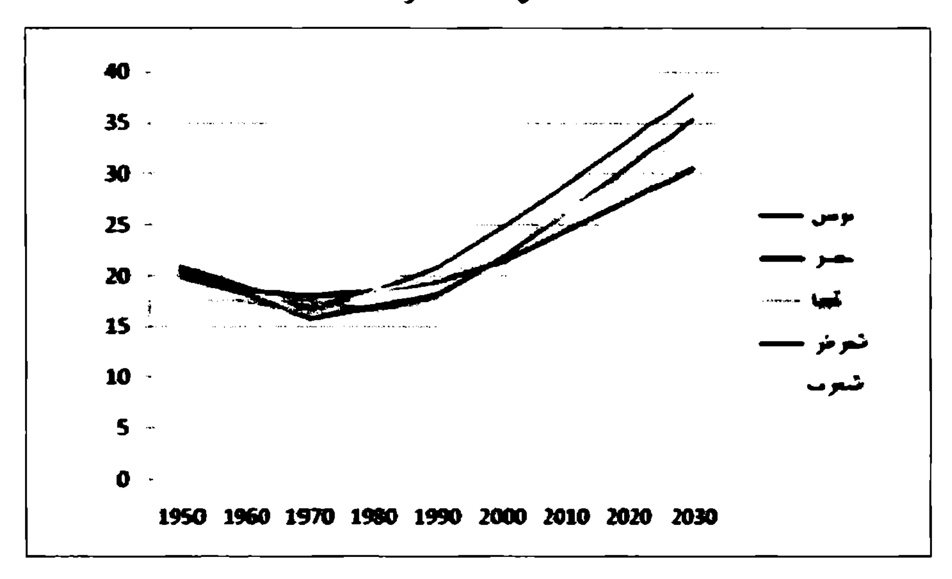
المصدر: الأمم المتحدة، قسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، شعبة السكان.

<http://www.un.org/esa/population/publications/wfr2009web/data/compa rativetables.html>.

على النقيض من ذلك، يُتوقَّع أن تبقى معدلات الخصوبة لكل من مصر (٢,٢ في عام ٢٠٣٠)، وليبيا (٤,٩ في عام ٢٠٣٠) عالية إلى حد أكبر من المعدل اللازم لإحداث انخفاض في تعداد السكان، ما يعني أن على اقتصاداتهما أن تستمرا بالتوسع على المديين المتوسط والطويل من أجل التخفيف من المطالب الاجتماعية الاقتصادية للسكان المتزايد عددهم. تثير الاتجاهات الديمغرافية في ليبيا القلق على وجه الخصوص، حيث إنه من المرتقب أن تبقى معدلات الخصوبة فيها مرتفعة نسبياً حتى عام ٢٠٣٠ (من ٤,٥ إلى ٤,٩ ولادة لكل امرأة).

يمكننا إنشاء رسم بياني انطلاقاً من بيانات انخفاض الخصوبة لإيضاح كبر السن في المنطقة (وكذا استقرارها في نهاية المطاف) بمرور الوقت، يتعقب الشكل الرقم (١-٢) والجدول الرقم (١-٣) متوسط العمر في الدول الخمس بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٣٠.

الشكل الرقم (١-٢)
متوسط العمر



الجدول الرقم (١-٣)
متوسط العمر

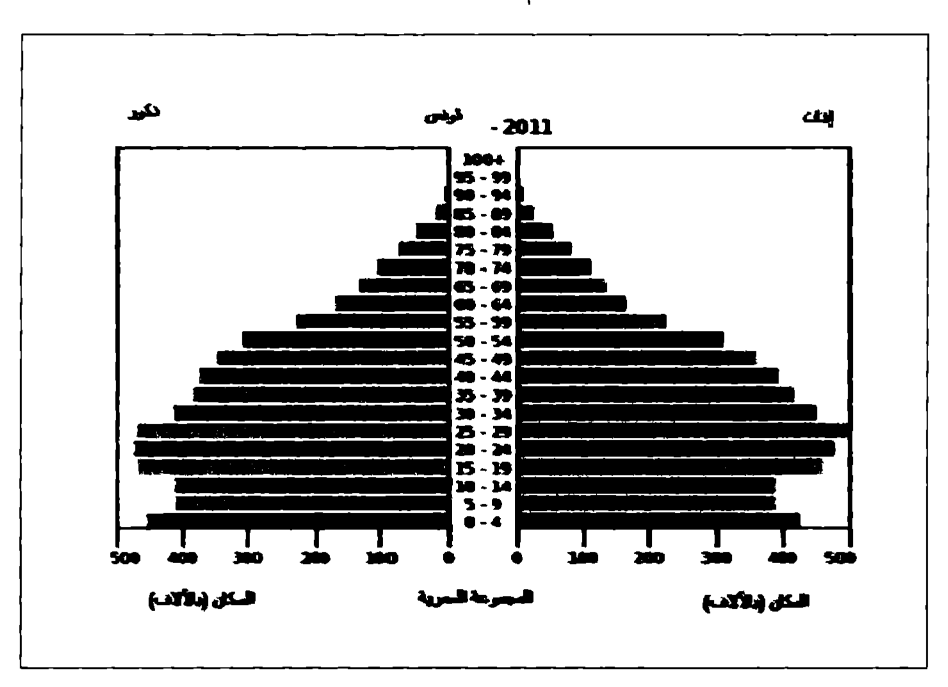
عام	تونس	مصر	ليبيا	الجزائر	المغرب
١٩٥٠	٢٠,٩	٢٠,٤	١٩	١٩,٩	١٧,٧
١٩٦٠	١٨,٩	١٨,٥	١٨,٤	١٨,٢	١٧,٥
١٩٧٠	١٦,٨	١٨	١٧,٤	١٥,٨	١٦,٣
١٩٨٠	١٨,٥	١٨,٥	١٦,٥	١٦,٩	١٨,٥
١٩٩٠	٢٠,٨	١٩,٤	١٧,٧	١٨,١	١٩,٧
٢٠٠٠	٢٤,٧	٢١,٤	٢١,٩	٢١,٧	٢٢,٦
٢٠١٠	٢٨,٩	٢٤,٤	٢٥,٩	٢٦,٢	٢٦,٣
٢٠٢٠	٣٣,٣	٢٧,٥	٢٧,٩	٣٠,٧	٣٠,١
٢٠٣٠	٣٧,٨	٣٠,٥	٣١,٤	٣٥,٣	٣٤

المصدر: قسم الأمم المتحدة للسكان.

نظراً إلى اتجاهات هذه البيانات، سيرتفع متوسط العمر في البلدان الخمس بحلول عام ٢٠٢٥ فوق سن الثلاثين الذي يُعد العتبة العمرية للفرد

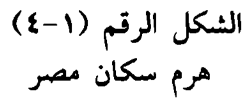
الأكثر ميلاً للمشاركة في الحركات الجماهيرية للرفض السياسي. تُعد سن الثلاثين بوابة لمعظم الشباب المعتاد العمل السياسي للدخول في علاقات أكثر رزانة التي تنطوي على الحياة المهنية والعائلية، ما يمنعهم من اتخاذ أشكال من السلوكيات الخطرة، بما في ذلك الحركات وأعمال المقاومة السياسية، التي من شأنها تعريض حياتهم للخطر. لا ينطبق هذا الاقتراح على الجميع، إلا أنه يحمل حداً كبيراً من الصحة، فمن البيانات المتوافرة لدينا، يمكن القول، من المنظور العام، إنه على الرغم من أن المنطقة معرّضة لاضطرابات سياسية مثيرة الآن، فمن غير المرجّح أن تتجسد هذه الظروف في المستقبل نظراً إلى انخفاض معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان المتنبأ بهما. ونظراً إلى هذه الاتجاهات والتوقعات العامة، دعنا نُلقي نظرة على أهرامات سكان كل بلد، اعتباراً من عام ٢٠١١ لنرى من الأشكال الرقم (١-٣) إلى الرقم (١-٧) بيانات نسب الشباب المتحدث عنها سابقاً.

الشكل الرقم (١-٣)
هرم سكان تونس



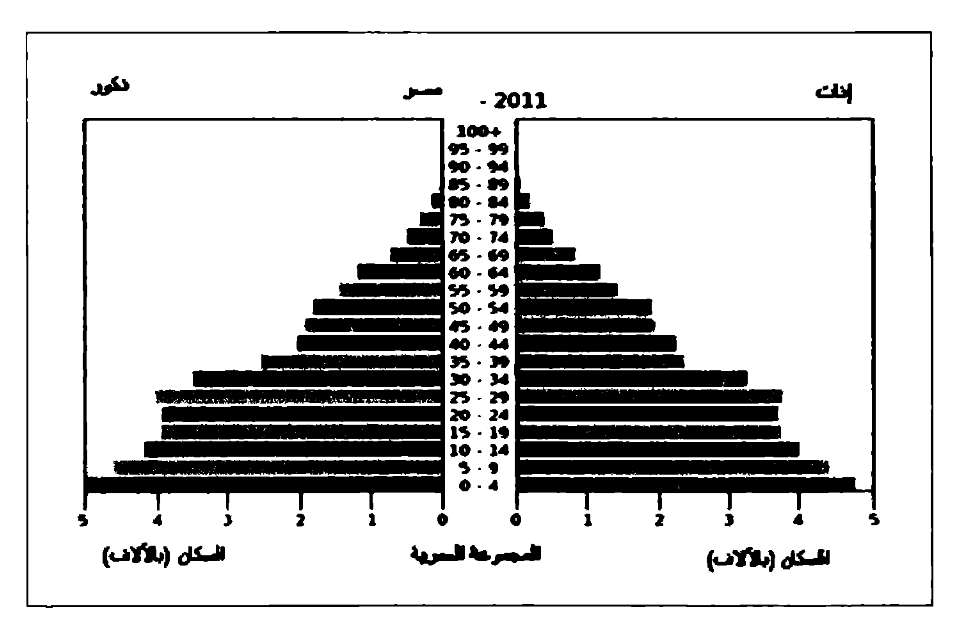
المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء، البرامج الدولية.

وفقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي وشُعبة الأمم المتحدة للسكان، قُدّر عدد سكان تونس في تموز/يوليو ٢٠١٠ بـ ١٠,٤٨ مليون، حيث يكشف الشكل الرقم (١-٣) عن أن المجموعة الأكبر ضمن هذه الفئة من السكان تتألف من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٢٩ عاماً، تليها فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ سنة، ثم فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عاماً. كانت الفئة العمرية بين ١٥ و٢٩ عاماً، أو بتوسيع حدّها الأعلى ليشمل حتى الأفراد البالغين من العمر ٣٤ عاماً الغالبة ديمغرافياً في مجتمع كان قد حرم نسبياً من الثروات بفعل فساد نظام بن علي، وكانت أيضاً المجموعة الأكثر ميلاً إلى المشاركة في الأعمال السياسية التي أدت إلى الثورة. كانت هذه الأفواج أيضاً الأكثر تعرّضاً لوسائل الإعلام، والتي من المرجّح أن تشارك في التواصل الإلكتروني عبر الهواتف المحمولة والفيسبوك وتويتر التي ساعدت في الحشد للثورة. على الرغم من أن نسبة شباب تونس تبلغ ٤٣,٥٥ في المئة من مجموع السكان، توزيعهم يختلف عن توزيع أقرانهم في مصر (أنظر الشكل الرقم (١-٤)).



الشكل الرقم (١-٤)

هرم سكان مصر



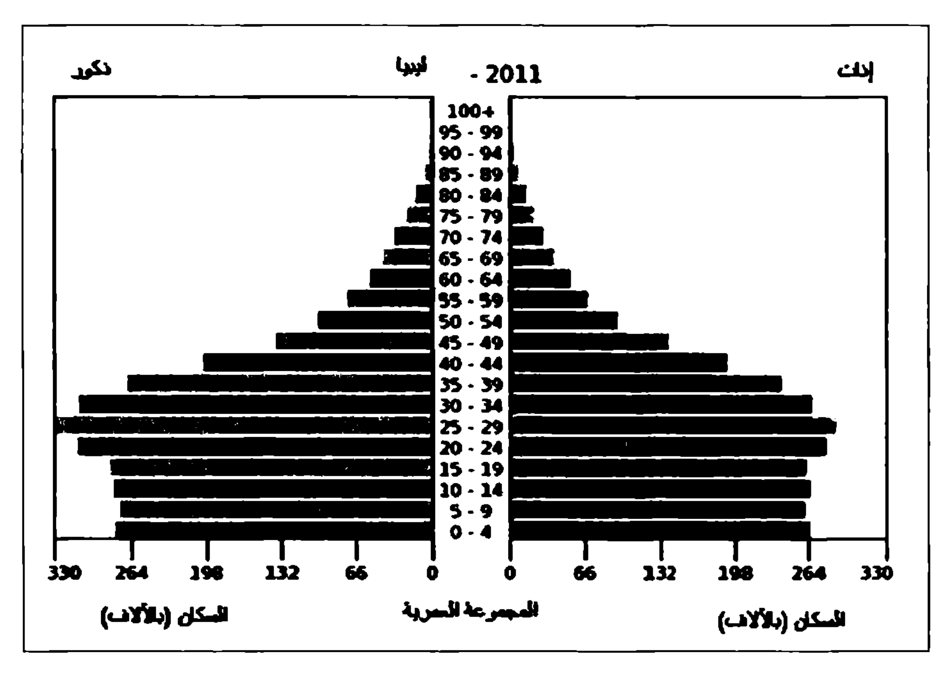
المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء، البرامج الدولية.

إذا أمعنّا النظر في الفترة السكانية لتونس، يمكننا التكهن بانخفاض عدد فوج الشباب بين السكان في المستقبل نتيجة الانخفاضات الملحوظة في الفئات ٠ - ٤ و٥ - ٩. في المقابل، إذا نظرنا إلى الفئات ٠ -٤ و٥ - ٩ في مصر (الشكل الرقم ١-٤)، يمكننا أن نرى أن فئة الشباب مستمرة بالتوسع. تؤكد هذه المعطيات مجتمعة أن تونس ستخضع لانخفاض أسرع في الخصوبة، ما سيؤدي إلى أن تطغى الشيخوخة على سكان تونس أسرع منها على سكان مصر (الشكل الرقم ١-٤) وسكان ليبيا (الشكل الرقم ١-٥). نظراً إلى شيخوخة السكان هذه، يمكننا أن نستنتج أن تونس ستصبح أكثر استقراراً على المدى الطويل، على الأقل من وجهة نظر ديمغرافية، شريطة أن يكون بوسعها تشكيل قيادة سياسية لتوجيه شؤون البلاد الاقتصادية والسياسية.

ينحرف التوزيع السكاني في مصر نحو الشباب كما هو الحال في تونس، حيث تصنّف الفئات العمرية بحسب كبر المجموعة بالترتيب على النحو التالي: ٠ - ٤، ٥ - ٩ ، ٢٥ - ٢٩، ٢٠ - ٢٤، ١٥ - ٢٩ و٣٠ - ٣٤. يميل هذا التوزيع بشكل واضح نحو الشباب، لكنه يختلف بجلاء عن توزيع تونس، مما يدل على تهاوي فئة ٠ - ١٤. يكتشف الملاحظ عن قرب للهرم السكاني في مصر أنه يرجّح انخفاض عدد السكان، لكن ليس بسرعة انخفاضه في تونس والجزائر والمغرب، حيث يمثّل ارتفاع معدل الخصوبة في مصر تحدياً للقادة لمرحلة ما بعد نظام مبارك من وجهة نظر الاستقرار السياسي، وعلى الاقتصاد المصري التوسع أكثر من أي وقت سابق لتلبية مطالب السكان المتزايد عددهم. تتمتع مصر باقتصاد كبير، حيث قدر ناتجه المحلي الإجمالي بـ ٨٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٠، لكن مصر بلد فيه أكبر عدد من السكان في المنطقة (٨٢,٩ مليون نسمة)، وبالتالي لا يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي للفرد الواحد ١١٥٠ من الدولارات الأمريكية. استمرار تزايد عدد السكان سيواصل ممارسة ضغط على الدولة، بخاصة إذا ما استمر الاقتصاد بالتراجع، كما كان الحال بداية من اندلاع الثورة في شباط/ فبراير ٢٠١١. على قادة النظام الجدد التفاني في إنماء الاقتصاد وتوفير تحفيزات للحد من النمو السكاني الذي من شأنه أن يعبث بالاستقرار الديمغرافي والاقتصادي والسياسي والحفاظ عليه.

الشكل الرقم (١-٥)

هرم سكان ليبيا

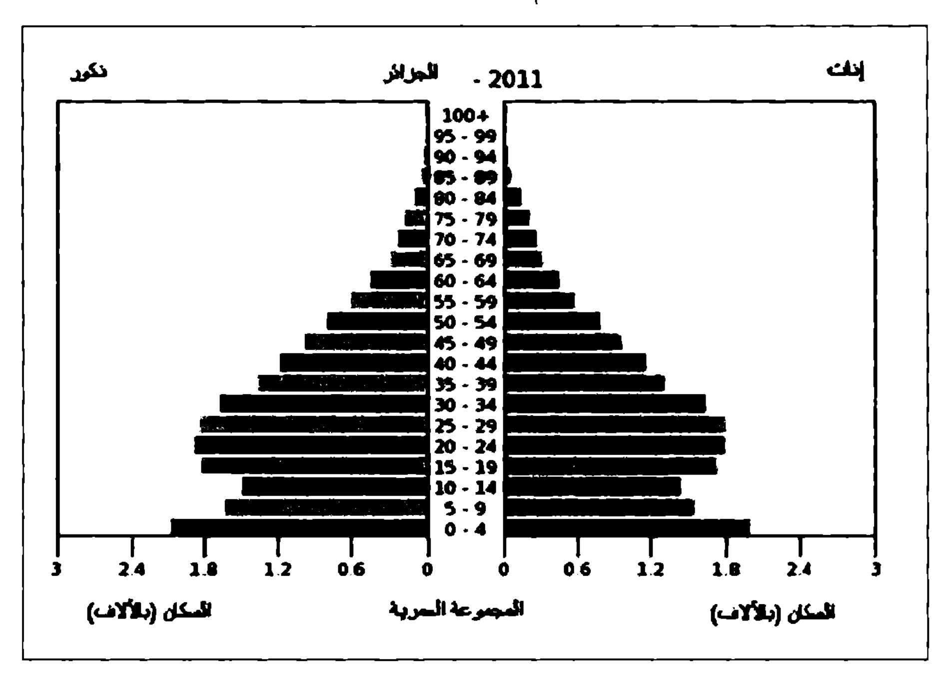


المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء، البرامج الدولية.

يُعدّ هرم ليبيا السكاني الأكثر إثارة للقلق من بين الحالات الخمس على المدى الطويل، حيث يميل توزيعها السكاني بشكل كبير نحو الشباب على الرغم من أن لديها أصغر عدد من السكان في المنطقة (٦,٣ مليون نسمة)، ونسبة الخصوبة فيها هي الأعلى (٤,١ طفل لكل امرأة). وعلاوة على ذلك، تشير توقّعات شُعبة الأمم المتحدة للسكان إلى ارتفاع معدل الخصوبة إلى ٤,٩ ولادة لكل امرأة بحلول عام ٢٠٣٠. يمنح قيام نظام جديد بعد القذافي الفرصة للتأمل ومراجعة السياسات الاقتصادية والسياسية، مثل إعادة النظر في توزيع ثروات البلاد لصالح شعبها (قدّر الناتج المحلي الإجمالي لليبيا في عام ٢٠٠٩ بـ ٦٢,٣٦ مليار دولار أمريكي، وكان نصيب الفرد منه ٩٧١٤ دولاراً). على الرغم من هذه الثروة التي تأتي من عائدات النفط والغاز، قد يكون من صالح البلاد على المدى الطويل صياغة سياسة سكانية من شأنها تعديل نسبة الخصوبة في نهاية المطاف. لا يُعد هذا للأسف مصدر قلق فوري بسبب الربحية المستمرة للنفط والغاز **الطبيعي والصناعات**، ونظراً إلى مطالب الشغل

قصيرة ومتوسطة المدى، سيبرز ذلك بأهمية كبيرة بتراجع احتياطيات النفط الحتمي.

الشكل الرقم (١-٦)
هرم سكان الجزائر



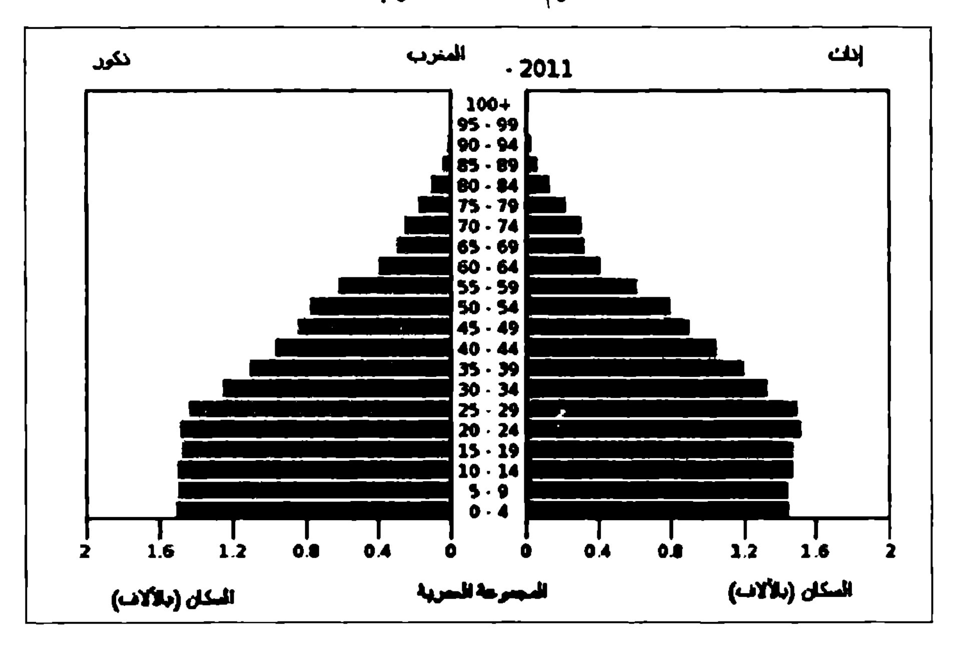
المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء، البرامج الدولية.

يُعدّ التغيير الديمغرافي للجزائر منذ عام ١٩٥٠ مثيراً، ويظهر ذلك بجلاء من خلال دراسة الهرم السكاني للشكل الرقم (١-٦) ومقارنته بأهرامات تونس ومصر وليبيا (أنظر الأشكال الأرقام (١-٣) ـ (١-٤) و(١-٥))، حيث إن تقلّص عدد السكان مذهل، بخاصة الأفواج العمرية ٠ - ٤ و٥ - ٩ و١٠ - ١٤. وبلغ معدل الخصوبة لعام ٢٠١٠ في الجزائر ٢,١٤ لكل امرأة، ليكون بذلك ثاني أدنى معدل خصوبة في المنطقة (بعد معدل تونس ١,٩١)، وهو المعدل الذي يأتي على مقربة من معدل إبدال ولادتين لكل امرأة. وعلاوة على ذلك، أبرزت شُعبة الأمم المتحدة للسكان أن معدل الخصوبة في الجزائر سينخفض إلى ١,٨٢ طفل لكل امرأة بحلول عام ٢٠٢٠، ما يعني أن عدد السكان في الجزائر سوف يبدأ بالانخفاض في غضون خمس عشرة إلى

عشرين سنة، اللهم إلا إذا كانت هناك هجرة معتبرة نحو الداخل. لهذه التغيرات الديمغرافية آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة. على غرار ليبيا، يعتمد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط، ومبيعات الغاز الطبيعي. ومع ذلك، فإن عدد سكان الجزائر أكبر بكثير من عدد سكان ليبيا (٣٤,٨ مليون نسمة في الجزائر مقابل ٦,٤ مليون نسمة في ليبيا). لِما لكبر عدد السكان من تأثير، قدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩ بـ ٤٠٢٩ دولاراً أمريكياً، مقابل ٩٧١٤ دولاراً أمريكياً للشخص الواحد في ليبيا. شهدت الحكومة الجزائرية تحدّيات سياسية مستمرة بدءاً بالتمرد الذي قاده الإسلاميون في أواخر التسعينيات الذي يمدّ بظلاله من خلال احتجاجات الشباب اليوم الذين يشعرون بالتهميش السياسي والاقتصادي. نجح برنامج الحكومة باحتواء التمرد الإسلامي الذي قادته مختلف الجماعات ليقتصر نشاطهم على المناطق الجبلية للقبائل والمحافظات الجنوبية الصحراوية. تسارعت التظاهرات التي يقودها الشباب والتي كبر حجم بعضها بعد نجاح الثورتين التونسية والمصرية، لكن لم تؤدِّ هذه المظاهرات إلى حدوث ثورة في الجزائر إلى حدّ الساعة.

الشكل الرقم (١-٧)

هرم سكان المغرب



المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء، البرامج الدولية.

المغرب ليس استثناء من تونس والجزائر في ما يخص انخفاض الخصوبة وشيخوخة السكان، اللذين من المتوقع أن يكون لهما متوسط عمر ٣٤ عاماً بحلول عام ٢٠٣٠، على نقيض متوسط العمر الحالي ٢٦,٣ أعوام. هرم سكان المغرب (الشكل الرقم (١-٧)) هو الأكثر مشابهة لهرم تونس، ولا سيما الأفواج العمرية ٠ - ٤ و٥ - ٩ و١٠ - ١٤، وأقل إثارة من هرم الجزائر (من حيث تقلص الطرف الأدنى لطيف العمر). تقدم عمر سكان البلدان الثلاثة المتمثلة بالمغرب والجزائر وتونس، يعني أن هذه المناطق ستكون أقل عرضة ديمغرافياً للتقلبات السياسية، حيث يكمن الجزء الأكبر لسكان المغرب في الفئة العمرية ١٥ - ٣٩، الذي يخلق مجتمعاً نشطاً أقل اهتماماً بالتغيير السياسي الفوري. وخلافاً لثورات تونس ومصر وليبيا، كانت حركة الشباب لصالح فرض قيود دستورية على النظام الملكي بدلاً من المطالبة بإسقاط النظام القائم.

ثانياً: السياسة والاقتصاد

كتب المحلّل الإيراني ريتشارد جواد حيدريان قائلاً: «غالباً ما تحدث الثورات في البلدان الراكدة المعوزة، وإنما يشهد التاريخ الحديث أن الثورات من المرجّح أن تحدث في البلدان التي تشهد فترة طويلة من نمو اقتصادي غير مسبوق لم يصاحبه إصلاح سياسي، أو أن تخضع لأزمة اقتصادية مفاجئة تليها فترة طويلة من التوسع الاقتصادي. في سياق تزايد التوقعات والحرمان النسبي، تحشد المعارضة الجماهير لسحب دعمهم للنظام تدريجياً، ويتخطون بذلك حدّ المعتاد، ويكونون أكثر استعداداً لانتهاز فرص خلق هزّات ثورية وتجاوز تحدّياتها»(٢).

(٢) Richard Javad Heydarian, «The Economics of the Arab Spring,» Foreign Policy in Focus, April 21, 2011, <http://www.fpif.org/articles/the_economics_of_the_arab_spring>

الجدول الرقم (١-٤)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:
المغرب العربي ومصر (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

عام	تونس	مصر	ليبيا	الجزائر	المغرب
٢٠٠٠	٤,٣	٥,٣٨	٣,٧	٢,١٥	١,٦
٢٠٠١	٤,٨٥	٣,٥٢	٤,٣٣-	٢,٧	٧,٦
٢٠٠٢	١,٧	٣,١٩	١,٢٥-	٤,٧	٣,٣
٢٠٠٣	٥,٤٧	٣,١٩	١٣	٦,٩	٦,٣٢
٢٠٠٤	٥,٩٩	٤,٠٩	٤,٤	٥,٢	٤,٨
٢٠٠٥	٤	٤,٤٧	١٠,٢٩	٥,١	٢,٩٨
٢٠٠٦	٥,٦٥	٦,٨	٦,٧١	٢	٧,٧٦
٢٠٠٧	٦,٢٦	٧,٠٨	٧,٥	٣	٢,٧
٢٠٠٨	٤,٥٢	٧,١٦	٢,٣٥	٢,٤	٥,٥٩
٢٠٠٩	٣,١	٤,٦٧	٢,٣١-	٢,٣٨	٤,٩٤
٢٠١٠	٣,٦٩	٥,١٤	٤,١٦	٣,٣٣	٣,١٥

المصدر: صندوق النقد الدولي.
<http://www.imf.org/external/data.htm>

تنطبق هذه الملاحظة على عدد من الثورات، بما في ذلك الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وسقوط نظام سوهارتو في آسيا خلال الأزمة المالية لعام ١٩٩٧، والثورات والاحتجاجات الجماهيرية في الدول العربية حالياً. سوف نقدم ضمن هذا القسم مجموعتين من البيانات التي ستوثق كيف نما العديد من اقتصادات الدول العربية الخمس بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن العشرين من دون زيادة في إنتاج فرص عمل للشباب على أرض الواقع. يوثق الجدول الرقم (١-٤) معدلات النمو الاقتصادي في الحالات الخمس بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، ويوثق الجدول الرقم (١-٥) معدلات البطالة بين الشباب في البلدان الخمسة.

كما تثبت هذه البيانات، باستثناء ليبيا التي يجعلها تذبذب بياناتها قيمة منعزلة في مجموعة البيانات، حيث تسارع النمو الاقتصادي في البلدان الثلاثة

المتمثلة بتونس ومصر والمغرب، وبدرجة أقل كثيراً في الجزائر، حيث نمت هذه الدول كلها إلى حد كبير من الناحية الاقتصادية، لكن من دون تحرير الحياة السياسية، أو زيادة فرص العمل للشباب، التي أوجدت الظروف المثالية لإحداث عاصفة ثورية، في حين أن تقلب بيانات ليبيا لا يدل على أي اتجاه. من الضروري التنبيه إلى بعض المناحي المتعلقة بالبيانات. **أولاً**: معدلات النمو في الجزائر تعد أقل متانة من تلك المسجلة بتونس ومصر والمغرب، **وثانياً**: معدلات النمو في المغرب مرتفعة جداً (مثل تونس ومصر)، لكن على النقيض من هاتين الدولتين، فإن فترة نمو المغرب تبدأ في عام ٢٠٠٦ بدلاً من عام ٢٠٠٣، ويمكن أخيراً تفسير، ولو جزئياً على الأقل، انتكاسات المغرب في عام ٢٠٠٧ بالجفاف الذي ساد البلاد في تلك السنة. إذا جرت الأشياء كلها على قدم المساواة، تشير البيانات إلى أن المغرب يجب أن يكون الدولة الثانية الأكثر عرضة لعدم الاستقرار في المنطقة بعد ليبيا. يبقى أن نرى ما إذا كانت إصلاحات الملك محمد السادس الدستورية في حزيران/ يونيو ٢٠١١ ستكون واسعة بما فيه الكفاية، أو حسنة التوقيت لعكس الاتجاهات الثورية العامة في المنطقة.

الجدول الرقم (١-٥)

بطالة الشباب (١٥ - ٢٩ عاماً، ٢٠٠٨)

تونس	٢٧,٣ في المئة
مصر	٢١,٧ في المئة
ليبيا	٢٧,٤ في المئة
الجزائر	٤٥,٦ في المئة
المغرب	١٨,٣ في المئة

ملاحظة: أرقام الجزائر هي لعام ٢٠٠٦، وهو آخر عام تتوافر فيه البيانات.

في الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات الإقليمية في توسع، تقلصت فرص الشغل المتاحة للشباب. نشرت منظمة العمل الدولية في آب/ أغسطس ٢٠١٠، وذلك قبل عام من اندلاع الثورات ونشوب حركات التمرد تقريراً بعنوان «الاتجاهات العالمية للشباب»، ذاكراً أن: «أكثر من ٢٠ في المئة من قوة الشباب القادرة على العمل في العالم العربي لم تكن قادرة على العثور

على وظائف في عام ٢٠٠٨»[٣]. مكّنتنا البيانات الأولية المتحصل عليها من موقع منظمة العمل الدولية[٤] من حساب فرص العمل المتاحة للشباب في حالاتنا الخمس. تأكدت هذه الحسابات بعد ذلك من خلال تحليل بديل للبيانات التي يتيحها مركز ولفنسون للتنمية في معهد بروكنغز. أوجد الجمع بين النمو الاقتصادي السريع، وانخفاض فرص العمل المتاحة الشباب، والافتقار إلى التحرر السياسي في أنحاء المنطقة كلها، أوجد ظروفاً قريبة من المثالية لإشعال نيران الثورة وحركات التمرد، وبعد الشرارة التي أحدثها محمد البوعزيزي بإضرام النار في نفسه في تونس، تمكّن الشباب من أساليب تنظيمية لمراوغة سيطرة الحكومة، حيث كانت الرسائل القصيرة عبر الهاتف الخلوي والفيسبوك وتويتر مسارح لتجسيد أساليب المقاومة هذه.

ثالثاً: تعبئة الشباب عبر الهواتف المحمولة والفيسبوك وتويتر

أكدّ العديدون أن توافر الاتصالات عبر الإنترنت مثل الفيسبوك وتويتر وقدرات الهاتف المحمول أدّت دوراً مهماً في تنظيم الثورات في تونس ومصر وحشد المظاهرات الكبيرة في الجزائر والمغرب، حيث كان استخدام الهاتف الخلوي واسع النطاق في ليبيا، لكن كانت إمكانية الوصول إلى الإنترنت والمشاركة في الفيسبوك صعبة في هذه الدولة. تحتاج المقارنة إلى استخدام الهاتف الخلوي، واستخدام الإنترنت، والاتصالات وجهاً لوجه في تنظيم الاحتجاجات الاجتماعية لإيلائها حصة مهمة من التحليل. أدّت التكنولوجيا أدواراً مهمة في الثورات المعاصرة، ولا سيما التلغراف خلال الثورة الروسية في عام ١٩١٧، وأشرطة الكاسيت السمعية خلال الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وأجهزة الفاكس خلال ثورات أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٩، لذا فإنه من المهم تحديد الفائدة النسبية لهذه التكنولوجيات الجديدة في سياق احتجاجات العالم العربي. يقودنا تحليل البيانات المتوافرة لدينا والتحقيقات التي أجريناها على أرض الواقع إلى استنتاج مفاده أن الفيسبوك لم يكن له

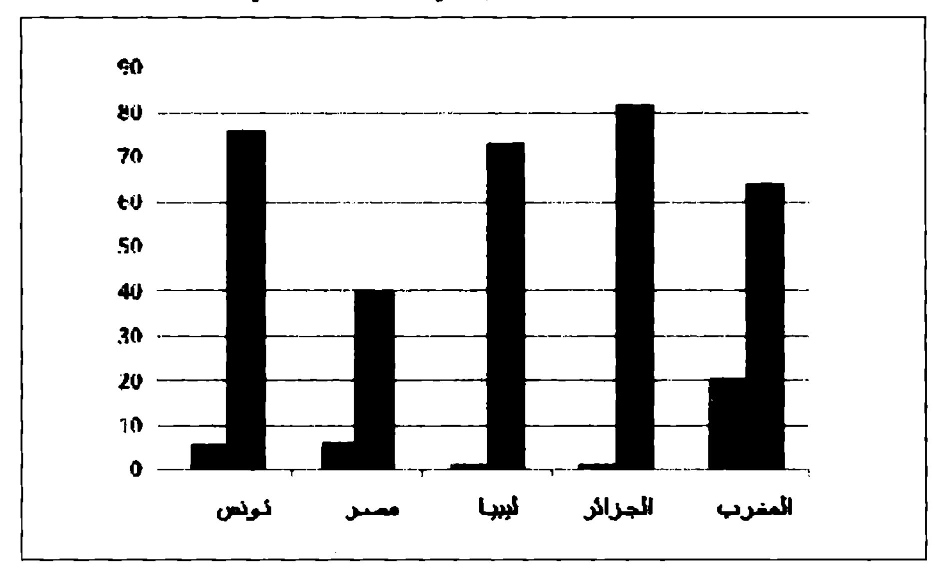
(٣) International Labor Organization, Global Trends for Youth, August 2010, 4, <http:// www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-ed_emp/-emp_elm/-trends/documents/publication/wcms_143349.pdf.

(٤) International Labor Organization, · http www.ilo.org/globalunemployment-trends/lang-en/index.htm >.

دور أوّلي في مختلف هذه الحركات الاجتماعية بقدر الدور المهم الذي قامت به الرسائل القصيرة، واستخدام تويتر على الهواتف المحمولة، والاتصالات وجهاً لوجه. يعرض الشكل الرقم (١-٨) بيانات استخدام الهاتف الخلوي عبر الحالات الخمس.

الشكل الرقم (١-٨)

اشتراكات الهاتف الخلوي في المغرب العربي ومصر



المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء، البرامج الدولية:
< www.itu.int/ITU-D/ict > ; < www.MobileActive.org >
(تم تصفحه في ٧ سبتمبر ٢٠١١).

تكشف هذه البيانات أن اشتراكات الهاتف المحمول حققت أكبر نسبة ارتفاع في المغرب العربي ومصر بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، حيث قفزت الاشتراكات من ٥,٩ في المئة إلى ٧٥,٩ في المئة من سكان تونس، ومن ٦,٤ في المئة إلى ٣٩,٨ في المئة في مصر، ومن ١,٣ في المئة إلى ٧٣,١ في المئة في ليبيا، ومن ١,٤ في المئة إلى ٨١,٤ في المئة في الجزائر، ومن ٢٠,٦ في المئة إلى ٦٤,١ في المئة في المغرب، إذ تكشف هذه النسب (ما عدا حالة مصر) توافر الهواتف المحمولة في هذه البلدان على نطاق واسع، التي أصبحت وسيلة منظمي الاحتجاج الرئيسة جنباً إلى جنب مع الاتصالات وجهاً لوجه لنشر المعلومات.

على النقيض من ذلك، وعلى الرغم من الادعاءات بأن الثورتين التونسية والمصرية هي ثورتا فيسبوك تكشف البيانات عن وجود قصة مختلفة، مفادها أن المشاركة في الإنترنت كانت مرتفعة نسبياً في تونس والمغرب (معتبرة فقط في تونس)، وأقل انتشاراً في أماكن أخرى. تدعم البيانات والمقابلات التي أجريناها على أرض الواقع حجتنا بأنه على عكس الثورات العربية كلها، فإن ثورة تونس هي الثورة الوحيدة التي يسّر الفيسبوك التواصل فيها، ولا تدعم البيانات الرأي القائل إن الفيسبوك أدّى دوراً كبيراً في ثورتَي مصر وليبيا واحتجاجات الجزائر والمغرب الكبيرة[٥]. يعرض الجدول الرقم (١-٦) والشكل الرقم (١-٩) معلومات عن استخدام الإنترنت والفيسبوك في هذه الدول الخمس في عام ٢٠١١.

الجدول الرقم (١-٦)
معدلات المشاركة في الإنترنت والفيسبوك
في المغرب العربي ومصر (٢٠١١)

	مجمل المجتمع (٢٠١١)	مجتمع الإنترنت	مجتمع الفيسبوك
تونس	١٠,٦٢٩,١٨٦	٣,٦٠٠,٠٠٠ (٣٣,٩٪)	٢,٦٠٢,٦٤٠ (٢٤,٥٪)
مصر	٨٢,٠٧٩,٦٣٦	٢٠,١٣٦,٠٠٠ (٢٤,٥٪)	٧,٢٩٥,٢٤٠ (٨,٩٪)
ليبيا	٦,٥٩٧,٩٦٠	٣٥٣,٩٠٠ (٥,٤٪)	٥٢,٨٦٠ (٠,٨٪)
الجزائر	٣٤,٩٩٤,٩٣٧	٤,٧٠٠,٠٠٠ (١٣,٤٪)	٢,٢٩٣,٥٦٠ (٦,٦٪)
المغرب	٣١,٩٦٨,٣٦١	١٣,٢١٣,٠٠٠ (٤١,٣٪)	٣,٥٩٦,٣٢٠ (١١,٢٪)

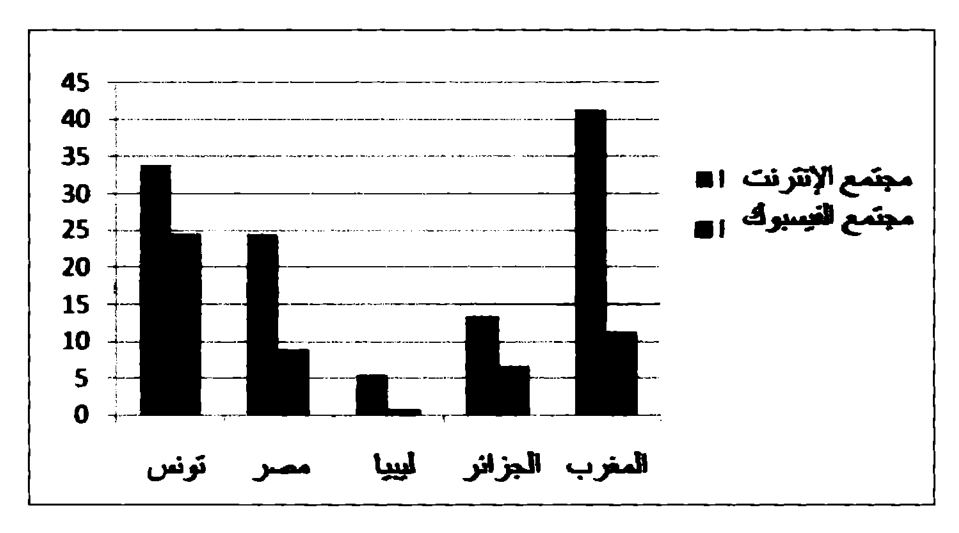
المصدر: إنترنت ورلد ستاتس، إحصائيات السكان واستخدامهم للإنترنت.
< http://www.internetworldstats.com/africa.htm#tn >.

---

(٥) Brookings Institution, «Understanding the Generation in Waiting in the Middle East.» < http://www.brookings.edu ` media Files rc/articles/2010/06_middle_east_youth_map.swf >.

الشكل الرقم (١-٩)

معدلات المشاركة في الإنترنت والفيسبوك في المغرب العربي ومصر (٢٠١١)



المصدر: الاتحاد الدولي للتواصل،

<www.itu.int/ITU-D/ict> ; <www.MobileActive.org>.

تكشف هذه البيانات أن معدل استخدام الإنترنت في تونس هو ثاني أعلى نسبة في المنطقة، حيث يقدّر بـ ٣٣,٩ في المئة (تتجاوزه نسبة المغرب فقط مقدرة بـ٤١,٣ في المئة)، وكان معدل استخدام الفيسبوك فيها الأعلى في المنطقة بـ ٢٤,٥ في المئة، ويفسر مستوى استخدام الفيسبوك هذا لماذا لجأ التونسيون إلى الفيسبوك، وتويتر، والرسائل النصية على الهواتف المحمولة لتنظيم مظاهراتهم. يفسر الحصول على مختلف هذه التكنولوجيات أيضاً السرعة التي كان فيها الثوار في تونس قادرين على تنظيم الاحتجاج وحشد القوى لدعم الثورة، وتكشف هذه المعطيات وروايات المشاركين في الثورة التونسية عن أن الفيسبوك كان مهماً نسبياً فقط في ثورة تونس، أما في الحالات المتبقية كلها فأدّت الرسائل النصية، وتويتر، والاتصالات وجهاً لوجه، دوراً أكثر أهمية في الثورات والاحتجاجات.

الخلاصة

يبدو أن موجات الثورة والتمرد، والتحرر قد وصلت أخيراً إلى العالم العربي. منطقة بدت ذات يوم محصّنة ضد كل أشكال التغيير، فانهارت

أنظمتها الاستبدادية التي كانت تدعمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمصلحة الاستقرار الجيوسياسي والأمن الدولي في طرفة عين. وبينما تحررت آذان الناس من سماع أسماء بن علي ومبارك والقذافي، تبقى الأنظمة الاستبدادية الأخرى في المنطقة قلقة بشأن ما إذا كان يمكنها الصمود بوجه مطالب الشباب الذين يتوقون إلى فرص عمل مجدية، وحرية التعبير، وتضمين هادف في سياسة قائمة على المشاركة. نظراً إلى أعدادهم، إذ يشكل شباب العالم العربي قوة ديمغرافية من الصعب إنكارها. وافر عددهم، ونافذ صبرهم، ووضع نجاح ثورات تونس ومصر وليبيا الجمر تحتهم، من دون خوف، راغبون في استعادة كرامتهم، مسلّحين بإيمانهم وأملهم، مستخدمين هواتفهم النقّالة وحواسيبهم المحمولة لزعزعة الأنظمة الاستبدادية.

بدأت الثورة في المنطقة، لكن نهايتها لا تبدو في الأفق بعد.

الفصل الثاني

الثورة التونسية: ثورة الكرامة

عميرة علية الصغيّر(*)

مع أن هذا الفصل يتناول المسار العام للثورة في تونس، فإنه يوفّر أيضاً تحليلاً لأسبابها، ويقف عند أطرافها الفاعلة، ويحاول وضع الثورة التونسية في منظور مقارن مع الثورات العربية الأخرى التي تلتها. يركز الفصل على التفاوت في توزيع الثروة والحظ من التنمية بين المناطق الداخلية والساحلية في تونس، وآفاق شغل شباب تونس القاتمة، والقهر الذي كان يعانيه التونسيون بعامة من النظام الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن علي، وفساد العصابات التي كانت تتحكم بالاقتصاد؛ كما تم عرض، في محور العوامل المساعدة على الثورة، الاستخدام الواسع للبريد الإلكتروني، والرسائل النصية، ومواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك لنشر الثورة والدعاية لها والتحريض عليها، ودور القنوات الفضائيّة. يعرض البحث كذلك الدور الخاص الذي اضطلع به المحامون والقضاة والناشطون النقابيّون في تنظيم المراحل اللاّحقة من الثورة. كما يقدم هذا الفصل تحليلاً إضافياً لما يتعلق بالأدوار المتباينة التي قام بها الجيش والشرطة في دعم الحراك الثوري أو التصدي له، وينتهي بعرض سريع لإنجازات الثورة، وما أفضت إليه الثورة بعد سنتين تقريباً من عمرها.

(*) أستاذ التاريخ المعاصر، جامعة منوبة - تونس.

مُقدّمة

كتابة تاريخ ثورة لم تنته بعد مهمة صعبة، بل لعل المهمة تكون أصعب عندما يكون الكاتب نفسه مشاركاً فيها. أنا لا أدّعي دوراً بارزاً في قيادتها، إنما أعني ببساطة مشاركة شعبي بتواضع في مسيرته من أجل الحرية. وبينما أرفض أي ادّعاء للحياد، أعتبر الحفاظ على الموضوعية واجباً ينبغي عدم المساومة بشأنه. تطرح أيّ كتابة في التاريخ الرّاهن، أو المباشر، مسألة البُعد الذي يفصل بين المؤلف وموضوع بحثه، ومع ذلك، فإن التحدي الذي كرست نفسي لمواجهته يتعلق بمسألة توافر المصادر. ولم يسهل غموض دولة دكتاتور تونس السابق الرئيس زين العابدين بن علي، وطابع حكمه البوليسي هذه المهمة. تتنوع مصادر هذه الفصل، بما في ذلك كل المواد المكتوبة والأحداث التي عشتها شخصيّاً، وتم تدعيم الشهادات المقدمة هنا بمجموعة واسعة من المعلومات التي استقيناها من وسائل الإعلام المختلفة، فضلاً عن شهادات المناضلين.علينا أولاً أن نتساءل: ما الذي يميّز هذه الثورة التي تجلب اهتمام العالم؟ وما الذي حقّقته حتى تنال إعجاب الرجال الأحرار في أقطار المعمورة؟

كانت المعجزة الأولى التي أتت بها هذه الثورة هي الإطاحة بالدكتاتورية البوليسية التي كان يُعتقَد أنها منيعة، حيث خلع الناس الطاغية في أقل من شهر من الكفاح، وهرب زين العابدين بن علي من البلاد في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. أما المعجزة الثانية فتمثلت بأن الثورة لم تُغرِق البلاد في دوّامة الإرهاب، بل أقنعت التونسيين بالطابع السلمي للعملية الثورية، وأن بلادهم ستنجح في إرساء الديمقراطية واستعادة الكرامة لشعبها ولم تنحلّ الدولة كما وقع في ليبيا مثلاً.

الثورة التونسية متفرّدة، فهي ليست ثورة كلاسيكية مثل الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ للانتقال من الإقطاعية إلى النظام البرجوازي، ولم تكن شيوعية تحرّكها الطبقية مثل الثورة البلشفية في عام ١٩١٧ في روسيا، كما إنها ليست ثورة تحرير وطني كما حدث في فييتنام أو الجزائر، أو ثورة من أجل حقوق الإنسان مثل ثورات أوروبا الشرقية في تسعينيات القرن الماضي. الثورة التونسية فريدة من نوعها، فهي لا حمراء، ولا برتقالية، ولا ثورة ياسمين، بل كانت ثورة «من أجل الكرامة». ثورة تتميز بعفويّتها، تفتقر إلى القيادة المركزية،

وأيديولوجية واضحة، وأي برنامج سياسي تم تسطيره مسبقاً، ومع ذلك لم تكن ثورة «عمياء»؛ كانت ثورة جميع التونسيين «ثورة الكرامة»، وكانت أيضاً أوّل ثورة في هذا القرن استخدمت الإنترنت والتلفزيون على نطاق واسع في تعبئتها.

قسمت هذه الدراسة التاريخية لـ«ثورة الكرامة» إلى ستة أجزاء: الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة، وتطورات الثورة وشعاراتها، والجهات الفاعلة في الثورة، والجيش والشرطة في الثورة، والثورة التونسية في العالم، وإنجازات الثورة وآفاقها.

أولاً: الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الثورة

بدأ انفجار الغضب الذي تحوّل إلى زوبعة ثورية منتشراً وراء حدود تونس إلى دول عربية أخرى في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكانت شرارة هذا الانفجار انتحار بائع خضار وفواكه اسمه محمد البوعزيزي بطريقة مأسوية. كان البوعزيزي الذي يبلغ من العمر ٢٦ عاماً يبيع بضاعته من دون ترخيص رسمي من الجهات الحكومية لبلدية سيدي بوزيد (في الوسط الغربي لتونس)، حيث كان يقيم، فصادر عناصر شرطة البلدية ميزانه وبضائعه. صفع أحد المسؤولين البوعزيزي، الشيء الذي أهان كرامته وأسفر عن صرخته اليائسة من أجل العدالة، ورداً على هذا الاعتداء الجسدي والنفسي، أضرم النار في نفسه في الشارع المقابل لمقرّ حاكم الولاية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتوفي في وحدة الحروق والصدمات بمستشفى بن عروس في تونس. أضرم السخط النار في وضع اجتماعي كان مهيأً للانفجار بعد انتحار بوعزيزي في أرجاء تونس. بدأ أول احتجاج في اليوم نفسه الذي ضحّى فيه البوعزيزي بنفسه يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في مدينة سيدي بوزيد، وكان هذا الحدث بداية الزوبعة التي عصفت بسائر البلاد.

يمكن النظر إلى الثورة التي بدأت في سيدي بوزيد باعتبارها جزءاً من سيرورة انتفاضات شعبية استُهلّت في منطقة المناجم «قفصة»، التي سحقتها الحكومة بوحشية في عام ٢٠٠٨. أعقب انتفاضة قفصة تمرد في بن قردان التي تقع على الحدود الجنوبية مع ليبيا في آب/أغسطس ٢٠١٠، وقدّمت هذه المناطق المؤشرات الأولى بأن الوقت قد حان للثورة في تونس. كانت منطقتا

الوسط الغربي بما في ذلك سيدي بوزيد والقصرين والجنوب بما في ذلك قفصة وقبلي ومدنين من المناطق الأكثر حرماناً في تونس، نتيجة أسباب تاريخية وسياسات جهوية غير عادلة نمت، على النقيض من ذلك، المناطق الساحلية في تونس اقتصادياً على حساب مناطق أخرى(١). على سبيل المثال، على الرغم من أن منطقة الساحل (ولايات سوسة، المنستير، والمهدية) تضم أقل من ١٤,٤ في المئة من التونسيين، بحسب تعداد السكان لعام ٢٠١٠، فهي تتمتع ببنية تحتية ومرافق اجتماعية، ومصانع، وفنادق، وجامعات أكثر من محافظات الوسط الغربي والجنوب كلها (سيدي بوزيد، والقصرين، وقفصة، وقبلي، وتوزر ومدنين وتطاوين). تمثل مناطق هذه الفئات المحرومة أكثر من٧٠ في المئة من مساحة تونس، وتحضن ١٩,٣ في المئة من سكانها بحسب تعداد عام ٢٠١٠، لكنها طالما عانت نقصاً في الاستثمار، وبحلول عام ٢٠١٠، أصبح الشعور بالظلم والتهميش في الوسط الغربي والجنوب لا يُطاق.

على الرغم من تراجع نسب الفقر في تونس بشكل كبير بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، تواصلت نسبة كبيرة من الفقراء ظاهرة في المناطق الريفية بالوسط الغربي والجنوب، وفي جيوب كثيرة في الشمال، وحتى في العاصمة. يبدو التباين بين المناطق الغنية والفقيرة واضحاً بسهولة لكل من يقف مثلاً عند النفقات السنوية لكل فرد، ففي عام ١٩٩٠ قُدّر متوسطُ الإنفاق السنوي للفرد التونسي بـ ٧١٦ ديناراً، لكن لم يتعد ذلك الـ ٤٣٧ ديناراً في سيدي بوزيد. ولم يكن لـ ١١,١٢ في المئة من عائلات القصرين، البؤرة الثانية للثورة، دخل ثابت في عام ٢٠٠٢. وبلغت معدلات الأميّة في القصرين عام ٢٠٠٤ ما نسبته ٣٣ في المئة (و٥٦,٧ في المئة في حالة النساء)، في حين كان المستوى الوطني للأميّة لا يتجاوز ٢٠ في المئة. ونتيجة هذا التطور غير المتكافئ هاجر المحتاجون من هذه المناطق، إما إلى المدن الساحلية، أو إلى خارج البلاد أصلاً. وعلاوة على ذلك تفاقمت مستويات البطالة في الوسط الغربي والجنوب بسبب معدلات الخصوبة العالية(٢).

---

(١) علي عباب، «La région de Sidi Bouzid»، [منطقة سيدي بوزيد]، www.cicred.org/eng/publication/books/monographicTunisie/MonogTunisie _def_planches.org

(٢) مولدي قسومي، Actes du Colloque"Kasserine: Du Colonialisme Capitaliste à l'Intégration nationale,"، [القصرين، ذاكرة و تاريخ]، (Tunis: Mil, 2009)، ص ١٩٠.

بصرف النظر عن عوامل اختلال التوازن الإقليمي والاجتماعي، أدى عامل رئيس آخر إلى اشتعال الثورة التونسية، هو «التكتل الشبابي»، حيث إن ٤٢ في المئة من التونسيين كانوا تحت ٢٥ سنة من العمر في عام ٢٠١٠، وترك حتى المتعلمّون منهم، وفي أغلبهم من دون أي مستقبل. واجه إذاً حاجز اليأس جلّ الشباب من أبناء البيئات الفقيرة والغنية على حد السواء، فلم تفلح الدراسة ولا كسب درجات تعليم عُليا في تأمين أي شيء في حياتهم. ووفقاً لتقرير البنك الدولي الذي نشر في آذار/ مارس لعام ٢٠٠٨، كان معدّل البطالة في ارتفاع حتى بين خريجي الجامعات، ففي عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ قُدّر عدد العاطلين من خريجي الجامعات بـ ٣٣٦٠٠٠ مقارنة بـ١٢١٨٠٠ في عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧[٣]. وكشفت دراسة استقصائية لحوالى ٤٨٠٠ من خريجي الجامعات في عام ٢٠٠٥ أنه كان ما يقرب النصف من حملة درجة الماجستير والتقنيين من العاطلين عن العمل. وعلى الرغم من تزوير حكومة زين العابدين بن علي للمؤشرات، الذي كان يجري على وتيرة واحدة في ما يخص البطالة، كان معدلها في تفاقم خلال السنوات التي سبقت الثورة. ووفقاً للأرقام الرسمية، بلغت نسبة البطالة ٢,١٣ في المئة في ٢٠١٠[٤]. لكن كان المعدل الفعلي أعلى من ذلك بكثير، حيث قُدّرت بطالة الشباب بما يتراوح بين ٤٠ و ٦٠في المئة من خريجي عام ٢٠٠٩، «ما يعني أن مؤشر البؤس لهذه الفئة كان يقارب الـ ٧٠ في المئة. وبالتالي يمكن أن نفهم كيف أدى إحباط الشباب إلى المشاركة الكبيرة في الثورة، وبخاصة في المناطق المحرومة من البلاد»[٥].

لم تزد الأزمة الاقتصادية العالمية وإغلاق أشكال الهجرة القانونية كلها إلى أوروبا إلا حدّة ارتباك الشباب التونسي، وأجبرتهم على النضال ضد نظام زين العابدين بن علي. وزاد ما كشفته شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) عن

---

(٣) <http://www.mediaterranee.com/Tunisie/Economie/Tunisie-le-chomage-des-jeunes-une bombe à retardement.html>.

تم تصفحه يوم ١٨ أيار/مايو ٢٠١١.

(٤) Jeune Afrique, The international economic crisis, the tiger of Tunisian revolution, February 9, 2011, <http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20110209103052/>.

(٥) Jeune Afrique, "La crise économique mondiale, un déclic dans la révolution tunisienne," February 9, 2011, <http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20110209103052/>.

درجة الرفاهية التي كان يعيش فيها أصحاب الامتيازات من دوائر الحكم (الفيلات والطائرات الخاصة والقصور والسيارات الفاخرة، والنوادي الخاصة، والحسابات المصرفية في تونس والخارج...) من مشاعر الكراهية بين الشباب التونسي نحو حكّامهم. في الواقع، وبعد ثلاثة وعشرين عاماً من السلطة المطلقة والنهب، لم يفلح نظام بن علي إلا في تحويل المجتمع كله عدوّاً له، باستثناء أولئك الأفراد الذين انتفعوا بامتيازاته والأطراف القمعية لجهاز الدولة. لم يكن ضحايا النظام من الشباب أو التونسيين الذين يعيشون في المناطق الداخلية فقط، بل من جميع الفئات الاجتماعية والمهنية الذين تضرروا بطريقة أو بأخرى من نظام المافيا الذي أوجده بن علي، إذ شبّه السفير الأمريكي في تونس في تقرير له في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ نظام بن علي بـ«المافيا»، كما كشفت عنه ويكيليكس من قوله إنّ: «تونس لديها مشاكل كبيرة، وإن الرئيس زين العابدين بن علي كبر في السن، وليس هناك خليفة واضح في نظامه المتصلب، وإن العديد من التونسيين محبطون لانعدام الحرية السياسية، وغاضبون بسبب فساد العائلة الأولى، وارتفاع معدل البطالة وعدم المساواة في المنطقة. وما زال خطر التطرف يحلّق في الأفق... تونس هي دولة بوليسية، فيها قليل من حرية التعبير والجمعيات، وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتتبع كل خطوة إلى الأمام بأخرى إلى الوراء، فعلى سبيل المثال سيطرت شخصيات مقرّبة من الرئيس زين العابدين بن علي مؤخراً على وسائل إعلام خاصة مهمة... فقدَ بن علي ونظامه التواصل مع الشعب التونسي. إنهم لا يتقبلون أي نصيحة أو انتقاد، سواء كانت محلية أم دولية، إنهم يعتمدون على أجهزة الشرطة على نحو متزايد من أجل فرض السيطرة والحفاظ على السلطة. وأخذ الفساد في نخر الدوائر المقرّبة. والتونسيون، حتى عامّتهم، يدركون ذلك تماماً الآن. وزادت الشكاوى حدّة وعدداً... يكره التونسيون السيدة الأولى ليلى الطرابلسي وعائلتها بشدة إلى درجة الحقد، ويسخر المعارضون للنظام في دوائرهم الخاصة منها، وحتى المقرّبون من الحكومة عبّروا عن استيائهم من سلوكها. زاد الغضب بسبب ارتفاع البطالة وانعدام المساواة في المنطقة، ونتيجة ذلك لا يبدو استقرار النظام طويل الأجل»[٦].

---

(٦) The Guardian (UK), «U.S. embassy cables: Tunisia-a U.S. foreign policy conundrum,» December 7, 2010, <http://www.guardian.co.uk/world/us-embassy-cables-documents/217138>.

وصف الدبلوماسي الأمريكي نظام بن علي بالدولة البوليسية ليس من قبيل المبالغة، حيث حوّل زين العابدين بن علي بتواطؤ من الدول الغربية، وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب والأصوليّة، البلاد إلى سجن كبير، فبين ١٢٠,٠٠٠ و١٥٠,٠٠٠ من أفراد الشرطة كانوا يجوبون شوارع البلاد بانتظام، وهذا العدد يتجاوز بكثير عدد عناصر الشرطة في فرنسا التي يقدر عدد سكانها بخمسة أضعاف سكان تونس. كما كان الحزب الحاكم، «التجمّع الدستوري الديمقراطي» (RCD)، يوظف مليونين من أتباعه لاستكمال ودعم وزارة الداخلية عن طريق التجسس على الناس ومطاردة معارضي النظام، حيث كان وكلاء زين العابدين يتجسّسون ويراقبون السكان في كلّ الأحياء والمَواطِن، مستخدمين ما يسمى «لجان الأحياء». واستعمل كذلك بن علي القضاء لخدمة نظامه وتتبع خصومه بمحاكمة المعارضين السياسيين والنقابيين والطلاب والصحافيين، ومدافعي، وناشطي حقوق الإنسان.

لخلق واجهة ديمقراطية، أنشأ زين العابدين بن علي أو موّل أحزاباً سياسية شاركت في ما يسمى بالمجالس التشريعية، ونجح النظام في إفساد بعض النخب السياسية من خلال تقديم المكافآت والامتيازات التي لم تكن متاحة لعامة الناس، كما حاول السيطرة على الطبقة العاملة بتقديم الرشوة لقادة الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) الذي يُعدّ النقابة الوحيدة في البلاد. مع ذلك واصلت المنظمات الاجتماعية، والمهنية، والمدنية الأخرى مقاومة النظام، وبخاصة (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (باعتبارها أقدم جمعية من هذا النوع في أفريقيا، التي أُسست في عام ١٩٧٦، وجمعيتا المحامين والقضاة.

أما في المجال الاقتصادي فخلَق زين العابدين بن علي وشركاؤه في النظام مافيا من العائلات المتصاهرة معه، أو الموالية، خَصْخَصَت الشركات الوطنية، وبخاصة شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والإسمنت لحسابها الخاص، وقدّمت الدولة خدماتها المالية المتاحة إلى هذه العائلات لتعزيز أعمالها. وزُعم حتى أنّ زوجة الرئيس كانت قد تواطأت مع محافظ البنك المركزي لسرقة طن ونصف من الذهب من احتياطي البنك المركزي التونسي. انتزعت عشيرة المافيا هذه المال من أصحاب الأعمال التجارية بطرق شتّى، بما في ذلك الابتزاز والتهديد بالمتابعة القضائية من قبل قسم الضرائب. بذلك شكّل زين العابدين بن علي والمتواطئون معه، ومن بينهم عائلات

الطرابلسي، شيبوب، الماطري، والمبروك، مافيا حكمت تونس إلى غاية ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، إلا أنها لا تزال إلى حدّ ما تسيطر على بعض القطاعات وبخاصة المصرفية منها، والتجارة، والنقل، والغذاء، والنفط والإسمنت والبناء، والزراعة.

ثانياً: أطوار الثورة وشعاراتها

بدأت الثورة التونسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بتمرد عندما ضحّى البوعزيزي بنفسه، لتتطور بعد ذلك إلى ثورة أطاحت بالدكتاتور زين العابدين بن علي، وأدت إلى فراره إلى السعودية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولا تزال الثورة مستمرة في أثناء كتابة هذا الفصل في أواخر أيار/مايو ٢٠١١. ويمكن تلخيص أطوارها في ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى: بداية الثورة**: بدأ التمرد في سيدي بوزيد بتظاهرات وإضرابات وإغلاق المتاجر واشتباكات مع الشرطة انتشرت بعد ذلك إلى المناطق المجاورة، بما في ذلك منزل بوزيان، بن عون، جلمة، والمكناسي والرقاب. انتشر التمرد إلى الغرب أولاً، وعلى وجه الخصوص مدينة القصرين، ومن ثمة إلى المدينتين الجنوبيتين قفصة وقبلي. وخلافاً لثورة الرديف في عام ٢٠٠٨، فشل النظام في احتواء التمرد، أو فرض تعتيم عليه في وسائل الإعلام والإنترنت. استخدم الشباب الهواتف النقالة، والإنترنت، والشبكات الاجتماعية، والقنوات الفضائية لإبقاء الانتفاضة في أعين الجمهور، حيث نجحوا، خصوصاً في الكشف عن التدابير القمعية التي قامت بها قوات الأمن، بما في ذلك القتل العمدي للمتظاهرين الشباب، والاعتقالات الجماعية، والعقاب الجماعي. كان النظام عاجزاً عن احتواء التمرد، على الرغم مما حشدته قوات الشرطة، وميليشيات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، ومفرزة من الجيش. أدّت مقاومة المتمردين، والأعمال الوحشية للنظام، والقتل، وفشل النظام الواضح في التعامل مع الواقع، وعلى المستويات السياسية والإعلامية، إلى انتشار الثورة في أنحاء البلاد كلها. انتشرت الاحتجاجات إلى مدن الشمال مثل جندوبة، باجة، وبنزرت، ومدن الجنوب مثل قبلي، دقاش، توزر، الحامة، مدنين، وجرجيس قبل وصول

العدوى إلى صفاقس، ثاني أكبر مدينة في تونس، ومدن الساحل (سوسة، والمنستير، والشابة)، لتصل أخيراً إلى العاصمة تونس.

كانت مظاهرة تونس الحاشدة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لحظة تاريخية وحاسمة في تاريخ الثورة التونسية. بدأت هذه المظاهرة في ساحة محمد علي بالقرب من المقر الرئيس للاتحاد العام التونسي للشغل، وكبرت لتحتل شارع الحبيب بورقيبة بكامله في وسط العاصمة تونس، حيث صرخ عشرات الآلاف من التونسيين، صغاراً وكباراً، وعاطلون عن العمل، ومن جميع الفئات الاجتماعية والمهنية، بمن في ذلك المعلّمون، والطلاب، والتلاميذ، والمحامون، والتجار، والموظفون، وموظفو الخدمة المدنية، بصوت واحد أمام وزارة الداخلية مرددين شعاراً واحداً: (dégage, dégage) «إرحل، إرحل».

أعلن في مساء يوم جمعة ١٤ كانون الثاني/يناير عبر التلفزيون الوطني التونسي أنه تم خلع الرئيس زين العابدين بن علي موقتاً، وأن رئيس الوزراء محمد الغنوشي قد حل محله وفقاً للمادة ٥٦ من الدستور التونسي. كان هناك في اليوم التالي منعطف درامي في الأحداث، حيث أعلن المجلس الدستوري أنه قد تم الاستناد إلى المادة ٥٧ من الدستور، ما جعل فؤاد المبزع، رئيس مجلس النواب، رئيساً موقتاً للبلاد وقت وصول بن علي في ذلك المساء إلى جدّة في السعودية، حيث يعيش في المنفى منذ ذلك الحين.

- **المرحلة الثانية: ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - ٤ آذار/مارس ٢٠١١**: واصل في البداية الحلفاء السياسيون للرئيس بن علي، والأمن، ووزارة الداخلية، وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وبعض عناصر الجيش العمل وكأن شيئاً لم يحدث! أعربوا عن اعتقادهم بأن الثورة لم تكن أكثر من مجرد انتفاضة شعبية أطاحت بالرئيس، لكن لم تُغيِّر النظام السياسي. وعدت حكومة الغنوشي ووزراؤها من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بانتخاب رئيس جديد في غضون ستين يوماً، متجاهلين تطلعات الشعب الذي قام بالثورة، وهو ما حدا بتجذّر الثورة، حيث نظمت ونسقت اللجان الشعبية المسماة «لجان حماية الثورة» مظاهرات، وإضرابات، واعتصامات في تونس والمناطق الداخلية من البلاد. تم انتخاب هذه اللجان من الثوار على الفور لضمان سلامة السكان، وخصوصاً خلال الستين يوماً الأولى بعد الإطاحة

بالرئيس بن علي إثر دخول الميليشيات المسلّحة وغير المتحكم بها في فصل من النهب والحرق والقتل في مختلف أنحاء البلاد، باعثة الرعب في صفوف السكان، ونُسبت هذه الجرائم عموماً إلى قوات الحرس الرئاسي التي كانت حريصة على الانتقام للقبض على رئيسها الجنرال علي السرياتي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ . كان هدف عناصر الأمن بالتعاون مع مليشيات تجمّعيّة خلق حالة من الفوضى والاضطراب في محاولة لجلب زين العابدين بن علي وزوجته مرة أخرى إلى السلطة، وعلى الرغم من طلب القوى الثورية من الحكومة محاكمة المسؤولين عن تلك الأنشطة المعادية للثورة ومحاسبتهم، لم تحرك الحكومة ساكناً.

تميّزت المرحلة الثانية من الثورة هذه بحدثين مهمين: كان **الأول** وفود الشباب من المناطق الداخلية للبلاد إلى تونس في «قوافل الحرية»، حيث احتل هؤلاء الشباب، وبالتنسيق مع اللجان الثورية، ساحة القصبة تحت مكاتب رئيس الوزراء في اعتصام كبير استمر من ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إلى ٢٨ منه. عطّل هذا الاعتصام عمل الحكومة، حيث طردت واعتقلت المعتصمين وشرّدتهم. أمّا الاعتصام الثاني فتم تنظيمه على نحو أفضل، ممثلاً من قبل مختلف المنظمات السياسية والمهنية، بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل وجمعية المحامين في القصبة لمدة اثني عشر يوماً، من ٢٠ شباط/ فبراير إلى ٤ آذار/ مارس ٢٠١١، حيث تمكّن المعتصمون، يدعمهم السكان، من إسقاط حكومة الغنوشي التي اعتبرها الثوار مجرد امتداد لنظام الدكتاتور المخلوع.

- **المرحلة الثالثة**: بعد خلع حكومة الغنوشي، بدأت المرحلة الثالثة بتعيين وزير بورقيبة السابق، الباجي قايد السبسي، رئيساً للوزراء. تألفت حكومته من تكنوقراطيين، ولم تشمل وزراء ينتمون إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم سابقاً الذي أهانته القوى الثورية وطالبت بحلّه. كان من واجب الحكومة الانتقالية تسيير الشؤون اليومية للدولة والإعداد لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي كانت تطالب بها الاعتصامات والقوى الشعبية، ونجحت في فرضها فعلاً على الحكومة يوم ٣ آذار/ مارس. ولتلبية مطالب الشعب والحيلولة دون تطرّف الثورة، أنشئت ثلاث لجان إدارية انتقالية ترأسها أشخاص مقربون من الحكومة: لجنة إصلاح القانون التي ترأسها عياض بن عاشور، وهو أستاذ قانون مستقل؛ لجنة التحقيق في الفساد

برئاسة عمر عبد الفتاح، وهو أستاذ قانون كذلك من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المقرّب من بن علي؛ وترأس اللجنة المستقلة المكلفة بالتحقيق في الدور الذي قامت به قوات الأمن في قمع الاحتجاجات الدموية المحامي توفيق بودربالة، لكن تمّ حلّ هذه الأخيرة في وقت لاحق.

توحّدت في ١١ شباط/فبراير المجموعات اليسارية (الماركسيون والقوميون العرب على وجه الخصوص)، حركة النهضة الإسلامية، وممثلو الاتحاد العام التونسي للشغل، الهيئة الوطنيّة للمحامين، وجمعية القضاة، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، لتأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة. ولإضعاف هذه الهيئة الثورية، بعث السبسي «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، التي أدرجت لجنة بن عاشور لإصلاح القانون تحت مظلتها، وكانت في البداية تتألف من ٧١ شخصيةً يمثلون الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الوطنية. وتضاعف في وقت لاحق عدد الأعضاء بعد أن وجّهت انتقادات من الناحية التمثيلية إلى هذه الهيئة. ولافتقارها لسلطة إلى اتخاذ القرار، فإن المهمة الوحيدة للهيئة العليا كانت مساعدة الحكومة واقتراح التشريعات وتقديمها إلى الحكومة الموقتة التي كان لديها الحق وحدها في رفض أو قبول ذلك، ومع ذلك اعتبر المعارضون تشكيل الهيئة أساساً محاولة من جانب حكومة السبسي لالتفاف على المجلس الوطني لحماية الثورة.

صاغت الهيئة العليا مشروع قانون انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، حيث تم اعتماده من الحكومة، ونشر في ٧ أيار/مايو ٢٠١١، وتم تأجيل هذه الانتخابات التي كان من المقرر أن تجرى مبدئياً في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، لأن اللجنة العليا للانتخابات التي ترأسها الحقوقي كمال الجندوبي كانت قد أقرت بعدم قدرتها على ضمان «الشفافية والتعددية الديمقراطية» في موعد الانتخابات الأول.

١ - ثورة من دون أيديولوجيا

واحدة من السمات الرئيسة للثورة التونسية هي افتقارها الثابت لنظرية وقيادة ثوريتين. كانت ثورة روحها الشعب، ومطالب قواها الفاعلة الأساسية هي الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ويكشف تحليل الشعارات (التي تم تحديدها هنا كموضوعات) التي كانت تستخدم في

التواصل الشفهي بين المتظاهرين، ونقشت كتاباتها على جدران المدن والقرى، وتبادلها مستخدمو الإنترنت الكثيرَ عن مستقبل ثورة التحرر التونسية.

٢ - أسباب الثورة أو ما يدينه الشعب

تشمل موضوعات الشعارات التي نشأت منذ المراحل المبكرة من الثورة، والتي تُعبّر عن دوافعها وما يدينه الشعب ما يلي: الدكتاتورية، والاستبداد، ونظام زين العابدين بن علي، ونظام ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، والبوليس السياسي، وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، والفساد، والمحسوبية، والظلم والسرقة، والاستعباد، والتهميش، والمافيا والانتهازية، والخيانة، واللامبالاة، والجبن، والاستغلال.

٣ - مطامح الثورة أو ما يطالب به الشعب

شملت المواضيع المتصلة بتطلعات الشعب التونسي التي ظهرت خلال الثورة: العمل، والعدل، والتنمية الجهوية العادلة، والديمقراطية، والدولة العلمانية، والسيادة الشعبية، والنظام البرلماني، والانتخابات الحرة، وإلغاء دستور عام ١٩٥٩، وحلّ مجلسي النواب والمستشارين، وصندوق البطالة، وتوزيع عادل للأجور، والعفو العام، والكرامة الوطنية، والأرض، والمساواة بين الجنسين، ومتابعة الرئيس بن علي وزوجته وإدانتهما، وأتباعه، وحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وحظره، وإلغاء البوليس السياسي.

٤ - ما تمجّده الثورة أو أيقونات الثورة

رفعت شعارات التمجيد طوال الثورة وشملت: الاستشهادية، والحرية، والكرامة، والشجاعة، والشباب، والنضال ضد الإمبريالية، وأبطال المقاومة المسلّحة، وحب الوطن، والهوية العربية الإسلامية، والثورة، ووحدة الشعب التونسي، والوحدة بين الرجال والنساء والوحدة الوطنية بين الشباب والعمال، والجيش.

٥ - الشعارات المتصلة بالقضايا الدولية

شملت الشعارات المتصلة بالقضايا الدولية التي أُلقيت في أثناء الثورة: معارضة التدخل الأجنبي (ولا سيما الأمريكي والفرنسي)، والكفاح ضد الإمبريالية، ومعارضة إسرائيل، ودعم القضية الفلسطينية، ودعم الثورات العربية

الأخرى، وبخاصة التي تجري آنذاك في مصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، والتضامن مع جميع الذين يدافعون عن حقهم في الحياة، وفي الحرية.

٦ - العنف واللاّعنف في الثورة التونسية

قال فريدريك إنغلز: إن «العنف هو قابلة التاريخ»[٧]. هل يعني هذا أن كل ثورة يجب أن تكون عنيفة؟ كانت الثورة الأمريكية (١٧٧٦ - ١٧٧٨)، والثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩، والثورة البلشفية في عام ١٩١٧، وثورات التحرر الوطني في البلدان المستعمَرة كلّها عنيفة، فما الذي يجعل الثورة التونسية ثورة مختلفة؟

أعمال العنف أمر ثابت في تاريخ البشرية، والثورات هي لحظات تمزُّق ومخاض في تاريخ المجتمعات، ومن النادر تجريد أصحاب السلطة والثروة من امتيازاتهم من دون عنف. كان يسيطر على المجتمع التونسي تحت نظام زين العابدين بن علي فئة ذات امتيازات تمثّل تحدي الثورة التونسية في القضاء على هذه الفئة أساساً من خلال المقاومة السلمية والمدنية. كانت الثورة التونسية ثورة سلمية في معظمها، ومع ذلك فإنّ النظام كان يمارس العنف باستمرار، أما عنف الجماهير فكان استثنائيّاً، لم تلجأ الثورة لا إلى تسليح الثوار أو مقاتلي الأحزاب. وبعد نجاحها، لم تشهد البلاد موجات حقد، تبعتها محاكم ثورية أو إعدامات علنية. كما لم يشارك جميع التونسيين في الثورة: إنها كانت ثورة الشباب والطبقات الشعبية، فموقف الطبقة الثرية التي عارضت الثورة لم يتغير قط.

تصرّفت الجماهير الثورية خلال الأشهر الأولى سلمياً من خلال المظاهرات، والمسيرات والاعتصامات، والإضرابات، وقطع الطرقات لاحتلالها، وإنشاء مخيمات أمام مقارّ الوزارات. وتمثلت أسلحتهم بأصواتهم، وهتافاتهم، ولافتاتهم التي أشهرت مطالبهم، والكتابة على الجدران التي نقشت وجودهم. اشتبك الشبان بقبضاتهم المشدودة وصدورهم العارية مع الشرطة، ورموا في بعض الأحيان الحجارة عليهم، ولم تشهد هذه الثورة السلمية إلا شكلين من العنف:

---

(٧) Frederick Engels, Théorie de la Violence [Theory of Violence] (Paris, Gilbert Mury, 1972), 42.

أ - عنف النظام: عنف مكافحة الثورة

يعدّ العنف جزءاً لا يتجزّأ من التعبير عن السلطة السياسية في تونس منذ استقلالها في عام ١٩٥٦، حيث تم تأسيس الدولة التونسية الجديدة من خلال العنف، وحافظ نظام بورقيبة على بقائه عن طريق القمع واستبعاد معارضيه. ولم تسمّ الحداثة دولة بورقيبة وخليفته زين العابدين بن علي التي أنشئت في جوّ من الخوف، وعمليات الإعدام، والمحاكمات، والتعذيب، سوى في واجهتها، فلم تكن سوى نظام مستبدّ مثل أنظمة القرون الوسطى، تقنّعه وزارات الحكومة، والاجتماعات، والتشريعات، وكان استخدام العنف لمواجهة المطالب الشعبية شاملاً.

تزايد العنف تدريجياً بعد اندلاع الثورة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وما كان استخدام النظام للغاز والهراوات كوسيلة قمعية إلا تمهيداً لاستخدام الرصاص الحيّ ضد المتظاهرين. كان تقتيل المحتجين أمراً متعمّداً من الرئيس المخلوع ومستشاريه، كما كشفت التحقيقات القضائية أن بن علي كان يعتزم قصف مدينة القصرين المتمردة[٨]. أمرت وحدات الشرطة الخاصة والقنّاصة باستهداف صدور المتظاهرين ورؤوسهم عند إطلاق النار، لذا كانت واحدة من مطالب القوى الثورية الرئيسة، في الواقع، محاكمة هؤلاء القناصة. وكانت قوات الأمن في طليعة المشاركين في ارتكاب العنف، ثم طلب من الجيش الانضمام إلى الشرطة في قمع الثورة، لكنه رفض في البداية، وسوف نناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل لاحقاً.

كانت ميليشيات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي من أكبر المتورطين في أعمال العنف. كان لهذا الحزب ميليشيا خاصة به منذ أن حكم البلاد بعد استقلالها في عام ١٩٥٦، وتم تجنيد أعضائها من الطبقات الشعبية السفلى والعصابات الإجرامية، يعملون لصالح قادة الحزب بغرض ترويع المعارضين والتجسس عليهم. عندما حاصرت الحشود مقر وزارة الداخلية في تونس في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان تحت تصرف قادة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي أكثر من ٦٠٠ من رجال الميليشيات في مقر الحزب في

---

(٨) www.gnet.tn/temps-fort/tunisie-ben-ali-a-donne-lordre-de-bom-barder-kasserine/id-menu-325.html

جادة محمد الخامس المجاورة(٩). كانت الميليشيات هناك لتقديم المساعدة إلى وزير الداخلية بتضييق الخناق على المحتجين، وكانت هذه الميلشيات بالتنسيق مع قادة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذين قاموا بدوريات، مسؤولة عن كثير من العنف المعادي للثورة في أنحاء البلاد كلها. كانت قوات الشرطة في الأيام التي تلت فرار زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ عاجزة عن تأمين النظام العام، ما أدى إلى جوّ من الفوضى وانعدام الأمن، ولولا تدخّل الجيش لأصبح الوضع كارثياً.

قُتل بين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أكثر من ٣٣٠ شخصاً، وجرح٧٠٠ شخص نتيجة أعمال العنف المعادية للثورة(١٠)، حيث قتل أغلبية الضحايا بالرصاص في موقع الاحتجاج، وسقط ٧٢ شخصاً ضحايا للاختناق أو الرمي بالرصاص، بينما كانوا يحاولون الهروب من السجون، كما كان الحال في المنستير والمهدية والقصرين وبنزرت، وقفصة. تمثّلت أعمال العنف الأخرى التي ارتكبتها الشرطة والميليشيات بخطف المعارضين وتعذيب واغتصاب النساء، حيث سجلت بعض حالات الاغتصاب في القصرين والرقاب(١١). استمرت أعمال العنف المعادية للثورة مدة خمسة أشهر بعد سقوط زين العابدين بن علي، وتأثرت المؤسسات العامة مثل المدارس والمباني الإدارية، ومراكز الشرطة، والممتلكات الخاصة مثل المصانع والمزارع على حدّ سواء بالحرائق والنهب. غير أن عدد ضحايا الثورة التونسية كان قليلاً مقارنة بالثورات العربية الأخرى التي كانت متزامنة معها، ففي مصر قتل ٣٦٥ شخصاً وجرح٥٥٠٠ آخرون خلال الخمسة عشر يوماً التي أدت إلى سقوط حسني مبارك(١٢). وقتل المئات، وربما الآلاف في اليمن، وعشرات الآلاف في ليبيا وسوريا.

---

(٩) <http://www.scribd.com/doc/52995479/Journal-LE-MONDE-14042011>.

(١٠) تصريح خوان منداز، مبعوث الأمم المتحدة الخاص حول التعذيب، نقلاً عن الأرقام الحكومية الرسمية ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١. تونس، تونس: قتل ٣٠٠ شخص خلال الثورة، ويستمر التعذيب. تصفّح الموقع <http://www.20minutes.fr/monde/tunisie-300-morts-pendant-revolution-poursuite-torture>.

(١١) وفقاً للأدلة المقدمة من الشباب المحليين، ارتكب رجال الأمن ثلاث حالات اغتصاب على الأقل في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (مقابلة شخصية).

(١٢) L'Est Républicain (French newspaper), 17 February, 2011. =

ب - العنف الجماهيري: عنف ثوري

يقول فرانز فانون في كتابه **المعذبون في الأرض** «إن المضطهدين يتحررون بممارسة العنف، وإيقاع الألم على مضطهديهم، وهو خطوة على الطريق نحو الشفاء من معاناة أجسادهم ونفوسهم»(١٣). لم يستخدم شباب الثورة التونسي الأسلحة أبداً، ولم تُسجَّل أي ضحايا على أيديهم، وإن ألقى بعض المشاركين الحجارة، أو استخدموا الهراوات في الحالات القصوى ليدافعوا عن أنفسهم في اشتباكات مع قوات الأمن، أو لمعاقبة الأفراد الذين اعتبروهم خطراً على قضيتهم. إجمالاً يمكننا القول إنه ارتُكب نوعان من العنف من الجماهير التونسية خلال الثورة: عنف باعتباره أداة للانتقام في السعي لتحقيق الكرامة؛ وعنف أداة للانتقام ضد الظلم الاجتماعي.

- **عنف الثأر للكرامة**: نتيجة تعرّضهم للإهانة من الدكتاتورية على مدى سنين طويلة، أضرمت الجماهير النار ونهبت المباني التي ترمز للنظام، بخاصة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. أحرقت مقارّ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، كما أعيد تسمية بعض مقارِّه إلى «بيت الشعب» أو «بيت الثورة». كما لحق الضرر مباني حكومية عدة، ولا سيما مراكز الشرطة والحرس التي أحرقها ونهب وثائقها المتمردون المبتهجون. كما تم قراءة تقارير التجسس على معارضي النظام، وقوائم مخبري الشرطة في الشارع، ونشرها في الفيسبوك، بينما عاش النظام حالة ذعر.

سعى هذا العنف إلى استعادة كرامة الشعب واستهدف أتباع النظام القديم فقط، من دون أن يتحول أبداً إلى سفك الدماء، وإن تم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذلال ضباط الشرطة وقادة خلايا حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، والمعتمدين والولاة، وأعضاء البرلمان، والوزراء، وحكم عليهم بأنهم جلّادون ولصوص وخونة. تم طرد عدد من الولاة من مكاتبهم على يد

= <http://infosplanetaires.com/afrique/eqypte-le-retour-a-la-normale-n%E2%80%99est-pas-acquis.html>.

(١٣) Frantz Fanon ,Les Damnés de la terre (Paris: Petite Collection Maspero, 1974), pp. 44-45.

الجماهير الغاضبة، ولقي رجال الأعمال وغيرهم من المسؤولين المصير نفسه، حيث طردهم موظفوهم الذين هتفوا بوجوههم «إرحلوا إرحلوا». وسط هذا، تعرّض بعض الأفراد الذين كان من المعروف انتماؤهم إلى ميليشيات، أو أنهم مخبرون، للضرب المبرح، على الرغم من عدم تسجيل أي جريمة قتل، إلا أن أعمال العنف هذه لم تتكرر كثيراً، بل تميزت بالإعراب عن كراهية عميقة للدكتاتورية، ورغبة حقيقية في إسقاط النظام.

- **العنف ضد الظلم الاجتماعي**: استخدم العنف أيضاً للانتقام من التوزيع غير العادل للثروة في تونس، حيث نهبت الجماهير الغاضبة في أنحاء البلاد كلها السلع التي كانت الجماهير الغاضبة تعتبر أنها اكتُسبت بصورة غير مشروعة، حيث نهبت وأُحرقت تقريباً كل قصور الأسر الحاكمة (بما في ذلك أملاك كل من عائلات الطرابلسي، وزين العابدين بن علي، الماطري، شيبوب) في تونس والحمّامات وسوسة، وأماكن أخرى. أحرقت أيضاً المحالّ التجارية والمستودعات، والسيارات الفاخرة في عمل له رمزيته ضد النخبة الحاكمة، مثل قيام مجموعة من الشبان بقتل نمر يملكه صهر بن علي، وأقاموا به وليمة. صادر السكان المحليون في سوسة أبقاراً حلوبة ملك لقريب آخر للرئيس بن علي، ونهبت أو أحرقت المتاجر الكبيرة في تونس، وفي أماكن أخرى. لم يكن نهب السلع الاستهلاكية في أعين مرتكبيها سرقة، بل كان وسيلة لتطبيق القانون بأيديهم، واستعادة تلك الأشياء التي كانت قد حرّمت عليهم ظلماً. وسجل الشكل الأخير من العنف ضد عدم المساواة على نطاق صغير، حيث أخذ الناس في بعض الحالات حيازة الأراضي الشاغرة لبناء مساكن خاصة بهم.

ثالثاً: الفاعلون في الثورة التونسية

كما ذكرنا سابقاً، بدأت الثورة التونسية باعتبارها حركة اجتماعية في منطقة جغرافية محددة، ثم تطورت إلى ثورة كبيرة شملت البلاد كلها. انتشرت الثورة من سيدي بوزيد إلى أنحاء البلاد كلّها، حاشدة غضب الشباب ومعظمهم عاطل عن العمل، وألهبت مشاعر الأطفال والشباب المحرومين، ثم امتدت إلى الطبقة الوسطى. ساهمت بالثورة في نهاية المطاف جميع الشرائح

والتكوينات الاجتماعية والمهنية والسياسية، مثل النقابيين والمحامين والطلاب والقضاة والأطباء، والأحزاب السياسية. ومع ذلك كان الشباب في البداية الطرف الرئيس فيها.

١ - الشباب رأس حربة للثورة

عبارة «ثورة الشباب» هي الوصف الصحيح لهذه الثورة، حيث كان ومازال الشباب التونسي المجموعة الأكثر حماسةً لرفع مشعل الثورة، فكانوا مُشعليها، ودُعاتها، وأنصارها الأوائل. قاد الشباب معظم المظاهرات والاعتصامات والحواجز والإضرابات التي أصبحت ساحات القتال لمواجهة الشرطة. يا ترى من هؤلاء؟

كان معظمهم من الشباب العاطل عن العمل، أو العمال غير الرسميين، والطلبة، وموظفي الخدمة المدنية، والباعة المتجولين، وجميع الأفراد المهمشين والمستبعدين، إلا أنهم ليسوا جميعاً من الخلفية الاجتماعية نفسها، على الرغم من كثرة عدد الشباب المحرومين من مناطق القصرين، وصفاقس، وسوسة، وتونس في مسرح العمليات والاحتجاجات. في الحقيقة وقعت في هذه المدن مواجهات واسعة مع الشرطة، وحتى قبل اندلاع الثورة انتظم الشباب في شبكات على أساس الإقامة في الحي نفسه، أو دعم الفرق الرياضية نفسها، أو بحسب الانتماء إلى المدينة الأصل بالنسبة إلى أولئك الذين نزحوا مؤخراً إلى مدينة أخرى، وخلقت هذه الشبكات علاقات تضامن في الدفاع عن النفس. كان دعم الفرق الرياضية في كثير من الأحيان الوسيلة الوحيدة المتاحة للشباب للتعبير عن أنفسهم والتفريج عن غضبهم، ونتيجة هذه الأنشطة، كان لشباب المناطق الحضرية الخبرة في ترديد أغاني الدفاع عن النفس والقتال في مجموعات.

لم تحظَ الشرطة أبداً بترحيب في هذه الأحياء، حيث كان الشباب يكافحون الضجر بتعاطي المخدِّرات، أو الاستغراق في أحلام اليقظة بشكل جماعي، يتكئون على الجدران، أو يجلسون في المقاهي آملين في العبور إلى الشاطئ الآخر للبحر الأبيض المتوسط. كان هؤلاء الشباب عازمين على القتال ضد الشرطة ونظام بن علي، وبسبب خلفيتهم كانوا أكثر حساسية لعدم

المساواة الاجتماعية التي كان ينتهجها سياسةً نظام بن علي. شاركوا في الثورة كما لو كانت مسألة حياة أو موت، لكنهم تصرفوا من دون أيديولوجيا أو برنامج سياسي محدَّدَين سلفاً. شارك الشباب أيضاً من المناطق البرجوازية بنشاط في الثورة، وإن كان ذلك بدرجة أقل، حيث ساهم الشباب من أحياء تونس على غرار المنزه، والمنار، وأريانة، والمرسى، وقرطاج. كان الشباب الأغنياء غير مرتاحين للنظام أيضاً، فكان مستقبلهم في تونس زين العابدين بن علي غير آمن على الرغم من مستواهم الدراسي العالي. تعاطى عديد من هؤلاء الشباب المخدرات، وقضوا وقتهم في اللهو مع الأصدقاء، والاستماع إلى موسيقى الراب. وعلى الرغم من أن اتصال هؤلاء الشباب بما كان يحدث في العالم الغربي، لكنهم كانوا يعيشون حياة تعيسة في المجتمع، وكان من الصعب عليهم الامتثال لسلطة الوالدين التي عفّى عليها الزمن بالنسبة إليهم، ورفض هؤلاء الشباب نظاماً سياسياً ظهر بعيداً كل البعد عما كانوا يشاهدونه على شاشات التلفزيون الأوروبية.

كانت الشبكات الاجتماعية متنفساً الهؤلاء الشباب، حيث يسّرت كسب صداقات مفيدة وتغذية العقل بأفكار أخرى. وعلى الرغم من أنهم كانوا غير مبالين بأي أيديولوجيا، أو أي مشاركة في الحياة السياسية، تطلّعوا إلى مزيد من الحرية والتحرر. أصبح هؤلاء الشباب الأثرياء مشاركين فاعلين في هذه الثورة من خلال شبكة الإنترنت والفيسبوك على وجه الخصوص، في محاولة لجلب الثورة إلى هذا المجال الافتراضي، وإبقاء أنفسهم والآخرين على اطلاع بما يحدث، حتى يتمكنوا من الانخراط في العمل الجماعي. كان أصحاب الحياة الرغيدة نسبياً من الشباب حاضرين أيضاً خلال مظاهرات كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ التي وقعت في شارع بورقيبة، ونظّموا مسيرات في بعض الأحيان في كل مدنهم، لكنهم لم يدخلوا أبداً بمواجهة مباشرة مع الشرطة، حيث لم يكن أي من ضحايا الثورة التونسية من المناطق الميسورة في البلاد. مع ذلك تعاطف الشباب مع بعضهم البعض سواء كانوا أغنياء أم فقراء، عاطلين عن العمل أم شغّالين، من العاصمة أم من المدن الداخلية، هدفهم الواحد الأوحد هو: **خلع الدكتاتور**.

ارتفاع نسبة الشباب بين الذين قتلوا في الثورة هو دليل مهم على دور الشباب وبطولته. وعلى الرغم من الافتقار إلى إحصاءات نهائية وشاملة حول

عدد الوفيات، يبدو أنَ مقتل ٣٠٠ شخص، العدد الذي قدّمه مستشار الأمم المتحدة الخاص، خوان منديز، معقولاً[١٤]. تظهر الدراسة الاستقصائية التي أجريت عندما كانت الثورة في أوجها أن الأفراد الذين قتلوا ينتمون إلى مناطق موزّعة في مختلف أنحاء البلد، لكن بنسب عالية في الوسط الغربي ومنطقة تونس. فعلى سبيل المثال، كان هناك ٦ أشخاص من سيدي بوزيد، و٢٠ من القصرين، و٣ من دقاش، و٤ من قبلي، وثلاثة من جرجيس، و١ من جربة، و٢ من مدينة الحامة، و١ من صفاقس، و٢ من الساحلين، وسُجّل أكبر عدد من الوفيات في تونس العاصمة، حيث قتل ٣٣ شخصاً، ولا تشمل هذه الأرقام الأشخاص الذين قتلوا في السجن، والذين يشكّلون حوالى ربع مجموع عدد الوفيات المسجلة. تؤكد دراسة عيّنة من وفيات الأفراد الذين ينتمون إلى مدينة تونس العاصمة وضواحيها الطابع الشبابي للأطراف الفاعلة في الثورة، ويُبيّن الجدول ١ الفئة العمرية للأفراد الذين قتلوا كما نشرته صحيفة **الشروق** في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. كانت أغلبية الأفراد الذين قتلوا بين ١٩ و٣٥ عاماً من العمر، بمتوسط عمر يقدر بـ ٢٩,٦ عاماً. وجدت دراستنا أيضاً أن أغلبية الأفراد الذين قتلوا ينتمون إلى الضواحي الفقيرة في تونس (دوار هيشر، والمنيهلة، وأحياء التضامن، والزهور، والسيجومي، والكرم)، وما يمكن أن نقول عنهم إنهم من بين المستبعدين والمهمشين في البلاد. وعلى النقيض من ذلك، لم يسجل أي قتيل من أحياء تونس العاصمة الغنية، حيث شارك في أخطر اشتباكات الثورة أطفال الأحياء الفقيرة الذين انقلبوا على جهاز الدولة القمعي.

هل الشباب فقط هم من شارك في هذه الثورة؟ لا بالتأكيد، شاركت كذلك الفئات العمرية الأخرى. فصاحب الخمسين عاماً الذي قال العبارة: «**هرمنا، هرمنا**»، تعبيراً عن هذه اللحظة التاريخية عندما كان من بين الجماهير في ١٤ كانون الثاني/يناير يدل على حقيقة أن هذه الثورة كانت ثورة كرامة، شارك فيها الكبار والصغار في ملحمة من أجل الحرية[١٥].

(١٤) Libération, Fr/monde, du 21/05/2011.

(١٥) <http://www.youtube.com/watch?v=SkPVSZIVzXk>.

الجدول الرقم (٢-١)

الأفراد الذين أستشهدوا من تونس العاصمة وضواحيها

العمر	عدد القتلى
١٩	١
٢٠	٢
٢١	٣
٢٣	٢
٢٤	٤
٢٥	٥
٢٦	٢
٣٠	١
٣١	١
٣٢	١
٣٤	٣
٣٥	١
٣٦	٢
٣٨	١
٤٤	١
٤٥	١
٤٦	١
٦٣	١

المصدر: جريدة **الشروق**، ٢٥/٠١/ ٢٠١١، الجدول من وضع المؤلف.

قبل أسبوع واحد من هروب زين العابدين بن علي، وخلال الأيام التالية، انضم إلى الثورة جميع التونسيين على اختلاف أعمارهم وخلفياتهم الاجتماعية، مخترقين حواجز الخوف واللامبالاة. أصبحت السياسة حديث الجميع، وأرادوا، من دون استثناء، المشاركة بهذه «المعجزة»، وجعل حلم طرد زين العابدين بن علي حقيقة واقعة، ومنع أنصاره من تدمير الثورة. كان مستوى المشاركة العالي في لجان حماية الأحياء لحظة حاسمة في هذا العمل

الجماعي، وأشار بدء انطلاق قوافل التضامن من تونس في شباط/ فبراير متحركة باتجاه سيدي بوزيد والقصرين، إلى وعي الناس بأنهم معنيون جميعاً بالثورة.

- **هل كانت الثورة التونسية ثورة الذكور؟**

شاركت النساء التونسيات أيضاً في حركة «ثورة الكرامة» الجماهيرية، وإن اقتصر المجال العام والسياسي عموماً في البلدان المسلمة على الرجال. أدّى حضور المرأة القويّ في سوق العمل، وارتفاع مستوى التقدم الاجتماعي، والمشاركة على نطاق واسع في مجال التعليم (أكثر من ٦٠ في المئة من الطلاب هم من الإناث) إلى ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في الثورة. إذ سُجّل حضور المحاميات، وموظفات الخدمة المدنية، والعاطلات عن العمل، وطالبات الجامعات والمدارس الثانوية، ونساء الأحياء الفقيرة جميعهن. وشهد الجميع نساءً في المظاهرات والمسيرات، والإضرابات، والاعتصامات، يشاركن في ترداد الهتافات، ومناقشة القضايا ذات الصلة بالثورة، ورمي الحجارة، والطبخ، والكنس في الاعتصامات. ووقفت النساء إلى جانب الرجال في اشتباكات وقعت ليلاً مع الشرطة في القصرين وتالة، حيث كان سقوط ١٢ قتيلةً منهن دليلاً قاطعاً على ذلك[١٦].

٢ - القوى المنظمة في الثورة

لم تكن وجهة الشباب الذين شاركوا بالثورة وجهة أيديولوجية. لكن هل كانوا في الواقع من دون قيادة أو نفوذ؟ لا يسعنا التأكيد أن الثورة كانت عفوية وبلا قيادة في البداية، ومع ذلك، وفي نهاية المطاف، ساهمت قوى أكثر تنظيماً في نجاحها. بدأت الثورة في سيدي بوزيد، ولم يكن لدى الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية المعتادة سيطرة كبيرة على الشباب الذين لم يسبق لهم بدورهم الانخراط في السياسة. مع مرور الوقت، استولت قوى أكثر تنظيماً على الثورة، وأعطتها معنى سياسياً أكبر. تضمنت هذه القوى المنظمة النقابات العمالية والمحامين ورجال التعليم والقضاة. دعونا نتفحص

(١٦) زغلامي نايلة، «المرأة في الثورة التونسية»،

Communicationà la journée sur la révolution organisée par L'Association des sociologues tunisiens, Tunis, 10 février 2011,

غير منشورة.

هذه القوى بدءاً بالفاعل الأكثر أهمية: النقابات العمالية، وعلى رأسها **الاتحاد العام التونسي للشغل.**

أ - الاتحاد العام التونسي للشغل في الثورة

كان الاتحاد العام التونسي للشغل وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي أهم الجهات الفاعلة الأكثر نفوذاً في نظام زين العابدين بن علي، حيث إنه كان لاتحاد النقابات العمالية الذي أسس في عام ١٩٤٦، وجود في أنحاء البلاد كلّها، وفي مجالات الحياة المهنية، مسجلاً ٣٥٠٠٠٠ منخرط. كان اتحاد الشغل وراء الانفجارات والاضطرابات الاجتماعية التي هزّت البلاد خلال السبعينيات والثمانينيات. تمكّن الاتحاد من ضمان المنافع الاجتماعية لأعضائه بسبب تضامنهم على الرغم من الآثار المترتبة على سياسة البلاد الليبرالية في الاقتصاد. وضمن نظام زين العابدين بن علي بقاءه، مثل أي نظام مناهض للديمقراطية، من خلال القمع والإفساد. نتيجة ذلك كان على المنظمات الجماهيرية كلها، بمن في ذلك أكبر نقابة عمالية، الحصول على مباركة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي والرئيس على حدّ سواء، وتم منح القيادات العمالية امتيازات ودخلاً إضافياً لدعم بن علي ونظامه (على سبيل المثال: الهدايا من المال، والأراضي، والمنح، وتوظيف أبناء البيروقراطية النقابية في مناصب مجزية).

ذهب عبد السلام جراد، الأمين العام لاتحاد العمال، عندما اندلعت الثورة ليقابل زين العابدين بن علي في قصره في قرطاج يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وذلك لضمان دعم الاتحاد من دون الأخذ بالاعتبار معارضة الأعضاء للنظام، حيث طعن الأعضاء اليساريون في قيادة الاتحاد في كثير من الأحيان، حتى رضخ وانحاز إلى الثورة. كان موقف قيادة الاتحاد خلال بداية الثورة غير مؤكد بعد، لكن عندما قتل القناصة المتظاهرين في القصرين يوم ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بدأت قيادة الاتحاد بالتحول عن بن علي، وأعربت عن معارضتها لاستخدام القوة ضد المتظاهرين.

أرشد النقابيون الشباب خلال الثورة في مراكز الاحتجاج بالمناطق الداخلية للبلاد مثل سيدي بوزيد، والقصرين، وقفصة، وقبلي، وأعطى ذلك الحركة الاجتماعية الناشئة توجهاً سياسياً، كما قدّم عناصر الاتحاد المسيَّسون

اليساريون (الماركسيون والقوميون العرب) الدعم والتبصير للسكان والطلاب. وبسبب الانتهازية أو الخوف من اجتياح الجماهير، انضمت قيادة الاتحاد شيئاً فشيئاً إلى الثورة العامة ضد بن علي، وبدأت بالسماح بالإضرابات على المستوى المحلي، ثم تحوّلت مقارّ الاتحاد المحلية ومكاتبه الجهويّة في نهاية المطاف إلى مراكز للثوار، حيث تجمّع النشطاء واتُّخذت منطلقاً للمظاهرات. أصبح مقرّ اتحاد الشغل في ساحة محمد علي نقطة حشد للمتمردين في تونس، وتولّى الاتحاد دوراً أكثر بروزاً في التظاهرات الكبرى أيام ١٢ و١٣ و١٤ من كانون الثاني/يناير، وبخاصة في مدن تونس وصفاقس وقابس والقيروان.

أدّى الاتحاد بعد فرار بن علي دور المحاور المهم بين الثوار والحكومة الانتقالية الجديدة، لكن الاتحاد لم يكن قادراً على فرض السيطرة الكاملة على الثوار الذين كانوا مستائين من تعاونه السابق مع النظام. نتيجة ذلك، حدث التحول في الموقف السياسي لقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل لتصطف في الأخير إلى جانب الثوار، وأعلنت تشكيل «جبهة ١٤ جانفي» المكلّفة «بتحقيق أهداف الثورة، والإصلاح السياسي، والانتقال الديمقراطي».

ب - المحامون والقضاة في الثورة

كان إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل قوة رئيسة أخرى في تنظيم الثورة تمثّلت بالمحامين الذين من خلال استمرارهم بالدفاع عن المظلومين تطبّعوا بثقافة الاحتجاج. كان لجمعيّة المحامين التونسيين نحو ألف عضو، وشمل مجلسها الذي انتخب ديمقراطياً، أفراداً من مختلف الأيديولوجيات، علمانيين، وإسلاميين، ومنتمين إلى الحزب الحاكم أو المعارضة، وماركسيين، وقوميين عرباً. أنشأ المحامون الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في عام ١٩٧٦، وجمعية مناهضة التعذيب في تونس، والرابطة الدولية لدعم السجناء السياسيين، وغيرها من الجمعيات، حيث جذب المحامون الأكثر نشاطاً من هؤلاء غضب بن علي، وعانوا الانتقام باختلاف أشكاله مثل حرق المكاتب، ومراقبة الشرطة، والاعتداءات الجسدية، وحظر السفر، وحتى السجن.

كانت أشكال دعم المحامين التونسيين للتمرد ضد النظام مختلفة، إذ

تراوحت بين مسيرات تعاطف مع المتمردين في القصرين، وسيدي بوزيد، وقفصة، وتونس، إلى توقّف عن العمل في المحاكم في أنحاء البلاد كلها، وأدى قمع الشرطة لمظاهرتهم يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر إلى قرارهم الدخول في إضراب عامّ يوم ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. منذ ذلك اليوم، كانت عباءات المحامين السوداء حاضرة في المظاهرات كلّها، كما حدث في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عندما اصطفوا خارج باب وزارة الداخلية في شارع الحبيب بورقيبة. ونظراً إلى ما يحظون به من مكانة عالية، حفّز المحامون الحشود، وردعوا الشرطة عن اتخاذ إجراءات عنيفة، وكان عديد من المحامين الذين شاركوا في هذه الأعمال شباباً. على المستوى الرسمي، لم تعبّر هيئة المحامين في تونس عن تضامنها مع الشعب فحسب، بل دعمت الثورة قانونياً أيضاً. انضمّ المحامون إلى المجلس الأعلى للثورة، وأصبحوا أعضاء نشطاء فيه بداية من ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث فتح الجناح القانوني للثورة بفريق المحامين الذين رفعوا نحو ٢٥ قضية قانونية ضد بن علي وشركائه، بمن في ذلك وزراء ومسؤولون أمنيّون.

شارك **القضاة** أيضاً بالثورة، ولو بدرجة أقلّ، وكان القضاء التونسي قد فقد استقلاليته الوظيفيّة خلال عهدي بورقيبة وبن علي، حيث هيمنت السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وأُخضع القضاء لمصالح السياسيين، فبناء على أوامر زين العابدين بن علي كان الجهاز القضائي يُدين أي معارض للنظام، بينما تعرّض القضاة المستقلون، أو النزهاء، للنقل التعسفي بعيداً من عائلاتهم، ورفض ترقيتهم(١٧). كان هؤلاء القضاة المناهضون من الأوائل للتعبير عن تضامنهم مع الشعب عند اندلاع الثورة، وأعربت الجمعية التونسية للقضاة التي تفتخر بأعضائها الألف والأربعمائة، عن دعمها الكامل للثورة وحقّها بالعمل، واستقلالية النظام القضائي. كان من بين النضالات الرئيسة التي قادها المحامون إضراب ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١ الكبير في محاكم تونس، الذي وصف في وقت لاحق بـ«يوم تحرير القضاء»، حيث دعا أحمد الرّحموني، المتحدث باسم قضاة الثورة، إلى احترام استقلالية القضاء مُديناً سيطرة السلطة التنفيذية على مختلف عمليات العدالة.

---

(١٧) وكان هذا هو الحال بالنسبة إلى رئيس جمعية القضاة، أحمد الرّحموني، والقضاة: كلثوم كنو، ووسيلة الكعبي، وروضة قرافي، وليلى عبد، وليلى بحريّة.

ج - الأحزاب والمجموعات السياسية في الثورة

من الجوانب البارزة في الثورة التونسية أن عامة الشعب كانت أكثر راديكالية من النخب، حيث كان الناس يريدون الإطاحة بزين العابدين بن علي وتدمير نظامه على حدّ سواء، في حين كانت النخب تريد إصلاح النظام فقط. كانت النخبة السياسية في الواقع منقسمة. كانت بعض الأحزاب مقرّبة من بن علي، يضطلع أعضاؤها بأدوار ثانوية في البرلمان، ويستلمون أجوراً وغيرها من الامتيازات والمكاسب، بينما كانت الأحزاب القانونية الثلاثة الأخرى: الحزب الديمقراطي التقدمي، الحزب الشيوعي الذي كان حركة التجديد سابقاً، والتكتل من أجل الديمقراطية والعمل منتقدة للنظام علناً. بعد اندلاع الثورة، استنكرت هذه الأحزاب القمع، لكنها فشلت في الانضمام إلى الثورة، حيث قبلت اقتراح زين العابدين بن علي بتشكيل حكومة وحدة وطنية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وبدأت بعض الإصلاحات. انضمّ في النهاية الحزب الديمقراطي التقدمي والتجديد إلى حكومة رئيس وزراء زين العابدين بن علي، محمد الغنوشي، وذلك في محاولة للالتفاف على الثورة.

إلى جانب هذه الأحزاب المعترف بها قانوناً، انضمت مجموعات أخرى لمعارضة الحكومة. كان الأكثر نشاطاً من بينها حزب العمال الشيوعي التونسي، بقيادة أستاذ اللغة العربية السيد حمّة الهمامي. مجموعة أخرى (الوطد)، وهي حركة الديمقراطيين الوطنيين المنتسبة إلى الماويّة، وكان يرئسها المحامي شكري بلعيد، بينما شكل القوميون العرب مجموعات شملت فيها فروع: الناصريين والبعثيين والماركسيين العرب. وبالكاد حضرت الأحزاب الإسلامية قبل أحداث ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نتيجة ما كانت قد تعرّضت له من قمع شديد من قبل نظامي بورقيبة وبن علي.

سعت هذه الأحزاب والمجموعات سراً إلى تقويض نظام بن علي، وكانت نشاطاتها بشكل خاص في أوساط الطلاب والنقابات، لكنها فشلت في الإشراف والسيطرة بشكل فاعل على الشباب الذين كانوا القوة الرئيسة للثورة. بدأ الإسلاميون بالظهور على الساحة السياسية بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وكان للإفراج عن السجناء الموقوفين منهم بعد عفو عام وعودة المنفيين من الخارج أن شجّعا الإسلاميين على التحرك، ولوحظ منذ ذلك الحين وجود أعداد متصاعدة من الرجال الملتحين والنساء المحجّبات

والمنقَّبات. وعلى الرغم من أن الإسلاموية ليست التوجه السياسي المقبول أو المهيمن في تونس، إلا أن الإسلاميين أصبحوا الآن لاعباً مهمّاً في الساحة السياسية الجديدة في تونس، حيث يقدّم حزب النهضة الإسلامي نفسه باعتباره ديمقراطياً ذا توجه إصلاحي على غرار حزب العدالة والتنمية التركي.

٣ - دور التلفزيون والإنترنت في الثورة

لدى تونس واحد من أعلى معدلات اتصال بالإنترنت في أفريقيا. ففي عام ٢٠٠١ ارتفع عدد المشتركين إلى ٥٤٧٧٦٣ مشتركاً، لديهم ٦١٨٦٢١ حساب بريد إلكتروني، و١١٩١٣ موقعاً على الشبكة العنقودية. في عام ٢٠١١، ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت إلى حوالى ٤ ملايين من أصل عدد السكان البالغ ١٠,٥ مليون نسمة، وكان العدد التقديري لمشتركي الفيسبوك التونسيين نحو ٢,٥ مليون، بمن في ذلك طلاب المدارس، وطلاب الجامعات، والأكاديميون، والصحفيون، والمحامون، وعامة الناس[(١٨)]. هذا مع معارضة نظام زين العابدين بن علي حرية استخدام الإنترنت، ورصد استخدامها، وفرض الرقابة على الاتصالات. إضافة إلى ذلك، كان مطلوباً من مستخدمي الإنترنت إظهار بطاقات هويتهم قبل الاتصال، بغضّ النظر عما إذا كانوا في المنزل أم في مقهى إنترنت، بينما يُقدّر عدد مراقبي الإنترنت الذين يتحكمون بالدخول إلى الشبكة في تونس بأكثر من ٦٠٠ مراقب[(١٩)]. لتخطّي هذه الرقابة، غيّر عديد من التونسيين محركات البحث في الإنترنت (البروكسي) لديهم. وعلى الرغم من هذا الجهد، تم تعطيل العديد من الحسابات الإدارية، وحوكم في كثير من الأحيان مستخدمو الإنترنت، وتعرضوا لمضايقات الشرطة.

ما الدور الذي قامت به الإنترنت في الثورة التونسية؟ ساهم الإنترنت، بالتأكيد، بتشكيل مواطنة مستنيرة ومسيّسة، حتى قبل الثورة. وفي خضمّ الثورة، أصبحت الإنترنت أداة تنظيمية كبيرة، ووسيلة لإرسال المعلومات،

---

(١٨) أرقام من الوكالة التونسية للإنترنت، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١: <http//:www.ati.tn/fr/index.php?id=90&rub=27>.

(١٩) وفقاً لموقع للمعارضة التونسية، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩:
<http://nawaat.org/portail/2009/09/25/Tunisie-les-cyberflics-doublent-leur-effectif-et-se-lachent-sur-facebook/>.

وأداة من أدوات التعبئة، وجلب اهتمام وسائل الإعلام. اختلفت الأدوار باختلاف المنصّات، وكان الفيسبوك على وجه الخصوص ذا أهمية كبيرة، في حين كان لكل من تويتر وويكيليكس أهمية أقلّ من ذلك. مع ذلك كان ويكيليكس مفيداً في كشف سلسلة من البرقيات السرية من سفير الولايات المتحدة في تونس، تقيّم سلباً نظام زين العابدين بن علي وتصفه بنظام «شبه المافيا».

غذّى استخدام النشطاء للهواتف النقالة القنوات التلفزيونية والإنترنت بالصور والفيديو للأحداث التي كانت تجري في وقتها الحقيقي. برزت على وجه الخصوص اثنتان من القنوات الفضائية العربية: «الحوار» التي تبث من لندن، و«الجزيرة» التي تبثّ من قطر التي أدّت دوراً حاسماً خلال الثورة عن طريق بث الفيديو، والصور، والتعليقات، البث المباشر، والمناقشات حول كل ما يحدث في تونس، بينما لم تتدخل كثيراً القناة الفرنسية الرئيسة «فرانس ٢٤»، وإن أصبحت تغطيتها للثورة أكثر أهمية بعد ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ تماشياً مع الموقف الواضح للسياسة التي اتخذتها الحكومة الفرنسية تجاه الثورة، وكانت محطات تلفزيونية أخرى فاترة، إن لم تكن معادية، في تغطيتها للثورة.

إن دور التلفزيون والإنترنت في الواقع لا يُقدَّر بثمن في مناصرة الثورة، لكن هذه مجتمعة لم تؤدِّ أي دور في انطلاق الثورة، أو تحديد نتائجها. علاوة على ذلك، فإن شباب سيدي بوزيد، والقصرين، وتالة الذين يشكّلون أغلبية الثوار لم يكونوا متصلين بشكل مستمر على شبكة الإنترنت، ولم يسترشدوا بالتعليمات التي نشرت في الفيسبوك. كانت هذه الانفجارات الاجتماعية الغاضبة في الطبقة العاملة والفئات الشعبيّة في المجتمعات المحلية وغيرها من المدن الرئيسة في البداية عفوية، ثم أصبحت أكثر يسراً في وقت لاحق بواسطة أجهزة الكمبيوتر المحمولة وشبكات الصداقة. زاد بث المعلومات من حيث الأهمية بعد رفع الرقابة عن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ما أدّى إلى خلق مساحة حرة للمناقشة السياسية بين التونسيين، شباباً وشيوخاً.

رابعاً: الجيش والشرطة في الثورة

أُسس الجيش التونسي في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٦، حيث تشكل في بيئة جمهورية، وكان هدفه حماية حدود البلاد ومساعدة المدنيين المحتاجين،

وعلى عكس الدول المجاورة مثل المغرب والجزائر، لم يتمّ تأسيس الجيش التونسي انطلاقاً من مقاتلي المقاومة من أجل الاستقلال. بدلاً من ذلك، تم تشكيله من جيش الباي الحسيني القديم ومفرزة من التونسيين الذين كانوا يخدمون في الجيش الفرنسي. لم يكن الجيش التونسي مسيّساً بشكل كبير عند تأسيسه، ومع ذلك كان دائماً مصدر ريبة لبورقيبة لخوفه من الانقلابات العسكرية التي عايشها في الشرق العربي. وبالفعل، فإن الجيش حتى إن لم يتدخل بالسياسة، فقد استنجد به الحاكمون في مناسبات عدة، خصوصاً عندما كان جهاز الشرطة غير قادر على المحافظة على النظام العام، ولا سيما في الأعوام ١٩٧٨، و١٩٨٠، و١٩٨٤، و٢٠٠٨.

حاول الجيش التونسي دائماً أن يبقى بعيداً من السياسة، وحتى عندما قام زين العابدين بن علي بانقلابه في عام ١٩٨٧، فإنه كان جنرالاً في الشرطة، وليس في الجيش، وظل غير واثق من نيات الجيش بعد صعوده إلى دفة الحكم، مركّزاً سلطته على قوات الأمن، واستند نظامه على نشر قوة كبيرة من الشرطة تجاوزت ١٢٠٠٠٠ شرطي، مقارنة بـ ٣٥٠٠٠ من مجمل القوات المسلحة (بمن في ذلك ٢٧٠٠٠ منهم يعملون في جيش البر)[٢٠]. كان الجيش يرتكز على المساعدات العسكرية الأمريكية والفرنسية في تجهيزه الضعيف، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خفّضت قيمة المساعدات العسكرية التي تقدّمها إليه من ١٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٩ مليون دولار في عام ٢٠١١، كدليل على خيبة الأمل تجاه زين العابدين بن علي[٢١].

كان ينظر إلى الجيش في تونس باعتباره منظمة مهنية جديرة بالاحترام، تتمتع بسمعة طيبة بين الناس لأنه لم يتورط في ممارسات المافيا مثل الحزب

---

(٢٠) سامي غربال، «رشيد عمار، الرجل التونسي القوي: الجيش لن يطلق النار»، Rue 89: 2011 كانون الثاني/يناير ١٦: <http://www.rue89.com/2011/01/16/larmee-ne-tire-pas-lhomme-fortde-la-tunisie-est-general-185923>.

قارن بين ١٤٧٠٠ من القوات الفعلية في الجيش الجزائري و٧٦٠٠ من قوات جيش القذافي اعتباراً من عام ٢٠٠٨:

<http://en.wikipedia.org/wiki/Algeria//Foreign relations and military>.

(٢١) يوسف بن إسماعيل، «تونس: أسباب الغضب»، **المواطن** ٩ آذار/مارس ٢٠١١:

<http://www.elmouwaten.com modules php'name News&file = article&sid = 67>.

الحاكم، إلا أنه ظل قريباً من الناس، حيث أدّى الجيش دوراً مهماً في ثورة ٢٠١١، ما عزّز سمعته عندما قرر قائد أركان قوات الجيش المشتركة، الجنرال رشيد عمار في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عدم الامتثال لأمر الرئيس زين العابدين بن علي بإطلاق النار على المتظاهرين في تونس، حيث أقيل على الفور، ووضع تحت الإقامة الجبرية، لكنه أعيد إلى منصبه في ١٤ كانون الثاني/يناير من رئيس الوزراء محمد الغنوشي(٢٢).

بعد أن تخلّى عنه الجيش، هرب زين العابدين بن علي من تونس، وبدأ فصل جديد في تاريخ البلاد، يُشارك الجيش في كتابته. لم يبدأ هذا الجيش الثورة، وإنما سمح لها بالحدوث. هل كان الجيش يملك خياراً في هذه المسألة؟ نعم، فلو امتثل الجيش لأوامر الرئيس لاتبعت تونس النمط نفسه الذي حدث في اليمن، أو في ليبيا، ولوقعت مذبحة من دون شك، وما كان لأحد أن يكون قادراً على التنبؤ بالنتيجة .في الأيام التي أعقبت ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ارتفعت شعبية الجيش لأنه انتشر في أنحاء البلاد كلها لضمان سلامة المواطنين، وتتبّع المسلحين الموالين للرئيس المخلوع، واعتقل عصابات اللصوص. أصبح الجنرال عمّار بطلاً للثورة حتى قبل فرار بن علي، وتآخى جنوده مع المتظاهرين، وتبادلوا العناق، والزهور، والقبلات مع أبناء الشعب، ومنع الجنود الشرطة من مهاجمة الشباب في كثير من الأحيان.

في ٢٤ كانون الثاني/يناير، تحالف الجيش بشكل صريح مع الثورة، والتزم بالدفاع عنها عندما صرح الجنرال عمّار أمام مئات من الثوار الشباب في اعتصام القصبة: «نحن أوفياء للدستور، ولن نخرج أبداً عن هذا الإطار... نحن من يضمن ثورة الشباب، ونحن من يضمن وصولها إلى برّ الأمان... نحن لا نقمع المظاهرات السلمية، لكن ينبغي ألا يؤدي هذا إلى فراغ، ذلك لأن الفراغ يؤدّي

---

(٢٢) هذا الموقف من رشيد عمار هنالك مصادر أخرى تشكك فيه، وليس لنا بحكم مصادرنا المتوافرة إلا أن نرجح الموقف الأول. ولد رشيد عمّار في صيّادة، في منطقة الساحل التونسي في عام ١٩٤٧، أو عام ١٩٤٨. كان ضابط مدفعية، ثم واصل دراسته في الأكاديمية العسكرية في فندق الجديد، وبعد ذلك في المدارس العسكرية الفرنسية، وفي تركيا. أصبح في عام ٢٠٠١ رئيس هيئة الأركان المشتركة، وفي عام ٢٠١٠ عُيِّن جنرالاً، وأصبح القائد العام للقوات المشتركة في نيسان/أبريل ٢٠١١.

إلى احتمال عودة الدكتاتورية»[٢٣]. لم يكن خطاب الجنرال عمّار طويلاً، لكن الجيش أنقذ البلاد من الفوضى في نهاية المطاف، وتمكّن بالتعاون مع الشعب التونسي من إحباط مؤامرة الجنرال السرياتي، رئيس الحرس الرئاسي، الذي سعى - على ما يُحكى - إلى إغراق البلاد في الفوضى، كما أمّن الجنرال عمّار وقواته الحدود الليبية أيضاً، حيث ظهرت المخاطر الحقيقية بعد اندلاع الانتفاضة المسلّحة في هذا البلد في شباط/فبراير ٢٠١١.

هناك من شكّك في التزام الجيش بالثورة، واتهمه بعضهم بالسماح لزين العابدين بن علي وأسرته بالفرار، حيث كان عليه القبض عليهم، أو بالتواطؤ مع النظام السابق عندما فرّقت الشرطة بعنف الشباب في اعتصام القصبة الأول في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أو بالافتقار إلى المهنية في مقاضاة الأفراد المتورطين في الجرائم، أو معارضة تظاهرات معيّنة بعنف. ربما لم يكن الجيش ملتزماً بالثورة بالدرجة التي يزعمها بعضهم، ومع ذلك قرر في اللحظة الحاسمة تأمين تقدم الثورة، حيث كان بمثابة الثقل الموازن للقوى المعادية لها، وبخاصة أنجح لاحقاً في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي، التي عُهدت مهمة تأمينها له. نتيجة ذلك، انتهى الأمر باعتبار الجيش صاحب الدور الرائد في الثورة.

على النقيض من المكانة الشرفية للجيش، خرجت قوات الأمن التونسي من الثورة بصورة مشوّهة، وهي مكروهة سواء قَبْل أو بعد الثورة، كونها ترمز للقمع والظلم والفساد عند معظم التونسيين. اتهم التونسيون الشرطة بأنواع الشرور كلها، بما في ذلك العنف والقتل والتعذيب والسرقة والاغتصاب. وإدراكاً من الشرطة لشأنها السافل عند الشعب، تظاهر العديد من رجال الشرطة خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في تونس، وفي مدن أخرى ليعربوا عن براءتهم وللانضمام إلى الثورة، حتى إنهم شكلوا أول اتحاد شرطة في العالم العربي. على الرغم من نيّات قوات الشرطة طيّ صفحات الماضي، لم تشفِ هذه الإجراءات أضرار ما قبل الثورة، ولم تكفِ لمعالجة جروحها، لذلك، فإن المصالحة بين الشرطة والشعب في تونس إذا ما تحققت يوماً ما، فإن ذلك لن يكون في المستقبل القريب.

---

(٢٣) عبد العزيز بالرّوحي، ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، «Le général Ammar, l'homme qui a dit non,» Jeune Afrique, <http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2612p044-049.xml1/>.

خامساً: الثورة التونسية في العالم

لأنّها نجحت في إسقاط واحدة من أبرز الدكتاتوريات البوليسية في العالم بسرعة وبعنف قليل، استحقت الثورة التونسية احترام وتقدير كثير من الشعوب والبلدان. شعر الناس بموجات صدمتها في شتى أنحاء العالم، حتى في الصين، وألهمت الشباب في روسيا، وإسبانيا، وفي أماكن أخرى لمعارضة أنظمة بلدانهم. لأنّ تونس بلد صغير في موقع جغرافي استراتيجي مهم، حيث أثارت ثورته استجابة كبيرة في الغرب، وخصوصاً في الولايات المتحدة وفرنسا. ولذلك أهميته، بخاصة أن نظام زين العابدين بن علي كان ينظر إليه باعتباره حصناً ضد الأصولية الإسلامية ومؤيداً قوياً لمكافحة الإرهاب، وكانت صورته إيجابية لدى هذه الدول تقريباً حتى يوم زواله. في فرنسا، دعم الرئيس السابق جاك شيراك، وكذلك خلفه الرئيس نيكولا ساركوزي على حد سواء زين العابدين بن علي إلى آخر لحظة، حيث واصلت فرنسا دعم بن علي ونظامه خلال الأشهر الأولى من الثورة، حتى إن وزيرة الخارجية، ميشيل اليوماري، كانت قد اقترحت على بن علي إرسال خبراء أمنيّين «لتسوية أزمة القانون والنظام»، وكانت فرنسا تعتزم إرسال إمدادات من الغاز المسيل للدموع والهراوات للدكتاتور، لكن لم يكن بوسعها تسليمها في الوقت المحدد. كان هروب زين العابدين بن علي إلى السعودية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ منعطفاً في سياسة الحكومة الفرنسية، حيث أعلنت «دعمها الكامل للثورة في تونس»، حفاظاً طبعاً على مصالحها، ومحاولة التحكم بمسار الثورة، ومع ذلك، فإن ترحيل فرنسا الشباب المهاجرين غير الشرعيين من الذين هربوا من تونس إلى فرنسا يلقي ظلالاً من الشك على صدق هذا الدعم، إذ تم التضييق عليهم وطرد كثيرين منهم.

تمثلت مواقف بلدان الاتحاد الأوروبي الرسمية في الدعوة إلى التحلي بالتعقّل، وطلب الهدوء، وضبط النفس. بعد ١٤ كانون الثاني/يناير، أعربت الممثلة السامية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون، نيابة عن الاتحاد عن الدعم والتقدير للشعب التونسي وتطلعاته الديمقراطية»[٢٤]. في قمة

(٢٤) المكتب الصحفي للاتحاد الأوروبي:

<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/118865.pdf>.

دوفيل التي عقدت يوم ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١، تلقت تونس من مجوعة الثماني «ضمان تقديم المساعدة التي تدخل في نطاق تفضيل الربيع العربي.» في تلك القمة، رفضت القوى الثورية التونسية طلب الحكومة الانتقالية الحصول على المساعدة المالية من G8، ودعت إلى إلغاء القروض المشكوك فيها، والتي أرهق بها بن علي وحكومته الاقتصاد، وعلاوة على ذلك، طلبت هذه القوى المساعدة المالية للحفاظ على الديمقراطية الناشئة.

لم يكن موقف الولايات المتحدة أفضل بكثير من موقف فرنسا، فزين العابدين بن علي جاء إلى السلطة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٧ بدعم من الولايات المتحدة. كان النظام المخلوع حجر الزاوية في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وعلاوة على ذلك، تمتعت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا (أفريكوم) طويلاً بالمرافق العسكرية التونسية. ما الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة في ما يتعلق بالثورة التونسية؟ كتب المحلل السياسي الفرنسي والرئيس المؤسس لشبكة فولتير، تييري ميسان: «في ١٣ كانون الثاني/يناير، وهو رافض أمر إطلاق النار، أخبر الجنرال رشيد عمّار الرئيس زين العابدين بن علي أنّ واشنطن، من خلال قيادة أفريكوم، ممثلة بالجنرال ويليام وارد، أمرته بالفرار»[٢٥]. قد يكون من الصعب رفض هذا الادعاء، لأنه، كما قال إريك دينيسي، مدير المركز الفرنسي للبحوث في التربية والتعليم، كانت سياسة واشنطن، ولا تزال تشجع الجيوش والأنظمة لتكون ضامنة لاستقرار البلاد ضد الإسلاميين، مساهمة في الاستقرار الإقليمي على شرط ألا تظهر أي عداء لإسرائيل[٢٦]. عارضت جهات مسؤولة داخل الإدارة الأمريكية هذا الادعاء، على سبيل المثال، في زيارته تونس في ٨ أيار/مايو ٢٠١١، نفى نائب وزير الخارجية المكلف بالشؤون السياسية، وليام

(٢٥) Thierry Meyssane, "Tunisie: Comment les Américains ont voulu canaliser la révolte," Les Echos du Maghreb, January 30, 2011, <http://jamalhafsi.unblog.fr/2011/01/30/tunisiecomment-les-americains-ont-voulu-canaliser-le-revolte/>.

(٢٦) Valérie Segond, "Les révolutions arabes ne sont que des coups d'Etat militaires masqués," La Tribune.fr, January 06, 2011, <http://www.latribune.fr/actualites/economie/international/20110601trib000626151-les-revolutions-arabes-ne-sont-que-des-coups-d-etatmilitaires-masques.html>.

بيرنز، أي تورط للولايات المتحدة في الأحداث التي وقعت، وأكد أن «هذه الثورة ثورة تونسية بنسبة ١٠٠ في المئة»(٢٧).

هذا، وأشاد الكونغرس الأمريكي بالثورة التونسية، وحيّى الرئيس باراك أوباما ثورة الكرامة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، مكرّساً خطابه للثورات العربية. حيث قارن محمد البوعزيزي بـ روزا باركس، بطلة النضال ضد التمييز العنصري في الولايات المتحدة، كما زار مسؤولون أمريكيون تونس، بمن في ذلك جيفري فيلتمان، نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وأعضاء مجلس الشيوخ جون ماكين وجوزيف ليبرمان، حيث أعربا عن التزام بلادهما بدعم الشعب التونسي في الانتقال إلى الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي لتونس على حد سواء. مع ذلك يشكك عامة الشعب التونسي في سياسة الولايات المتحدة، فانطباعهم عنها سلبي للغاية. فسياسة الولايات المتحدة تجاه العالم العربي، وحربها في العراق، ودعمها غير المشروط لإسرائيل ضد الفلسطينيين تجعل من الصعب الثقة فها.

مهما كانت مواقف الحكومات الغربية، فإنّ الناس رحبّوا في أنحاء العالم كله بثورة الكرامة، وأعربوا عن دعمهم للشعب التونسي، ولا يزال العالم العربي على وجه الخصوص يعتمل على صدى ثورة تونس. على الرغم من أن الثائر التونسي لم يفكر في تصدير ثورته، أصبح إسقاط الدكتاتور من خلال الاحتجاج السلمي مثالاً يقتدى به، حيث قلّد الشباب العربي في الدول الأخرى أشقاءهم في تونس في طريقة استخدام شبكة الإنترنت للتنظيم، واحتلال الأماكن العامة، وترديد الشعارات التي منها خاصة **«الشعب يريد إسقاط النظام»**، وأصبحت مفردة «**إرحل**» مشهورة في أنحاء المنطقة كلها، حيث ضحّى بعض الأشخاص بأنفسهم حرقاً في الجزائر والمغرب واليمن اقتداءً بمحمد البوعزيزي. ومع أن الدول العربية الأخرى أظهرت أوجه تشابه مع أحداث تونس، فقد عرضت أيضاً اختلافات بما فيه الكفاية تفسّر عدم حدوث تأثير حجارة الدومينو. حتى إذا خضعت هذه الدول من قبل للأنظمة

---

(٢٧) Raouf Seddik, «Tunisie-USA: L'intérêt américaindans la révolution tunisienne,» Afriqueen Ligne, February 25, 2011, ‹ http://www.afriquejet.com/tunisie-usa-linteret-americain-dansla-revolution-tunisienne-2011022630 34.html ›.

الاستبدادية، وعانت شعوبها المشاكل نفسها مثل الظلم والبطالة والمشاكل الاجتماعية وعدم المساواة والفساد والمحسوبية والسخط، فإنها تختلف من حيث التاريخ والثروة والحرية الممنوحة للمواطنين.

سادساً: إنجازات الثورة وآفاقها

يبدو تقويم ثورة لا تزال تفتعل محاولة محفوفة بالمخاطر، ومع ذلك يمكن أن نقرّ أنّها فعلاً قد أحدثت تغييراً في أمور كثيرة في تونس. إن أول إنجاز للثورة كان التحرير النفسي للشعب. منذ الحصول على الاستقلال في عام ١٩٥٦، عاش التونسيون تحت نظام سيطرة سياسية ومراقبة أمنيّة، لكنهم استعادوا الآن حريتهم منذ فرار بن علي في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وتلاشى الخوف الذي استمر إلى عقود يطارد الناس ويسكنهم، وأصبحت ألسنتهم غير مقيدة، وتحوّلت الأماكن العامة لديهم إلى محافل للنقاش السياسي. حقاً إن التونسيّين يستعيدون وطنهم الآن بينما تم تفريغ سجون البلاد من المعارضين السياسيين، وأعاد العفو العام الحقوق المدنية والسياسية إلى الآلاف من التونسيين.

كما تم حظر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، رمز الدكتاتورية وركيزة الاستبداد، واعتبر حلّه انتقاماً يشفي غليل التونسيين، وظهرت العشرات من الأحزاب السياسية الجديدة منذ ذلك الحين ضمن الخطوات الأولى نحو الديمقراطية التي أيقظت المجتمع المدني. تم تشكيل العديد من الجمعيات المدنية التي تطالب بالتغيير السياسي في مختلف المجالات، كما حدثت تطورات إيجابية على صعيد حرية التعبير، فالصحف والإذاعات والتلفزيونات وشبكة الإنترنت تنشر بحرية أكثر من أي وقت مضى. أعطت الثورة التونسيين ثقة في النفس وهم يطالبون بشكل متزايد بحق النظر في الخيارات السياسية للحكومة، وتعيين المسؤولين التنفيذيين في الدولة، وغيرها من القضايا[٢٨].

إلا أن أكبر إنجاز سياسي للثورة حتى الآن كان إلغاء دستور عام ١٩٥٩ ورحيل المجلس التشريعي والمجلس الدستوري السابقين، وبعد الانتخابات

---

(٢٨) حتى أيار/مايو ٢٠١٢، تم الاعتراف الفعلي بأكثر من ١٠٠ حزب.

الحرة التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ للمجلس الوطني التأسيسي بدأت تونس تشهد ميلاد نظام سياسي جديد ومجتمع تعددي من الناحية السياسية، والاجتماعية، والمذهبية بشكل واضح. غير أنّ ما يبذل من جهد مجتمعي للتعايش والمصالحة في خضمّ الاختلافات والمعارضات يمثّل اليوم تحدّياً كبيراً يواجهه التونسيون متأرجحين بين الخشية والأمل.

ليست هذه الإنجازات العظيمة سوى مقدمة لمستقبل يعِد بتغييرات عميقة، غير أنّه وعلى الرغم من أنّ زين العابدين بن علي لم يعد في السلطة فلا يزال نظامه في العمق قائماً. لم يغيّر هبوب رياح الثورة بما فيه الكفاية في وزارتي الداخلية والعدل اللتين ما زالتا تعتبران معاقل للقمع والحرمان من الحرية، وحتى كتابة هذه السطور لا يزال كثيراً من القضاة والجلادين الذين عملوا لحساب النظام القديم في مناصبهم ضمن إطار عملهم المشيّد أصلاً لدعم الاستبداد، كما لم يتمّ محاكمة المستفيدين من نظام الفساد، وجميع الذين شاركوا في المحسوبية، والسرقة، ونهب الممتلكات والأموال العامة. باختصار، لا يزال المتواطئون مع مافيا بن علي طُلَقاء يتجولون بحرية، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به لتحصين الثورة.

الأخطر على مصير البلاد ووحدتها وبعد مرور أكثر من سنة على انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، وقرابة السنتين على فرار بن علي، هو أن أضحت تتهدّد تونس مخاطر جسيمة مع الحكومة الإسلامية الحالية التي يقودها حزب «النهضة» بتحالف شكلي مع حزبي «المؤتمر» و«التكتل»، وكنّا قد كتبنا مقالة تحت عنوان «جرّبناهم فكذبوا وفشلوا... فليرحلوا!!»، منذ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عبّرنا فيها عمّا يختلج في نفوس القسم الأكبر من التونسيين، نقول: «حزب النهضة وخادميه في الحكومة منحهم كثيرون من التونسيين، وأنا منهم، حسن الظن، وعقدنا آمالاً كبيرة على حكومتهم، وها هي تسعة أشهر تمرّ وليس فقط البلاد تغرق، وليس فقط لا شيء تحقق من مهام الثورة، فلا محاسبة، ولا تطهير، ولا معاقبة، ولا دستور، ولا أمن، ولا شغل، ولا ضمان عيش، بل أصبح كثيرون من التونسيين يحنّون لزمن بن علي، ويواجهونك، وهم محقّون، بأنّ بن علي، على الأقلّ، كان ضامناً نسبيّاً لأمن الناس، وكانت المدارس والكليات تسير ولو على وهن، وكانت الإدارات تدور ولو بالفساد، وكان الناس يعيشون بالممكن، لكن تحت حكم النهضة كلّ يوم بمصيبته، وكلّ يوم ينسيك السّابق، ولا أمل أصبح أمام البلاد

معهم، مع الإصرار على اتباع ليبرالية متوحشة تترك المحتاجين للصدقات والجمعيات الخيريّة ولله، بل هنالك نيّة واضحة، وأكثر، هناك إرادة سياسة جليّة في قلب حياة الناس وفرض نظام مجتمعي جديد عليهم، يظنّه أصحابه إسلامياً، مجتمع لا جمال فيه، ولا فرحة فيه، ولا اختلاط فيه، ولا عقل فيه، مجتمع البؤس والكآبة والدّمامة، مجتمع الشيوخ والمفتين، مجتمع الجلد والتحريم ومدارس القرون الوسطى... هذا ما يُعلنه صراحة الأتباع الجسورون منهم من السلفيين، وما يبطنه الرّسميون من الممسكين بزمام السلطة... من جهة أخرى الهروب لحزب السّبسي (نداء تونس) هو كمن يهرب من الكوليرا ليسقط في دار الطاعون... صحيح «نداء تونس» على الأقل لن يقلب نظام المجتمع، ولن يجرؤ على تغيير نظام حياة التونسيين الذي اعتادوه منذ قرون، لكن اختياراته الاقتصادية الليبرالية هي من الواضح مواصلة لاختيارات بن علي، ولن تثمر إلا الثمارَ المُرّة التي ثار ضدها التونسيون من تهميش وتفقير وبطالة وتفاوت جهوي ورهن للبلاد... ما الحل؟ الحل هو في وحدة القوى الثورية كلها، والأحزاب والحساسيات ذات البعد الشعبي والتقدّمي من أجل جبهة شعبية عريضة شعارها تحقيق مستحقات الثورة والقطع مع الاستبداد والفساد وبناء نظام ديمقراطي عصري ودولة مدنيّة تكرّس هويّة الشعب من إسلام وعروبة من دون تزمّت، ولا انغلاق، ومن دون غرق في الماضي واستعداء لمكتسبات الفكر الإنساني والحضارات الأخرى، جبهة تقطع مع النظام الليبرالي الفالت من القيود، لكن تقرّ حقّ التملّك والاستثمار وتعطي للدولة دوراً رئيساً في تعديل نتائج نظام السوق، وتقطع مع منطق استقالة الدولة من واجباتها تجاه مجتمعها في الشغل والصحة والتعليم والسكن والثقافة... نعم هذا ممكن إذا أردنا فعلاً، وإذا تخلّصنا من الأنانيات وانتفاخ الذوات التي جعلت من كلّ سياسي حزباً بحاله، وكلّ حزب دولة بحالها... هذا ممكن لأنّ «الجبهة الشعبيّة» هي فعلاً في طور التحقيق... لا حلّ آخر إن أردنا أن نبني تونس جديدة تونس الكرامة والحرية والحداثة».

تونس الثورة وبعد مرور سنتين تقريباً على سقوط بن علي أضحت تتهددها دكتاتوريّة جديدة تتلحّف بلحاف الدين والهويّة، يتزعّمها حزب النهضة وحلفاؤه الكثيرون من السلفيين وحزب التحرير، تدعمها مالياً وسياسياً القوى الخارجية، وبخاصة الرجعيات النفطيّة العربيّة لتلتفّ على الثورة وتجهضها، لكن الأمل لا يزال قائماً في **تصحيح مسار الثورة** لما برهن عليه المجتمع

المدني التونسي من حيويّة ويقظة، وما أبدته النخب السياسيّة العلمانيّة والتقدّميّة من إرادة فعلية في الوقوف أمام الخطر الداهم وكسب الانتخابات القادمة والفوز بدفة الحكم لبناء تونس الجديدة الحُرِيّة بثورة الكرامة، تونس الجمهورية الديمقراطية والدولة المدنيّة الحداثيّة.

الفصل الثالث

الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير

عماد الدين شاهين(*)

تمهيد

يتناول هذا الفصل قوة التعبئة الجماهيرية خلال ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير في مصر، ويحلل مدى شعبية الاحتجاجات التي نجحت في إسقاط نظام مبارك في ١٨ يوماً. ولأن نظام مبارك ارتكز على ثلاثة أركان: قوات الأمن، والحزب الوطني الديمقراطي، والجيش، يقوّم هذا الفصل الاستراتيجيات والتكتيكات التي استخدمتها الانتفاضات الجماهيرية للتغلب على أول عمودين للنظام، وتحييد الثالث. التحليل المقدم هنا لا ينظر إلى ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير باعتبارها عمليات متفرقة، لكن يصفها باعتبارها عملية تراكمت على مدى سنوات عدة من القمع السياسي والاقتصادي، وسوء الإدارة، والظلم الاجتماعي، ووحشية الشرطة، والنشاط السياسي. ويتناول أيضاً الأسباب الهيكلية وراء الثورة، ودور الجهات الفاعلة المؤثرة، وقوى المعارضة، والمنظمات، بمن فيها الحركات المؤيدة للتغيير، و«حركة ٦ نيسان [أبريل]»، و«الإخوان المسلمين»، والحملة الشعبية لدعم البرادعي، والنقابات العمالية. كما يقوّم الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها نظام مبارك، والتي ساهمت بزواله، ويناقش استخدام استراتيجيات التعبئة التقليدية والحديثة

(*) أستاذ السياسة العامة والإدارة بالجامعة الأميركية بالقاهرة.

الناجعة واستخدام الاستراتيجيات اللاعنفية. وأخيراً يناقش دور الجيش المُلتبس في الثورة، الشيء الذي يثير تساؤلات حول دوره في المرحلة الانتقالية.

يكشف سقوط نظام حسني مبارك الذي طال عمره ثلاثة عقود في ١٨ يوماً فقط، هشاشة الاستبداد وقوة الحركات الجماهيرية. على الرغم من صافرات الإنذار التي سُمعت من تونس، اعتقد الرئيس مبارك وكبار معاونيه أن مصر كانت مختلفة، وأن النظام كان قوياً بما فيه الكفاية لمجابهة الضغط الشعبي من أجل التغيير. حتى حلفاء مبارك في الخارج اعتقدوا في البداية أن «الحكومة المصرية كانت مستقرة، وكانت تبحث عن سُبل الاستجابة لاحتياجات ومصالح الشعب المصري المشروعة»[1]. كان هذا الاستقرار السطحي يخفي أزمات عميقة الجذور، ومشاكل هيكلية تراكمت على مدى عقود، حيث ولّدت فترة حكم مبارك الطويلة مشاعر عميقة لدى المصريين بشأن القمع، والفقر، وانعدام العدالة الاجتماعية.

لم تكن ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير عملاً عفوياً، لكن عملية تراكمية تنطوي على عدد كبير من الشخصيات والجماعات والحركات على مدى سنوات، وعلى حد سواء. لم تكن مجرد ثورة شباب أو فيسبوك، لكنها ثورة استخدم الشعب فيها وسائل تعبئة تقليدية وحديثة بمهارة. أشعل الشباب فتيل هذه الثورة، ونفخ الشعب في نارها، وتحكّم الجيش بعنفوانها. ضمنت عوامل رئيسة عديدة نجاحها، لكن كانت التعبئة الجماهيرية العامل الأكثر أهمية، حيث أعرب عنها بتدفق ملايين المصريين واشتباكاتهم مع قوات الأمن، ووضوح مطالبهم من أجل التغيير. أوجز أحد المتظاهرين تأثير قوة التعبئة الجماهيرية بكلمات قائلاً: «شعرنا من اليوم الأول أننا سنفلح بسبب الأعداد الهائلة للأشخاص الذين تجمهروا. عندما يقل عددكم في الاحتجاجات، يتنابك الخوف ويجتاحك الذعر. لكن كان وضعنا مختلفاً، حيث أدركنا على الفور أننا سنفوز وشعرنا بثقة كبيرة»[2]. أبرزت استراتيجية اللاعنف التي اعتمدها

(١) رويترز، «الولايات المتحدة تحث على ضبط النفس في مصر، وتقول إن الحكومة مستقرة»، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، <http://af.reuters.com/article/topNews/idAFJOE.7000.KF20110125>.

(٢) زعيم الشباب، مقابلة مع المؤلف وديفيد كورترايت، ٨ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

المتظاهرون في الأغلب إجراءات النظام القمعية ووحشيته، ما عزز الدعمين المحلي والدولي لصالح الثورة.

يُحلّل هذا الفصل ملامح الثورة المصرية بشكل خاص، ويدرس الأزمات عميقة الجذور التي تكمن وراء ذلك. ويناقش دور القوى المختلفة: الشباب والأحزاب السياسية والإخوان المسلمين، والجيش. ويحاول في الأخير الإجابة عن سؤال: «لماذا كانت هذه الثورة ناجحة؟»، شارحاً وسائل التعبئة التقليدية والحديثة التي استفاد منها المنظِّمون.

أولاً: ثورة فريدة من نوعها: سِمات الثورة

ثار المصريون مرّات عدة في التاريخ الحديث في الأعوام: ١٨٨٢ و١٩١٩ و١٩٥٢ و١٩٧٧ و٢٠١١، ومع ذلك، تميّزت ثورة ٢٥ يناير عن البقية، حيث كان عدد المتظاهرين الهائل الذين شاركوا طوال ١٨ يوماً من هذه الثورة السمة المميزة لها. فوفقاً لأحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلَّحة وصل عدد المتظاهرين الذين شاركوا في الثورة من أنحاء البلاد كلها ١٥ مليون شخص. اعتبر ديفيد كورترايت، وهو خبير مشهور في الحركات الاجتماعية غير العنفية، أن هذه الثورة ستكون «واحدة من أكبر سيول المقاومة المدنية الجماهيرية في تاريخ البشرية»[٣]. في ١١ شباط/ فبراير، اليوم الذي استقال فيه مبارك، استضاف ميدان التحرير والمناطق المحيطة به أكثر من أربعة ملايين متظاهر، وكانت أقرب ثورة إلى ذلك من حيث الحجم الثورة البولندية في عام ١٩٨٩، حيث شارك فيها ١٠ ملايين شخص.

كانت **السمة الثانية** المهمة في ثورة ٢٥ يناير طبيعتها السلمية الغالبة، حيث توقع منظمو احتجاجات ٢٥ يناير رداً قاسياً وقمعاً من النظام، فتجنّبوا الاشتباكات مع قوات الأمن من أجل عدم التفريط بالمشاركين المحتملين، ورفع التعاطف مع قضيتهم. كان شعارهم الرئيس، بخاصة عند مواجهة حملات القمع الوحشي من الشرطة، «**سلمية... سلمية**».

السمة الثالثة تمثلت في طبيعة الثورة اللاطبقية، أو بعبارة أخرى كانت

---

(٣) ديفيد كورترايت، «لمحات الثورة في مصر»، **سياسة السلام**، ٦ تموز/يوليو ٢٠١١.
<http ://peacepolicy.nd.edu/2011/07/06/glimpses-of-the-revolution/>.

هذه الانتفاضة انتفاضة شعبية بحق، حيث إن الثورة لم تقتصر على فئة واحدة فقط، أو إنه تم التحريض من قبلها، لكن لمّت شملها من دعم مختلف الطبقات الاجتماعية. دعا شباب الطبقتين العليا والوسطى العليا إلى الثورة وقادوها، ثم انضمّ إليهم بعد ذلك الفقراء، والمهمَّشون، والطبقات العليا، والعمال، والفلاحون، والنساء، والأقباط، والمسلمون، والشباب، والشيوخ، وسكان الحضر وسكان الريف.

تمثَلت **السمة الرابعة** الملحوظة للثورة في كونها من دون قيادة. لم تقُد الثورة شخصيةٌ، أو مجموعةٌ، أو طليعةٌ، أو حركةٌ. كما إنها لم تتبع أي نمط قيادي تقليدي اعتمد على هرمية الهياكل. بدلاً من ذلك، كانت الثورة من عمل المجموعات والمنظمات المختلفة، حيث لم يطالب أي طرف بأن يكون له منصب رئيس. مع ذلك، بلغت الثورة درجة عالية من التنظيم، وكان شعارها اللاحم: «**الشعب يريد تغيير النظام**»، حيث أبقت طبيعة هذه المطالب وحدة الثورة، وساعدت في توجه حركتها وتقدّمها.

كان **التنظيم** ميزة الثورة المصرية الفريدة، حيث تمثلت بتنسيق مختلف الفاعلين وتفاعلهم طوال الثورة. نظموا الاحتجاجات، وطرحوا مطالب واضحة، وتحوّل ميدان التحرير إلى «دويلة» تتوافر فيها المواد الغذائية واللوازم، والخدمات الصحية والدفاع والأمن والإعلام والاتصالات، والترفيه للملايين من المتظاهرين. كانت التكنولوجيات الحديثة مثل الإنترنت والشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام من العوامل الرئيسة التي ساهمت بتعبئة هذه الثورة وتنظيمها. كتب ديفيد روثكوف شارحاً خاصية هذه الثورة قائلاً: «اعتدنا الحركات السياسية التي تتطلب قيادة كاريزمية وبنية تحتية سياسية، لكن ما حدث في مصر كان، وذلك بفضل الشبكات الاجتماعية وثقافة المعلومات الجديدة، ثورة قادتها مجموعات وأفراد مرتبطة، تمكّنت على الفور من توفير إمكانات المستويات القاعدية للبنى التحتية القديمة عن طريق تطبيق التكنولوجيات الجديدة»(٤).

---

(٤) ديفيد روثكوف، «السياسة الخارجية: الإطاحة بخبراء مصر القدامى» الإذاعة الوطنية العامة، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١،

<http://www.npr.org/2011/02/15/133771699/foreign-policy-handling-engypt-with-little-experience>.

أخيراً، ولّدت الثورة هالةً غير عادية من **التسامح، وقبول الآخر، والتعددية**، والقيم التي كانت غائبة لفترات طويلة من حكم مبارك. جاء المتظاهرون من مختلف الخلفيات الأيديولوجية، والأديان، والتوجّهات السياسية، والمناطق الجغرافية، لكن ساد التسامح بينهم، وقبِل كل منهم الآخر، وكانوا قادرين على تجاوز هذه الاختلافات كلها. أدّت العقيدة والدين دوراً ملحوظاً في الثورة، حيث يمكن النظر إلى أهمية هذه العوامل من خلال صلوات الجماعة، وخطب الجمعة والأحد، وصلاة وسجود الرجال والنساء لمواجهة وحشية الشرطة. استخدمت الصلاة لكسر الخوف وتعزيز الشعور بالأمان والدعم المتبادل. ولّدت مشاهد آلاف المتظاهرين الراكعين على الأرض والقوات تحاصرهم، وتطلق النار عليهم تعاطف عدد هائل من المواطنين. اشتهرت صور الأقباط في حماية المسلمين في أثناء صلاة الجمعة، وحماية المسلمين للأقباط في قداس يوم الأحد، وظهر بسرعة جو غير عادي من الكياسة واللياقة لا ينكره جاحد[٥]. لم يُسجَّل حادث واحد من السرقة أو التحرش الجنسي طوال ١٨ يوماً[٦]. إن جو التسامح والتآلف هذا هو ما دعاه المصريون في وقت لاحق **«روح التحرير»**، ويحاول النشطاء الآن بث هذه الروح الجديدة في المجتمع المصري بأكمله.

ثانياً: أزمة بنيوية: في جذور الثورة

على الرغم من اندلاعها المفاجئ، لم تكن ثورة ٢٥ يناير عفوية، ولا مقررة سلفاً. بدلاً من ذلك، كانت عملية تراكمية تطوّرت على مدى العقد الممتد بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١، ناشئة من فشل بنيوي، وتزايد السخط

(٥) في تجربتي الخاصة، أذكر خطوتي الأولى إلى ساحة التحرير. كان في استقبالي أناس عارضين أعواد الخبز وساندويتشات الجبن والطماطم. كنت أيضاً شاهداً على هذا الحدث: قبل صلاة الجمعة من ١٠ شباط/فبراير بوقت قصير حاول أحد المنظمين إقناع بعض النساء للتحرك باتجاه معين لتجنب حشود الرجال، لكنهن رفضن تغيير هذا المسار، مؤكدات أن الرجال في الساحة يغضّون أبصارهم دائماً، ولم يكترثن لهم.

(٦) في يوم من أيام الاحتفالات بإطاحة الرئيس السابق حسني مبارك، أفادت تقارير بحادثة اعتداء جنسي بحق صحافية أمريكية. كان الجُناة من الغوغاء المجهولين الذين يُزعَم أنهم كانوا يدعمون مبارك، حيث حاول البلطجية تخويف الصحافيين الأميركيين لمنعهم من تغطية الأحداث في ميدان التحرير. للمزيد حول الجوانب الحضارية للثورة، أنظر نادية مصطفى، صحيفة **الثورة المصرية**: النموذج الحضاري (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١١).

السياسي، والاحتجاجات المتفرقة، والرغبة القوية في الإصلاح. وكشفت الثورة مشاكل بنيوية عميقة أثرت في أغلبية المصريين، وخصوصاً الطبقات الوسطى المتعلمة، والشباب، والفقراء، بخاصة أن أهم عوامل ارتفاع السخط الشعبي كانت الأزمة الاقتصادية والركود السياسي، وتجاهل النظام لذلك بشكل غير معقول.

١ - المظالم الاقتصادية

كان نظام مبارك يعتمد منذ أوائل التسعينيات على سياسات اقتصادية نيوليبرالية، وشرع في عملية تكييف هيكلي رئيسة. وعلى الرغم من إحراز هذا البرنامج بعض النجاح، أضر أعداداً كبيرة من السكان أيضاً. بعد سنوات طويلة من الركود الاقتصادي تحسّن أداء اقتصاد البلاد، ونما الناتج المحلي الإجمالي في مصر بمعدل ٦ في المئة سنوياً بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١. ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧ إلى ١١ مليار دولار (قفزة ملحوظة من ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤)، وزادت الصادرات المصرية بنسبة ٢٠ في المئة. في ذلك الوقت، احتل الاقتصاد المصري المرتبة الرابعة بين الدول العربية (١٢٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧)، لا يسبقه إلا الدول الغنية بالنفط: السعودية (٣٨١ مليار دولار)، الجزائر (١٣٥,٢ مليار دولار)، والإمارات العربية المتحدة (١٢٩,٧ مليار دولار)[٧]. يبدو أن الاقتصاد كان بحال جيدة، لكن لم يكن ذلك حال معظم المصريين، إذ إن أقلية المُقرّبين من الدولة فقط استفادت من هذا النمو.

قوّض سوء الإدارة والمحسوبية وسوء التوزيع والفساد المستشري ونظام التعليم المتدنّي، وارتفاع معدلات البطالة هذه الإنجازات، وألهبت مشاعر الغضب لدى أغلبية السكان. تحقق معظم هذا النمو عن طريق عمليات ريعية - زيادات في بيع الغاز الطبيعي، وتحويلات العاملين في الخارج، وإيرادات قناة السويس، وبيع المؤسسات العامة، والعقارات - وليس من خلال خلق قاعدة صناعية تنافسية أو غيرها من القطاعات الاقتصادية المنتجة. كان الاقتصاد يعاني ارتفاع معدلات التضخم (١٧,١ في المئة في عام ٢٠٠٨)، وارتفاع معدلات

---

(٧) ناثان براون وعماد الدين شاهين، مصر، **في السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط المعاصر**، إصدار. ميشيل بينر أنجريست (نيويورك: راينر، ٢٠١٠)، ص ٢١٣.

البطالة (٢٠ في المئة في نهاية عام ٢٠٠٦)، من دين عام ضخم وصل إلى ١٠٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧، وعجز تجاري بلغ ٦٠,٨ مليار دولار من الواردات، مقابل ٣٤,٥ مليار دولار من الصادرات في عام ٢٠٠٨[(٨)].

أصبح الفساد خلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك مستشرياً ومؤسَّسياً، حيث احتلت مصر المرتبة ٧٠ من أصل ١٦٣ دولة من حيث الفساد بحسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٦. فشل النظام في توفير ٦٠٠ ألف وظيفة جديدة كانت البلاد تحتاجها سنوياً لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. فشل النظام التعليمي المتدهور في تلبية توقعات خريجي الجامعات الذين يفتقرون إلى المهارات التنافسية اللازمة، واضطروا للانضمام إلى الجيش مع أفواج الشباب العاطلين عن العمل، بينما بلغ متوسط البطالة في صفوف خريجي الجامعات ٤٠ في المئة للرجال، و٥٠ في المئة للنساء[(٩)].

أنتجت سياسات الحكومة الليبرالية الجديدة عدداً كبيراً من الخاسرين، وقليلاً من الفائزين. وكان أبرز الخاسرين الفقراء والعمال والطبقة الوسطى وسكان المناطق الريفية. كافحت هذه المجموعات من أجل البقاء بدخل لم يتحسّن ليكون بوسعها مواكبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والضروريات. أصبحت مستويات الفقر هائلة تجتاح نحو ٤٠ في المئة من السكان، وأصبحت الفوارق في نمط الحياة والدخل مثيرة للقلق بشكل متزايد. مجتمعات مسيجة بأكملها انتشرت في ضواحي القاهرة وغيرها من المناطق الحضرية الكبرى، ما أدى إلى غضب المحرومين، وزاد عدد الأحياء القصديرية أضعافاً مضاعفة. ووفقاً لمركز الإعلام ودعم صنع القرار الوزاري ومؤسسات أخرى تحت رعاية الحكومة، هناك أكثر من ألف سكن عشوائي في مصر، انتشرت بين ٢٠ محافظة، ويبلغ عدد سكانها ١٧,٧ مليون نسمة[(١٠)].

---

(٨) Economist Intelligence Unit., Egypt (London: Economist Intelligence Unit, 2008) p. 8.

(٩) Ibid, p.38.

(١٠) ألستير شارب، «فقراء القاهرة يعيشون على حافة الحياة»، رويترز، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.

نمت بدءاً من عام ٢٠٠٢ صلة قطاع الأعمال بالدولة بقوة، وبخاصة مع استمالة جمال ابن الرئيس مبارك باعتباره وريثاً محتملاً، فجمال كان يعتمد على الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم والأعمال التجارية والمقربين من الدولة لبناء قاعدة سلطته الخاصة، وساعدهم في المقابل على التسلل إلى الحكومة والحزب. تراكمت ثروة هؤلاء الشركاء في الجرائم الاقتصادية من خلال خصخصة الشركات المملوكة للدولة، والعقارات، والأعمال التجارية المشكوك في تحصيل تعاملها والإعفاءات المالية (على سبيل المثال: الإعفاءات الضريبية والقروض المصرفية وحوافز الأسعار). حينما كان ثراء أصحاب الأعمال في تصاعد جنوني، سحقت معدلات التضخم ونقص فرص العمل واليأس في مقابل ذلك، الفقراء والطبقة الوسطى والعمال بشكل متزايد. من المهم أن نلاحظ أن شرائح السكان هذه كانت قد شكلت تاريخياً العمود الفقري للمجتمع المصري، وهي الآن مهمشة وغير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية وتتعرض لضغط من التفكك الاجتماعي. إنّ إحصاءات التحسن الاقتصادي والعديد من الفرص الاقتصادية والسياسية التي كانت متوافرة أعمت النظام عن الغضب المتزايد لشرائح كبيرة من السكان.

٢ - الركود السياسي

ينسب المصريون الركود السياسي إلى عهد مبارك، حيث أبقى عناده المدهش الذي لا ينضب بمواجهة الضغط من أجل التغيير في البلاد، الحياةَ السياسيةَ تحت رقابة مشددة منعت كل منافسة سياسية حقيقية من أجل السلطة، أو أي تغيير في الهياكل القاعدية للنظام السياسي. مارس الحزب الوطني الديمقراطي هيمنة كاملة على مؤسسات الدولة والبرلمان، واحتكر السيرورة السياسية. مع احتمال بروز جمال مبارك في عام ٢٠٠٢ بصفته وريثاً، أصبح الحزب الوطني الديمقراطي أكثر هيمنة وشراسة في قمع المعارضة لهذه الخطة لمستقبل مصر السياسي.

= <http://www.reuters.com/article/2008/09/28/us-egypt-shanty-idUSTRE48R00320080928>.

أنظر أيضاً، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، مدن الصفيح أماكن مثالية للمجرمين، Egypt.com News

<http://news.egypt.com/en/2007102264 9/new/-egypt-news/shanty-towns-are-ideal-places-for-criminals.html>.

تسامح مبارك مع الأحزاب السياسية طالما أنها لم تشكل أي خطورة أو تهديد على سلطته. وقبلت المعارضة الشرعية بدور التابع نتيجة ضعفها وتشتُّتها، وكانت غير قادرة من موقعها، على ما يبدو، أن تشكل تحدياً خطيراً للنظام. تعرّضت الحركات الفاعلة والأحزاب بمن في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، وحزب «الكرامة» الناصري، والحزب المركزي الإسلامي، وحزب «الغد» للمضايقات، أو الحظر. كانت الأحزاب السياسية الشرعية مقيّدة من قبل النظام الذي فرض قيوداً قانونية، وزاد من عجزها شيخوخة قياداتها، والافتقار إلى الابتكار، وانعدام الممارسات الديمقراطية الداخلية. تم إخضاع العديد من هذه الأحزاب لخدمة النظام بسهولة بما خنق التعددية والدينامية السياسية. ولفشلها المستمر في كسب ثقة الشعب وتعبئته بشكل مناسب، كان أداء المعارضة الشرعية ضعيفاً في الانتخابات وساءت سمعتها. كان النشطاء بحلول عام ٢٠٠٤ بمن في ذلك الشباب، يبحثون عن قنوات أخرى للتعبير عن احتجاجهم وتجميع مطالبهم، وظهرت حركات الاحتجاج البديلة مثل الحركة المصرية من أجل التغيير «**كفاية**» تلبية لحاجة النشطاء إلى تجاوز أسلوب الأحزاب السياسية الذي عفّى عليه الزمن ولعدم فاعليته.

غيّر ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية المؤيدة للتغيير المشهد السياسي في مصر كثيراً. نشّطت هذه الحركات الساحة السياسية في مصر، وأنهت الركود الذي فرضه نظام مبارك منذ عقود طويلة على السياسة المصرية. تضخّمت أعداد الحركات الإصلاحية وجماعات الدعوة والجماهير والصحفيين المنتقدين للوضع، والقضاة المستقلين، والنشطاء في وقت قصير نسبياً. ففي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ظهرت أكثر من عشرة جماعات معارضة لتجديد رئاسة مبارك لفترة رئاسية خامسة ومحاولات تهيئة ابنه جمال خلفاً له. أصبح «التغيير» الكلمة الطنانة والقوة الدافعة وراء هذه الحركات كلّها، التي اعتمدت هذ الاسم مثل **حركة كفاية، والتجمّع الوطني من أجل التغيير الديمقراطي، وصحفيين من أجل التغيير، وأطباء من أجل التغيير، ومثقفين من أجل التغيير، وكتّاب من أجل التغيير، وشباب من أجل التغيير**. اتخذت هذه الحركات كلها الشوارع للاحتجاج ضد سياسات الحكومة، وكسر حاجز الخوف، ووضع أسس النضال الشعبي، وتحدّي تدابير الأمن والنظام. يعكس نمو الحركات المؤيدة للتغيير استياءً واسعاً من الأحزاب السياسية القائمة والحاجة للتوصل إلى هياكل وتكتيكات بديلة للضغط على النظام من أجل إجراء إصلاحات.

من الواضح أن بعض هذه الحركات كانت أكثر تأثيراً من الأخرى، حيث إن من **المعروف أن حركة كفاية** كانت أكثر شعبية. تم تشكيل هذه المجموعة في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وضمت مختلف الأحزاب والنشطاء السياسيين. ومن أجل بناء قاعدة واسعة من الدعم، تبنّت حركة كفاية مطالب الإصلاح الأساسية التي دعت إلى وضع حدّ لحالة الطوارئ وإنهاء احتكار النظام الحاكم للسلطة، وتعديل الدستور، وإنشاء نظام من شأنه أن يسمح بنقل السلطة. وأصبح شعارها «**لا تمديد لمبارك، لا توريث للخلافة**» شعاراً لحركة التغيير. بدأت الحركة تدريجياً في النزول إلى الشوارع للتعبير عن مطالبها، والأهم من ذلك، تحقيق تعبئة ووضع حدّ لثقافة الخوف التي كانت سائدة بين المصريين. نجحت حركة كفاية في الواقع بتنظيم العشرات من المظاهرات في غضون سنوات قليلة، وتدريجياً تم وضع قائمة للتعبير عن الإصلاحات والمطالب التي تبنّاها وطالب بها العديدون. مع ذلك، لم تتمكن هذه المجموعة من حشد أعداد كبيرة من الناس، ذلك أن الضيق الأيديولوجي لمنصّتها، وأنشطتها المتفرّقة، ونزاعاتها الداخلية حالت دون تحقيق التعبئة الجماهيرية. كانت الحركة بحلول عام ٢٠٠٨ قد فقدت بعضاً من جاذبيتها، ما دفع العديد من الشباب للبحث عن وسائل بديلة للاحتجاج.

٣ - انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ التشريعية

يُعَدّ تزوير الانتخابات عاملاً شائعاً في انطلاق عديد من الثورات المؤيدة للديمقراطية، وليست مصر استثناء من ذلك. تجاهل النظام تصاعد الضغط المحلّي، حيث إن النخب السياسية والاقتصادية نمت معزولة تماماً عن المجتمع، وكانت أكثر تصميماً على موالاة خلافة جمال مبارك على الرغم من المعارضة الشعبية المتزايدة لهذه الخطة. سهر أحمد عِزّ، وهو رجل أعمال ثريّ ومسؤول في الحزب الوطني الديمقراطي، مقرّب من جمال، على وصول صديقه إلى الرئاسة بسلاسة وأمن، حيث أشرف على واحدة من أقذر الانتخابات البرلمانية في تاريخ البلاد في الآونة الأخيرة.

كانت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ البرلمانية آخر نقطة تحوُّل رئيسة ساهمت في سقوط نظام مبارك، حيث زوّر الحزب الوطني عمليات التصويت بشكل واسع، واستخدم الترهيب والقمع لضمان أغلبية برلمانية ساحقة بلغت ٩٧ في المئة. كانت عمليات التزوير واضحة واستفزازية، حيث

قبض على عديد من المتورطين في حوادث حشو صناديق اقتراع مشهودة ونشرت صورهم الفوتوغرافية ومقاطع فيديو لهم على شبكة الإنترنت. نتيجة استبعاد أحزاب المعارضة الكلي تقريباً من البرلمان، زاد النظام من عدم شرعيته، وعلّق توماس دملهوبر مستخلصاً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ أنه «من الواضح ينبغي ألا يُنظَر إلى هذا التلاعب بالانتخابات على أنه يعكس مدى قوة النظام، أو باعتباره علامة لعمل حكومي كفوء. على العكس من ذلك، هو تعبير عن الضعف، إذ إن الأنظمة الاستبدادية المستقرة في الوقت الحاضر لا تزال قادرة على مواجهة القوى المتصاعدة للمعارضة[١١]». أكد الاحتيال في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر أيضاً الاعتقاد بتكرار التزوير في الانتخابات الرئاسية المقبلة التي كان من المقرر عقدها في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١. وزاد مبارك الطين بِلّة عندما سخر علانية من المعارضة، التي كانت قد شكّلت برلماناً موازياً، احتجاجاً على الانتخابات المزيّفة، خلال جلسة البرلمان المشتركة عقب انتخابه، أهان المصريين وأظهر العداء لهم، مُقصياً أي إمكانية للإصلاح، وهو ما سلّط الضوء على الحاجة الملحّة إلى التغيير السريع.

ثالثاً: قوى الثورة وفاعلوها

١ - عامل الشباب

قاد الشباب المصري ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، واحتضنها الناس، وأدارها الجيش، حيث أدّت الحركات الشبابية المختلفة دوراً محورياً في الدعوة إلى التظاهر وتنظيم التعبئة الجماهيرية التي حوّلت الاحتجاجات في ٢٥ كانون الثاني/ يناير إلى ثورة شعبية. استفاد الكثير من هذه الحركات الجديدة من الخبرة السياسية والتنظيمية التي كانت قد اكتسبتها من مشاركتها السابقة مع جماعات الاحتجاج التي كانت قد ظهرت منذ بضع سنوات، فضلاً عن اعتماد استراتيجيات جديدة وتكتيكات المواجهة مع النظام. على الرغم من استفادة هذه الجماعات من التجارب السابقة، إلا أنها ابتدعت أيضاً تقنيات جديدة لتحدي نظام مبارك. فكما سنرى لاحقاً، نجحت هذه الحركات في التحرك

(١١) توماس دملهوبر، «الانتخابات البرلمانية ونظام مبارك: يحيى فرعون!»، موقع شبكة قنطرة، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، <http://en.qantara.de/Long-live-the-Pharaoh>.

بسهولة بين الواقع الافتراضي لوسائل الإعلام الاجتماعية، مثل الرسائل القصيرة والمدونات ويوتيوب والفيسبوك وتويتر، والعالم الحقيقي على أرض الواقع. أنتجت هذه الدينامية الجديدة كتلة حرجة كانت ضرورية لاندلاع هذه الثورة الناجحة. عبّر أحمد عيد، وهو أحد النشطاء الشباب، عن تجربته قائلاً: «أنا أعتبر نفسي والجماعات الرئيسة التي شاركت في ثورة ٢٥ يناير مواليد السياق الذي نشأ عن ظهور حركة كفاية. وبذلك أنا أرى ٢٥ يناير بمثابة تتويج لحالة النشاط السياسي والاجتماعي الذي بدأ في عام ٢٠٠٤ مع تأسيس حركة كفاية»[(١٢)].

تقاسمت مجموعات الشباب الذين دعوا إلى الثورة وقادوها مميزات معيّنة ساعدت في نجاحها. إذ تم تشكيل عديد من هذه الحركات مؤخراً، حيث كان أقدمها «حركة ٦ نيسان/ أبريل» التي أُسست في عام ٢٠٠٨، أي قبل ثلاث سنوات فقط من الثورة. وشملت المجموعات الأخرى التي شكّلت حديثاً حملة دعم البرادعي، ومجموعة كلنا خالد سعيد، وشباب من أجل العدالة والحرية، وشباب جماعة الإخوان المسلمين، وشباب حركة كفاية، وشباب حزب الغد، وشباب حزب الجبهة الديمقراطية. وانضم إلى هذه المجموعات في وقت لاحق شباب حزب التجمع اليساري، والحزب الناصري، والحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي، وشباب حزب العمل، وشباب حزب الوفد، وجبهة الشباب القبطي. كفل التشكيل الحديث لهذه الجماعات عدم الإعلان عن أعضائها للنظام وقوات الأمن التابعة له. نتيجة ذلك قلّل النظام من شأن هذه الجماعات وقدرتها على تشكيل تهديد له، أو ممارسة أي نفوذ، أو امتلاكها القدرة على حشد الجماهير الكبيرة. سخر جمال مبارك من حركة ٦ أبريل وأعضائها، ورفض علناً حتى النظر في إمكانية الحديث مع الشباب المصري في مقطع يوتيوب عُمِّم على نطاق واسع بضعة أشهر قبل الثورة.

على عكس الجيل السابق من الحركات الاحتجاجية والأحزاب السياسية التي تعايشت مع نظام مبارك على مدى عقود طويلة، كانت لهذه الحركات الشبابية رغبة قوية في التغيير، ونجحت في نهاية المطاف في تخليص البلاد

---

(١٢) عمر هاشم ربيع، **ثورة ٢٥ يناير : قراءة أولية ورواية مستقبلية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، ٢٠١١)، ص ٤٣٧.

من نظام مبارك[١٣]. كانت إمكانية صعود جمال بعد والده إلى السلطة بالنسبة إليهم شيئاً غير مقبول تماماً، حيث على عكس الأحزاب السياسية، تميّزت الحركات الشبابية أيضاً بسعة الحيلة، والتطبيق العملي، والقدرة على التنسيق بينها وبين القوى السياسية الأخرى، على الرغم من اختلاف توجهاتها الأيديولوجية وخلفياتها الفكرية. كانت هذه المرونة من الأصول العظيمة التي ساعدت هذه الحركات في حشد مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وتنسيق جبهة قوية بدت متفرقة، والمضيّ بالثورة قُدُماً. كانت هذه الحركات قادرة على الحفاظ على هذا المستوى العالي من المرونة والتحرك عبر الأحزاب والتنظيمات، التي زادت شبكة أنشطتها، ومهاراتها التنظيمية وقدراتها على التعبئة، حيث تأتي أغلبية قادة هذه الحركات ودوائرها الانتخابية من متعلّمي شباب الطبقتين الوسطى والوسطى العليا. لم تقتصر مطالبهم على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فحسب، وإنما كانوا يتطلّعون أيضاً إلى ترسيخ قيم الديمقراطية وحكم القانون ونقل السلطة والسيادة الشعبية. أخيراً، استخدمت هذه الحركات وسائل الإعلام الاجتماعية بمهارة وعلى نطاق واسع لسنوات عدة من أجل رفع مستوى الوعي العام، وفضح السياسات القمعية للنظام، وبناء وتنظيم دائرة افتراضية واسعة من مختلف قطاعات المجتمع.

٢- حركة ٦ نيسان/ أبريل

أدّت خمس مجموعات متمثلة بحركة ٦ أبريل، وحملة دعم البرادعي، وشباب الإخوان المسلمين، وشباب حزب الغد، وشباب العدالة والحرية، الأدوار الرئيسة في الدعوة إلى الاحتجاجات وتنظيمها خلال الأيام الأولى للثورة. تمثل حركة ٦ أبريل أول حركة للاحتجاج على الإنترنت في مصر، أُسست هذه المجموعة في عام ٢٠٠٨ دعماً لإضراب العمال في المحلة الكبرى، وهي مدينة صناعية كبرى في دلتا النيل، وتعبيراً عن استيائهم من اتخاذ تدابير قاسية من النظام لقمع العمال المضربين. استخدمت الحركة صفحتها على الفيسبوك، التي بلغ عدد أعضائها ٧٠ ألف شخص، من أجل

(١٣) لتحليل معمّق لدور الأحزاب والقوى السياسية البديلة تحت نظام مبارك، انظر عماد الدين شاهين، «الأحزاب السياسية في مصر: على قيد الحياة، ولكن لا تحرك ساكنا»، في **الأحزاب السياسية والديمقراطية**، كاي لوسون وآخرون، ٣-٢٦ (سانتا باربارا، كاليفورنيا: بريغر، ٢٠١٠).

الدعوة إلى تنظيم إضراب عام. اختار النشطاء ٦ نيسان/أبريل يوماً لبدء الإضراب، واسماً للمجموعة على حدّ سواء من أجل إحياء ذكرى تاريخ إنهاء غاندي «مسيرة الملح» السلمية في عام ١٩٣٠. لا يمكن تجاهل الرسائل الرمزية التي تكمن وراء اختيار هذا الاسم. تتمثل واحدة من هذه الرسائل في استعداد الحركة لخوض معركة طويلة ضد حكم مبارك محاكاة لممارسات غاندي، وتتجسد أخرى في نيّتها رسم إلهام واضح من غاندي من خلال اعتماد استراتيجية مقاومة سلمية ومناهضة للعنف، حيث ورد أنه كان قد تدرّب بعض أعضاء الحركة على تقنيات احتجاج غير عنفية في صربيا[(١٤)].

لم تنشئ حركة ٦ أبريل هيكلاً تنظيمياً ضيّقاً، وإنما تصف نفسها في موقعها الشبكي «كمجموعة من الشباب المصري الذين لا ينتمون إلى اتجاه سياسي معيّن، ويسعون إلى تغيير سياسي»، حيث شملت الحركة الشباب من مختلف الأحزاب السياسية والحركات والمنظمات، فضلاً عن أفراد مستقلين. كانت الحركة نشطة على الإنترنت وبين الشباب في مختلف الدوائر، حيث إنها عملت على تحسين تقنيات احتجاجها استعداداً لتعبئة جماهيرية كبرى، ومع ذلك فإن الإضراب العام الثاني من عام ٢٠٠٩ لم يكن ناجحاً، وكانت قدرة الدعوة إليه على حشد شريحة واسعة من السكان محدودة. صرّح أحمد صلاح، وكيل المؤسسين للحركة قائلاً: «لقد كنا نحاول منذ فترة طويلة بناء الثقة لاختيار اللحظات المناسبة والخروج للمظاهرات، لكن كان الحد الأقصى لعدد الأشخاص الذين كانوا سيحضرون بضعة آلاف فقط»[(١٥)]. أدّت الحركة دوراً حاسماً في حشد الناس لاحتجاجات ٢٥ كانون الثاني/يناير، حيث وزّعت أكثر من خمسين ألف منشور، بيّنت للناس لماذا كان عليهم الانضمام

---

(١٤) تفيد تقارير عصام أمين أن محمد عادل، وهو قيادي في حركة شباب ٦ نيسان/أبريل، «كان قد أرسل إلى صربيا لمقابلة بوبوفيتش سرجا، وهو من دعاة المقاومة اللاعنفية وزعيم حركة (أوتبور) للمقاومة، وهي مجموعة من الناشطين الشباب الذين ساعدوا في الإطاحة بسلوبودان ميلوسيفيتش في عام ٢٠٠٠. عاد إلى القاهرة بأقراص فيديو رقمية ومواد تعليمية وتدريبية أخرى تبين بالتفصيل بعضاً من وسائل العصيان المدني غير العنفية والتقنيات المستخدمة للحث على التغيير السياسي». انظر عصام الأمين، «ظروف وعواقب: تشريح الثورة في مصر، كاونتر باتش، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، <http://www.counterpuch.org/2011/02/17/anatomy-of-egypt-s-revolution/>.

(١٥) أحمد صلاح، «أحد مؤسسي حركة ٦ نيسان/أبريل، المركز الدولي للصراع اللاعنفي، <http://www.nonviolent-conflict.org/index.php/learning-and-resources/on-the-ground/>.

إلى الاحتجاجات، ونظّمت حملات توعية في المناطق الفقيرة لتثقيف الناس حول حقوقهم الاجتماعية والقانونية[١٦].

٣- الحملة الشعبية لدعم البرادعي

نشّطت واحدة من التطورات في عام ٢٠١٠ الحياة السياسية في مصر بما ساهم كثيراً، ولو بشكل غير مباشر، في ثورة ٢٥ يناير، حيث ابتغت مجموعة من الشباب المصريين خلق تأييد شعبي لمرشح رئاسي توافقي كان بإمكانه تحدّي مبارك في انتخابات عام ٢٠١١، ووضع حد لفرص خلافة جمال. كانوا يريدون رفع مستوى الوعي بالحاجة إلى التغيير وتوفير وسيلة جديدة من أجل التغيير الديمقراطي الشعبي. وعلى ذلك احتشدوا وراء محمد البرادعي بصفته مرشّحاً محتملاً، وشكلوا حملة شعبية لدعم البرادعي رئيساً في عام ٢٠١١، وبغية حشد جمهور كبير، نشطت هذه المجموعة في العديد من المحافظات لتعبئة الرأي العام لدعم حملتها، حيث تمكّن هؤلاء النشطاء الشباب من جمع أكثر من مليون توقيع، وشحذ عزائم الناس لإحداث تغيير ديمقراطي سلمي يبدأ من القاعدة الشعبية، لينتهي في أعلى هرم السلطة، والأهم من ذلك تعلّم مهارات قيّمة لتجاوز إجراءات النظام القمعية. أصبحت هذه الإنجازات أصولاً كبيرة لثورة ٢٥ يناير، حيث حثت الحملة الشعبية الناس من خلال موقعها الشبكي على الانضمام إلى الاحتجاجات في ٢٥ يناير، وكان أعضاؤها الشباب من بين قادة الثورة الأوائل[١٧].

شارك شباب الحركات والأحزاب الأخرى في وقت مبكر من أيام الاحتجاجات. كان لشباب جماعة **الإخوان المسلمين** تاريخ طويل من النضال في حرم الجامعات، فضلاً عن المواجهة مع أعوان النظام. كانت هذه المجموعة معروفة بانضباطها الكبير وقدرتها التنظيمية، فوفقاً لروايات عدة،

---

(١٦) أحمد توهامي عبد الحي، «خريطة الحركات الشعبية التحاورية في مصر»، مركز الجزيرة للدراسات [الشباب في ٢٥ يناير]، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١،

< http://www.al-jazeera.net/NR/exeres/5898A077-3AAE-4319-BE5D-E89972395162.htm >

عماد عبد المنعم، «شباب ٢٥ كانون الثاني/يناير»، OnIslam.com، ٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

< http://www?.asharqala?rabi.org.u?k/ruiah/b-?taqarir-53?2.htm >.

(١٧) «تصاعد الإضرابات: بدعة جديدة في مصر»، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠،

< http://www.ikhwanweb.com/article.php?id + 24439 >.

أدّى شباب جماعة الإخوان المسلمين دوراً مهماً خلال الأيام الأولى للثورة، وكانت مواجهاتهم مع قوات الأمن في وقت مبكر حاسمة في إنقاذ الثورة. واجه هؤلاء الأفراد قوات الأمن والبلطجية التي ترعاها الدولة بشجاعة. كان لكل من شباب حزب الغد، شباب العدالة والحرية، وشباب حزب الجبهة الديمقراطية أيضاً دور فاعل في الدعوة إلى التظاهر وحشد الآلاف من الناس من مختلف الأحياء.

٤ - دور الإخوان المسلمين

كان نظام مبارك ينظر إلى جماعة الإخوان المسلمين ويتعامل معها باعتبارها منافساً رئيساً لاستقراره، فتصدّى لأعضائها بصرامة وبشكل منتظم. وعلى عكس الأحزاب السياسية الشرعية، تحدّت جماعة الإخوان المسلمين مضايقات النظام، فواصلت أنشطتها، لكنها دفعت ثمن تحديها وبصفة متكررة. أصبحت الفترة التي تمتد بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ معروفة بفترة «**تكسير العظام**» من مرحلة القمع، التي كثّف خلالها النظام حملته، متابعاً أعضاء الحركة قضائياً أمام المحاكم العسكرية، التي حكمت عليهم بعقوبات سجن قاسية. اعتمدت جماعة الإخوان المسلمين استراتيجية حازمة في تحدي النظام، وتوجهاً عملياً في جدول أعمال الإصلاح التي اقترحتها. أصبح هذا النهج ملحوظاً تماماً في أوائل عام ٢٠٠٥، عندما أكدت الحركة حضورها مجدداً في العملية السياسية، وتحدّت حظر النظام للمظاهرات، مهددة حتى باعتماد برنامج عصيان مدني. تعاونت الجماعة أيضاً مع القوى السياسية الأخرى التي لم تشاركها وجهات النظر الأيديولوجية، الذين أطلقوا معاً جبهات إصلاح متعددة. استمرت الاعتقالات والحملات اللاحقة في منع عمل الحركة من التحول إلى تهديد لهيمنة النظام لا يمكن السيطرة عليه، وزادت المواجهات مع الجماعة وقمع النظام لها، قسوةً خلال سنوات مبارك الأخيرة.

لم يحرّض الإخوان المسلمون مباشرة على ثورة ٢٥ يناير، إلا أنهم شاركوا فيها بنشاط، وتلقّت المجموعة تحذيرات جادة من أمن الدولة بعدم دعم الاحتجاجات المزمعة أو الانضمام إليها. وقلقاً من إمكانية استخدام النظام مشاركة المجموعة لصبغ الاحتجاجات بالطابع الإسلامي المتشدد، وليوفر ذريعة لمزيد من القمع، أعلنت القيادة أن الجماعة لن تشارك رسمياً في المظاهرات، وذلك من دون تقييد أعضائها من اتخاذ موقف في الثورة على

أساس فردي. ولتهدئة الوضع قدمت الجماعة مطالب محددة للنظام، وحثّته على إدخال إصلاحات على الفور. شملت الإصلاحات المقترحة إنهاء حالة الطوارئ، وحل البرلمان المزوّر، وإجراء انتخابات جديدة، وإدخال تعديلات دستورية. اتخذت شريحة الشباب في جماعة الإخوان المسلمين موقفاً مختلفاً، وشاركت بشكل كامل في الثورة منذ بداياتها. كما انضم بعض الأعضاء البارزين في جماعة الإخوان المسلمين إلى الاحتجاجات في وقت مبكر، بل أدّوا دوراً رائداً فيها. تدخّلت جماعة الإخوان بشكل كامل في ٢٨ يناير، يوم الجمعة **يوم الغضب**، ونظراً إلى تنظيم الجماعة المحكم، استطاع الإخوان المسلمون حشد أعداد كبيرة من أتباعهم، وكان لهم دور فاعل في مواجهة وحشية قوات الأمن والبلطجية التي ترعاها الدولة. وفقاً لروايات كثيرة، كان أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين في الخطوط الأمامية خلال اشتباكات عنيفة بين قوات مكافحة الشغب والمتظاهرين. إذ اعتمد الإخوان المسلمون طوال الثورة موقفاً عملياً تصالحياً، كما وافقوا على عدم رفع أي من شعاراتهم الدينية، وأعطت الجماعة ضمانات بعدم التقدم بمرشح، أو بتمثيل نفسها بأكثر من ٣٥ في المئة من المقاعد في البرلمان بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك.

٥ - دور النقابات العمالية

شهدت السنوات القليلة الماضية من حكم مبارك زيادة في عدد إضرابات العمال، وكانت الطبقة العاملة واحدة من أكبر الخاسرين من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي كانت قد اعتمدتها الحكومة منذ منتصف التسعينيات. تأثرت شريحة العمال بصورة غير متناسبة بعملية الخصخصة والتسريح المتكرر للعمال، وخفض قيمة الأجور، وانعدام الأمن الوظيفي. وظّف رجال الأعمال العمال بعقود مؤقتة، ورفضوا تقديم تعيينات دائمة. سُحق العمال أيضاً بسبب ارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكاليف المعيشة. بدأت احتجاجات العمال والإضرابات تنتشر في أنحاء مصر كلها ابتداء من عام ٢٠٠٧، حيث نظم العمال في تلك السنة نحو ١٠٠٠ إضراب واعتصام في القطاعين العام والخاص. أُسست حركة ٦ أبريل في عام ٢٠٠٨ لدعم مطالب العمال وإضراباتهم، حيث بلغ عدد الإضرابات العمالية والاحتجاجات ٨٠٠ في عام ٢٠٠٩.

كان دور العمال مهماً طوال الثورة، ولا سيما خلال الأيام الأخيرة من عهد الرئيس مبارك، حيث تعرّضت قيادة النقابات العمالية للتخويف لفترة طويلة من النظام، وتم معارضة مشاركتها في الاحتجاجات، حتى إن النقابات فرضت الاحتجاج في بعض الأحيان على العمال دعماً لمبارك. مع ذلك انضم الآلاف من العمال إلى المتظاهرين في ميدان التحرير، ونظّموا تظاهرات احتجاجاً على أوضاعهم المتردية، مطالبين بتحسين الأجور وظروف العمل. في ٩ شباط/فبراير، وقبل يوم واحد من تنحي الرئيس مبارك كثّف العمال احتجاجاتهم وإضراباتهم في محافظات عدة، الأمر الذي هدد بتوقف كل مرافق البلاد عن العمل. تم الإبلاغ عن احتجاجات في المدن الصناعية الرئيسة والمستشفيات ومصانع الصلب، ومراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومطار القاهرة، وشركتين استراتيجيتين بالغتي الأهمية في قناة السويس. وأرسلت مشاركة العمال في الثورة إشارة قوية إلى كثير من المصريين بأن سقوط النظام بات وشيكاً.

٦ - دور الجيش

كان الجيش المصري قاعدة القوة الرئيسة للأنظمة في السلطة منذ انقلاب «الضباط الأحرار» العسكري في تموز/يوليو ١٩٥٢، وعزز الجيش دوره باعتباره مؤسسة قوية تتملك البلاد، حيث يستند هذا الشعور بالملكية على إرث شرعية ثورية ورأي الشعب في أن الجيش هو مؤسسة وطنية. جاء جميع رؤساء مصر على مدى السنوات الستين الماضية من المؤسسة العسكرية، ولذلك كانت مسألة خلافة جمال مبارك، وهو شخص مدني، من دون موافقة الجيش موضع شك، على الرغم من أن المؤسسة العسكرية لم تدلِ أبداً بموقفها بشأن هذه المسألة علناً. في الواقع أدت استمالة جمال واعتماده المتزايد على وزارة الداخلية ودائرة صغيرة من المقربين (عمر سليمان وصفوت الشريف... وغيرهما) للدفع بهذا السيناريو إلى الشقاق داخل مؤسسات الدولة، وترأس جمال واحداً من أهم هذه الفصائل، الذي تألف من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ووزير الداخلية حبيب العادلي، وبعض رجال الأعمال المقربين، وعدد من أعضاء الحكومة، وغيرهم من المدنيين (مثل محرري الصحف، ومديري وسائل الإعلام المملوكة للدولة، والعديد من المثقفين وأساتذة الجامعات في اللجنة السياسية للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم). جنّد جمال هذه العناصر لبناء قاعدة سلطة بديلة، وتضخيم دوره، وتعزيز

إمكانية تولّيه الحكم. بدأ هذا الفصيل منذ عام ٢٠٠٢ بفرض نفوذه والسيطرة على مؤسسات وسياسات واقتصاد البلد. تعَارض بعض هذه السياسات، ولا سيما الخصخصة المستمرة للاقتصاد وانتشار الفساد، أحياناً مع مصالح المؤسسة العسكرية. بطبيعة الحال مثّل الجيش فصيلاً آخر داخل الدولة، رافضاً على ما يبدو كلاً من سيناريو الخلافة هذا والاتجاه الذي كان يسير البلد نحوه، وقد يفسِّر الصراع الأساسي بين هذين الفصيلين الدور الذي اعتمدته المؤسسة العسكرية خلال الثورة.

رابعاً: عوامل نجاح ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير

١ - التعبئة الشاملة

كما ناقشنا سابقاً، ساهمت عوامل عدة في النجاح الهائل لانتفاضة ٢٥ يناير. مع ذلك تمثّل العامل الرئيس وراء هذا النجاح في قدرة منظمي الاحتجاج على تحقيق تعبئة جماهيرية واعتماد استراتيجية اللاعنف التي ولّدت تأييداً واسعاً للمتظاهرين، وهزمت استراتيجيات النظام العنفية. من الواضح أنه لولا دعم الناس العاديين، والدور الذي قامت به مختلف الجهات الفاعلة في الثورة ما كان لها أن تنجح. قُدّر عدد المصريين الذين شاركوا بنشاط طوال ١٨ يوماً من الاحتجاجات حوالى ١٥ مليوناً، واستخدم معارضو النظام تقنيات تعبئة جماهيرية تقليدية وحديثة على حد سواء لحشد مثل هذا العدد الكبير.

٢ - ليس عن طريق الفيسبوك وحده!

اعتبرت وسائل الإعلام الاجتماعية، وبخاصة الفيسبوك، الأداة الرئيسة وراء التعبئة الجماهيرية للثورة. مع ذلك، كانت المقاومة التقليدية أيضاً سبباً رئيساً على مر السنين في تزايد وعي الناس، مما يؤكد ضعف النظام وكسر حاجز الخوف. أدّى تكاثر المحطات الفضائية العربية والمصرية منذ التسعينيات إلى كسر احتكار النظام لوسائل الإعلام، وفضح عجزه وفساده وعدم كفاءته لملايين من المشاهدين. فتحت البرامج التلفزيونية في السنوات القليلة التي سبقت الثورة المجال لمنتقدي النظام وأعضاء أحزاب المعارضة والحركات للتعبير عن آرائهم، وأثارت هذه البرامج قضايا اعتبرها النظام أموراً لا يمكن

المساس بها، وصعّدت من الانتقادات القاسية لسياسات معيّنة وشخصيات عامة. وبغرض جلب الصدقية والمشاهدين، حاكت محطات التلفزيون التي تديرها الدولة البرامج الحوارية الأخرى، وسمحت ببعض الانتقادات لمسؤولين في الدولة.

تمكّنت بعض الصحف في أوائل التسعينيات من الحصول على تراخيص من خلال أوامر المحكمة والبدء بالنشر بشكل مستقل. كانت هذه الصحف قادرة على جذب أكفأ الصحفيين المنتقدين للحكومة، والذين بدأوا بفتح شروخ واسعة في النظام. كشفت عديد من تحقيقاتهم الخاصة وتقاريرهم عن الفساد واسع النطاق في البلاد، ما أثار مشاعر معادية للنظام، ووسّعوا أيضاً شبكة انتقادهم لتشمل مبارك وعائلته إلى حد الدعوة علناً لإبعاده من السلطة. إن محاولات مبارك لكبت هذه الصحف من خلال قانون صحافة تقييدي جديد، لم تثن هؤلاء الصحافيين المستقلين عن الاستمرار في انتقاداتهم اللاذعة للنظام. وفقاً لذلك، أجبر بعضهم على الدخول في معارك قانونية مع الحكومة، لينتهي المآل بهم في السجن، خاصة خلال السنوات الأخيرة لنظام مبارك. أدّت الصحف المستقلة دوراً ملحوظاً في رفع مستوى الوعي، والأهم من ذلك حرّضت الشعب ضد النظام، كما استخدم الشباب المحتجون قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير وسائل تقليدية أخرى للحشد مثل الرسائل القصيرة، والاعتصامات، والوقفات الاحتجاجية الليلية، والوقوف الصامت، والمظاهرات، والإضرابات، والمنشورات، والترويج من شخص إلى آخر.

٣ - وسائل الإعلام الاجتماعية

جاءت شرارة ثورة ٢٥ يناير من العالم الافتراضي، حيث أدّت الشبكات الاجتماعية دوراً حاسماً في سقوط الرئيس مبارك[١٨]. أتت أول الدعوات إلى

(١٨) لمزيد من المعلومات حول دور وسائل الإعلام الرقمية في مصر وتونس، انظر فيليب ن. هوارد ومزمل حسين محمد، «دور وسائل الإعلام الرقمية «**مجلة الديمقراطية ٢٢**» ٣٥-٤٨: (٢٠١١)، انظر أيضاً سالي بيش، «الشبكات الاجتماعية والعمل السياسي وآثارهم الحقيقية في مصر» بيك يا مصر، ٢١ آذار/مارس٢٠١٠،

< http://www.bikyamasr.com/10218/socia-networking-political-action-and-its-real-impact-in-egypt/ >.

الاحتجاج من خلال صفحة الفيسبوك لمجموعة «**كلنا خالد سعيد**» التي بلغ عدد أعضائها ٤٠٠ ألف، وكانت قد شاركت في تنظيم أنشطة احتجاجية عدة في عام ٢٠١٠. كان لحركة ٦ أبريل، وهي منظم رئيس آخر، ٧٠ ألف عضو، وكان لمجموعة البرادعي ٣٠٠ ألف عضو. كما تكاثرت بعشرات الآلاف المدوّنات التي كانت تنشر تقارير عن الفساد والفظائع التي ارتكبها النظام خلال السنوات القليلة التي سبقت سقوط مبارك[١٩]. غطّت هذه المواقع جهود مختلف هذه الحركات والاحتجاجات التي نظمتها لتحدي النظام، واستخدموا اليوتيوب على نطاق واسع لتوثيق وحشية الشرطة، والتعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان. كان للقطات فيديو انتهاكات الشرطة ضد المواطنين العاديين في محطات الشرطة وصور خالد الذي تعرّض للتعذيب حتى الموت، بالغ الأثر، ما أثار كراهية الشعب للشرطة ومقت النظام ككل. حتى قطع النظام الإنترنت في ٢٦ كانون الثاني/يناير، كانت شبكات الإعلام الاجتماعية قد أدّت دوراً في الدعوة إلى التظاهر، وتعبئة السكان على صفحاتها. تم نشر توجيهات كاملة ومعلومات مفصلة عن احتجاجات ٢٥ كانون الثاني/يناير على الإنترنت قبل أيام قليلة من الثورة، وقدمت تعليمات مباشرة إلى المشاركين المحتملين. علق عصام أمين قائلاً: إن «ثورة ٢٥ يناير كانت ربما الثورة الوحيدة في تاريخ البشرية التي حدد بدايتها، وأعلن تاريخها في الإنترنت»[٢٠].

باختصار، دعمت وسائل الإعلام الافتراضية والشبكات الاجتماعية تصاعد السخط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال الاستخدام البارع لشبكة الإنترنت والمدونات واليوتيوب والفيسبوك وتويتر، ونجحت في حشد الآلاف من المحتجين في ٢٥ كانون الثاني/يناير. انضم مئات الآلاف من المصريين الغاضبين إلى هؤلاء المتظاهرين على الفور وعانقوا المنظمين الشباب عفوياً، وانضموا لدعوتهم إلى العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والحرية، والكرامة.

---

(١٩) لمزيد من المعلومات عن تأثير المدونات في الحياة السياسية المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير، أنظر موقع Ikhwanweb، «تأثير المدونات المصرية في السياسة والمجتمع» ٧ يوليو ٢٠٠٧، < http://www.ikhwanweb.com/article.php?id + 1221 >.

(٢٠) محمد الأمين، «ظروف وعواقب».

صاغ المنظمون مطالبهم بطريقة تكفل دعماً واسعاً لانتفاضتهم، حيث أجملوا في البداية أربعة مطالب اقتصادية وسياسية رئيسة تمثلت بـ:

- حل مشكل الفقر من خلال زيادة الحد الأدنى للأجور، وتحسين التعليم والخدمات الصحية، وتوفير إعانات البطالة للشباب.
- رفع حالة الطوارئ، ووضع حد للتعذيب، واحترام الأحكام الصادرة عن المحاكم.
- إقالة وزير الداخلية.
- تحديد الحكم بولايتين رئاسيتين، وبأخذ هذه المطالب من الفضاء الإلكتروني إلى الشوارع، اندلعت الثورة.

٤ - استراتيجيات المحتجين وتكتيكاتهم

لم تكفِ الاحتجاجات والمظاهرات وحدها لتغيير النظام، إذ إن الحركة كانت تحتاج إلى رؤية واستراتيجية. اعتمد المنظمون استراتيجية الربط بين المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق التعبئة الجماهيرية، واعتماد اللاعنف في المقاومة. كما استخدموا تكتيكات واضحة تهدف إلى إنهاك قوات الأمن والتسبب بانهيارها. شدد منظّمو الاحتجاجات، الذين نشروا مبادئها التوجيهية على الإنترنت قبل أيام قليلة من ٢٥ كانون الثاني/يناير، على الطبيعة السلمية للمظاهرات، حيث وصف المتظاهرون أنفسهم على أنهم دعاة سلام، ولم يدعوا إلى أي عنف. حثوا المشاركين على حماية حقوق الآخرين والمطالبة بحقوقهم في الوقت نفسه، وحذّروهم من عدم الرد على أي استفزاز من قوات الأمن، أو منح الشرطة فرصة إظهار المتظاهرين بصفتهم مخرّبين يهدفون إلى تدمير البلاد. طلِب من المشاركين ضبط النفس والامتناع عن أي عمل غير قانوني قد يُعرّض سلامة المشاركين الآخرين للخطر، أو التسبب بأضرار في الممتلكات الخاصة، أو العامة، أو تعطيل غير ضروري لحركة المرور. تمت دعوة المتظاهرين إلى استخدام العلم المصري بشكل واسع بدلاً من رفع لافتات خاصة، ودعيت الأحزاب والحركات إلى عدم استخدام أي شعارات أيديولوجية أو دينية. وصفت التعليمات ٢٥ كانون الثاني/يناير على أنه «يوم جميع المصريين للمطالبة بحقوقهم الأساسية والمساواة والعدالة الاجتماعيتين، والوحدة». لذلك فإن الشعارات كانت موحدة، تركز على مطالب شعبية مشتركة مثل الشغل وزيادة الدخل والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

كفل اعتماد استراتيجية لاعنفية والجمع بين المطالب السياسية

والاجتماعية والاقتصادية قاعدة دعم واسعة من ملايين المصريين الذين انضموا إلى المتظاهرين من الشباب العزل، واعتنقوا الثورة. أوضح أحد المتظاهرين الأساس المنطقي وراء اعتماد نهج اللاعنف، قائلاً: «أردنا إعطاء صورة إيجابية للناس في الداخل، والحفاظ على روح إيجابية. إذا كان الناس في اشتباك مع الشرطة ينتابهم الخوف، لكن عندما لم نهاجم رجال الشرطة، أعربنا عن شعورنا بالهدوء، وبعثنا رسالة مفادها أننا لم نكن خائفين»[٢١].

ساعدت تجارب الإضرابات والمظاهرات السابقة المنظمين في ابتكار أساليب جديدة كانت حاسمة بمواجهة قوات الأمن والإطاحة بالنظام في النهاية. كان الهدف الرئيس إنهاك هذه القوات والصمود أمامها، وكان المتظاهرون في الماضي يجتمعون في الشوارع الرئيسة ويحتشدون في مكان واحد، ويسمحون لقوات الأمن بتطويقهم، ما يضطرهم في نهاية المطاف إلى التفرق، عادة بعد مواجهات قاسية وقمع وحشي. اعتمد المتظاهرون في هذه المرة على تكتيكات مختلفة، وتحسباً للمظاهرات الحاشدة في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وضعت وزارة الداخلية قوات مكافحة الشغب على أهبة الاستعداد لمدة ثماني وأربعين ساعة قبل ذلك اليوم، وحرصاً على عدم إفلات الوضع، نشرت قواتها كلّها للسيطرة والتضييق الحازم على المظاهرات، مستنفدة جل احتياطها. إدراكاً منهم لهذا الخطأ التكتيكي للداخلية تمكن المتظاهرون من إبقاء قوات مكافحة الشغب منتشرة، تعمل لفترات طويلة نسبياً من الزمن. انطلق المتظاهرون من المساجد والشوارع الجانبية في الأحياء الفقيرة، وطلبوا أيضاً المساعدة من كبرى مجموعات المشجعين لكرة القدم، والمعروفة باسم «ألتراس» التي لديها مئات الآلاف من الأتباع، وخبرة طويلة في التعامل مع قوات الأمن.

ساعدت هذه الجماعات غير السياسية عادة في زيادة عدد المتظاهرين والمحتجين، وأعلمتهم بتقنيات الحماية الذاتية وطرق تجنُّب الاشتباكات المباشرة مع قوات مكافحة الشغب[٢٢]. أخيراً، نظّم المحتجون مظاهرات في

---

(٢١) زعيم الشباب، مقابلة مع المؤلف وديفيد كورترايت، القاهرة، ٨ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٢٢) في دور ألتراس، انظر محمد يحيى وعمرو عزت، «الألتراس: سيرة في مدرجات الكرة ووحدة في ميدان التحرير، المصري اليوم، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١،

<http://today.almasryalyoum.com/printerfriendly.aspx?ArticleID=289158>.

المدن الرئيسة الأخرى، مثل الإسكندرية والسويس، والإسماعيلية، وذلك باستخدام التكتيكات نفسها تقريباً: بدءاً من المناطق الفقيرة، ودعوة الناس إلى الانضمام، ومن ثم يتدفقون إلى الساحات الرئيسة في أعداد هائلة من خلال مختلف القنوات، وصعّب هذا النهج على شرطة مكافحة الشغب احتواء المتظاهرين. بحلول الوقت الذي وصل فيه المتظاهرون إلى الميادين الرئيسة، ارتفعت أعدادهم إلى مئات الآلاف والملايين في بعض الحالات، ونتيجة ذلك فاق عدد المتظاهرين عدد شرطة مكافحة الشغب، مما سمح لهذا العدد الهائل في نهاية المطاف من هزم تدابير النظام العنفية والقمعية. تحدى المتظاهرون العزّل بمظاهراتهم المسالمة قوات الأمن لأيام عدة، ونفدت ذخيرة قوات الأمن في ٢٨ كانون الثاني/يناير، اليوم الثالث من التظاهرات، واستسلمت للإنهاك، وانهارت منسحبة بطريقة غير منظمة. كان هذا دليلاً واضحاً لكثير من المشاركين على نجاح الثورة.

خامساً: استراتيجية النظام: خمسة أخطاء أحدثت الثورة

ارتكز نظام مبارك على ثلاثة أعمدة رئيسة هي: قوات الأمن، والحزب الوطني الديمقراطي ورجال الأعمال المقربين، والجيش. هزمت هذه المجموعات كلها، أو تم تحييدها في الأيام الأولى للثورة. هزمت قوى الأمن في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وهُزِم الحزب الوطني الديمقراطي في ٢ شباط/فبراير، وتم تحييد الجيش في ٩ شباط/فبراير. كان للخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير أن يكون يوماً عادياً لو لم يرتكب نظام مبارك خمسة أخطاء جسيمة ساهمت بنجاح الثورة[٢٣].

١ - بطء الاستجابة

لم يرغب مبارك في تكرار خطأ زين العابدين بن علي ويلوذ بالفرار. اعتقد الطيار السابق أن بإمكانه المراوغة والهبوط بالطائرة بسلام. اقتنع

(٢٣) تم تكييف المناقشة التالية من مقال للكاتب الذي كان قد نشره في **ذي أتلنتك**، انظر عماد شاهين، «مبارك ٥ أخطاء قاتلة، ذي أتلنتك، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١،

<http://www.theatlantic.com/international/archive/2011/02/mubaraks-5-fatal/archive/2011/02/mubaraks-5-fatal-mistakes/71661/>.

مستشاروه بقيادة ابنه ووزير الداخلية بأن المتظاهرين لم يكونوا سوى حفنة من أطفال الإنترنت، ولذلك بدا لهم الوضع تحت السيطرة الكاملة. كان النظام على ثقة من أنه سوف يتم قمع هذه الاحتجاجات وتفريقها في غضون أيام قليلة. كانت الوسيلة المفتاح هي كسب الوقت بقدر الإمكان، واستخدام القوة القمعية لسحق المتظاهرين. استغرق الأمر أربعة أيام من مبارك، بين ٢٥ وبعد منتصف الليل من ٢٨ كانون الثاني/يناير، ليخطب في الناس مباشرة، ويناقش التدابير السياسية المقترحة للتعامل مع الموقف. في غضون ذلك، ناشد كل من تمكّن من الوصول إلى شاشات التلفزيون من مسؤولي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها النظام المصري باتخاذ القرار الصائب، وحل الأزمة بشكل مُجدٍ وسريع. أثار بطء الاستجابة السياسية غضب المحتجين وجعلهم أكثر تصميماً على مواصلة تحدي النظام وممارسة مزيد من الضغط. بدأ المحتجون ببلورة مطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية محدودة شملت إقالة وزير الداخلية، ووضع حد للتعذيب، ورفع حالة الطوارئ، وزيادة الحد الأدنى للأجور. أكد العديد من المتظاهرين أن مبارك ضيّع كثيراً من الفرص لنزع فتيل الثورة من خلال رفضه تقديم تنازلات في وقت مبكر، والاستجابة لبعض المطالب الملحّة، فلو أقال مبارك وزير الداخلية أو أجرى تعديلاً حكومياً على سبيل المثال، لربما كان لا يزال في الحكم.

٢ - العنف المفرط

في الفترة الممتدة بين ٢٥ كانون الثاني/يناير و٢ شباط/فبراير، شهد المصريون صداماً بين جانبين متقابلين: متظاهرون مسالمون عزّل ضد قوات مكافحة شغب وحشية استخدمت قوة مفرطة ومميتة. باعتماد استراتيجية قمع جماعي، استخدم النظام أساليب عنف متنوعة تتراوح بين استخدام الغاز المسيل للدموع منتهي الصلاحية، والرصاص المطاطي والحي، وتفريق المتظاهرين بعديد من الشاحنات، وإطلاق العنان لآلاف البلطجية المسلحين بالسيوف والسكاكين والسواطير ضد الناس العزّل المسالمين. تمكّن المتظاهرون في النهاية من هزيمة قوات الأمن في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وهزم البلطجية في يوم ٢ شباط/فبراير في ما أصبح يُعرف باسم **موقعة الجمل**، مهدّمين بذلك الدعامة الثانية للدولة والحزب الحاكم. كما تم الكشف عنه في وقت لاحق، كان العقل المدبر وراء **معركة الجمل** بعض المسؤولين في الحزب

الوطني الديمقراطي الحاكم ورجال الأعمال التابعين له[٢٤]. قضى الاستخدام المفرط للقوة ومشاهد القرون الوسطى من قطّاع الطرق يهاجمون المتظاهرين على ظهور الجمال والخيول على نظام مبارك، وعلى أي فرصة له للاستمرار في السلطة. زاد التعاطف الشعبي وهرع الناس إلى دعم المحتجين مع وفاة واحد من المتظاهرين. أعلمني بعض المشاركين أن «بعض البلطجية **الخيّرين**» جاء من المناطق المحيطة لنجدتهم، وساعدوا في التغلب على «البلطجية **الأشرار**». كان لمجمل صورة استمرار استراتيجية عنف النظام والإفراط فيه نتائج عكسية، تاركاً آلته القمعية محطمة بالكامل بحلول ٢ شباط/فبراير. نتيجة ذلك، فإن ما بدأ بانتفاضة شعبية تطالب بإصلاحات محدودة انتهى بثورة جماهيرية أطاحت بالنظام.

٣ - ستار رقمي حديدي

استعداداً لحملة كبيرة ضد المتظاهرين، قطع مبارك خدمات الإنترنت والهاتف المحمول في مصر يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير لأيام عدة. كان هذا الإجراء خطأً جسيماً آخر استفاد منه المتظاهرون، حيث أثر ذلك في تدفق الاتصالات بين قوات الأمن على الأرض وقادتهم في المقر الرئيس لوزارة الداخلية. فوفقاً لضباط الأمن، فقد كثيرون منهم أجهزة اللاسلكي في الاشتباكات العنفية، وكانوا غير قادرين على استخدام هواتفهم المحمولة، الأمر الذي دفعهم إلى الانسحاب الكامل، وأدى في النهاية إلى تراجعهم بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٨ كانون الثاني/يناير. وبفعل عدم إمكانية استخدام الهواتف المحمولة للاطمئنان على أقاربهم المتظاهرين في ميدان التحرير، تدفقت الأسر بالآلاف إلى الميدان، وبقيت إلى جانب أقاربها طوال الاشتباكات مع قوات الأمن. وأخيراً، اضطر منظمو الاحتجاجات إلى التخطيط للأنشطة في وقت مبكر، ووضع جدول زمني مسبق نتيجة عدم وجود الهاتف الخلوي والإنترنت. استلم جميع المصريين في وقت مبكر إشعار الدعوة إلى المشاركة في التظاهرات الضخمة المقررة في أيام الأحد والثلاثاء والجمعة.

---

(٢٤) طارق شريف، «زعماء ومنفّذون وبلطجية في موقعة الجمل المصرية يواجهون قصاصاً قاسياً»، **أهرام أونلاين**، < http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/10293/Egypts-Battle-of-th.aspx >.

٤ - استهداف وسائل الإعلام الأجنبية

كشف الاستهداف المنهجي للمراسلين الأجانب وبعض محطات التلفزيون وجه النظام القبيح وحوّل الرأي العام الغربي ضد مبارك. بدأت استراتيجية النظام بإغلاق مكاتب قناة الجزيرة واعتقال مراسليها في القاهرة، ولأنه من المستحيل تقريباً حجب وسائل الإعلام، واصلت قناة الجزيرة تغطيتها المباشرة والحية للأحداث، وبثت أنباء من خلال المحطات الفضائية الأخرى أذيعت تغطيتها المباشرة على شاشات كبيرة في الميدان، ولقب المتظاهرون قناة الجزيرة باسم «صوت الثورة». أثارت مضايقات وضرب بلطجية مبارك لمراسلين معروفين الاشمئزاز بشكل لا يُصدَّق، ولم يسبق لهذه القسوة في أعين العالم مثلٌ، حيث استهدفت طواقم وسائل الإعلام المهنية التي كانت تحاول بكل بساطة أن تنقل الحقائق إلى بقية العالم. فضحت هذه المشاهد حقيقة نظام مبارك، وشددت على ضرورة رحيله.

٥ - العناد

تفاقم بطء استجابة النظام السياسي للأزمة والعنف المبالغ فيه بتقديم تنازلات ضئيلة للمحتجين. حفّز رفض عدم أخذ المتظاهرين على محمل الجد على رفع سقف مطالبهم. يُذكر أن المتظاهرين بدأوا يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير من خلال المطالبة بالحرية وإنهاء وحشية الشرطة، لكن بمرور الوقت بدأ سقف المطالب بالارتفاع تدريجياً نتيجة استمرار النظام بتخييب توقعات المحتجين. بدأت قائمة المطالب بالتصاعد من «الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية»، إلى «الشعب يريد تغيير النظام»، ثم «الشعب يريد محاكمة الجزّار»، ثم «الشعب يريد تنظيف مؤسسات الدولة».

كان لمبارك ما لا يقل عن ثلاث فرص لتقديم حل سياسي ناجع لهذه الأزمة وتهدئة الوضع، حيث كان بإمكانه الإعراب عن تفهّمه لمطالب الشعب في وقت مبكر، وتعديل مجلس الوزراء بأكمله، جالباً وجوهاً أكثر صدقية للحكومة. قام مبارك بدلاً من ذلك بتغيير مجلس الوزراء مع احتفاظه بخمسة عشر من وزرائه الفاسدين. كان بإمكانه أيضاً أن يؤكد للشعب أنه لم يكن ينوي الحكم لولاية سادسة أو توريث السلطة لابنه. كان بدلاً من ذلك غامضاً بخصوص المسألتين معاً، الأمر الذي أدى بكثير من المصريين إلى التشكيك في صدقيته. عندما اعترف مبارك أخيراً أنه يتفهم شكاوى المتظاهرين، وكان

على استعداد للتغيير، أطلق في اليوم التالي عنان أتباعه لمهاجمة المحتجين المسالمين بوحشية، فحال تشبثه برأيه دون تشبثه بالسلطة.

في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، تنازل مبارك عن السلطة، ونقلها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث سارع المجلس إلى إقالة البرلمان وتعليق الدستور، واعداً بإجراء انتخابات في غضون ستة أشهر، لكن سرعان ما أثار موقفه طوال الثورة التساؤلات. تحوّل المجلس في غضون أيام قليلة من مؤيد محوري لنظام مبارك إلى «مدافع عن الثورة»، وانتظرت المؤسسة العسكرية بعض الوقت قبل أن تقرر في النهاية لأي جانب تنحاز. يعتقد كثير من المصريين أن المجلس اتخذ جانب الشعب في هذه المواجهة ووقف إلى جانب الثورة، في حين يعتقد بعض آخر أنه ببساطة اتخذ الموقف الذي يخدم مصالحه الخاصة باعتباره مؤسسة عسكرية. خيار الجيش بعدم إطلاق النار على المتظاهرين العزّل، والسماح بدلاً من ذلك لمبارك بالرحيل، مكّنه من السيطرة على الثورة، ويسّر نجاح العملية الانتقالية، وبالتالي ضمان استمرار نفوذه السياسي في البلاد.

بعد انهيار قوات الأمن وانسحابها في ٢٨ كانون الثاني/يناير دعا مبارك الجيش إلى قمع المتظاهرين والحفاظ على النظام. أفادت تقارير بأن تعليمات لقمع المتظاهرين قُدِّمت بالفعل، لكن ضباط الجيش رفضوا إطلاق النار مبقين على حيادهم. رحّب المتظاهرون في الواقع بالقوات العسكرية، وتقدّمها إلى ميدان التحرير لملء الفراغ الذي تركته قوات الشرطة الوحشية. استقبل المتظاهرون الجيش بالزهور والعناق والشعارات وهم يهتفون بحماسة: «الجيش والشعب يد واحدة»!، واستلقى بعض المتظاهرين بين مسارات الدبابات لمنع الجيش من مغادرة الميدان. بعد بضعة أيام، أصدر الجيش في ٣١ كانون الثاني/يناير العديد من البيانات، مؤكداً دعمه لمطالب الشعب المشروعة، وعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين المسالمين، وأعطى ضمانات لحماية حرية التعبير من خلال الوسائل السلمية.

موقف الجيش خلال موقعة الجمل يثير حقاً تساؤلات خطيرة، حيث تهافت في ٢ شباط/فبراير الآلاف من أنصار الرئيس مبارك إلى ميدان التحرير على ظهور الجمال والخيول حاملين السيوف والهراوات والسواطير وبدأوا مهاجمة المتظاهرين غير المسلحين في محاولة لترهيبهم وتفريقهم. خضع

المتظاهرون العزل لهذه الهجمات لمدة ثماني عشرة ساعة، التي تصاعدت بسرعة مع استخدام الحجارة وقنابل المولوتوف. أطلق قنّاصة مزوّدون ببنادق موجهة بالليزر (متاحة فقط لقوات أمن الدولة) النار على المتظاهرين، ما أسفر عن مقتل العشرات وجرح المئات. امتنع الجيش عن التدخل، ورفض حماية المحتجين العزّل طوال هذه الاشتباكات العنيفة على الرغم من المناشدات المتكررة له بالتدخل. إضافة إلى ذلك، أعطى المجلس تعليمات صارمة بعد يوم من مغادرة الرئيس مبارك للمتظاهرين بالتفرق من ميدان التحرير والعودة إلى ديارهم. أزالت الشرطة العسكرية الخيام والأغطية من الميدان، ودخلت في اشتباكات مع المتظاهرين وضربتهم بالعصيّ. اعتقلت الشرطة العشرات من المحتجين الذين قيل إنهم تعرضوا للتعذيب في المنطقة المحيطة بالمتحف المصري، حيث تمركزت وحدات الجيش. على الرغم من نجاح المتظاهرين في الإطاحة بمبارك، أعلن المجلس العسكري أنه سيتعامل مع مجلس الوزراء الذي عيّنه مبارك يوم ٣١ كانون الثاني/يناير لإدارة البلاد حتى اكتمال المرحلة الانتقالية. مع ذلك، أجبرت المظاهرات الحاشدة المجلس على إقالة هذه الحكومة يوم ٢٤ شباط/فبراير. تزايدت التوترات بين المجلس العسكري الأعلى والمتظاهرين منذ زوال مبارك، إذ إنهم كانوا يشعرون بالاستياء بسبب بطء وتيرة التغيير، وانتابهم الشك في أن ما تم هو فقط الإطاحة بمبارك وليس نظامه.

الخلاصة

فاجأ نجاح ثورة ٢٥ يناير في الإطاحة بنظام راسخ ومتصلب، بشكل كبير، كثيرين، بمن في ذلك منظمو الاحتجاجات أنفسهم. تراكمت هذه الثورة على مدى سنوات عدة من القمع السياسي، وسوء الإدارة الاقتصادية، والظلم الاجتماعي، ووحشية الشرطة، وتصاعد النشاط السياسي. أطاحت الحركة في نهاية المطاف بنظام احتكر السلطة والعملية السياسية، وقمع المبادرات الفردية والجماعية لثلاثة عقود متواصلة. على الرغم من سنوات الجمود السياسي الذي فرضته الحكومة، بلورت الحركات الاحتجاجية الشعبية والشخصيات العامة والصحافة المستقلة جدول أعمال واضح المعالم للإصلاح، ودعمت تدريجياً تعبئة لذلك. نجحت هذه الحركات في رفع مستوى المعارضة ونقد النظام، وكسرت حاجز الخوف، وحرّضت الناس على نقل معارضتهم إلى الشوارع متحدّية بذلك آلة النظام القمعية.

اختصت ثورة ٢٥ يناير، ثورة الشعب، بمزايا فريدة، حيث شملت مختلف الطبقات الاجتماعية والمجموعات والحركات، وتجاوزت بذلك الخلافات الأيديولوجية كلها، وركّزت على العامل المشترك بينهم والمتمثل بالمطالب التي وحّدت المتظاهرين خلال أيام الثورة الثمانية عشر، وحافظت على قوة دفع الاحتجاج وحياته. عرضت الثورة مستويات رائعة من التعددية والتسامح كانت مفقودة على مدى عقود في المجتمع المصري، وتم ترسيخ هذه القيم في روح وطنية جديدة أسماها المصريون «روح التحرير».

أدى الشباب دوراً أساسياً في تمهيد الطريق لهذه الثورة الشعبية، حيث كانوا منذ عام ٢٠٠٤ المشاركين الرئيسين في عديد من الحركات الاحتجاجية، ما أمدّهم بخبرة سياسية وتنظيمية مهمة، طوّر الشباب تلك التجارب مجتمعة بالمهارات التنظيمية الحديثة لتحقيق تعبئة جماهيرية أدت إلى نجاح الثورة. تزايد خلال هذا العقد استياء هؤلاء الشباب من النمط التقليدي للأحزاب السياسية القديمة، ومن عدم قدرة عديد من الحركات الناشئة المؤيدة للتغيير تحقيق أي إنجازات حقيقية. نجحت الثورة في إبراز وتجميع مظالم الشعب المصري السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان لمزج الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية دورٌ في أحداث هذه الانتفاضة الجماهيرية. في هذا الشأن، كانت الثورة التونسية مهمة للغاية في رفع مستوى الآمال والإرشاد بنجاح إلى كيفية الإطاحة بنظام استبدادي من خلال وسائل غير عنيفة، وبالتأكيد أسهمت الاستراتيجية السلمية التي اعتمدها منظمو الاحتجاجات في نجاح الثورة. ولّد الالتزام باللاعنف بعامة، والاحتجاج السلمي بخاصة، دعم الملايين من المصريين، فضلاً عن احترام العالم الخارجي، وأبرزت استجابة المتظاهرين العزّل السلمية التدابير القمعية لنظام يائس، وكشفت وحشيته، وبالتالي خلعت الشرعية عن الرئيس مبارك، وولّدت ضغطاً محلياً ودولياً عجّل برحيله.

الفصل الرابع

انتفاضة ١٧ فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة

يوسف محمد الصواني

مُقدّمة

انضمت ليبيا في شباط/فبراير ٢٠١١ إلى بلدان الربيع العربي الأخرى، وذلك عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية ضد عقود من حكم القذافي الاستبدادي، صنّفها الليبيون «بفترة اللانظام»، لتميّزها بشذوذ من خلال تجنب بناء مؤسسات الدولة والإقدام على كل مستغرب أو فريد من الممارسات. دعت الاحتجاجات واسعة النطاق إلى إسقاط النظام وإقامة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحرية. إن انتفاضة الشعب الليبي احتجاجاً على شمولية نظام القذافي ودكتاتوريته، وإن بدأت مظاهرات واحتجاجات حول قضايا السكن في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فذلك لم يكن القضية أو السبب الأساس وراء الاحتجاجات، إذ إنها كانت تحمل في طيّاتها مشاعر سياسية عميقة. وتصاعدت هذه الاحتجاجات في نهاية المطاف إلى انتفاضة دعت إلى تنحّي القذافي[١].

إذ خلافاً لتونس ومصر اللتين أسقطتا نظاميهما المستبدَيْن من خلال

(١) لقراءة تحليل مثير للاهتمام حول ما إذا كانت هذه ثورات أو مجرد حركات تمرد، أنظر زنوناس تسياراس، «آفاق جديدة في علم اجتماع الربيع العربي»،
<http://thegwpost.com/2011/12/01/new-perspectives-on-the-sociology-of-the-arab-spring-mark-ii/>.

الاحتجاجات السلمية، لم يكن يتوقع من القذافي أن يتنازل عن السلطة بتلك السهولة: كان العنف شراً لا بد منه، وأثار التحول من الاحتجاج السلمي إلى العنف رد فعل النظام القمعي بعد اعتقال فتحي تربل، وهو محام شاب يمثل رابطة أسر ضحايا مذبحة سجن أبو سليم التي وقعت في عام ١٩٩٦ عندما فتحت قوات الأمن النار على نزلاء السجن الذي يقع في طرابلس، ما أسفر عن مقتل نحو ١٢٠٠ سجين بدم بارد. كان ذنبهم الوحيد المطالبة بحقوقهم الأساسية وتنفيذ قرارات المحاكم التي تنص على ضرورة الإفراج عن معظمهم.

كان معظم هؤلاء الضحايا من الجزء الشرقي للبلاد، وكانت عائلاتهم تنظّم لقاءات واعتصامات أسبوعية بانتظام في بنغازي، حيث تغاضت الحكومة في البداية عن هذه الاحتجاجات؛ ومع ذلك قتلت قوات الأمن المتظاهرين المسالمين رمياً بالرصاص أمام مقر الأمن في بنغازي عندما أطلقت دعوات توسيع الاحتجاجات في أنحاء البلاد مرة أخرى يوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ عبر مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. اعتقلت السلطات الليبية فتحي تربل بادعاء أنه كان على صلة بالدعوة إلى المظاهرات. تسبب اعتقاله بمزيد من الاحتجاج العفوية، فرضخت السلطات للضغط الشعبي من أجل تجنّب المزيد من المواجهات، فأطلقت سراح المحامي الشاب. انتشرت أنباء الحادث في المناطق كلها، على الرغم من الإفراج عن تربل، وكان هذا سبباً كافياً في توسيع نطاق الاحتجاجات. بدت هذه الاحتجاجات سلمية جداً، لكن سرعان ما تصاعدت إلى انتفاضة مسلحة أدت إلى حرب واسعة النطاق لم تجتح البلاد فحسب، وإنما أدت أيضاً إلى تدخّل القوات العسكرية الدولية في نهاية المطاف. احتكم مجلس الأمن إلى مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وأصدر القرار ١٩٧٣ الذي بموجبه فرضت منطقة حظر الطيران (NFZ) عبر ليبيا. كان المقصود من القرار حماية المدنيين، فأنشئ نظام فاعل لتنفيذه، سمح باستخدام طائرات حلف شمال الأطلسي لفرض منطقة الحظر الجوي.

تمثّل الحالة الليبية لهذا السبب استثناء من بين الحالات التي يجري بحثها في هذا الكتاب، ما يتطلب تحليلاً استثنائياً لدور وجود القوى الأجنبية والنتائج المترتبة عليه، من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي في وضع شابه الحرب الأهلية في دولة ذات سيادة. علينا في الوقت نفسه أن نميز بين قضيتي ليبيا والعراق لأنه من وجهة نظر الثوار الليبيين، دعمت جامعة الدول العربية قرارهم مقاومة النظام، وهي التي طلبت التدخل العسكري الغربي لحماية

المدنيين والإطاحة بالنظام في نهاية المطاف. وتطرح القضية الليبية أيضاً إشكالية ما إذا كان قد تم المساس بشرعية وسيادة البلاد مستقبلاً بسبب التدخل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي. المسألة الأخرى التي تحتاج إلى تحليل هي المدى الذي يمكن أن يفسر فيه مبدأ مسؤولية الحماية R2P وتطبيقه[٢]. يمكن القول أيضاً إن الحالة الليبية، حيث تمكن المنتفضون من الإطاحة بنظام القذافي وقتله في نهاية الأمر بالمساعدة المباشرة لقوات أجنبية، تطرح أسئلة مهمة حول علاقة العرب والمسلمين بالغرب، وإن كانت تطرح أسئلة أهمّ حول مدى ونطاق الآثار المحتملة لمثل هذا التدخل في مستقبل البلاد وعلاقتها بالخارج أيضاً.

أولاً: تصاعد عنف النظام وصنع الانتفاضة الشعبية

تجمّع الناس على اختلاف مشاربهم عفوياً أمام مقر قوات الأمن في بنغازي يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ عندما اعتقلت قوات الأمن الشاب المحامي فتحي تربل وأخضعه للاستجواب. كان من بين المشاركين نشطاء حقوقيون ومحامون وقضاة وأكاديميون وصحفيون وأطباء ومواطنون متعلمون وطلاب جامعات، حيث سرعان ما انتشرت أنباء عن الاحتجاج في أنحاء البلاد كلها عندما عجّل الصحفي الليبي (إدريس المسماري) بالخبر في اتصال هاتفي مع قناة الجزيرة الإخبارية. اضطرت السلطات إلى الإفراج عن المحامي في خطوة غير مسبوقة، وكانت مؤشراً على إمكانية خضوع النظام للضغط الشعبي من خلال الاحتجاجات. شعر الناس بأن النظام كان في حالة من الخوف، وربما كان سيضطر إلى تقديم تنازلات أكثر بمضيّ الوقت. انحنى نظام القذافي وارتعش أول مرة خلال أكثر من أربعين عاماً من الحكم، ورفع هذا التطور من الروح المعنوية للمتظاهرين، خالقاً حافزاً قوياً لأولئك الذين كانوا يخططون لاحتجاجات ١٧ شباط/فبراير[٣].

---

(٢) Etzioni, Amitai. 2012. The Lessons of Libya. Military Review Vol. 92, no. 1 (January/February): 45-54.

<http://usacac.army.mil/cac2/militaryreview/Archives/English/Military_Review/Archives/English/Military_Review_20120229_art_011.pdf>.

(٣) يمكن الحصول على الجدول الزمني للأحداث من مصادر عدة، انظر على سبيل المثال «دعنا نجعله يوم غضب»، =

حاول النظام في البداية استرضاء المحتجين، ولمّح إلى تهدئة أكبر بإطلاق سراح أكثر من ١٠٠ سجين سياسي ينتمون إلى الحركات الإسلامية، لكن لم يكن ذلك كافياً، حيث فشلت هذه التدابير في تهدئة المحتجين، وكان من المرجّح أن يشارك الذين أُفرج عنهم في المظاهرات مستقبلاً. استخدم النظام بعد ذلك تكتيك احتجاز أعداد كبيرة من النشطاء الذين كان يشتبه بصلتهم بالدعوة إلى مظاهرات ١٧ شباط/فبراير، ونشر خبر هذه الاعتقالات في بنغازي وأماكن أخرى عندما وسّعت قوات الأمن دائرة الاعتقالات لتشمل طرابلس وغيرها من المدن. أتت هذه الخطوة بنتائج عكسية، وعجّلت باحتجاجات أكثر من ذلك، وبالتالي وفّرت الأساس المنطقي لتسريع وتيرة الأحداث.

خرج متظاهرون متفرقون إلى شوارع بنغازي في اليوم الذي سبق مظاهرات ١٧ شباط/فبراير، حيث أسفر قمع جهاز الأمن عن زيادة عدد الضحايا، ما حفّز عدداً أكبر من الناس على الاستجابة لنداء الاحتجاجات المخطط لها في اليوم التالي. كانت التظاهرات سلمية وموجهة نحو المطالبة بحقوق الإنسان والحرية السياسية والإصلاحات السياسية والدستورية، ومكافحة الفساد، لكن النظام أصرّ على تجاهل هذه المطالب المشروعة، وبدلاً من ذلك وصفها بأنها أصداء لمصالح أجنبية، ووصف المحتجين بأسوأ النعوت، مثل جرذان أو عملاء أو انفصاليين. استمر القذافي وآلته الإعلاميّة باتهام المتظاهرين بكل الخطايا التي يمكن تخيّلها، واستخدام نعوت منحطة مشوّهة للسمعة في وصفه لهم. أوحى تكتيك القذافي في «التشهير» بالمحتجين - أو المتمردين لاحقاً - بأنهم كانوا مجرد «دمى في أيدي القوى الأجنبية»، أو «عناصر من تنظيم القاعدة»، أو «سلفيين»، أو «جهاديين»، أو «مدمني مخدّرات»، أو «زنادقة»، أو «انفصاليين» الذين كان أفضل وصف لهم «الجرذان»(٤).

= <https://fr.facebook.com/17022011libya>.

تم تصفحه في ١٧شباط/فبراير ٢٠١٢.

(٤) مقتطفات من آخر خطاب متلفز لمعمر القذافي،

<http://www.foreignaffairs.com/articles/67878/the-editors/what-qaddafi-said>.

تم تصفحه في ١٧/ ٢/ ٢٠١٢.

لم يترك هذا الموقف أي مجال لاستيعاب ما يحدث، حيث كان من الواضح رفض النظام لكل أشكال الحوار، مشيراً إلى عدم وجود استعداد لاتخاذ أي خطوات حقيقية في اتجاه التغيير أو الإصلاح. كان لذلك بالغ الأثر في إقناع المحتجين برفع سقف مطالبهم والدعوة إلى الإطاحة بالقذافي، حيث أحرق المتظاهرون في ١٧ شباط/ فبراير مراكز الشرطة ومباني اللجان الأمنية والثورية. كان لحرق الرموز المعمارية لقوة النظام دلالة كبيرة، حيث التهبت هذه المباني في أنحاء البلاد كلها، من درنة في الشرق إلى طرابلس وغيرها من البلدات والقرى في الغرب. زادت هذه الأعمال من صلابة القذافي، ما أدى إلى عناده ورفضه التنازل لمطالب التغيير، وطغى عليه الجمود أكثر من أي وقت مضى، ناكراً الواقع، مهووساً بنظرته إلى المتظاهرين والمتمردين، واصفاً إياهم «بالجرذان» و«رجال العصابات» الذين استخدموا العقاقير «حبوب الهلوسة» للسيطرة على عقول الشباب واستغلالهم لأغراض سيئة[٥].

تسببت بداية الاحتجاجات في شرق البلاد، وفشل أجهزة القذافي في قمع المقاومة بذعره، فحاولت دعاية النظام إعطاء الحركة صبغة «الانفصالية»، مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، ومحاولة حشد الغرب ضد الشرق. مع ذلك أضعف انضمام سكان المدينة الجبلية الغربية «الزنتان» والمدن الساحلية مثل مصراتة والزاوية إلى الاحتجاجات، الأساس المنطقي لادعاءات حيلة النظام بشكل ملحوظ. شرع الناس في ظهر يوم ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١ بالتجمع خارج محكمة شمال بنغازي (الذي سيصبح مقر الثورة في وقت لاحق)، ومن ثم السير في مظاهرة دخلت بمواجهة مع عناصر النظام الذين كانوا يرتدون قبّعات وخوذات صفراء اللون (كان يشار إليهم علناً برجال القبعات الصفر). أسفر هذا الاشتباك عن مقتل عدد من المتظاهرين وجرح كثيرين، فأحرق المتظاهرون الغاضبون من رد فعل قوات الأمن العنيف

(٥) تصفح في ١٤/٣/٢٠١٢ و٢٣/٣/٢٠١٢:

< http://globalvoicesonline.org/specialcoverage/2011-special-coverrage/libya-uprising-2011/ >.

< http://www.aljazeera.com/indepth/spotlight/libya/2011/10/20111020104244706760.html >.

< http://en.wikipedia.org/wiki/Timeline_of_the_Libyan_civil_war >.

< http://blogs.aljazeera.net/live/africa/libya-live-blog-march-23 >.

والخسائر التي تكبّدوها مراكز الشرطة، ورددوا هتافات تطالب بإسقاط النظام وإقامة نظام ديمقراطي.

بحلول يوم جمعة ١٨ شباط/فبراير اجتاحت الاحتجاجات أحياء مدينة بنغازي كلها، وأحرقت المباني المرتبطة بالنظام مثل تلك التابعة للشرطة، والمؤتمرات واللجان الشعبية واللجان الثورية، ووردت أنباء عن أعمال مماثلة في مدن وبلدات أخرى مثل درنة، البيضاء، وأجدابيا. وهدم المتظاهرون الغاضبون في طبرق نصب أو هيكل خرساني لكتاب القذافي الأخضر. اجتاحت المظاهرات الغاضبة وأحرقت المباني في القطاع الشرقي من البلاد بأكمله، في حين انسحبت عناصر النظام وقوات الأمن التي اختارت أقسام منها الانضمام إلى الانتفاضة. لم يمض وقت طويل قبل أن ينضم العديد من المدن والبلدات والقرى من شرق البلاد وغربها إلى الاحتجاجات، ثم انتشرت الانتفاضة إلى أماكن نائية في المدن الجبلية بالغرب مثل جادو والرجبان ويفرن؛ والمدن الساحلية مثل الزاوية وصبراتة؛ ومناطق طرابلس مثل سوق الجمعة وفشلوم وتاجوراء.

استمر هذا الوضع في ١٩ شباط/فبراير في شرق ليبيا مع انضمام عدد كبير من القوات المسلحة الليبية إلى المتظاهرين، وفي يومي ١٩ و٢٠ استهدف الشباب مقر كتيبة الفضيل بوعمر الخاصة في بنغازي، ما أدى إلى سقوط كثير من القتلى. كان هذا الحادث الذي قام به الشباب العزل، على وجه الخصوص، علامة بارزة في الثورة، وخطوة حاسمة نحو القطيعة النهائية بين الشعب ونظام القذافي. أثار الحادث مشاعر شعبية لصالح الثورة، وكان له تأثير مباشر في زيادة زخمها، حيث تجذّرت روحها بعمق، وانتشرت على نطاق واسع. شمل التمرد لاحقاً مدناً عززت موقف الزاوية ومصراتة. وفي ٢٠ شباط/فبراير شهدت طرابلس أول «يوم غضب» لها، فرد النظام الغاشم بقوة، سارعت الثورة موازاة لقمعه[٦].

---

(٦) للحصول على الأخبار والمعلومات الأرشيفية عن الثورة، «ليبيا - الثورة وما بعدها»، تصفح (في ٧/٣/٢٠١٢):

<http://topics.nytimes.com/top/news/international/countriesandterri tories/libya/index.html?scp = 1&sq = libya%202011&st - cse >.

ثانياً: مأسسة الانتفاضة: من ليبيا يأتي الجديد

دفَع اتساع نطاق الاحتجاجات وشِدّتها بالنظام لإحكام قبضته على الأمن من أجل الحيلولة دون انفصال مناطق أخرى. وأصبح مشهد المجازر المروعة متكرراً، وقاد الوضع المرعب عدداً من المسؤولين، بمن فيهم السياسيون، والدبلوماسيون في الداخل والخارج، لإدانة النظام، وتعهدوا بدعمهم للمتظاهرين. يسر هذا للانتفاضة في ذلك الوقت الاستفادة من خدمات العديد من الخبراء الذين كانوا مؤهلين للتعامل مع الأزمة، والذين يفهمون سبل ووسائل الحصول على دعم عالمي للثورة(٧).

في الحين نفسه أيضاً، بدأ المتمردون وقيادتهم الأولية إنشاء مؤسسات من شأنها التعبير عن مصالحهم وتنفيذها. أكد تحرير الشرق وبعض البلدات والقرى الجبلية في الغرب ضرورة خلق آليات لإدارة هذه المناطق. لذلك، قام عدد من الشخصيات التي تمثل قطاعاً عريضاً من الطيف السياسي الليبي بتأسيس المجلس الوطني الانتقالي (NTC) الذي من شأنه التحدث نيابة عن الثوار وأداء مهمة التماس الدعم من المجتمع الدولي. أُعلن المجلس رسمياً في ٥ آذار/مارس ٢٠١١ في الوقت الذي كانت تتشكل فيه المجالس المحلية في المناطق الجاري تحريرها(٨). أسندت للمجالس المحلية والتحالفات مهام تصعيد الثورة وحماية منجزاتها وإدارة الشؤون المحلية وتمثيل هذه المناطق في المجلس الوطني.

نظراً إلى هذه الحلول المبتكرة، أعطت الانتفاضة الليبية نموذجاً تنظيمياً غير عادي عوّض عن غياب قيادة سياسية موحدة في بداية الانتفاضة، حيث بدأ هذا التطور بالعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة وتشكيل حكومة انتقالية قبل سقوط النظام،(٩) ليتم في وقت لاحق محاكاة النموذج الليبي من قبل المعارضة السورية. ومن المفارقات الساخرة حقاً هو أن ليبيا التي عرفت تحت حكم القذافي احتقار المؤسسات والتدمير المستمر لها والاستهانة بأهمية

---

(٧) تصفح في ٢٣/٣/٢٠١٢،
<http://blogs.aljazeera.net/live/africa/libya-live-blog-march-23>.

(٨) «البيان التأسيسي للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت (TNC)»، ٢٣/٢/٢٠١٢:
<http://www.ntclibya.org/english/founding-statement-of-the-interim-transitional-national-council/>.

(٩) «المجلس الوطني الانتقالي، رؤية ليبيا الديمقراطية»، ٢٣/٢/٢٠١٢:
<http://www.ntclibya.org/english/libya/>.

بناء الدولة الحديثة، هي التي تقدم نموذجاً لثورة متطورة مؤسساتياً عن طريق المجالس المحلية في المناطق، والمجلس الوطني الانتقالي الذي تمكّن من الحصول على اعتراف دول العالم باعتباره محاوراً شرعياً، ثم ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الليبي، وسلطة مشروعة في نهاية الأمر.

أصبح الغرب بعد أسابيع عدة من مشاهدة القذافي ممارساً العنف والقمع ضد المتظاهرين العزل، مع قتله العشوائي لأعداد كبيرة من الناس في الأسابيع القليلة الأولى، مقتنعاً بأن القذافي كان مصرّاً على حرب لا هوادة فيها لتصفية المعارضة. بدا واضحاً للمجتمع الدولي أن نظام القذافي كان مُقدِماً على ارتكاب أعمال وحشية أخرى، وأن عدم التحرك من شأنه أن يسمح له بشن حرب إبادة في بنغازي. كان هناك إدراك أنه إذا لم يتم ردع قواته، فإنه من المحتمل جداً أن يتكرر سيناريو مجزرة سريبرينيتسا الوحشية، وبدا القتل الجماعي في بنغازي محتملاً وواقعاً مروّعاً[١٠].

بينما كانت قوات القذافي البرية والجوية تخوض حرباً ضد شعب كان عدد ضحاياه في تزايد مستمر، كانت أصوات المعارضة الليبية تطالب بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية بنغازي وحياة المدنيين الذين لم يكن لديهم وسائل كبيرة لمقاومة نخبة كتائب القذافي المتعصبة. طلبت المقاومة الليبية إقامة مناطق حظر طيران، لكنها لم تطلب وجود القوات العسكرية الأجنبية على الأراضي الليبية. أدت الجهود المنسقة من الغرب وقادة دول إسلامية بمشاركة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد قرارَي مجلس الأمن ١٩٧٠ و١٩٧٣ اللذين فرضا عقوبات واسعة ضد نظام القذافي، وأقاما منطقة حظر الطيران[١١].

---

(١٠) جلبيرت أشقر، «ليبيا: مناقشة مشروعة وضرورية من وجهة نظر مضادة للإمبريالية»، ٢٠١٢/٢/٢٧:

< http://www.zcommunications.org/liya-a-legitimate-and-necessary-debate-from-an-anti-imperial-ist-perspective-by-gilbert-achcar >.

(١١) قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ (٢٠١١)،

< pttp://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/245/58/PDF/N1124558.pdf?openElement >, and

قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ (٢٠١١)، ٢٠١٢/٣/١٨:

< http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/268/39/PDF/N1126839.pdf?OpenElement >.

ثالثاً: فجر الأوديسا: إنقاذ بنغازي والمد الذي لا جزر له

كان يوم ١٩ آذار/مارس ٢٠١١ بالنسبة إلى بنغازي يوماً حاسماً في التاريخ. بينما كانت قوات آلة القذافي القاتلة تزحف وتقترب من مداخل المدينة، أغار الطيران الحربي الغربي والفرنسي أساساً في «عملية فجر أوديسا» على قوات القذافي ومَنعَها من شن هجوم على بنغازي، وبالتالي إنقاذ المدينة من إبادة محتملة[١٢]. رفض القذافي دعوات الحوار كلها، إيماناً منه بأن هذه الانتفاضة كانت ستفشل، وكان دائماً يحتقر ويسخر من الليبيين بدعوى أنهم كانوا لا يفقهون شيئاً في السياسة، وأن قادة المقاومة كانوا عملاء «القوى الأجنبية»، أو إرهابيي «تنظيم القاعدة». دعا المتمردين بالانفصاليين، ورفض الإنصات إلى نصائح عدة بمن في ذلك أصدقاؤه في أوروبا وتركيا[١٣]. تشبث القذافي باعتقاده الخاطئ بأن علاقته الوثيقة بالغرب، بخاصة بعد «التقارب» الدبلوماسي الناجم عن قراره التخلي عن برنامج أسلحة الدمار الشامل في عام ٢٠٠٣، سيمنحه الحرية المطلقة في التعامل مع هذه الثورة في ليبيا[١٤]. راهن القذافي على اعتقاده أن نظامه لا يشكلّ أي تهديد للغرب لقمع هذه الانتفاضة من دون عواقب، وقلّل من أهمية الضغط الدولي ودور الرأي العام في صياغة السياسة الخارجية للدول الغربية. لم يكن مستعداً لا للحوار ولا للتسوية ولا للانتخابات، مثيراً، بدلاً من ذلك، غضب الشعب الليبي بطرح السؤال المهين: «من أنتم؟».

إن الأفكار التي عبّر عنها ابنه، سيف الإسلام، بشأن مسألة الدستور وسيادة القانون وحرية الصحافة والإصلاحات الأخرى ظلت من دون مضمون، وباتت بلا معنى، وظلّت حبراً على ورق، ولم تتحوّل إلى مبادرات وسياسات حقيقية. خلال أكثر من سبع سنوات، تعلّق الليبيون والشباب بخاصّة بمبادرات سيف الإسلام فقط ليجنوا الإحباط المتواصل[١٥]. زعم القذافي في خضمّ هذه

---

(١٢) قناة الجزيرة، مدونة ليبيا المباشرة، ١٨/٢/٢٠١٢:

< http://blogs.aljazeera.net/live/africa/libya-live-blog-march-19 >.

(١٣) توماس زايبرت، «تركيا تسعى لاتفاق على خارطة طريق «لرحيل القذافي»، ٢٤/٢/٢٠١٢:

< http://www.thenational.ae/news/world/europe/tuekey-seeks-agreement-on-road-map-for-qadaffis-departure >.

(١٤) تحدّي خطاب القذافي على الرغم من تصاعد الاضطرابات،

< http://www.france24.com/en/20110222-gaddafi-speech-rings-defiance-face-mass-unrest-libya >.

(١٥) باراك بارفي، «حكاية إصلاح سيف الحزينة، كما يرويها ساعده الأيمن»، ٢٤/٢/٢٠١٢:

< htttp:///www.thr.com/article/word/95001/barfi-libya-saif-qaddafi >.

الثورة تغيير المسار، محاولاً استمالة الشباب والإصلاحيين بالإعلان عن احتمال صياغة نظامه لدستور وتدابير إصلاحية أخرى. صُممت مثل هذه الوعود لإضعاف الانتفاضة من خلال تلبية بعض مطالبها، لكن فاتها الأوان بثلاث سنوات على الأقل، بخاصة بعد خطاب سيف الإسلام في عام ٢٠٠٧ الذي بدا فيه أنه عازم على تمديد حياة النظام بدلاً من بث إصلاح جادّ(١٦). الأسوأ من ذلك كان إصرار القذافي على الحط من الانتفاضة عموماً، والشباب على وجه الخصوص من خلال نعتهم «بالجرذان» و«الخونة» و«الجماعات الضالة المهلوسة بالمخدرات وحبوب القدرة الجنسية (الفياغرا)». قوّض هذا العداء بوضوح أي حسن نية لتجنب القذافي حرب أهلية واسعة النطاق.

لم يكن خطاب سيف الإسلام مساء ٢٠/٢/٢٠١١ سوى القشّة التي قصمت ظهر البعير، ولم يقدّم شيئاً لتهدئة الوضع المتفجر. لم يعطِ سيف الإسلام للانتفاضة والليبيين عموماً أي خيار سوى أن يطلب منهم التنازل والتسليم، واعداً بالعفو الذي لم يعد بالإمكان تصديقه أمام المجازر التي كان يجري ارتكابها. أمّا البديل فكان مزيداً من القمع والتّهديد بالحرب إلى آخر طلقة، وآخر رجل، وآخر امرأة والحرب الأهلية(١٧). عبّر عبد الرحمن شلقم، مندوب ليبيا الدائم في الأمم المتحدة، عن الموقف أحسن تعبير عندما وصف موقف القذافي تجاه الاحتجاجات قائلاً: «القذافي يقول لليبيين إما أن أحكمكم أو أن أقتلكم!»(١٨).

يبدو من المناسب أن نستنتج أن سيف الإسلام أراد فقط أن يذكّر الشعب الليبي بما قاله والده في أوائل السبعينيات رداً على طلبة الجامعة في بنغازي الذين طالبوا بعودة الجيش إلى ثكناته وتسليم السلطة إلى المدنيين. يومها أجاب القذافي بما معناه أنه وجد هذا البلد في حالة خراب وسوف لن

---

(١٦) إيان بلاك، «ابن القذافي يدعو إلى حرية وسائل الإعلام وسيادة القضاء»، ٢٢/٢/٢٠١٢:

< http://www.guardian.co.uk/world/2007/aug/22/libya.ianblack >.

(١٧) «نجل القذافي يحذّر من حرب أهلية والاحتجاجات تتسع»، ١٤/٢/٢٠١٢:

< http://www.france24.com/en/20110221-libya-benghazi-protests-gaddafi-son-speech-civil-war >.

(١٨) جون سوين، «سفير ليبيا لدى الأمم المتحدة يدين القذافي»، ١٧/٢/٢٠١٢:

< http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianoceoan/libya/8349048/Libyas-UN-ambassador-denounces-Gaddafi.html >.

يغادر، إلا وهو في حالة خراب[١٩]. حافظ القذافي على كلمته إلى حد كبير، ولم يألُ جهداً من أجل تحقيقها.

رابعاً: الأسباب الكامنة وراء الثورة

ما حدث في ليبيا لم يكن متوقَّعاً، بدأت الثورة باحتجاج مقيد ومحدود موجّه نحو مسألة معيّنة هي قلة المساكن وتعويض ضحايا مذبحة سجن أبو سليم واستجلاء الحقيقة بشأنها. على الرغم من أن أوائل كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ كانت قد شهدت أعمال شغب رافقها احتلال آلاف المنازل غير المكتملة من مشاريع الإسكان الحكومية، فلا تبدو الصلة بين هذه الأحداث والاحتجاجات اللاحقة واضحة[٢٠]. إلا أن ذلك يؤكد تراكم توتر كبير في ليبيا على مدى عقود ما قد يعطي انطباعاً بأنه طفرة مفاجئة مثيرة للدهشة من الاحتجاجات والانتفاضات يعكس في الواقع تدفقاً تراكمياً على طوال أربعة عقود من حكم القذافي. إذ على الرغم من ارتباط التوجهات الأيديولوجية المُعرَب عنها في الكتاب الأخضر بالمُثُل العليا للديمقراطية والعدالة والمساواة، تكشف السياسات الممارسة تناقضاً بين الفكر والتجربة المعاشة، تلزم الليبيين العيش ضمن توليفة غريبة لثلاثة أنظمة متداخلة في الوقت نفسه:[٢١]

الأول: هو ذلك الذي يمكن أن نسميه النظام الأيديولوجي، وهو الذي وصفه الكتاب الأخضر في فصوله الثلاثة، الذي يتحدّث عن الديمقراطية والعدالة المساواة، وإجمالاً عن قيم يصعب الاختلاف معها بغضّ النظر عن الأشكال التطبيقية والآليات الميكانيكية التي اقترحها الكتاب الأخضر، في فصوله الثلاثة. هذا النظام ظلّ يُستعمل أساساً وداعماً لشرعية الحكومة، أو لشرعية النظام وشرعية القيادة بشكل مستمر.

الثاني: هو ما يمكن أن نسميه النظام الرسمي، وهو الذي يجب أن

---

(١٩) خطاب القذافي لطلبة جامعة بنغازي، ١٩٧٣، المركز العالمي، خطب وتصريحات معمر القذافي، المجلد ٤، طرابلس، ١٩٩٨، ص ٣٤٤.

(٢٠) بروس سانت جون، «الخرافات والحقائق الليبية»، ص ٥،

<http://forsvaret.dk/FAK/Publikationer/Research%20Papers/Documents/Libyan_Myths_and_Realities.pdf>.

(٢١) يوسف الصواني، «ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي،» **المستقبل العربي**، العدد ٣٩٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٩-١١.

يكون الترجمة العملية للكتاب الأخضر، وهو الذي تمثّل بشكل المؤسسات السياسية والإدارية والحكم المحلي وغيرها من الأشكال التي تم إنشاؤها بعد إعلان القذافي نموذجه الجماهيري في الحكم في عام ١٩٧٧. هذه كانت مؤسسات رسمية، لكنها لا تعني شيئاً في الواقع، هي كانت التمثيل الرسمي للأيديولوجيا على المستوى السياسي، لكنها لم تكن تعني شيئاً، ذلك لأنها في الواقع لم تكن تمارس أي سلطات حقيقية فعلية، بينما السلطة الحقيقية كانت تكمن في مكان آخر.

أما النظام **الثالث**: فهو الذي يمكن وصفه بأنه النظام غير الرسمي، وهو تلك الترتيبات غير الرسمية التي حرص القذافي على إقامتها في كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، التي قامت على ما يمكن وصفه بأنه نمط من التحالف السياسي العسكري القَبَلي والاقتصادي لدرجة كبيرة، وهو الذي كان فوق الحياة السياسية الرسمية، ويتحكم بمفاعيل العمل السياسي بشكل يومي. هذا النظام الفعلي كان يستخدم النظامين الآخرين ولأغراض متعددة، إما لتبرير أشياء إيجابية أو لمواجهة أشياء أكثر وضوحاً. هنا يمكن أن نفهم دور عائلة القذافي والرجال الأبرز في قبيلته القذاذفة، إضافة إلى ما عرف بـ«رجال الخيمة»[٢٢]. يشير هذا المصطلح الأخير إلى الدائرة المقربة من نظام القذافي التي كانت في تشاور دائم معه حول كل صغيرة وكبيرة، حيث تألفت هذه الدائرة المقربة من أولئك الذين كانوا، بكل معنى العبارة، يجتمعون في خيمة القذافي، بما في ذلك عائلته وقادة قبيلته، وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة المنحل. كما انضم إلى المجموعة بعض الشخصيات البارزة الموالية التي لها علاقات شخصية مع القذافي، ورؤساء الأجهزة الأمنية، وأبرز قادة القبائل، وأعضاء موثوقون من اللجان الثورية[٢٣].

على الرغم من أن القذافي جاء إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري

---

(٢٢) مجموعة الأزمات الدولية، «الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: ما يفهم من ليبيا»، ٣/٢/٢٠١٢، ص ٨-١٤،

< http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/107%20-%20Popular%20Protest%20in%20North%20Africa%20and%20the%20Middle%20East%20V%20-%20-%Making%20Sense%20of%Libya.pdf >.

(٢٣) تفاصيل مثيرة للاهتمام في: عبد الرحمن شلقم، **أشخاص حول القذافي** (طرابلس وبيروت: الفرجاني ومدارك للنشر، ٢٠١٢).

في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، فقد كان قادراً في البداية على بناء قاعدة واسعة بما فيه الكفاية من الدعم الشعبي. نجح في السنوات الأولى من حكمه في بناء شرعية شعبية تستجيب لتطلعات وآمال واحتياجات السكان، لكنه كان بعدها حريصاً على البقاء في السلطة. اقتاده مجده الشخصي إلى استعباد الأفراد من حوله، ما أدى إلى القضاء على كل مصادر المعارضة المحتملة مهما كانت جهتها. يعتقد كثيرون أن القذافي بدأ ثورة تقدمية تفي بتطلعات الليبيين العاديين إلى مستويات معيشية عليا، وحقق إنجازات في مجال الخدمات الاجتماعية ودولة الرفاه(٢٤). نصّب القذافي نفسه ممثلاً للعالم الثالث انطلاقاً من سياسته الخارجية المناهضة للامبريالية ونزعته الثورية العربية، فكان على استعداد لتكريس قدر كبير من موارد بلاده لتمويل مغامرات خارجية كارثية وغير مدروسة كلفت البلاد ثمناً باهظاً(٢٥).

لأن القذافي كان يريد بناء دولة بطريقة ترضي طموحاته الشخصية وتشفي غروره باعتباره حكيماً ذا بصيرة، أو نبياً برسالة أيديولوجية، أو فلسفة بوسعها علاج المشاكل البشرية كلها، قاد ليبيا في مغامرة شاملة، مدّعياً تطبيق «الديمقراطية المباشرة». ادعى أن النظام الذي بناه هو بامتياز نظام «سلطة الشعب»، ومع ذلك لم يَعْدُ كونه مجرّد قناع لحكمه الاستبدادي الذي لا يطيق أي معارضة، ويرفض حرية التعبير، بدءاً بكلمة ألقاها في مدينة زوارة في عام ١٩٧٣، بث القذافي رؤيته، مطلقاً العنان لخياله في بناء أشكال أو نماذج للممارسة السياسية التي من شأنها أن تدمج، نظرياً، الناس في السياسة، وتؤدي إلى توجيه مشاركتهم في الممارسة العملية، ومع ذلك، كان القذافي عازماً على القضاء على أي معارضة(٢٦).

ازداد النظام الذي تصوّره القذافي وأنشأه على أرض الواقع في نهاية المطاف قمعاً واستبداداً. كان نصيب أولئك الذين تجرأوا على معارضته أو انتقاده الشنق في الساحات العامة، أو أنهم تعرضوا للتعذيب والسجن. سعى

---

(٢٤) جيلبيرت أشقر.

(٢٥) درغا راج براساي، البطل القومي الكبير معمر القذافي، ٤/٣/٢٠١٢:
<http://www.weeklyblitz.net/1902/agreat-nationalist-hero-muammar-gaddafi>.

(٢٦) ديديريك فانديفال «ليبيا: تحديات ما بعد الحرب»، ٢٣/٣/٢٠١٢:
<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/DocumentsPublications/Broucure%20Anglais%20Lybie_North%20Africa%20Quaterly%20Analytical.pdf>.

القذافي بتشجيع من عائدات النفط الضخمة، مستفيداً من تنافس القطبين السياسيين: الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، في مغامرات سياسية خارجية كان أسوأها الدخول في حرب مع التشاد، والتدخل الليبي في أجزاء أخرى من العالم كانت عادة في أفريقيا، فضلاً عن الأعمال الإرهابية التي دعمها بحجّة مساندة حركات التحرّر. مكّنت عائدات النفط القذافي من تنصيب نفسه في أدوار إقليمية رائدة، شملت: مثابة أو قلعة الثورة، وبطل العرب و/أو أفريقيا والوحدة والتضامن الإسلامي. كان لقوة النفط تأثير هائل في توفير الوسائل لمواصلة سياساته المختلفة من دون عائق، بينما قادت إلى استعداء الغرب بعد فترات من بعض الفهم، أو التعاون مع الغرب كلما لائم ذلك أغراضه(٢٧).

كانت واحدة من أهم مشاغل القذافي، ومن أهم مقوّمات النجاح والاستقرار في نظره الحيلولة دون نشوء أي تنظيمات أو قوى اجتماعية يمكن أن تعرّض تجربته «الجماهرية» للخطر. لذلك عمل على سلب القطاع الخاص والطبقة الوسطى الناشئة والأطراف الاجتماعية الأخرى من كل عنصر للقوّة، أو وسائل مجدية التأثير المحتمل أو النفوذ من خلال تأميم مجمل القطاعات الاقتصادية، ما جعل الدولة المستخدم الوحيد في البلد، مثلما حرص على وأد أي فرصة لنشوء أي معارضة سياسية من أي نوع. هذه السياسة انطوت على تبنّي أساليب القمع والرعب وعدم مراعاة القانون وحقوق الإنسان، بخاصّة من خلال الدّور الذي كانت تقوم به اللّجان الثورية. لذلك فإنّ المعارضة لنظام القذّافي بدأت تأخذ أشكالاً عديدة من محاولات الانقلاب العسكري إلى الرّفض السّلمي، ثمّ بتأسيس حركات وتنظيمات ليبية معارضة في الخارج.

في مواجهة المعارضة، كانت سياسة القذافي تقوم بالمزيد من التضييق على الحريّات والقمع والمحاكمة خارج القانون بإجراءات استثنائية، مثل المحاكم الثورية، ومحكمة الشعب سيئة السمعة. إجمالاً، لم يكن هناك استعداد لدى القذافي ليقبل مجرّد الصوت المعارض، لذلك فإنه اتّخذ كل الوسائل لمواجهة المعارضة في الخارج. شهد النصف الأول من الثمانينيات حملات اغتيال متزايدة لأعضاء المعارضة الليبية الذين يعيشون في الخارج،

(٢٧) D. Vandewella, Qadhafi's «Perestroika»: Economic and Political Liberalization in Libya, Middle East Journal, Vol. 45. No.2. 1991) pp.227-229.

والذين كان النظام يسميهم «الكلاب الضالة». كان كل ليبي أشهر معارضته أو انتقاده للقذافي هدفاً مشروعاً للّجان الثورية، أو «لفرق الموت»، في أي مكان في العالم، أو كما قال لليبيين في عام ١٩٧٨ : «هم أحرار في السفر حتى إلى القطبين الشمالي أو الجنوبي إذا أرادوا، لكن إذا انتقدوا الثورة فستتم ملاحقتهم «حيثما وُجدوا»»[٢٨].

مع ذلك، أضعف تدهور إيرادات الدولة وسط الظروف الاقتصادية العالمية في الثمانينيات استمرار هذه السياسة، عندما اضطر نظام القذافي إلى التعامل مع الاضطرابات الشعبية الداخلية المتنامية والصعوبات الاقتصادية. اضطرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير التقشف لمواجهة حالة تدنّي الموارد التي عانت أيضاً بسبب العلاقات السيئة مع العالم. أدّت الظروف الاقتصادية دوراً فاعلاً في إثارة غضب واستياء الشعب، وسُمعت أصوات تطالب بتحسين ظروف المعيشة. استهدفت سياسات الحكومة بانتقادات على نطاق شعبي واسع أبرزت الفساد الذي كان له صدى من عدم الرضا على المستويات كلها.

بادر القذافي بسياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٨٧ للتعامل مع هذا الاستياء، وسعى بإرساء الانفتاح إلى التخفيف من الآثار السلبية لهذه السياسات التي كان يعلم أنها قد أثارت الغضب والاضطرابات بين السكان[٢٩]. اعتبرَ هذا التوجه «ثورة داخل الثورة»[٣٠]. خففت هذه المبادرة التوتر موقتاً، وبالتالي حدّت من خطر انتفاضة ضد النظام. على حد قول ديرك فانديفال، كانت هذه البريسترويكا صمّام الأمان الذي ترك «اقتصاد الريع ونظام المحسوبية سليمين، وهما اللذان غذّيا تجارب القذافي السياسية»[٣١]. أثبت الانفتاح أنه بداية لسياسة جديدة تسعى إلى إرساء الأساس لعلاقة أقل تصادمية مع الشعب. كان الحظ حليفاً للقذافي بما فيه الكفاية، فتحسنت سوق النفط في وقت لاحق، وكان النظام قادراً على المضيّ قدُماً في استيعاب المطالب الاقتصادية للشعب. كان ارتفاع الإيرادات الليبية إلى

---

(٢٨) **خطاب القذافي في اللجان الثورية، ١٩٧٨/٨/٣** (طرابلس: مركز الكتاب الأخضر، ١٩٨٦)، ص ٢٤.

(٢٩) مجموعة الأزمات الدولية، المرجع السابق الذكر، ص ١٥ - ١٦.

(٣٠) Ronald Bruce St John, The Changing Libyan Economy: Causes and Consequences, Middle East Journal, Volume 62, No. 1, winter 2008, p. 78.

(٣١) د. فانديفال «بيريسترويكا القذافي»، المصدر نفسه، ص ٢١٧.

مستويات عليا يعني امتلاك النظام الموارد اللازمة لتهدئة المطالب التي أعرب عنها السكان.

في هذه المرحلة، وبسبب العداء الموجود مسبقاً لإدارة ريغان، لجأ القذافي إلى الإرهاب الذي ترعاه الدولة، والذي بلغ ذروته مع إسقاط طائرة بان إمّ فوق لوكربي. ومع أن القذافي لم يعترف علناً بارتكاب الجريمة، أو أنه قد خطط لإسقاط الطائرة رداً على الغارات الجوية الأمريكية التي استهدفت منزله في ثكنة باب العزيزية في طرابلس في عام ١٩٨٦، فقد سلّمت ليبيا مواطنيها للمحاكمة في هولندا، وتحمّلت أعباء هذا العمل. بعد حادثة لوكربي فُرضت عقوبات اقتصادية دولية على ليبيا، ما أدى إلى اعتماد تدابير التقشف، وتدهور الاقتصاد، وبدت معاناة الشعب الليبي من مصاعب متجددة. عانت ليبيا كثيراً بسبب العقوبات التي فرضها مجلس الأمن بقيادة الولايات المتحدة، وكشفت قضية لوكربي المزيد من وجوه تعرّض ليبيا للخطر. الأهم من ذلك ما أكدته قضية لوكربي من هشاشة الوضع السياسي الداخلي، وهو ما أوضح بجلاء أن العقوبات أظهرت انعدام التنوع في موارد الاقتصادي الليبي الذي عانى ضعفاً بنيوياً. كان القذافي قلقاً بشأن استقرار الدولة، وبقاء نظامه على قيد الحياة، ومتانة قاعدة قوته. كانت الأيديولوجيا القائمة مع ذلك، مصدراً مهماً للشرعية السياسية والتعبئة، لكن أصبح دورها في تشكيل خيارات السياسة الخارجية متضائلاً إلى حد كبير(٣٢).

كان تذبذب أسعار النفط في الأسواق وتطبيق العقوبات الدولية من الأسباب الكامنة وراء القلق غير العادي على أمن واستقرار النظام، ما أدى إلى إهمال الجوانب الحيوية الأخرى للأمن المجتمعي. ألقى النظام باللوم على العقوبات الدولية، مدّعياً تسبّبها في علل متعددة، متخذاً إياها شمّاعة لأخطائه ووسيلة للتعويض عن ضعف التنظيم، والفساد، وانعدام الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوزيعها غير المتوازن. بررت الإشارة إلى العقوبات الدولية والحاجة إلى الاستعداد للأسوأ استمرار الوضع الراهن، ووجد في هذه

(٣٢) يوسف الصواني، «السياسة الخارجية الليبية: المعوقات والفرص»، بحث مقدم في مؤتمر «ليبيا وبريطانيا والولايات المتحدة: مشاكل وآفاق في المضي قدما نحو فهم جديد» نظمها المعهد الملكي للشؤون الدولية (لندن)، ومركز الدراسات العربية والإسلامية (جامعة إكستر، المملكة المتحدة)، وأكاديمية الدراسات العليا (ليبيا)، فاليتا، مالطا، ٢٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١.

المبررات التي كان القذافي يلجأ إليها لتفادي تنامي استياء الرأي العام من نظامه.

وجد الاستياء العام طريقه إلى المناقشات التي دارت في المؤتمرات الشعبية، ونظر الشعب الليبي إلى العقوبات باعتبارها دليلاً على سوء إدارة الاقتصاد. ففي مناسبات عديدة أعربت المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام عن مخاوف بشأن هذه المسألة. أصبح انتقاد السلطة التنفيذية - أي اللجان الشعبية - أمراً حساساً أدى إلى تدخل القذافي بنفسه في المداولات. تفاقمت المشاكل التي زادها سوءاً تخلّي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية ونظام الرعاية الاجتماعية الذي تعرّض لضغط متزايد شديد بسبب توجيه الأموال المتناقصة لأغراض أخرى، وأدى الفشل في الحفاظ على الرفاه الاجتماعي لانشقاق اجتماعي كبير.

كانت هناك معضلة بكل المقاييس. لم يكن على البلاد أن تتعايش مع العقوبات فقط، بل كان عليها أيضاً أن تحسب ألف حساب لإمكانية قرار الولايات المتحدة استخدام وسائل أخرى، بما في ذلك القوة الغاشمة، لتغيير النظام وقيادته. كان الوضع الداخلي بحاجة ماسّة إلى الموارد للحفاظ على مستوى معقول من المعيشة والرفاهية العامة. كان هناك أيضاً حاجة إلى استيعاب دور الشباب المتزايد نشاطاً بحكم تربيته تحت مظلة الدولة الريعية التوزيعية. وكما يلاحظ فانديفال فإن الديناميات الدولية تغيّرت، وإن الثروة النفطية لم تعد ما كانت عليه سابقاً، ما يعني أن النظام وسياساته سيواجهان معضلات عديدة[٣٣].

خامساً: مشروع «ليبيا الغد»: إعادة التأهيل والسياق المحلي واستحالة الإصلاح

حاول سيف الإسلام القذافي إقناع والده بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة وتطبيق السياسات التي من شأنها أن تقلل تدريجياً الضغط الدولي المفروض على ليبيا، وشدد على ضرورة معالجة القضايا الداخلية التي يمكن أن تخفف

(٣٣) فانديفال «ليبيا منذ الاستقلال»، المصدر نفسه، ص ١٣٢-١٣٥ و١٤٤-١٥٠.

من الغضب الشعبي[٣٤]. كانت أهداف مبادرة سيف الإسلام جذب الليبيين ذوي الميول الإصلاحية والشباب وعناصر المعارضة المعتدلين في الخارج الذين كانوا محبطين وبحاجة ماسّة إلى التغيير الداخلي. كان سيف الإسلام على وجه الخصوص حريصاً على تجنيد الشباب لتجديد النظام وشرعيته التي بدأت بالتآكل بشكل ملحوظ وبارز. من المهمّ أن نفهم الآثار المحتملة لظاهرة «التكتل الشبابي» الديمغرافية على فكرة مشروع سيف، بخاصة أن نحو ٦٥ في المئة من السكان في ليبيا تقلّ أعمارهم عن الأربعين سنة. أكد هذا النهج الجديد حاجة ماسّة إلى إعادة النظر في الأساليب غير الفاعلة التي اعتمدها النظام، وكذلك ضرورة مراجعة الخطاب السياسي عملاً بالحكمة القائلة إن الحاجة الماسة إلى الإصلاح ستفرضها الضرورة أن لم تنتج من الاقتناع[٣٥].

بينما كان هذا جارياً تزامَن مع عملية كبيرة انطوت على إعادة هيكلة الاقتصاد في هدوء. انتشرت تداعيات حادثة لوكربي والعقوبات المصاحبة لها في وقت كان العالم يشهد فيه تغيرات جذرية. لم يعد لدى ليبيا أصدقاء، حيث غيّر الأصدقاء القدامى توجهاتهم الأيديولوجية، وأثبتوا عدم قدرتهم على مقاومة قوى السوق والعولمة والأفكار الليبرالية. كان القذافي قد تحدث عن مدّ العولمة الذي لا جَزْرَ له، ورأى أنها قوة تعتنق ولا تقابل بالرفض. كانت العولمة في نظر القذافي بعيدة كل البعد من العقائد والمفاهيم القديمة، وقال إن العولمة في الواقع حطّمت القومية ومفاهيم الدولة القومية القديمة، حيث إن الاقتصاد كان الناجي الوحيد من عنفوان العولمة[٣٦].

جرت عملية مراجعة ارتبطت بدلالات جديدة لعقيدة الأمس ضمن إطار سياسة بدت عازمة على قبول الحدود والمعايير الجديدة بحكم أن أمن النظام والدولة كان على المحكّ. في هذا السياق شرع سيف الإسلام العمل على حلّ مشاكل ليبيا مع العالم الخارجي، ونجح في هذا المسعى بشكل مثير

---

(٣٤) توماس كرامبتون، «نجل القذافي يطرح الإصلاحات الاقتصادية: ليبيا تخطط لإلقاء القديم وبدء عهد جديد»، ٦/٣/٢٠١٢:

<http://www.nytimes.com/2005/01/28/news/28iht/-libya_eds_.html?_r=3> 6/3/2012.

(٣٥) سيف القذافي، **ليبيا في القرن الحادي والعشرين**، (بيروت: المهَا للنشر، ٢٠٠٢)، خاصة ص ٣٩-٥٧؛ ٦٢-٦٨ و٧٣-٧٥.

(٣٦) معمر القذافي، «محاضرة في جامعة سرت، أغسطس ٢٠٠٠»، طرابلس: مركز الكتاب الأخضر ٢٠٠٦، ص ٢-١٦.

للإعجاب، حيث تحوّل بعد ذلك اهتمامه إلى القضايا المحلية من خلال التركيز على تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته. ولنجاح هذا المشروع كان سيف القذافي يحتاج إلى الحصول على درجة معقولة من القبول الشعبي والموافقة على برنامجه، بخاصة من الشباب ودُعاة الإصلاح السياسي والاقتصادي. من أجل ذلك، لم يكن مجدياً إحداث قطيعة كاملة مع النظام القائم، إذ إن عملاً من هذا النوع من المرجح أن يكون سيفاً ذا حدّين يقطع شريان هذه التجربة قبل حتى أن يُتاح لها فرصة للبدء.

لذلك كان استحداث رافعة جديدة للعمل السياسي تكون بمثابة منصة سياسية لسيف الإسلام القذافي أمراً لا غنى عنه. تم لهذه الغاية إنشاء جمعية لحقوق الإنسان في عام١٩٩٩ ، ثم ولادة مؤسسة القذافي للتنمية رسمياً في عام ٢٠٠٣. ومن خلال إدارة سيف، حققت المؤسسة عدداً من الإنجازات التي ساهمت بشكل واضح في تمكين ليبيا من معالجة العديد من القضايا الداخلية والخارجية العالقة منذ فترة طويلة. ركزت مؤسسة القذافي للتنمية في المقام الأول على إيجاد الظروف الملائمة لجعل النظام السياسي يستجيب لبعض من أولوياته، في حين كان يعمل في بيئة ضاقت خياراتها بالفعل. كان الاقتصاد الليبي يعاني الأزمات والمشاكل الهيكلية مع تداعيات اجتماعية وسياسية سلبية كانت تتضاعف يومياً. يمكن إرجاع هذه التحديات إلى السياسات المعتمدة في ليبيا في أواخر السبعينيات حيث تميز النهج الاقتصادي بسيطرة الدولة المفرطة على القطاع العام، في حين تمّ تهميش القطاع الخاص، وخلقت هذه السياسة اختلالات حادة هددت فرص التنمية. كان الاقتصاد يعاني إلى حد أنه بدا على وشك الاختناق، واستلزم هذا سياسة إعادة هيكلة شملت ترشيد الإنفاق العام الذي من شأنه أن يتيح فرصاً للقطاع الخاص بالمشاركة بفاعلية في الأنشطة الاقتصادية.[٣٧]

كان من اللازم إعادة النظر في العديد من السياسات بسبب معاناة الاقتصاد اختلالات هيكليةً عديدةً، وكان هذا غاية في الأهمية لأن ليبيا احتاجت إلى الاندماج من جديد في المجتمع الدولي بعد رفع العقوبات وتطبيع العلاقات مع الغرب. باختصار، اضطر النظام إلى الشروع بالإصلاح

---

(٣٧) يوسف الصواني، «الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي: التحديات والسياسات،» **الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد ٢، ٢٠٠٤، ص ٧٨-٩٢.

الاقتصادي، وأعدّ ما عرف باسم «الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة». وُضعت هذه الخطة على أساس مفاهيم التنافسية المرتبطة ببحوث أستاذ إدارة الأعمال بجامعة هارفارد مايكل بورتر، والشركة الاستشارية المعروفة بمجموعة مونيتر (Monitor Group).(٣٨) مع ذلك، أدى ذلك في النهاية إلى مجموعة من التدخلات غير المنسقة التي سعت بصفة عامة لتحرير الاقتصاد وتطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع تشجيع الأنشطة التجارية الخاصة وريادة الأعمال. معظم هذه المقترحات وضعت على الرف في نهاية المطاف بعدما اكتشف القذافي أنه حتى تكون مثل هذه الأفكار مجدية وفاعلة لا بد من أن تكون أيضاً مصحوبة بمجموعة كاملة من الإصلاحات السياسية والقانونية، وبالتالي لم ينفذ الإصلاح الاقتصادي بسبب تردد القذافي في تغيير النظام السياسي والتشريعات القانونية(٣٩).

على الرغم من تنفيذ بعض عناصر المشروع، لم يؤدِّ هذا إلا إلى تسليط الضوء على صعوبات تجاهل الصلة بين الإصلاحين الاقتصادي والسياسي، وبالتالي لم تتحسن مستويات معيشة الليبيين بشكل كبير، في حين فتحت فرص كثيرة من خلال عملية الإصلاح الاقتصادي ليستولي عليها الانتهازيون، وفي مقدمهم أولاد القذافي وأتباعهم.(٤٠) بدأت الدولة بالتخلي عن الكثير من مسؤولياتها الاجتماعية من خلال سحب الإعانات وحرمان الخريجين الشباب من التوظيف، في حين ارتفعت البطالة في القطاعين العام والخاص. أصبح الإصلاح الاقتصادي مرادفاً لاختلاس الأموال العامة والتدخل الكبير للمستثمرين الأجانب الذين كانوا على صلة بالنظام، ونما الفساد على نطاق واسع، وأصبح شائعاً(٤١). فقد الليبيون بشكل عامّ الأمل في الإصلاح،

(٣٨) مونتر قروب (Monitor Group)، الإستراتيجية الوطنية الاقتصادية: تقييم القدرة التنافسية للجماهيرية العربية الليبية، مجلس التخطيط العام في ليبيا ٢٠٠٦، ص ١٩؛ ٢٩؛ ١٤٠-١٤٢.

(٣٩) محمد زاهي المغيربي، بناء الدولة، الشفافية والفساد: «تأملات في الفكر التنموي وقضايا الإصلاح»، ١٦/ ٢/ ٢٠١٢:

<http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&d=4215&id=4215&Itemid=195>.

(٤٠) مجموعة الأزمات الدولية، المصدر نفسه، ص ٢.

(٤١) «ترتيب ليبيا على مؤشر الشفافية»، ٢٣/ ٣/ ٢٠١٢:

<http://www.transparency.org/research/cpi/overview>.

وشككوا في النيات والسياسات من خلفه، ولم تؤدِّ تصريحات سيف الإسلام القذافي ومبادراته السياسية العديدة في نهاية المطاف إلى أي نتيجة، وثبت أنها لم تكن سوى عملية تجميل لتغطية العيوب.

سادساً: الخصائص الأصلية للثورة الليبية

تمثِّل الحالة الليبية، كما أشير إليه في بداية هذا الفصل، استثناء من بين ثورات الربيع العربي الأخرى على مستويات عدة من التحليل. يمكن تفسير الثورة الليبية جزئياً من جهة فشل الإصلاحين السياسي والاقتصادي على حد سواء خلال العقود الأربعة من حكم القذافي، كما إن هناك عوامل سببية أخرى للثورة سيجري تناولها في ما يلي:

١ - كسر حاجز الخوف

تحدّث القذافي موجّهاً خطابه إلى الليبيين، وبخاصة الشباب عندما بدأت الثورة التونسية، مفسّراً ما يحدث هناك. حاول القذافي إثبات أن الإصلاح أو الثورة كانتا فكرتين سيئتين في تونس، لأن من سيحل محل الرئيس زين العابدين بن علي ما هو إلا شخص يحمل الاعتقادات والتفكير نفسيهما، ولن يجني الشعب التونسي من هذه العملية شيئاً. الأسوأ من ذلك أن القذافي الذي كان لا يمل تكرار خطابه الديمقراطي الرث، يطالب التونسيين إعطاء المزيد من الوقت لزين العابدين بن علي لإنجاز ما يستحقون.[٤٢] كان المعنى الضمني لرسالته أنه ينبغي للتونسيين ألا يثوروا ضد بن علي، وتبعاً لذلك ينبغي على الليبيين، الذين كانوا أكثر ثراء، وبأي حال من الأحوال عدم التفكير في أي نوع مماثل من العمل. في الواقع يذكرنا هذا بالمثل الليبي: «الضرب للقطوس (القط) والمعنى للعروس!». بصراحة، كان القذافي يهدف إلى إقناع الشباب بعدم جدوى محاولة محاكاة المثال التونسي، حيث سعى لشراء الشباب بوعده توفير فرص عمل ومنح قروض ميسّرة ومزيد من الإسكان، وتحسين الظروف المعيشية، وزيادة الرواتب. ذهب القذافي إلى حد

---

(٤٢) ماتيو ويفر، «معمر القذافي يدين انتفاضة تونس»، ١١/ ٣/ ٢٠١٢:

<http://www.guardian.co.uk/word/2011/jan/16/muammar-gaddafi-condemns-tunisia-uprising>.

تقبّل اعتماد الدستور والإصلاحات السياسية الأخرى التي طالما وعد بها ابنه سيف الإسلام. كانت هذه التكتيكات الاستباقية تحسُّباً للانتفاضة التي رأى القذافي أنها إذا ما حدثت فإنها لا تعكس سوى المؤامرات الغربية ونيات أصحاب المصالح الخاصة.

لم يصغِ الشباب لهذه الوعود الكاذبة، حيث شعروا بالضجر من المطالبة بالإصلاح تحت شعار «ليبيا الغد» الذي حمله سيف الإسلام لسنوات عديدة من قبل من دون أي تقدم حقيقي، ولذلك فإن ما عرضه القذافي كان قد فاته الأوان. زاد إعجاب الشباب بأشقائهم العرب في تونس واليمن ومصر التوّاقين إلى التغيير، وبدأ ذلك بإقناع العقول بإمكانية حدوث الشيء نفسه في ليبيا. مع اندلاع الاشتباكات الأولى ووقوع إصابات في المناطق الشرقية، كسر الليبيون حاجز الخوف وانتشرت الانتفاضة في أنحاء البلاد كلها. ولا بد هنا من أن نذكر أن واحدة من أهم الحوادث التي أدّت دور الزناد، كانت عندما قام شباب بنغازي بالهجوم على معسكر كتيبة الفضيل بو عمر، وتلقوا بصدور عارية رصاص القنّاصة وقتلة كتائب القذافي من دون أن يَثْنِ ذلك عزمهم على اقتحام المعسكر المحصّن. كان هذا عملاً بطولياً، وكانت له معانٍ بالغة الرمزية، أدّت دوراً حاسماً في قهر الخوف وتعزيز الإيمان بالانتصار.

٢ - ثورة من أجل الحرية السياسية

شهدت بلدان الربيع العربي كلها الدكتاتورية والحكم الشمولي بشكل أو بآخر، ومع ذلك تميّزت ليبيا من غيرها. ارتفعت إيرادات النفط وموارد الغاز الطبيعي في البلاد بشكل كبير، الأمر الذي دعم النمو بناتج محلي إجمالي بلغ ٩٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩[٤٣]، مع ذلك انتشر الفساد ليصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل مع زيادة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. هذا لا يعني أن الليبيين كانوا يعانون الفقر المدقع أو واسع النطاق. على العكس من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ليبيا لا تزال تُصنّف في أعلى مراتب مؤشرات التنمية البشرية، ولديها مستويات عالية من الالتحاق بالمدارس، ونسب أقل من الأمية، ومتوسط عمر طويل، ونصيب فرد من الدخل مرتفع نسبياً يُقدّر

---

(٤٣) مرصد الاقتصاد، «مؤشرات ليبيا الاقتصادية لعام ٢٠١٠»، ١٩/٣/٢٠١٢:
<http://www.economywatch.com/economicstatistics/country/Libya/>.

بأكثر ١٢ ألف دولار أمريكي[٤٤]. مع ذلك يُجري الليبي العادي مقارنة بين بلاده وثرواتها من جهة وقلة عدد سكانها نسبياً من جهة أخرى ودول الخليج على سبيل المثال، ليخلص إلى حقيقة أنه يستحق حياة ومستوىً معيشياً أفضل. كان صعباً قبول هذه التناقضات[٤٥]. كان هذا غير مقبول بخاصة في غياب عدالة توزيع الثروة الذي يتناقض مع خطاب النظام الذي يتغنى بالمجتمع الطوباوي والمساواة الديمقراطية والعدالة.[٤٦]

كان لسان حال الليبيين يقول: نقبل بالنّقص والعجز في الحريات والحقوق السّياسية، لكن مقابل ذلك ليس أقل من حياة اقتصادية ومعيشية لائقة، ما جعل السكان يشعرون بمعاناة ومرارة أكثر. كانت مثل هذه المشاعر الأكثر انتشاراً في الرأي العام، ولا سيما أن الليبيين كانوا يعانون أكثر فأكثر بسبب تدهور حالة القطاع العام وفشل الخدمات الاجتماعية المختلفة. ما يمكن استنتاجه بعد هذا التحليل هو أن السمة الأكثر بروزاً في ليبيا، على خلاف بلدان الربيع العربي، وربما الدول العربية بشكل عام، هي الغياب شبه الكامل للمجتمع المدني النشط، أو أي مؤسسات فاعلة معروفة في أي نظام تقليدي، حيث إن حكومة القذافي حظرت تشكيل مثل هذه المنظمات المستقلة والأحزاب السياسية والنقابات الحرة ووسائل الإعلام المستقلة. كان القذافي بعد وصوله إلى السلطة في عام ١٩٦٩ حريصاً على هدم أي تمثلات للعمل السياسي على أي من هذه المستويات، وكان مصير إمكانية نموّها محكوم عليه بالفشل.

مثّلت ليبيا القذافي نموذجاً فريداً في التعامل مع المجتمع المدني، ومثلما يستخلص محمد زاهي المغيربي، فإن أنماط تفاعل الدولة مع فكرة وتمثل المجتمع المدني تعكس نموذج «كوربورتارية الدولة»، حيث تم حظر الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٧٢، واعتبر تكوين الأحزاب السياسية جريمة عقوبتها الإعدام (القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٢). أما النقابات والروابط المهنية

---

(٤٤) بيانات البنك الدولي حول ليبيا، ٢٠١٢/٣/٢٢:

<http://data.worldbank.org/country/libya>.

(٤٥) مجموعة الأزمات الدولية، المصدر نفسه، ص ٢.

(٤٦) مؤشر الشفافية، ٢٠١٢/٢/٢٣:

<http://www.transparency.org/research/cpi/overview>.

فحرمت من القيام بأي دور تفاوضي جماعي، بل فرض عليها الالتزام بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق إنشاء أو حل هذه التنظيمات. لذلك لم تحتل منظمات المجتمع المدني أي فضاء مستقل ومنفصل عن الدولة، بل إنها اعتبرت جزءاً من آليات النظام السياسي(٤٧).

٣ - فشل تكتيكات الاستباق والاسترضاء

آمن النظام، والقذافي شخصياً، بإمكانية إجهاض المظاهرات واستيعاب مطالب المتظاهرين والمحتجّين، حيث لجأ القذافي إلى استخدام أسلوب العلامات التجارية من خلال الزعم بأن كبار المسؤولين الحكوميين غير أكفاء ولا يهتمون سوى بتراكم ثرواتهم الشخصية. نصح القذافي الناس أيضاً في كلمة وجّهها إلى الشعب بالالتزام الفعلي «بسلطة الشعب» وضمان تجسيدها السليم لأن بمقدورها الاستجابة لاحتياجاتهم. كان واضحاً إصرار القذّافي على عرض بضاعته التي حرص على تقديمها كل مرّة بتغليف جديد يستجيب للظروف والأحوال. لذلك، وعندما قامت أعمال شغب في البيضاء في منتصف كانون الثاني/يناير لتنطلق إلى مدن أخرى في كامل أرجاء البلاد، وطالب المتظاهرون بحياة كريمة، وفرص عمل وتحسين أوضاع الإسكان ومقاومة الفساد، وقام المحتجّون باحتلال الآلاف من الوحدات السّكنية التي لم تستكمل إلاّ جزئيّاً، فإنّ القذافي عبّر عن تأييده لما قام به المحتجّون من الشباب، وطلب عدم التعرّض لهم، بل إنّ الحكومة أعلنت أنّها خصّصت ميزانية ضخمة لمعالجة نقص المساكن، وألغت الضرائب والرسوم الجمركية على العديد من المستوردات، وبخاصّة السلع الغذائية(٤٨).

بدلاً من تحقيق أهداف الحكومة في تشتيت أو امتصاص الغضب المتزايد، رتّبت هذه الخطوات آثاراً عكسية مع اقتناع المحتجين والشباب بأن

---

(٤٧) محمد زاهي المغيربي، ١٣/٢/٢٠١٢:

<http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content>.

(٤٨) ليبيا تنشئ صندوقا بـ ٢٤ مليار دولار للتنمية المحلية، ٢٦/٢/٢٠١٢:

<http://libya2020.wordpress.com/2011/01/27/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%A6-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82%D8%A7-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-24-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7% D8%B1-%D9%84/>.

النظام قد يستسلم للضغط الشعبي، وأنه من الممكن جني المزيد من المكاسب. لذلك عندما أقدم الأمن على احتجاز محامي عائلات ضحايا مذبحة أبو سليم (١٩٩٦)، فتحي تربل، اندلعت احتجاجات جديدة انطلقت من بنغازي هذه المرة لتتسع دائرتها إلى مناطق مختلفة، وبخاصّة في الجبل الغربي، ليرتفع سقف المطالب هذه المرّة إلى مستوى المطالبة بإصلاحات سياسية جذرية. هكذا بدا أن نظام القذافي أخطأ تقديراته، وأنه بدلاً من أن تنجح مقاربته في امتصاص الغضب، بدأ سقف المطالب يتّسع ليشمل الحريات والدستور والإصلاح السياسي الجذري. هكذا يخطئ النظام مرة أخرى متوهماً أنّ دائرة الاحتجاجات ستظل محدودة، وأن محورها سيكون مقتصراً على قضايا على الطرف وليست ذات صلة بمركز السياسة. لذا تصوّر أنّ إطلاق سراح دفعة جديدة من السجناء السياسيين يمكن أن يخفف من الضغط، ويمتص الاحتجاجات. كان من الواضح ومن ردة الفعل الشعبي واستقبال الناس لهذه الخطوات أنّ محاولات النظام فاشلة.

كانت هذه التطورات تجري في وقت كان فيه التونسيون والمصريون يحقّقون خطوات مهمّة على صعيد التخلص من الدكتاتورية، وهو أمر كان مهمّاً في تدعيم القدرة على كسر حاجز الخوف في ليبيا. كان لشعور النظام بفشل خطواته أثر مربك لحساباته، ولم يعد قادراً على التفكير سياسياً، لدرجة أنّ سيف الإسلام الذي طالما عبّر عن زعامته للإصلاح والتغيير والديمقراطية بدأ يتنازل عن مواقفه السابقة لصالح قوى التشدّد. لذلك كان قرار القذافي وخلصائه هو أنّه لا جدوى إلا بمواجهة المحتجين بالقمع. كان من الواضح أن النظام قرر استخدام وسائل العنف والقمع والقتل والاعتقال وغيرها، ما جعل المظاهرات والاحتجاجات تشمل كل مدن الشرق الليبي، وتتسع دائرتها في الغرب والمنطقة الجبلية الغربية لتأخذ شكل انتفاضة عارمة وشاملة رفعت سقف المطالب من الإصلاح إلى سقوط النظام ورحيل القذافي وعائلته[٤٩].

كانت المعارضة الليبية في المهجر نشطة في نشر الدعوة لاحتجاجات

---

(٤٩) «ابن القذافي يحذر من حرب أهلية والاحتجاجات تتسع»، ١٤/٢/٢٠١٢:
< http://www.france24.com/en/20110221-libya-benghazi-protests-gaddafi-son-speech-civil-war >.

١٧ شباط/فبراير على الصعيد الوطني تحت شعار «لنجعله يوماً للغضب».[(٥٠)] وساهمت مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية بفاعلية في التواصل والربط الشبكي، في حين كان دعم الاحتجاجات في نمو بشكل مطَّرد، وأصبحت الرسائل القصيرة على الهاتف الخلوي تؤدي دوراً فاعلاً في نقل رسالة العصيان المدني عندما تعطلت خدمات الإنترنت في البلاد. ردت قوات الأمن بعنف لتتسع دائرة المظاهرات، ولم يكن خطاب سيف الإسلام فاعلاً سوى في قطع أي صلة محتملة البقاء بين الشعب والنظام، وتحطيم أي فرصة للتقارب بعد الإصلاح. حقيقة ينطبق المثل العربي على خطاب سيف في نعته بالقشة التي قصمت ظهر البعير، وبدأ الناس يطالبون علناً بإزالة القذافي وعائلته من السلطة، ووضع حد لاثنين وأربعين عاماً من الحكم.

٤ - القبائل والسياسة القبلية: سلاح ذو حدين

تتجانس ليبيا عرقياً ودينياً بدرجة أكثر من أي دولة عربية أخرى. معظم الليبيين هم من العرب، ويمثِّل غير العرب أقل من ١٠ في المئة من السكان، منهم البربر أو الأمازيغ والطوارق والتبو[(٥١)]. وباستثناء الأمازيغ الذين ينتمون إلى المذهب الإباضي، يُعَدّ معظم الليبيين من المسلمين السُّنة الذين يتبعون المذهب المالكي المتّسم بالاعتدال والتسامح. لم تشهد ليبيا الحديثة أي حوادث تطرّف ديني إلا في حالة بعض المواجهات التي وقعت بين نظام القذافي وبعض الجماعات الجهادية في الجبل الأخضر في شرق البلاد خلال منتصف التسعينيات، حيث تعامل نظام القذافي مع هذه الأعمال العدائية بسرعة ومن دون أي تداعيات خطيرة. يتميز الليبيون بالاستقامة والانفتاح بشكل عامّ، وتنعدم كراهية الأجانب في مجتمعهم، كما يميلون إلى ممارسة شكل معتدل ومتسامح من الإسلام السني. فشلت المنظمات الدينية المتطرفة في جذب الليبيين بأعداد كبيرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجموعة الإسلامية الأكثر راديكالية في البلاد (الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة) كانت قد رفضت الانضمام إلى تنظيم القاعدة، وأعربت عن اختلافها مع أيديولوجيتها[(٥٢)].

---

(٥٠) لنجعله يوماً للغضب، ١٧/ ٢/ ٢٠١٢: <http://fr-fr.facebook.com/17022011libya>.

(٥١) بروس سانت جون، المرجع السابق ذكره، ص ٤- ٨.

(٥٢) نعمان بن عثمان، «رسالة إلى أيمن الظواهري»، ٢٣/ ٣/ ٢٠١٢: <http://www.libya-watanona.com/adab/nbothman/nb07117a.htm>.

لم تدفع القبلية الثورة ضد نظام القذافي، ولم تشهد صراعاً بين القبائل، ومع ذلك تذرع الجانبان بها. في حين سعى القذافي إلى تصوير الثورة وكأنها محصورة في المنطقة الشرقية، وأنها تضم قبائل أو مناطق معيّنة فقط، استخدم المجلس الوطني الانتقالي القبلية باعتبارها حافزاً، وإن لأغراض مختلفة. حاول القذافي تشويه الثورة بإضفاء طابع القبلية على طبيعتها، وذلك لزرع الفتن والصراعات؛ وأكد المجلس أن القذافي يفتقر إلى أي دعم من القبائل مهما كان شكله، بمن في ذلك أبناء عشيرته. كانت نيّة المجلس إظهار أنه يتمتع بالدعم والشرعية بتوافق آراء جميع القبائل الليبية، بمن فيها قبيلة القذاذفة، بحكم الدعم الذي حصل عليه من أحد أبناء عمومة معمر القذافي[٥٣].

إن الثورة ذاتها قادت إلى نوع من بروز التصنيف القبلي بشكل واضح. هناك قبائل عُرفت بمبادرتها للالتحاق بالثورة وبفعلها البارز والمباشر، وهناك قبائل إما تلكأت، أو إنه لم يكن بإمكانها القيام بأفعال أكثر نشاطاً، أو لأسباب أخرى. هناك قبائل، لأهميتها، حرص نظام القذافي على محاصرتها للحيلولة دون انضمامها إلى الثورة، مثل قبائل ترهونة وورشفانة التي تحتل مواقع استراتيجية حول طرابلس، لكن الدور الذي قامت به هذه القبائل كان حاسماً في تعجيل سقوط النظام، وبخاصة تسهيل عملية تحرير طرابلس. أدت الثورة إلى ظهور نوع من تصنيف المناطق على طول الخطوط القبَلية. شهد هذا الوضع ليس فقط صدارة قبائل ومدن معيّنة، على غرار مصراتة والزنتان بخاصة، بل أدى أيضاً إلى ما يمكن وصفه بعملية انقسام واستقطاب اجتماعي وسياسي، حيث أصبحت ليبيا مقسّمة بشكل واضح بين القبائل والمناطق النشطة في الثورة من جهة، وأولئك الذين كانوا سلبيين أو تم تجنيدهم من قبل النظام[٥٤].

في محاولته لمواجهة الثورة، أكد القذافي قضايا الهوية والوحدة الوطنيتين، حيث سعى النظام إلى إثبات أنه حصل على دعم من جميع الليبيين، وأن المعارضة كانت تعبيراً عن ضيق التوجهات الإقليمية أو القبلية التي ارتكزت على الانفصال. كان النظام يستخدم هذا التضليل والدعاية

(٥٣) Youssef M. Sawani, «Post-Qadhafi Libya: interactive dynamics and the political future,» Contemporary Arab Affairs, Vol. 5, No. 1, January 2012 , pp. 3-4

(٥٤) يوسف الصواني، «ليبيا ما بعد القذافي تحديات وآفاق»، ١٦/ ٣/ ٢٠١٢:
<http://www.iar-gwu.org/node/368?page = 0,2>.

المغرضة لحرمان الانتفاضة من فرص الانتشار والتوسع. تحقيقاً لهذه الغاية، بادر القذافي بعقد مؤتمر بين ممثلي القبائل في طرابلس، بمن في ذلك ممثلين عن قبائل من الشرق، منهم أشخاص مقيمون في طرابلس ومحيطها ومنطقة الجبل الغربي. كانت هذه محاولة يائسة لحرمان الانتفاضة من ندائها الوطني[٥٥]. رداً على ذلك، شرع المجلس الوطني الانتقالي في الهجوم المضاد على الجبهة نفسها، ونظم مؤتمر القبائل الليبية في بنغازي من ممثلي جميع القبائل الليبية ليتعهدوا بالولاء للثورة. أعلن المجلس أن له أعضاء يمثلون كل المناطق ويضمنون دعمه، بينما شكك في الوقت نفسه في صدقية أولئك الذين حضروا اجتماع طرابلس[٥٦].

٥ - عدم وجود قيادة موحّدة وتصارع الأيديولوجيات

كانت ثورة شباط/فبراير، وخصوصاً في مراحلها الأولى، تلقائية وعفوية، من دون تخطيط مسبق أو قيادة موحدة، لم تكن تعبّر عن أي توجهات حزبية سياسية أو أيديولوجية معيّنة. ساهم هذا في تحرير ثورة الشعب من أي انقسام سياسي أولي، أو المواجهة الأيديولوجية، شارك في الانتفاضة طائفة واسعة من الناس، يجمعهم هدف واحد هو إسقاط النظام.[٥٧] على الرغم من إعلان المجلس الوطني الانتقالي أنه يمثل الشعب بأكمله، قادت المجالس المحلية الثورة الليبية في المناطق التي أعلنت ولاءها إلى المجلس الوطني الانتقالي؛ ومع ذلك كانت الثورة شأناً لامركزياً بامتياز. ظلت المجالس المحلية والعسكرية والائتلافات الثورية مستقلة، في حين جعلت جغرافية ليبيا الاتصال المباشر مع المجلس الوطني الانتقالي غاية في الصعوبة. كانت الثورة الليبية سلسلة من الانتفاضات التي بدأت في الأطراف وبعيداً من المناطق ذات

---

(٥٥) «النظام الليبي: اجتماع القبائل يدعم القذافي»، ٢٠/٢/٢٠١٢:
<http://world.foxnews.mobi/quickPage.html?page=26264&external=892834.proteus.fma&pageNum=-1>.

(٥٦) ميراندا لايتسينغر، «القذافي والمتمردون يتنافسون على ولاء القبائل الليبية»، ٤/٣/٢٠١٢:
<http://www.msnbc.msn.com/id/43049164/ns/world_news-mideast_n_africa/t/gadhafi-rebels-vie-loyalty-libyan-tribes/#.T2M894FqO1s>.

(٥٧) يوسف الصواني، «ليبيا ما بعد القذافي»، ١٦/٣/٢٠١٢:
<http://www.worldpolicy.org/blog/2011/11/10/prospects-post-gaddafi-libya>.

الكثافة السكانية العالية أو في العاصمة[58]. استغرق الأمر وقتاً طويلاً نسبياً حتى جاءت مساعدة حلف الناتو العسكرية لتصبح الثورة فاعلة، وتصل إلى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية على الساحل. أصبح تحرير مدينة مصراتة الساحلية المعركة الرئيسة واللحظة التي حولت الانتفاضة الهامشية إلى جبهة عسكرية أكثر فاعلية، من شأنها أن تصل في نهاية المطاف إلى طرابلس. كان الشباب المتعلم والمهنيون أطرافاً بارزة خلال هذه الحركة، فمنذ البداية، كان المحامون والقضاة والصحفيون ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات، وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى المعارضين للنظام شخصيات اجتماعية مهمة في هذه الحركة.

كان للثورة أساسان: **أولاً**: تحقق الانسجام والتعاون بين قادة المعارضة داخل وخارج البلاد على حد سواء بفاعلية، وكانوا متّحدين في هدفهم الإطاحة بالقذافي. تجنّبوا بحذاقة أي جدل حول القضايا الأيديولوجية أو الحزبية[59]. **ثانياً**: أصبح المجلس الوطني الانتقالي الذي تولّى دور القيادة، صلة التنسيق، حيث غذّى شرعيته على المستويات الوطنية من خلال التشكيل العلني للمجالس والائتلافات المحلية في المدن والمناطق المحررة من سيطرة القذافي، أو من خلال المجالس السرية في باقي البلاد. تولت هذه المجالس أو اللجان التي كانت تتألف من المهنيين ومحامي الطبقة الوسطى والمعلمين والأطباء وطلبة الجامعات وغيرهم مهمة تنظيم التمرد وإدارة الخدمات في المناطق المحررة في وقت لاحق[60].

٦ - المرأة الليبية: تمكين بامتياز

بعد بدء ليبيا تصدير كميات متزايدة من النفط الخام انطلاقاً من عام

---

(٥٨) جايسون باك، «في وفاته فقط تتحقق رؤية الزعيم الليبي المتطرفة للجماهيرية اللامركزية»، ١٤/٢/٢٠١٢:
< http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/20/qaddafi_s_legacy >.

(٥٩) يوسف الصواني، «**الآفاق لديمقراطية في الثورة الليبية**»، في، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق**»، تحرير عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٢)، ص ٣٨٩-٣٩٦.

(٦٠) نيكولا بيلهام، «ليبيا، العقيد خارج السلطة»، ١٢/٣/٢٠١٢:
< http://www.merip.org/mero/mero090711 >.

بروس سانت جون، المرجع السابق ذكره، ص ١٠.

١٩٦٣، أصبحت قادرة على تكريس المزيد من الموارد لتوفير التعليم وتوفير فرص العمل للخريجين من مختلف المستويات التعليمية، من الذكور والإناث على حد سواء. كان لهذه السياسات التأثير المباشر في ربط النساء بالأنشطة الاقتصادية، ما أدى إلى تصاعد فرص استقلالهن بشكل بارز. ساعد تعزيز الإيرادات واعتدال الإسلام الليبي في المزيد من تحرير المرأة، ومارس نظام القذافي في هذا السياق سياسات تسعى إلى إعادة هيكلة المجتمع الليبي بغرض إشراك المرأة في التعبئة السياسية.[٦١]

اعتمد النظام سياسات تشجّع على تعزيز دور المرأة، وشرع في سياسة «تأنيث» قطاعي التعليم والصحة، حيث أصبحت المرأة تشكل الجزء الأكبر من القوة العاملة فيهما[٦٢]. كما اعتمد سياسات موجهة إلى النساء تعزز إشراك المرأة في مجالات غير تقليدية مثل الجيش والشرطة والقضاء، مضيفاً لمسته الخاصة بتوظيف نساء لحراسة القذافي الشخصية. على المستوى التشريعي، وفي ما يتعلق بالأسرة وقوانين الزواج، أدخلت تغييرات لتعزيز هذا التوجه، أتاحت للمرأة المزيد من الحقوق، بما في ذلك فرض حظر على تعدد الزوجات منصوص عليه في القانون باشتراط موافقة الزوجة الأولى على الزواج الثاني للرجل، وسجلت ليبيا مؤشرات مرتفعة في بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بتمكين المرأة[٦٣]. مع ذلك لا يتطابق الواقع دوماً في مجالات أخرى مع السياسات المعلنة، فالعادات والتقاليد الاجتماعية تقيّد هذه التطورات، وعلى الرغم من أن التشريعات لا تميز ضد المرأة، يكشف الواقع نقاط ضعف في سياسات النظام الفعلية.[٦٤] في ما يتعلق بالمشاركة السياسية

---

(٦١) أليسون بارجيتر، «حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - ليبيا، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٥»، ١/٣/٢٠١٢، متوفر في:

<http://www.unhcr.org/refworld/docid/47387b6dc.html>.

(٦٢) تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١، ينص على أن ٥٥,٦ بالمئة من السكان الإناث في ليبيا أكملن التعليم الثانوي، ١٨/٣/٢٠١٢، يمكن الحصول عليه من:

<http://hdrstats.undp.org/images/explanations/LBY.pdf>.

(٦٣) مجلس حقوق الإنسان، تقرير فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: الجماهيرية العربية الليبية، ١٨/٢/٢٠١٢، يمكن الحصول عليه من:

<http://www.scribd.com/doc/50053303/Report-of-the-Working-Group-on-the-Universal-Periodic-Review-Libya>.

(٦٤) أليسون بارجيتر، المرجع السابق ذكره.

وتهميش المرأة الليبية، خلصت دراسة حول المشاركة السياسية في ليبيا إلى أنه «يسيطر الرجال على معظم الأجهزة والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإن المرأة غالباً لا تجد قبولاً نفسياً أولاً، واجتماعياً ثانياً، وبالتالي تصطدم إرادتها مع إرادة الرجل، ما يجعلها نادرة الوجود في التكوينات المهنية والاجتماعية، ويكاد دورها يقتصر على التدريس والتمريض[٦٥].

في ضوء هذه التطورات، كانت المرأة الليبية في كثير من الأحيان مؤهلة وقادرة على المشاركة بفاعلية في الاحتجاجات والانتفاضة، حيث شاركت بنشاط في احتجاجات أسَر ضحايا مذبحة سجن أبو سليم .وساهمت في المظاهرات، وفي تحميس وتشجيع المحتجّين، بل إنها كانت تخرج إلى الشارع وتواجه لفظياً قوات الأمن، وتصفهم بأنهم لا أخلاق لهم وأنهم مجرمون. اعتمدت نساء المدن الليبية الساحلية، وبخاصة في بنغازي على أن التقاليد الليبية تحترم المرأة، ولا تقبل التعرّض لها، لذلك استغلّت النساء هذه القيمة الاجتماعية لصالح تأجيج الاحتجاجات والمشاركة في المظاهرات بفاعلية. وما إن بدأت الانتفاضة تأخذ شكلها العنفي حتى ساهمت النساء في كل المدن الليبية بأعمال ، مثل إعداد الرّايات واللافتات وطهي الطعام أو الوجبات والقيام بأعمال التمريض. بث قنوات التلفزيون كثيراً من مشاهد نساء يصرخن ويُدنّ ضباط الأمن، حيث إن هذا كان أمراً مشجعاً لنفسية المتظاهرين الآخرين[٦٦] . لقد عبّرت كاتبة ليبية عن دور المرأة في ثورة ١٧ شباط/فبراير ببلاغة، قائلة: «عندما اندلعت الثورة، كانت المرأة الليبية حاضرة بفعلها، فلم يقتصرن على مجرد إرسال أبنائهن وأزواجهن إلى واجهات المعارك، بل خفَين المقاتلين، وحضّرن وجبات الطعام لهم، وخِطن الأعلام، وجمعن المال، واتصلن بالصحفيين، وركضن بالبنادق، وفي حالات قليلة استخدمنها»[٦٧].

---

(٦٥) إبراهيم أبو صلاح، «المشاركة السياسية في ليبيا»، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ١٩٩٢، ص ١٧٨.

(٦٦) يسرا تكبالي، المرأة الليبية قوة فاعلة في الثورة»، ٢٠١٢/٢/٢٦:
<http://www.huffingtonpost.com/yusra-tekbali/libyan-women-active-force_b_930995.html>.

(٦٧) نفيسة أسد، «دور المرأة في الانتفاضة الليبية»، ٢٠١٢/٣/١٠:
<http://www.libyaherald.com/opinion-womens-role-in-the-libyan-uprising/>.

٦ - العنف و«الحرب الأهلية» والتدخل الأجنبي

يتضح من التحليل السابق أن أصل الثورة في ليبيا كان شعبياً، حيث شرع الليبيون بالثورة من دون أي خبرة سياسية، ومن دون مؤسسات المجتمع المدني، ومن دون خبرة سابقة في الحركات الجماهيرية. كان العنف الذي اتسمت به الثورة على جانبي الانقسام انعكاساً لعدم وجود أي درجة من الانسجام أو الروابط بين المجتمع والدولة، ما دفع الليبيين إلى قبول تدخُّل حلف شمال الأطلسي لمواجهة وحشية آلة قتل القذافي التي حشدت في حملة قتل عشوائي شملت البلاد كلها .تميزت نخبة كتائب القذافي بالتدمير الوحشي، ولم تتوانَ عن ارتكاب أعمال شنيعة في مختلف المناطق، فتركت وحشيتهم عند الليبيين شعوراً بأن النظام يشن حرب إبادة لا هوادة فيها، ولم يكن لديهم أي خيار سوى مناشدة ضمير الإنسانية جمعاء.[٦٨]

بدأت الاحتجاجات سلمية محدودة من ناحية أعداد المشاركين والمطالب التي نادوا بها، غير أنّ فشل النظام في الاستماع إلى مطالب المحتجّين، وعدم قيامه بتطبيق سياسات تستوعبها، وقراره المتسرّع بمواجهة التظاهرات والاحتجاجات بالقوّة العارمة وبشكل مرعب ومريع، جعل الانتفاضة تتحول إلى عمل مسلّح، وسرعان ما ألقى المحتجون راياتهم التي تؤكّد سلمية الحركة ليمتشقوا السلاح وليتّخذوا صفة الثوار أو المتمرّدين. هكذا دخلت الانتفاضة الطور المسلّح الذي جعلها تتميز عن غيرها من البلدان العربية الأخرى بالانجرار نحو دائرة تتسع من العنف المتبادل. كانت الحالة الليبية استثنائية في الربيع العربي الذي تميّز بسلمية الحراك الشعبي ضد الدكتاتورية بالحالة نفسها التي كانت فيها ثورة الشعب الروماني للإطاحة بالرئيس نيقولاي تشاوشيسكو (Nicolae Ceausescu) قبل أكثر من عشرين عاماً استثناء لِما تم من تغيير النظم وثورات شرق أوروبا. بلا شكّ في أنّ قرار النظام استخدام العنف بشكل واسع كان دافعاً أساسياً لتسلح المعارضين والمتمردين الذين تمكنوا من الحصول على كميات كبيرة من السلاح الذي تركته قوات القذافي وراءها عندما انسحبت من بنغازي، بينما تكفلت وحدات مسلّحة أخرى في

(٦٨) يوسف الصواني، «تحديات وآفاق مرحلة ما بعد القذافي في ليبيا»، ١٦/٣/٢٠١٢: <http://www.iar-gwu.org/node/368?page - 0,2 >.

مدن الشرق انضمّت إلى التمرّد بتدريب المتمردين أو الثوّار وإمدادهم بالسلاح. إن النظام كان يستخدم تكتيكاً شيطانياً بترك العديد من مستودعات الأسلحة غير مراقبة ليتمكن الناس من تسليح أنفسهم على أمل أن يؤدي ذلك إلى حرب أهلية، أو على الأقل توفير شروط ذلك. كان دور وسائل الإعلام عن طريق القنوات التلفزيونية المتحدثة بالعربية حاسماً في تقديم الدعم وتحفيز الجماهير، وجعلت هذه العوامل، وبخاصة عنصر المساعدات العسكرية الأجنبية الخارجية حالة ليبيا تختلف عن غيرها من بلدان الربيع العربي.

تطوّر الوضع بعد الأسابيع القليلة الأولى من الانتفاضات السلمية إلى حد كبير حتى أصبحت حرباً أهلية بالفعل، وهو المآل الذي ربما كان يأمله القذافي أو خطط له[٦٩]. حقيقة، إن لهذه الحرب بعداً دولياً بارزاً دام لأشهر عدة، إضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه يعني أنه سيكون لهذه الثورة انعكاسات عميقة ومتنوّعة على حاضر ليبيا ومستقبلها. انتشار الأسلحة وتشكيل عدد كبير من الميليشيات المسلحة، وعدم قدرة الهيئات الانتقالية والمؤقتة على السيطرة على هذه الميليشيات ودمج أعضائها في الجيش والمؤسسات الأمنية يهدد استقرار البلاد.[٧٠] يُعَدّ هذا الأمر اليوم وغداً أهم نتيجة لتدويل النزاع والثورة التي أفلحت في نهاية المطاف في قتل القذافي وتدمير نظامه على الرغم من مرورها باختناقات متعددة خلال فترة ثمانية أشهر مع تزايد أعداد الضحايا.[٧١]

ليس هنالك شك في أن استجابة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي كانت لأسباب مختلفة، بما في ذلك المشاغل الإنسانية. فلم يكن العالم مستعداً ليشهد تكرار مأساة أخرى مثل تلك التي حدثت في رواندا، أو مذبحة سربرنيتشا في بنغازي. كان الليبيون حريصين على استبعاد احتمال غزو القوات العسكرية الأجنبية لنطاق واسع من أرضهم، خوفاً من أن نزول القوات الأجنبية على أرض ليبيا سيلحق بتكامل الانتفاضة

---

(٦٩) مايكل كالديرون، «صراع ليبيا حرب أهلية»، أسوشيتد برس، ١٩/ ٢/ ٢٠١٢:
<http://www.huffingtonpost.com/2011/06/15/associated-press-libya-civil-war_n_877546.html>.

(٧٠) آمال العبيدي، «الأمن القومي في ليبيا: تحديات الفترة الانتقالية»، ١٨/ ٣/ ٢٠١٢:
<http://lcsr-libya.org/documents/completedpapers/Amal%20Obeid%27s%20draft-paper.2.pdf>.

(٧١) تيم دان وجيفكن جيس، «ليبيا و التدخل في الدولة»، ١٤/ ١/ ٢٠١٢:
<http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/10357718.2011.613148>.

الشعبية الضرر، ويعطي صدقية لدعاية القذافي. على الرغم من الظروف والفظائع المستمرة التي كانت ترتكبها آلة القذافي القاتلة والعدد الهائل من الضحايا والشهداء، لم يطالب الشعب الليبي بوجود القوات الأجنبية على الأراضي الليبية، وقد يعكس هذا شعوراً وطنياً عميق الجذور، وفخراً بالعروبة والإسلام يحرِّم التحالف مع الأجانب و/أو الكفار. يمكن تفسير ذلك أيضاً بالتأثير السلبي لحرب العراق في نفسية الليبيين الذين ليس لديهم الرغبة في تحويل وطنهم إلى «محطة وقود للغربيين» تديرها السفارات الأجنبية. إن الليبيين الفخورين ببطولتهم الأسطورية ضد إيطاليا الفاشية كانوا ملتزمين بمقاومتهم على حد قول عمر المختار الشهير: «نحن لا نستسلم أبداً، نحن ننتصر أو نموت»، وهكذا تم إسكات أصوات الأقلية التي فضلت التدخل الأجنبي المباشر على أرض ليبيا[٧٢].

ليس هناك شك أيضاً في أن التدخل الخارجي وحلف شمال الأطلسي أعطى القذافي جلّ ما يحتاجه للتشكيك في قيادة المجلس الوطني الانتقالي، كما قدم التدخل الأجنبي للقذافي ذريعة ممارسة العنف والتدمير على نطاق واسع حتى بلغ مرتبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. تسبب اتساع نطاق قصف حلف الناتو للبنية التحتية العسكرية واللوجستية والأهداف المدنية على حدّ سواء بأضرار هائلة، كما تسبّب بأضرار جانبية بما في ذلك قتل المدنيين[٧٣]. لا شك في أن ليبيا بحاجة إلى استثمار كثيف لإعادة الإعمار، ما سيجعل الانتقال إلى الديمقراطية أكثر تعقيداً وكلفة[٧٤].

علاوة على ذلك، يمكن أن ينظر إلى الآثار السلبية لهذا الوضع في إحداث الانشقاقات الاجتماعية الناجمة عن الاستقطاب السياسي حول التدخل

---

(٧٢) يوسف الصواني، «تحديات وآفاق مرحلة ما بعد القذافي في ليبيا»، ٢٠١٢/٣/١٦:
< http://www.iar-gwu.org/node/368?page = 0,2 >.

(٧٣) س. ج. ووإريك شميدت: «في ضربات حلف شمال الأطلسي على ليبيا، صمت على ضحايا المدنيين»، ٢٠١٢/٤/٣:

< http://www.nytimes.com/2011/12/18/world/africa/scores-of-unintended-casualties-in-nato-war-in-libya.html?_r = 3&page wanted = all >.

(٧٤) تقديرات تكاليف الحرب وإعادة الإعمار، بيزنس مونيتر الدولية، تقرير البنية التحتية في ليبيا لعام ٢٠١٢، ٢٠١٢/٣/٢٣:

< http://www.researchandmarkets.com/reports/2077125/libya_infrastructure_report_2012 >.

الأجنبي في الثورة، حيث انقسم الليبيون بين أولئك الذين أيدوا الثورة المدعومة من الأجانب، وأولئك الذين ساندوا النظام. واجهت العديد من القبائل معضلة اختيار أي جانب يدعمون، ويبقى أن نرى ما إذا كان أولئك الذين شاركوا في الثورة سيكونون قادرين على استيعاب وفهم المأزق الذي تورّط فيه الذين ساندوا القذافي ونظامه.

كانت مناطق وقبائل معيّنة توصف بأنها مع القذافي، أو أنها ضدّ الثورة، بينما في الواقع، إن كثيراً من المناطق كانت تحت وطأة الحصار الشّديد لقوات القذافي، ولم يكن لديها أي فرصة للمعارضة. حتى في طرابلس، وباستثناء المظاهرات العارمة يوم ٢٠ شباط/فبراير، وبعض مظاهر الاحتجاج والتمرّد العنيف في بعض الأحياء في ما بعد، ظلّت المدينة هادئة تحت وطأة القمع والتمركز المكثّف لكتائب القذافي وقوات الأمن[٧٥]. كانت لهذه الحالة آثارها السلبية بعد سقوط النظام ومقتل القذافي في حدوث استقطاب جعل المناطق التي لم تنتفض لا تحصل على تمثيل ملائم، وتتعرّض للإهانات والتقليل من شأنها، أو أنها تعرّضت للاعتداء من مناطق أخرى، في ما قامت مناطق بطرد وإجلاء سكّان مناطق مجاورة[٧٦]. هكذا بدأت القبيلة عنصراً فاعلاً ومهدّداً للسلام الاجتماعي، وأصبحت مسألة تحقيق المصالحة على أهميتها المصيرية تبدو بعيدة المنال، ما قد ينذر باستمرار حالة الانقسام من ناحية، ويهدّد المرحلة الانتقالية من ناحية أخرى مع أعمال العنف والتّقاتل التي حدثت بين عدد من المناطق.

هكذا بينما كان لعسكرة الثورة والتدخل الخارجي الدور الحاسم في الإطاحة بالقذافي فإنه من ناحية أخرى ولّد البيئة التي تهدد الاستقرار والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. وصلت تقارير لجنة التحقيق بشأن ليبيا إلى استنتاجات أثبتت ارتكاب جرائم حرب من قوات القذافي والثوار على حد سواء. وخلصت إلى أن «قوات القذافي ارتكبت جرائم دولية، وعلى وجه

(٧٥) أناند غوبال، «انتفاضة طرابلس: القصة الحقيقية لثوار ليبيا السرية، المخفية والمنتظرة والتي حررت العاصمة أخيراً»، ٤/٢/٢٠١٢:

<http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/09/01/the_tripoli_uprising>.

(٧٦) Youssef M. Sawani, Post-Qadhafi Libya: interactive dynamics and the political future, Contemporary Arab Affairs, Vol. 5, No. 1, January 2012 , p.6.

التحديد جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في ليبيا»، وخلصت كذلك أن القوى المناهضة للقذافي «ارتكبت انتهاكات خطيرة، بما في ذلك جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا تزال هذه الأخيرة مستمرة في وقت هذا التقرير»[٧٧]. لذلك بدأت النزعة القبلية والإقليمية التي كانت توظف لغرض تحقيق غايات محددة خلال الثورة تهدد بشكل فاعل السلام والأمن الاجتماعي والمصالحة بما يعوق أو يعرقل تحقيق أهداف الثورة.

٧ - الممارسات غير الأخلاقيّة واستخدام المرتزقة

لم تلجأ الثورة الليبية إلى العنف فحسب، بل كان لهذا العنف عنصر إضافيّ خارجيّ هذه المرة، بسبب استخدام نظام القذافي للمرتزقة الأجانب. وردت تقارير عن استخدام النظام للمرتزقة من بعض الدول الأوروبية. اتهم القذافي المتمردين أيضاً بتوظيف المرتزقة، ومع ذلك تلاشت صحة هذه التقارير في زخم الإبلاغ عن توظيف القذافي والنظام للمرتزقة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. على الرغم من عدم وجود أدلة قاطعة تثبت تورطاً حصرياً للأفارقة، هناك اعتقاد واسع النطاق بين الليبيين أن هؤلاء يشكلون الأغلبية العظمى من قوات المرتزقة التي لجأ إليها النظام.[٧٨] بالنظر إلى أن ليبيا كانت تستضيف أكثر من مليوني عامل أفريقي، أدى ذلك إلى تردي أوضاعهم خلال الثورة، حيث كان الفقراء والضعفاء والعمال المهاجرون الأفارقة في حال حرجة، ممزقين بين الاحتياجات البشرية الملحّة التي تتطلب منهم البقاء في ليبيا، ومواجهة وجوه الكراهية من الشعب، فكانوا ضحايا انتهاكات كثيرة، واضطروا إلى الفرار في ظروف هجرة مأساوية إلى تونس

---

(٧٧) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا، A/HRC/19/68.

<http://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q= +Report+of+the+International+Commission+of+Inquiry+on+Libya&source=web&cd=4&ved=0CEIQFjAD&url=http%3A%2F%2Fwww.ohchr.org%2FDocuments%2FHRBodies%2FHRCouncil%2FRegularSession%2FSession19%2FA_HRC_19_68_en.doc 22/3/2012.

(٧٨) ايلينا كاساس مونتانيز، «من أين يأتي مرتزقة القذافي؟»،

<http://www.france24.com/en/20110225-where-do-gaddafi%27s-mercenaries-come-from-libya-darfur-nigeria> 25/2/2002.

المجاورة.[٧٩] أصبحت الحدود الليبية التونسية مسرحاً لأزمة إنسانية، واستخدام القذافي المهاجرين وسيلة عقاب لإيطاليا على موقفها ضده بإرسال آلاف المهاجرين في قوارب غير آمنة إلى جزيرة لامبيدوزا، ما أدى إلى هلاك المئات منهم في البحر[٨٠].

من أجل تفسير ما حصل لا بد من أن نضعه في سياق استياء الليبيين من تدفُّق المهاجرين الأفارقة إلى ليبيا بتشجيع من القذافي. كان الليبيون ينتقدون سياسة القذافي الأفريقية التي اعتبروها هدراً لأموال البلاد، بينما كانت قطاعات مثل الصحة والتعليم تعاني أسوأ الأوضاع. كان الليبيون يستنكرون بقاء مرتباتهم جامدة لأكثر من عشرين عاماً، بينما كان القذافي ينفق بسخاء على مشروعه الأفريقي، ويموّل الاتحاد الأفريقي، ويقرر صرف ٩٠ مليار دولار في أفريقيا إذا توحدت وفقاً لرؤيته[٨١]. بهذا يمكن تفهّم لماذا انحصرت التهم المتعلقة بالمرتزقة على الأفارقة السود، وهي التفسيرات نفسها التي تشرح أعمال العنف العنصري التي وجهت ضدهم في مدن ليبية عديدة وسقط منهم ضحايا في فترات مختلفة، أبرزها ما جرى في عام ٢٠٠٠، وبخاصة في مدينة الزاوية، والذي كان موضوعاً لإدانة من الأمم المتحدة[٨٢].

لم يكن أحد ليتوقّع أن ينحدر نظام القذافي إلى أكثر المستويات تدنّياً باستخدام أساليب مواجهة غير أخلاقية ضدّ الشّعب الذي قرّر الانتفاضة، وبخاصّة في المناطق التي انضمّت إلى الانتفاضة بكاملها وبشكل مبكر. لم يكن هذا متوقّعاً أيضاً، وجاء الأمر بما يشبه الصّاعقة، ذلك أنّ القيم الأخلاقية للشّعب الليبي لا ترتضي ولا تقبل الأفعال غير الأخلاقية مثل الاغتصاب والاضطهاد الجنسي، لكن نظام القذّافي وكتائبه، وبخاصة المرتزقة

---

(٧٩) «العمال المهاجرون يجدون صعوبة في البقاء في ليبيا وصعوبة في العودة إلى ديارهم»، ٢٠١٢/٣/١٩:

<http://www.newstimeafrica.com/archives/24513>.

(٨٠) خالد كوزر، «النزوح في ليبيا: الأولويات الإنسانية»، ٢٠١٢/٣/٧:

<http://www.brookings.edu/research/opinions/2011/08/15-libya-koser>.

(٨١) <http://www.allvoices.com/news/6376456-gaddafi-90bn-for-us-of-africa> 14/3/2012.

(٨٢) مرصد الأمم المتحدة، «يجب إنهاء عنصرية ليبيا ضد المهاجرين الأفارقة السود وغيرهم»، ٢٠١٢/٢/٢٢:

<http://www.unwatch.org/site/apps/nlnet/content2.aspx?c=bdKKISNqEmG&b=1313923&ct=8411733>.

ارتكبوا جرائم أخلاقية ضدّ النّساء والأطفال ومن دون تمييز. تعرّضت الفتيات الليبيات الصغيرات والأولاد الصّغار الذين لا تتجاوز أعمارهم الثّماني سنوات للاغتصاب والتّعذيب. كما استخدمت كتائب القذافي نمطاً من التّعذيب بجعل الأطفال يشاهدون إعدام آبائهم أو أفراد عائلتهم، أو أن تفرض على الزوج أو الأب مشاهدة زوجته وبناته وهنّ يُغتصبن أمام عينيه، وذلك من أجل تحقيق أعلى درجة من الإهانة والاحتقار، باعتباره تكتيكاً عسكرياً ضد المعارضة، أو لقمع التّفكير في الانضمام إلى الثوّار(٨٣).

على الرغم من أن أجهزة دعاية القذافي بثت على نطاق واسع لقطات فيديو وتقارير إخبارية عما اعتبرته فظائع المتمردين وممارساتهم غير الأخلاقية مثل الذبح أو الإعدام العلني للعناصر الموالية للنظام، وحرق الجثث والتمثيل بها، والاغتصاب وتعاطي المخدرات وإدمان الكحول والسرقة وهَلُمَّ جراً... كان لهذه التقارير تأثيرات محدودة في السكان. ومع أنه في وقت لاحق أثبتت منظمات حقوق الإنسان صحة بعض انتهاكات حقوق الإنسان من جانب بعض الجماعات المتمردة، أو كتائب الثوار، فإن هذه كانت باهتة أمام الممارسات غير الأخلاقية للنظام، التي كانت بمثابة جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية(٨٤). بالغ نظام القذافي باستخدام هذه الأساليب غير المعقولة باعتبارها أسلحة سياسية لمنع اتساع التمرد، وسوف تبقى ذكرى مثل هذه الأعمال الشنيعة، ولن يزول ألمها لأجيال من الليبيين. من هنا يمكن أن نتفهم كيف أن القذافي نفسه خضع للإيذاء البدني قبل قتله ودفنه في قبر غير مُعلَم، وأن ابنه المعتصم قتل في أثناء وجوده أسيراً لدى الثوار، وهو أمر وإن كان غير مبرر، لكن يمكن فهمه في سياق أحداث الثورة المؤلمة.

سابعاً: ترِكَة القذافي ومستقبل ليبيا

سوف تعاني ليبيا بعد القذافي بسبب الجوانب السلبية لسياساته التي دامت أكثر من أربعة عقود من الزمن. ما كتبته ليزا أندرسون قبل أكثر من

---

(٨٣) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا، A/HRC/19/68، السابق ذكره.

(٨٤) رسالة رابطة حقوق الإنسان الليبية إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية في ٥/٢/٢٠١١.

<http://www.libya-watanona.com/hrights/llhrl/110305lle.html> 14/2/2012.

عشرين عاماً يبدو اليوم أكثر أهمية، ذلك أن «سياسات القذافي الخاصة قد حددت إرث نظامه في ليبيا، وسوف تكون هناك حاجة إلى أي نظام جديد للتعامل مع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن... ثورته»[(٨٥)]. يبدو هذا واضحاً ولافتاً اليوم، وعلاوة على ذلك فإن السياسات التي اعتمدها القذافي استمرت بتدمير مؤسسات الدولة والاحتقار الفج للثقافة المؤسساتية، وسيادة القانون، والإحساس بالانتماء إلى المجتمع، حيث سحق المنظمات السياسية والمدنية كلها. إضافة إلى تعزيز ثقافة الاعتماد على الدولة والاقتصاد الريعي، تولّد ما يمكن القول عنه بثقافة احتقار العمل والجهد والقيم الاجتماعية. أصبح الفساد بمثابة ثقافة ويحظى بالرعاية السياسية، وتفشت المحسوبية بشكل مخيف. أصبح عدم المساءلة مقروناً بعدم استقلال وسائل الإعلام، والقضاء سبباً في احتقار المجال العام والوظائف العامة. اتخذ الشعب موقف اللامبالاة على نطاق واسع، ما دمر مفهوم الصالح والخير العام. سوف يكون إرث القذافي سلبياً بلا شك على مستقبل ليبيا، حيث حرم جيلين من الليبيين على الأقل من الحصول على التعليم والتدريب المناسبين، وهم اليوم يواجهون واقعاً مختلفاً، من شأنه أن يجعل مشاركة الفرد في المجتمع الجديد والاقتصاد أكثر صعوبة.

إن ليبيا بحاجة إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة على مساوئ حكم القذافي الذي أتى على الأخضر واليابس. لم تقتصر آثاره السلبية في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية فحسب، بل تجاوزت جرائم القذافي الهدر المادي، فدمّر القيم الأخلاقية التي أدت إلى تعطل ثقافة المجتمع السياسية، وهو عنصر أساسي للتنمية الثقافية. خلفت تركة القذافي تحديات هائلة سوف تُعيق المصالحة الاجتماعية، التي تعتبر ضرورية لإرساء الديمقراطية وإعادة الإعمار في نهاية المطاف[(٨٦)].

---

(٨٥) Lisa Anderson, Qadhdhafi and his Opposition, Middle East Journal, Vol. 40, Issue 2, 1986, p.226

(٨٦) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، ٢٠١١/٠١/١٢
<http://unsmil.unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=v_-F2Xr3c9I%3d=3543>, and <http://www.washingtoninstitute.org/pubPDFs/PolicyFocus118.pdf> 22/3/2012.

كما لاحظت ليزا أندرسون ببصيرة، فإن تركة القذافي تبدو أكثر خطورة عندما نعتبر آثارها في المناطقية والعشائرية، وازدراء النقابات العمالية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. و«إن إرث حقبة القذافي في المجال السياسي سيكون متناقضاً. من جهة، فإن النظام... هو في كثير من النواحي نظام قمعي استغلالي صممت كثير من سياساته عمداً، أو عن غير قصد، لتفتيت السكان والحط من قدر المنظمات المستقلة في المجتمع المدني... كان من مفارقات هذا، تعزيز دور علاقات القرابة في المؤسسة السياسية... لم يعتد بعض الناس السلوك الطوعي التعاوني الذي يرتبط بالمشاركة السياسية والإنتاجية الحقيقية، والذي قد يرسم عليه الخلفاء [خلفاء القذافي] أملهم. ومن جهة أخرى، سيّس إصرار القذافي المتكرر على أن «الشعب يحكم نفسه» وسياسة مساواته المتطرفة شرائح من السكان كانت هادئة في السابق، وخصوصاً المحرومين نسبياً، والشباب والأطفال. وأدخلت هذه التجربة... غريبة الأطوار... إلى الساحة السياسية مطالبين بالسلطة من غير المرجح أن يتخلوا عن حقوقهم المكتسبة من دون مقاومة»[٨٧].

على الحكومة الليبية في المستقبل أن تحمل وزر إدارة مستوى توقعات عالية لدى الليبيين[٨٨]. لن يدفع التسارع إلى الترتيبات الدستورية إلا إلى جعل الوضع أكثر هشاشة، كما كان واضحاً في المطالبة بالفدرالية على سبيل المثال[٨٩]. ستكون نوعية القيادة السياسية في المستقبل وخياراتها غاية في الأهمية، وعلى القادة الجدد أن يكونوا مستعدين لتبني الديمقراطية باعتبارها خياراً استراتيجياً والتزاماً سياسياً. وتوحي حقيقة أن قيادة ليبيا الحالية منشغلة أكثر في الوقت الحاضر بالسياسة الحزبية والإقليمية والقبلية، بالحاجة الماسّة إلى اتخاذ تدابير لتيسير توافق الآراء.

---

(٨٧) ليزا أندرسون، «القذافي ومعارضته»، المصدر نفسه، ص ٢٢٨- ٢٢٩.

(٨٨) الدستور الانتقالي،
<http://portal.clinecenter.illinois.edu/REPOSITORYCACHE/114/w1R3bTIKElG95H3MH5nvrSxchm9QLb8T6EK87RZQ9pfnC4py47DaBn9jLA742IFN3d70VnOYueW7t67gWXEs3XiVJJxM8n18U9Wi8vAoO7_24166.pdf> 22/3/2012.

(٨٩) <http://www.upi.com/Top_News/World-News/2012/03/17/Autonomy-proposal-triggers-Libya-clash/UPI-75981332005384/> 17/3/2012.

الفصل الخامس

الجزائر: الاستثناء المتعذِّر إدراكه في ربيع الاضطرابات

عز الدين العيّاشي(*)

مُقدّمة

أخذ الآلاف من الشباب فجأة إلى الشوارع في العديد من المدن الجزائرية ليطالبوا بالتغيير السياسي والاقتصادي الفوريين، حيث خلقت ظروف معيشتهم الكئيبة التي انطوت على ارتفاع معدلات البطالة، والاستياء من النظام التعليمي الفاشل، وصعوبة التواصل مع صانعي السياسات ومؤسساتهم، والافتقار إلى الترفيه والمرافق الرياضية وأنشطتها، والشعور العميق باليأس والعجز. ثاروا ضد نظام سلطوي يقوده جيل طاعن في السن تمادى في الاستعلاء والطغيان. تمرد الشباب ضد الظلم وما وصفوه «بالحقرة»، وهي (إساءة استخدام السلطة العامة، وبخاصة من الشرطة والجيش والدولة والبيروقراطيين)[1].

اجتاحت أعمال شغب الشباب المدن الجزائرية الرئيسة بسرعة، وقمع الجيش هذه الأعمال بقسوة، تاركاً ٥٠٠ قتيل من الشباب في غضون أيام قليلة. وكانت هذه الأحداث الأخطر عنفاً منذ استقلال الجزائر عن فرنسا في

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة سانت جونز، نيويورك.

(١) للاطلاع على مناقشة ممتازة لأصول ومعنى الفكرة الجزائرية «الحقرا» أنظر: Amel Blidi, «C'estl'injustice et l'humiliation de tous les jours: La hogra, un mal algérien,» El Watan, June 7, 2012. Consulted on June 7, 2012. There is also a website dedicated to this notion: Hogra en Algerie at: <http://hogra.centerblog.net/>.

عام ١٩٦٢. تقريباً بعد ذلك مباشرة، وبعد أن أدرك النظام خطورة التمرد، قرر قادة الدولة إدخال تغييرات سياسية كبيرة، بما في ذلك إنهاء نظام الحزب الواحد، وفتح النظام الانتخابي، وسن قوانين جديدة تسمح بولادة أحزاب جديدة جنباً إلى جنب مع حرية تأسيس الجمعيات واستقلال الصحافة المطبوعة.

مع هذه التدابير وغيرها، وبتكلفة فادحة في الأرواح البشرية، كان للجزائر «ربيعها» الخاص؛ إلا أن هذا الربيع لم ينتظر عام ٢٠١١، بل سبق ذلك بأكثر من عقدين من الزمن، حيث جرت أعمال الشغب هذه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ وأوائل عام ١٩٨٩، كما سيناقش في هذا الفصل. وشهدت الجزائر تغييرات سياسية مهمة خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، لكن لم يتم تقويض الحكم الاستبدادي بالكامل.

في أوائل الأيام التي اصطلح على تسميتها «الربيع العربي» كان للجزائر أيضاً نصيبُها من أعمال الشغب التي وقعت في الشوارع خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، لكن كانت هذه الاضطرابات قصيرة العمر، ومن دون أهمية من الناحية السياسية. منذ ذلك الحين كانت الجزائر في منأى عن التغيرات الهائلة التي اجتاحت المنطقة على الرغم من الشعور بالضيق الذي ابتليت به البلاد.

بعد خمسين عاماً من الاستقلال، تواجه الجزائر اليوم مفترق طرق رئيساً، تميز بطفرات اجتماعية مهمة، وعدم الاستقرار الاقتصادي، على الرغم من ثروة النفط والغاز، والتصلب السياسي الخطير. السؤال الذي يُطرح في الوقت الحاضر هو ما إذا كانت القيادة الحالية ستستجيب لنداءات التغيير أم إنها ستحاول الإبحار مع الرياح الإقليمية من دون إحداث إصلاحات جادة، على أمل شراء صمت الناس من خلال ضخّ أكثر لدولارات النفط في مشاريع شعبوية، والتذرّع بالفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا ما بعد القذافي، ومصر ما بعد مبارك، واليمن ما بعد صالح.

يناقش هذا الفصل، الذي يركّز على الجزائر خلال «الربيع العربي ٢٠١١»، هذا الشأن ومسائل أخرى، بما في ذلك تفسير لماذا لا يبدو هذا البلد متأثراً بالاضطرابات الاجتماعية التي وقعت في المغرب العربي والشرق الأوسط، وخصوصاً تونس وليبيا المجاورة، وتتشارك في الثقافة والعادات،

على الرغم من قدرة هذه الاضطرابات على إسقاط أنظمة استبدادية امتد حكمها لعقود في المنطقة.

سلكت الجزائر مساراً مختلفاً، فاختارت استخدام دخل نفطها وغازها لتلبية المطالب الاجتماعية الفورية، ووعدت بالإصلاح السياسي، وأشارت إلى عدم الاستقرار في ليبيا وتونس ومصر وسوريا واليمن كحجة لحسن عدم اتخاذ الخطوة الأولى من «الربيع العربي» في الجزائر. وبالطبع فإن الأمور ليست بهذه البساطة. وسيحاول هذا الفصل توضيح حالة الجزائر «الاستثنائية».

لكي نفهم موقع الجزائر في خضمّ «الربيع العربي»، وكيف كان رد فعلها، وعما إذا كانت ستتأثر في نهاية المطاف بذلك، علينا العودة إلى النظام السياسي والاقتصادي الذي صممته ونفّذته قيادة البلاد في وقت مبكر؛ سيتضمن ذلك وصف وتحليل بروز هذ النظام السياسي وفشله في الارتقاء إلى مستوى وعوده الخاصة بسبب استراتيجيته التنموية الاقتصادية غير الملائمة، التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط والغاز باعتبارهما مصدراً وحيداً للدخل وسياسة الحزب الواحد المغلقة. وسيدرس هذا الفصل أيضاً نتائج ما شاب محاولة التحرير الاقتصادي التي انتُهجت في الثمانينيات والانفجار الاجتماعي الذي أعقب ذلك في عام ١٩٨٨. كانت أعمال شغب عام ١٩٨٨ نتيجة المصاعب الاقتصادية التي نتجت من الانخفاض الحادّ في إيرادات النفط والغاز الذي بدأ في عام ١٩٨٦ والقيادة الاستبدادية التي كانت في حالة من الفوضى.

يحلل القسم الثاني طبيعة التحرر السياسي وحدوده الذي جرى في أواخر الثمانينيات، حيث أُطلق عليه من قبل البعض «بالانفجار الكبير في التحرر السياسي»، ومن قبل البعض الآخر «الربيع الجزائري» وهو «الربيع» الذي دخل فصله قبل فصل «الربيع العربي» ٢٠١١ بوقت طويل. وسيحلل هذا القسم كذلك الأحداث التي تلت، وبشكل رئيس بروز الإسلام السياسي ونجاحه الساحق في انتخابات ١٩٩١، والتي ألغاها انقلاب ١٩٩٢ العسكري، والعشرية السوداء اللاحقة التي شهدت حرباً داخلية دمّرت البلاد وعبادها. أما القسم الثالث فسيعالج الظروف الاقتصادية والإصلاحات.

بمجرد رسم هذه الخلفية، سيكون من المناسب وضع رد فعل الجزائر تجاه «الربيع العربي» في سياقة في جزء رابع من الفصل. وسيتم في هذا الجزء

تحليل انتخابات أيار/مايو ٢٠١٢ البرلمانية، وأهميتها في سياق الديناميات الإقليمية. القسم الأخير سينظر في ما قد يكون في مخزون مستقبل الجزائر القريب في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، فضلاً عن الديناميات المحلية والإقليمية.

أولاً: الفشل المنهجي وأعمال شغب عام ١٩٨٨

بعد الاستقلال وتجنُّب الرأسمالية باعتبارها نموذجاً اقتصادياً بسبب ارتباطها بعدم المساواة والظلم والاستعمار، اختارت الجزائر نمطاً اشتراكياً في التنمية، الأمر الذي وضع كل القرارات الاجتماعية والاقتصادية في أيدي الدولة، التي أصبحت مسؤولة عن التوظيف، والإنتاج، والرعاية، والحماية الاجتماعية. مع نهاية السبعينيات كان البلد دولة موحدة، بنظام سياسي مستقر، واقتصاد صناعي متنام، وبرنامج دولة مركزي اشتراكي، وصناعة نفطية وغازية متوسعة التصدير. ومع ذلك أثبتت استراتيجية التنمية في وقت مبكر من الثمانينيات أنها غير قادرة على التعامل مع التراجع الاقتصادي الذي تسببت به عوامل عدة، بما في ذلك عدم تحفيز مجمع الصناعات الثقيلة غير الفاعل والمتضخم للنمو الاقتصادي، كما كان مخططاً له، وأهمل في الوقت نفسه القطاع الزراعي، ما أدى إلى انخفاض مطرد في الإنتاج، والاعتماد على الواردات الغذائية، الذي نتج منه نقص المواد الغذائية المتكرر المتفاقم بسبب النزوح الريفي. ويضاف إلى هذا المزيج المتفجر، خلال هذه الفترة من النمو السكاني العالي، تقلُّب عائدات الدولة - التي كانت تعتمد على تصدير النفط والغاز إلى حد كبير - بصورة عشوائية منخفضة في نهاية المطاف خلال أواخر الثمانينيات بنسبة ٤٠ في المئة.

لم تفشل الإصلاحات الاقتصادية الأولية خلال الثمانينيات بوقف التدهور فحسب، بل أدت أيضاً إلى تفاقم الوضع السيئ، ولم تقلل من تعرُّض البلاد للصدمات الخارجية. استمرت البطالة بالزيادة إلى جانب التوسع العمراني غير المتساوي، وانخفاض الناتج الصناعي، والزيادة الكبيرة في أسعار المواد الاستهلاكية. كانت الإصلاحات معتلّة وغير متماسكة وجرى تنفيذها بشكل سيئ، حيث ساهمت بتدهور الاقتصاد والظروف الاجتماعية، وهبط الاستثمار الصناعي بنسبة ٢١ في المئة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ فقط، وانخفضت

الواردات بنسبة ٣٥ في المئة، وتم تأجيل العديد من المشاريع الصناعية، وأُلغيَ العديد من العقود الدولية.

كانت ظروف الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينيات مستقطبة للغاية، رافقها انخفاض سريع في إيرادات الصادرات الذي حد من قدرات الدولة الرعائية وسعتها على الحفاظ على الأمن والاستقرار؛ وكانت الديون الخارجية للجزائر تسبب ضغطاً هائلاً على الموارد المالية للدولة، وارتفع مستوى التبعية إلى الخارج من الواردات الغذائية والصادرات الهيدروكربونية على حد سواء. تركت هذه الظروف البلاد عرضة للهزات بشكل خطير.

فقدت الدولة صدقيتها بسبب تردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ولم تعد قادرة على دعم الخدمات والإعانات السخية التي اعتادها الشعب من قبل، حيث زاد الانسحاب النسبي للدولة من حدة التوتر الاقتصادي، ولم يوقف تدهوره، وأصبح الوضع حرجاً عندما انخفضت أسعار النفط بنسبة ٤٠ في المئة في عام ١٩٨٦. انخفض الناتج الصناعي بشكل كبير بحلول عام ١٩٨٨، وواجهت المؤسسات العامة عجزاً مجموعه ١٨,٥ مليار دولار[٢]. كانت الدولة على وشك الإفلاس بسبب انخفاض كبير في إيرادات النفط والغاز وارتفاع الديون الخارجية وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية إلى درجة أن ٤٥ في المئة من الدخل القومي كان يذهب إلى خمسة في المئة من السكان، بينما كان يتقاسم ٥٠ في المئة من السكان ما نسبته ٢٢ في المئة من هذا الدخل[٣]. قدّر معدل التضخم السنوي بنسبة ٤٢ في المئة، وأصبحت نسبة ٢٢ في المئة من قوة العمل عاطلة عن العمل. ساءت الظروف الاجتماعية عندما تم تسريح ١٢٥ ألف عامل إضافي - أغلبيتهم من القطاع العام - عن العمل بحلول عام ١٩٩١[٤]. وعلاوة على ذلك، انتشر الفساد وأصبح كالوباء في أنحاء مؤسسات الدولة كلها[٥]. وبلغ الدين الخارجي ٢٦,٥٥٧ دولاراً

---

(٢) AbedCharef, Octobre, (Algiers: Laphomic Editions, 1990), p. 16.

(٣) El Moudjahid, (January 29, 1990).

(٤) Zakya Daoud, «L'Economie du Maghreb en Difficulté,» Le Monde Diplomatique, (June 1991), p. 26.

(٥) صنف تقرير الشفافية العامي الجزائر في المرتبة ١١٢ من بين ١٨٣ وبدرجة ٢,٩ من ١٠ نقاط (١٠ خالية من الفساد) يمكن الاطلاع على التقرير عن الجزائر في: < http://www.transparency.org/country*DZA* >.

بحلول عام ١٩٩١، مع نسبة ١٩٣ في المئة من أرباح التصدير، و٣٧,٧ في المئة من خدمة الدين[٦].

نتيجة فشل إصلاحات تحرير الاقتصاد في أوائل الثمانينيات، والانخفاض الكبير في الدخل القومي مع نهاية ذلك العقد، تدهورت مستويات معيشة المواطنين العاديين بشكل كبير، ونمت السوق السوداء بشكل كبير أيضاً، وانتشرت الأنشطة غير المشروعة، وزادت معدلات الجريمة والفساد. في هذا السياق، بدأت الجماعات الإسلامية بفرض ضوابط سلوكية وأخلاقية بغير ضوابط في الأماكن العامة. عززت النخبة الحاكمة قوتها السياسية على مر السنين من خلال سهولة استغلالها الاقتصاد الريعي الذي تم إنشاؤه بواسطة الصناعة الهيدروكربونية، حيث قاوم بعض الأعضاء الإصلاحات السياسية التي كان من شأنها أن تهدد مصالحهم، وعارض ذلك أيضاً مديرو الشركات العامة، وكبار البيروقراطيين، وأصحاب النفوذ من المدنيين، وضباط الجيش الذين استفادوا من الحماية الاقتصادية واحتكار قطاع الاستيراد والتصدير المربح. شهدت في هذا السياق البلاد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ أسوأ أعمال شغب لها منذ الاستقلال. فعلى غرار مطالب الاحتجاجات الشعبية لعام ٢٠١١، طالب الجزائريون أيضاً بتنحية نظامٍ تمادى في استبداده، وكان لا يخدم سوى مصالحه الذاتية.

مع نهاية الثمانينيات فإن ضعف الطابع المؤسسي وحجب الحريات السياسية ورداءة السياسات، والتأثيرات السلبية للتحولات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة، والتفكك التدريجي للتضامن الوطني، إلى جانب خطاب ديني ثوري، أنتج تمرداً شعبياً تحوّل إلى أعمال عنف في أنحاء البلاد كلّها خلال التسعينيات.

١ - حدود ونتائج سياسة التحرير الأقتصادي أواخر الثمانينيات

كما هو مبين أعلاه، تلا أعمال شغب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ تحرير سياسي شامل الذي، للأسف، لم يتحول إلى عملية تحوّل ديمقراطي، بل قوّض الديمقراطية أكثر. التحرر السياسي هو عملية تفتح المجال تدريجياً

(٦) The World Bank, World Bank Report 1993, (New York: Oxford University Press, 1993).

للحريات السياسية، وتتخذ بعض الإجراءات الوقائية ضد العمل التعسفي للدولة، أما الديمقراطية فهي على مستوى أعلى من الانفتاح السياسي، يتم من خلالها التخفيف ببطء من سيطرة الدولة على المجتمع، إلى درجة أن الدولة تصبح أقلّ تعسفاً وأكثر استعداداً للمساومة مع المجموعات الرئيسة التي تمثل مختلف المصالح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتلجأ الدولة في هذه المرحلة إلى التفاوض حول السياسات العامة أكثر منه إلى تبنّي سياسة التسلط الحكومي.

الديمقراطية هي مجموعة من المؤسسات، وعملية بحدّ ذاتها، وثقافة سياسية تسمح للأفراد والجماعات بالمساهمة المنتظمة في عملية صنع القرارالسياسي. ويتم تقييد ردود الفعل السلطوية للذين يحكمون مؤقتاً عن طريق سياسة مشاركة خاضعة لمساءلة النخبة والتداول المستمر والشفافية في المعاملات الاقتصادية والسياسية. وتتميز الثقافة السياسية في هذه المرحلة بحرية النقاش وتجاوز الخلافات والشفافية والمساءلة في الحكم وتوليد سياسات عامة عن طريق المفاوضات. الديمقراطية هي أيضاً تمكين المواطن من «البحث عن سعادته»، كما هو منصوص عليه في الإعلان عن الاستقلال الأمريكي في كنف ما يقرره المجتمع بحرية وللصالح العام من خلال مؤسساته التمثيلية.

استناداً إلى التعاريف الواردة أعلاه، فإن الانفتاح السياسي في الجزائر بعد أحداث شغب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ كان بداية لعملية التحرر السياسي الذي أنهى نظام الحزب الواحد وفتح الطريق لمجموعة متنوّعة من المنظمات السياسية بالتجمع والتعبير الحر غير المسبوقَيْن. ومع ذلك، لم يستمرّ هذا الانفتاح السياسي المفاجئ والكبير إلا بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، ولم يصل إلى حد التغيير الديمقراطي، ولا إرساء الديمقراطية، ولا تغيير النظام.

على الرغم من محدوديته، أحدث التحرر السياسي في الجزائر تغييراً لا رجعة فيه على الخريطة السياسية، حيث انتشرت الجمعيات المدنية، وأصبحت تنبض بالحياة السياسية في الجزائر، وأدت المنظمات - المتمثلة أساساً بالصحفيين والنساء والمدافعين عن حقوق الإنسان ونقابات التجار المستقلين - دوراً مهماً في سنوات التحرر السياسي. على الرغم من نكسات التسعينيات

بسبب العنف السياسي من الجماعات الإسلامية وقمع الدولة، أصبحت هذه المنظمات أحد رموز البيئة السياسية الجزائرية، وهي تشكل اليوم مصدراً لتحدّي الحكومة بشكل منتظم، وعنصراً يفرض رأيه في ديناميات البلاد السياسية.

إلى جانب الأحزاب الرسمية والجمعيات، بزغ نوع آخر من التعبئة الاجتماعية من أجل العمل السياسي في عام ٢٠٠١، وذلك في أعقاب حادث مأسوي جرى في منطقة القبائل، شرق الجزائر العاصمة. طالبت «حركة المواطن»، الاسم الذي عرفت به، من بين أمور أخرى، الاعتراف باللغة البربرية (الأمازيغية) باعتبارها لغةً وطنية رسمية، حيث إنها كانت حركة فريدة من نوعها نمت من هياكل قيادة قاعدية تقليدية تسمى «بالعرش»، التي تم إحياؤها بسبب اختلال المنافذ المؤسسية الرسمية للتعبير عن المطالب والمظالم من خلال الشعب. على الرغم من مطالبها الثقافية، كانت الحركة موجهة بمعظمها ضد نظام الحكم بأكمله، وفشله بالتعامل بشكل كافٍ مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي كان يعانيها الناس في أنحاء البلاد كلها. وفي وقت سبق بعشرين عاماً أدت المطالب الثقافية البربرية إلى مواجهة كبرى مع الدولة في ما أصبح يعرف باسم «الربيع البربري»(٧).

٢ - الإسلام السياسي: من مدرجات السياسة إلى ميدان العنف وعودة إلى السياسة مرة أخرى

كانت الحركات الإسلامية وأحزابها، التي سرعان ما أصبحت الجامع والفاصل في الشؤون الشعبية في أواخر الثمانينيات، على رأس أول انتخابات بلدية متعددة الأحزاب في عام ١٩٩٠، وكانت على وشك الفوز بأغلبية ساحقة في انتخابات ١٩٩١ البرلمانية. ومع ذلك، منع التدخل العسكري باتخاذ سلسلة من الإجراءات: إلغاء اقتراع جولة الإعادة، ومن ثم التصويت بأكملها؛ إجبار الرئيس (الشاذلي بن جديد) على الاستقالة؛ حظر

---

(٧) بدأ الربيع البربري في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٠ عندما منع البوليس الكاتب المعروف مولود معمري من إلقاء محاضرة حول الشعر البربري القديم بجامعة تيزي أوزو، المدينة الرئيسة في منطقة القبائل البربرية بشرق الجزائر. هذا العمل تبعه إضراب طلابي ومظاهرات وقمع استمر حتى حزيران/ يونيو.

الحزب الفائز، الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)؛ وإقامة قيادة جماعية موقتة للبلاد بين عامي١٩٩٢ و١٩٩٥، وردّ الإسلاميون من خلال تشكيل مجموعات مسلّحة عدة شنت حرباً شاملة ضد الدولة، وكل من اعتبرته عدوّاً في المجتمع.

تورّطت الجماعات الإسلامية المتطرفة والدولة في شَرَك صراع قاتل معقّد جداً. ارتكبت التنظيمات المسلحة الجديدة، وعلى رأسها الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، والحركة الإسلامية المسلحة (MIA)، وجيش الخلاص الإسلامي (AIS) الجناح المسلح لجبهة الإنقاذ الإسلامية، والجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، ارتكبت سلسلة من جرائم القتل لم تستهدف الجيش والشرطة فحسب، بل كان كثير من الضحايا من المدنيين. كان من بين هؤلاء المدنيين المواطنون البسطاء الذين رفضوا مساعدتهم، أو اشتبهوا في التعاون مع الدولة، والصحفيون والأساتذة والشعراء والأطباء وزعماء أحزاب المعارضة والأجانب. قتل نحو ٢٠٠ ألف شخص من قبل المتمردين والدولة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٩، وأصيب أكثر من ذلك، ونزح ١,٥ مليون شخص من بؤر التمرد العديدة[٨]. دمّر العنف الإسلامي الكثير من البنى التحتية غير النفطية الاقتصادية والاجتماعية، وألقوا المزيد من الناس إلى براثن الفقر، بل عزلوا البلاد أيضاً في الساحة الدولية، ومع ذلك قلل بشكل كبير أيضاً من الدعم الشعبي الذي كانت تتمتع به الحركات الدينية. تم ترويض التمرد الإسلامي مع نهاية التسعينيات بفضل عوامل عدة، بما في ذلك: «العسكرية (زيادة عدد قوات الأمن بـ ٨٠ ألف من الدرك و٢٠٠ ألف من الميليشيا)، السياسية (الوفاق المدني [برنامج عفو])، والاجتماعية (فقدان الدعم الشعبي لحرب العصابات في أعقاب مذبحة المدنيين)»[٩].

---

(٨) Global IDP Project, «Algeria: More Than One Million Internally Displaced People Ignored By The International Community,» March 5, 2004. انظر أيضاً «Profile of Internal Displacement: Algeria.» A report compiled from the Global Internally Displaced Populations Database of the Norwegian Refugee Council, <www.idpproject.org>.

(٩) Luis Martinez, «La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre,» Euro MeSCoPaper, May 2003. Online at: <http://www.euromesco.net/euromesco/media/euromescopaper22.pdf>.

٣ - السيطرة على الاندماج السياسي للتيار الإسلامي

بينما قمعت الدول التطرف الإسلامي بقساوة، تسامحت وتعاونت مع الحركات المعتدلة (سميت كذلك لنبذها العنف)، وتم إشراكها من خلال التمثيليات المنتخبة في مؤسسات الدولة بعد استئناف الحياة البرلمانية في عام ١٩٩٧. وتم ذلك من خلال إدراج المعارضة بكل حرص في المجال السياسي. في انتخابات المجلس من ٣٨٠ عضواً في حزيران/يونيو ١٩٩٧ - أول انتخابات وطنية منذ تلك التي أجهضت عام ١٩٩٢ - فاز حزبان إسلاميان: حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، المعروفة باسم النهضة، على التوالي بـ ٦٩ و٣٤ مقعداً، وفاز حزب كان قد تشكل حديثاً لدعم الرئيس في ذلك الوقت اليمين زروال، التجمع الوطني الديمقراطي (RND)، بـ ١١٥ مقعداً، بينما فاز حزب جبهة التحرير الوطني بـ ٦٤ مقعداً فقط. تواصلت انتخابات ١٩٩٧ المحلية والبلدية بالتوجه نفسه، وذلك بفوز المرشحين المدعومين من الحكومة بأغلبية المقاعد. في حركة مناقضة للأحداث، انتهت (حمس) بدخولها في حكومة ائتلافية مع حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي. منح الإسلاميون ٧ حقائب وزارية في الحكومة من ذلك الحين حتى انتخابات عام ٢٠١٢.

تجدر الإشارة إلى أنه قبل عام من انتخابات ١٩٩٧، تمت الموافقة على إصلاح دستوري عن طريق استفتاء شعبي، أعلن فيه أن الإسلام دين الدولة، ويحظر إنشاء أحزاب على أساس «ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني أو جنسي أو إقليمي»، أو استخدام الدعاية الحزبية على أساس ذلك. كما أنشئت غرفة برلمانية ثانية «مجلس الأمة»، يُعيّن الرئيس ثلثها، ويُنتخَب الباقي عن طريق الاقتراع العام غير المباشر. وأخيراً، عززت التعديلات صلاحيات الرئيس على تلك المخوَّل بها كل من البرلمان ورئيس الوزراء.

تتبعت النخبة الجزائرية الحاكمة المدنية والعسكرية على حد سواء سياسة من ثلاثة مسارات تهدف إلى إعادة تأسيس شرعية وسلطة الدولة وعلى حل الأزمة من دون الإذعان لمطالب الإسلاميين:

- حملة للقضاء على التمرد الإسلامي المسلّح من خلال تعبئة جميع الأجهزة الأمنية وتسليح آلاف المدنيين.

- استئناف الحياة السياسية من خلال إجراء انتخابات تعددية رئاسية وبرلمانية.

- استئناف التحرر السياسي، لكن مع المزيد من السيطرة بطريقة انتقائية على خلاف تحرير «الانفجار الكبير» ١٩٨٩ - ١٩٩١.

عمل أربعة رؤساء ووزراؤهم منذ عام ١٩٩٢ على حل هذه الأزمة متعددة الأبعاد، وتمثل هؤلاء الرؤساء بمحمد بوضياف الذي اغتيل في حزيران/يونيو ١٩٩٢ من واحد من حرّاسه، بالكاد ٦ أشهر بعد دعوته لقيادة البلاد، علي كافي، رئيس المنظمة الوطنية لقدامى محاربي حرب التحرير، واليمين زروال، الجنرال المتقاعد الذي انتهى به الأمر بالاستقالة قبل نهاية فترة ولايته. وكان زروال أول رئيس ينتخب بتعددية حزبية في الجزائر المستقلة، حيث إنه تمكّن من بدء محادثات هدنة قبل استقالته مع واحدة من أهم المجموعات الإسلامية المسلحة، الجيش الإسلامي للإنقاذ، التي وافقت على نزع سلاحها في مقابل العفو الكامل.

تم عقد الاتفاق بحلول الرئيس الرابع - الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة الذي جاء إلى السلطة في عام ١٩٩٩، وقدم على الفور برنامج العفو المعروف باسم الوئام المدني للموافقة الشعبية عن طريق الاستفتاء. واستفاد الإسلاميون المسلحون من تنفيذ برنامج عفو آخر في وقت لاحق بخمس سنوات، بعد ذبول أعنف الجماعات، الجماعة الإسلامية المسلحة، بسبب الاقتتال الداخلي واختراق الأجهزة الأمنية الحكومية، ظلت الجماعة السلفية الجماعة المسلحة الوحيدة التي رفضت الهدنة، وتعهدت بمواصلة القتال. انضمت الجماعة السلفية في عام ٢٠٠٦ إلى تنظيم القاعدة، وغيّرت اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومددت نطاق أنشطتها إلى كامل المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل. لا يزال التنظيم يشكل تهديداً أمنياً خطيراً على الجزائر والمنطقة، لكن ضعفت حملته بشكل كبير عن أعنف أوقاتها في أواخر التسعينيات.

يبدو أنه قد تم ترويض الإسلام السياسي في الجزائر في الوقت الراهن عن طريق قمع هامشه الراديكالي وانتهاج استراتيجية ناجحة فرّقت المعتدلين، وحيّدت بعض أنجع عناصره، مثل (حمس) والنهضة. الأسلم أن نقول إن هذه السياسة نجحت في تحقيق أهدافها بإنهاء تمرد شامل قاده الإسلاميون،

وسيطرت على الإسلام السياسي من خلال دمجه في العملية السياسية، وسمحت له بالتعبير غير العنيف، ومن دون تهديد.

بدأ الاستقرار والأمن بالرواج بحلول عام ٢٠٠٠، وأصبح عقد السنوات الرهيبة من التسعينيات مجرّد ذكرى، لكن تبقى ندوبه عميقة. عاد السلام والاستقرار النسبيّان أخيراً إلى الجزائر بعد حقبة كابوسية طويلة وعنف سياسي بلا هوادة. ومع ذلك، ظلت الدولة عاجزة عن التعامل بفاعلية مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة وعلاج وعكة سياسية دائمة بسبب فشل الإصلاحات لإحداث تغيير فاعل، ومقاومة الإصلاحات من قبل أصحاب السلطة الفعليين، وعدم قدرة المعارضة على تنسيق تحدّيها النظام.

لم تكن التغييرات المؤسسية والانتخابات التي جرت منذ منتصف التسعينيات بمثابة تغيير جوهري، فلم تتأثر طبيعة النظام الحاكم ولم تتغير هيئة السلطة بشكل كبير سواء بينها وبين النخب الحاكمة، أو بينها وبين المجتمع. وواصلت الدولة استبعاد الشخصيات السياسية الإسلامية والعلمانية التي طالبت بتغيير جذري، أو إعادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أو سعت إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة لإيجاد حل سياسي شامل لمشاكل البلاد. ونتيجة ذلك، لم تتجاوز إدارة أزمة الجزائر متعددة الأبعاد مظهر التحرر السياسي المتحكم به.

كما أوضحنا أعلاه، دخل تيار الإسلام السياسي غير العنيف الساحة السياسية بمثابة مجموعة من الأحزاب السياسية القانونية والشرعية بدءاً من أول انتخابات رئاسية متعددة الأحزاب في عام ١٩٩٥، والانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٧. ومع ذلك، بعد تسجيل نتائج أولية محترمة في الانتخابات، بدأ مفعول الأحزاب الإسلامية، أساساً (حمس) بالتلاشي، حيث شهدت الانتخابات البرلمانية الثلاثة الأخيرة (٢٠٠٢ و٢٠٠٧ و٢٠١٢) تراجعاً ملحوظاً للأحزاب الإسلامية، يرجع جزئياً إلى فقدان المعارضة أهميتها وصراعات الأحزاب الداخلية. فقدت (حمس) في عام٢٠٠٧ واحداً وثلاثين مقعداً من أصل ٦٩. ومع ذلك، حصل الحزب الجديد، حركة الإصلاح الوطني (MRN)، والمعروفة بالإصلاح، المنشق عن حزب النهضة، على ٤٣ مقعداً. وبشكل عام، انخفض عدد المقاعد التي يسيطر عليها الإسلاميون من ١٠٣ مقاعد إلى ٦٠ مقعداً. **في تصويت أيار/مايو** ٢٠١٢ البرلماني، انخفض عدد

المقاعد البرلمانية التي تشغلها هذه الأحزاب الإسلامية أكثر ليصل إلى ٤٩ مقعداً التي حاز عليها «تحالف الجزائر الخضراء» الذي شمل مرشحين من (حمس) والإصلاح والنهضة.

اقترح عالم الاجتماع الجزائري ناصر جابي أن أحد أسباب هذا التراجع الإسلامي هو حقيقة أنه «خلافاً لما حدث في تونس أو مصر، ليس للأحزاب الجزائرية ذات التوجه الإسلامي جذور عميقة في المجتمع، وليس بوسع الناشطين من الطبقة الوسطى أن يُعبّئوا الناس على طريقة الإخوان المسلمين»[١٠]. هناك زاوية أخرى للنظر إلى تطور الإسلام السياسي في الجزائر هي «أن النظام حيّد... الأحزاب الإسلامية الرئيسة عن طريق السماح لها بالمشاركة في الانتخابات وتضمينها في الائتلاف الحاكم، الأمر الذي أغراها بثمار السلطة، فقط لتشهد تراجع دعمها الشعبي بسبب تقديم تنازلات للبقاء في البرلمان»[١١]. وفقاً للاريمونت وخميسي وتاج الدين، تم توظيف هذه الاستراتيجية كذلك على مستوى المجالس البلدية، حيث سمح للأحزاب الإسلامية بالمشاركة فيها «وعندما تفشل هذه المجالس في تحقيق نتائج إيجابية يفقد الشباب الثقة فيهم. أدت هذه العملية إلى الاستخفاف بالأحزاب الإسلامية والتشكيك بها، وهو المصير الذي لقيته الأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني»[١٢].

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية وفشل الإصلاحات

كانت الجزائر مع نهاية عام ١٩٩٣ في حالة اقتصادية غير مستقرة في الوقت نفسه الذي كان فيه التمرد في أوجِه، حيث لم يكن للجزائر خيار أمام تدهور الاقتصاد السريع سوى الالتزام بأوامر المؤسسات المالية الدولية

---

(١٠) Nasser Djabi quoted in Paul Schemm, «Algerian Islamists Fall To Govt Party In Election,» *The Associated Press*, May 11, 2012.

(١١) Jack Brown, «Algeria's Midwinter Uproar,» Middle East Research and *Information Project* (MERIP), January 20, 2011. Available online at <http://www.merip.org/mero/mero 012011>.

(١٢) Hamidi Khemissi, Ricardo René Larémont and Taybi Taj Eddine, «Sufism, Salafism and state policy towards religion in Algeria: a survey of Algerian youth,» *The Journal of North African Studies*, 17:3, June 2012, p. 553.

وأعضائها الأكثر تأثيراً، وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة. بعد تأخير كبير، وعلى مضض، وافقت الجزائر في عام ١٩٩٤ على برنامج التكيف الهيكلي (SAP) لصندوق النقد الدولي الذي يرعاه البنك الدولي كذلك. أدى هذا الالتزام بالحكومة إلى خفض قيمة عملة الجزائر بنسبة ٤٠ في المئة، ورفع الدعم المتبقّي للبنود الاستهلاكية الأساسية، وتضييق معاملاتها المالية وسياسات الائتمان، وإعادة تنظيم المؤسسات المالية، وتحرير تجارتها الخارجية، وخفض عجز الميزانية، وخصخصة بعض المؤسسات العامة. في غضون سنوات قليلة، تحسنت المؤشرات الاقتصادية الإجمالية للبلاد بشكل ملحوظ، وبدأت البيئة العامة تدريجياً في جذب الاهتمام المحلّي والأجنبي للاستثمار، وإن كان ذلك متواضعاً.

تم خفض نسبة التضخم من ٣٠ في المئة في عام ١٩٩٥ إلى أقل من ٣ في المئة في عام ٢٠٠٥، وسجل الميزان التجاري للدولة فائضاً، وارتفعت احتياطات العملة الصعبة من ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، لتصل إلى١٨٢ مليار دولار بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، وتم تسديد معظم الديون الخارجية تقريباً التي بلغت٣٥ مليار دولار في وقت مبكر من الألفية الجديدة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كذلك[١٣]. لم يفِ «العلاج بالصدمة» مع ذلك بوعوده لأسباب عدة، حيث كان أحد هذه الأسباب مقاومة مختلف القوى للإصلاحات المقررة، من بينها النخب السياسية التي كانت تخشى من التكلفة الاجتماعية، وأصحاب المصالح لإبقاء الوضع الراهن، بمن في ذلك أكبر اتحاد عمالي، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والجمعيات المدنية والمهنية، ومديرو المؤسسات العامة، وشركات الاستيراد والتصدير التي كانت تحتكر هامشاً كبيراً من الأعمال التجارية غير الرسمية، ورواد الأعمال الحرة الذين استفادوا من نزعة الدولة الحمائية والإعانات ومغالاة العملة. تم تسريح أكثر من ٥٠٠ ألف عامل بحلول عام ١٩٩٨ في أعقاب إعادة هيكلة أو إغلاق المؤسسات العامة (تم حل ٨١٥ مؤسسة، وكان على ما نجا من الوحدات الاقتصادية تسريح ٦٠ في

(١٣) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كان لدى الجزائر ٤.٤ بليون دولار فقط كما أعلن محافظ البنك المركزي الجزائري في شباط/فبراير٢٠١٢، انظر: «Les réserves de changes atteignent 182,22 milliards de dollars en 2011,» Algérie Presse Service, February 23, 2012.

المئة من عمالها)[١٤]. ارتفع معدل البطالة إلى ٣٥ في المئة في التسعينيات قبل أن يتراجع إلى ١٧,٧ في المئة في عام ٢٠٠٤ و١١ في المئة في عام ٢٠١١، وزاد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ليصل إلى ٢٣ في المئة في عام ٢٠٠٦[١٥]، قبل أن يتراجع إلى ١٨,٩٥ في المئة في عام ٢٠٠٨، وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية بشكل ملحوظ، كما هو مبين في تقرير عن الفقر صادر عن الأجهزة الأمنية للبلاد، الذي يوضح أن أقل من ٢٠ في المئة من السكان يسيطرون على أكثر من٥٠ في المئة من ثروة البلاد[١٦].

تتمثل أكبر مفارقة في الجزائر، كما هو مبيّن أعلاه، في تحسن مكانة البلاد المالية خلال العقد الأخير من جهة، لكن تفاقمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمعظم مواطنيها خلال الفترة الزمنية نفسها من جهة أخرى. تعود أسباب ذلك إلى عدم وجود استراتيجية تنموية متماسكة، وعدم مناسبة تسيير قطاع النفط الذي فشل في تحفيز القطاع غير الهيدروكربوني على الإنتاج الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تعتمد الجزائر على تصدير النفط والغاز بشكل كبير، ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعارها الدولية وغيرها من الظروف التي يمكن أن تؤثر في إيراداتها تأثيراً كبيراً.

على غرار الدول الريعية الأخرى، «تظهر الدولة الجزائرية قوية عندما يرتفع الإيجار، لكن يمكن أن تضعف بسرعة بمجرد انخفاض الإيرادات، ويضر ذلك بقدرتها... على تلبية الاستحقاقات الاجتماعية المتنامية.»[١٧] عاشت الجزائر هذا السيناريو في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ولا تزال رهينة عقلية إيجار النفط إلى حدّ الساعة، فهي غير قادرة على تصميم وتنفيذ استراتيجية مُجدية طويلة الأمد للتنميتين السياسية والاقتصادية. كان أهم رد للحكومة على الاضطرابات الاجتماعية في العقد الماضي هو ضخ كمية كبيرة

---

(١٤) *Rapport Préliminaire sur Les Effets Economiques et Sociaux du Programme d'Ajustement Structurel*, Conseil National Economique et Social (CNES), (Algiers: CNES, November, 1998).

(١٥) «Algeria,» CIA World Factbook, May 2012.

(١٦) «Pauvreté en Algérie: Rapport Alarmant Des Services De Sécurité,» *Le Soir d'Algerie*, May 11, 2006.

(١٧) Richard M. Auty, «Third time Lucky for Algeria? Integrating an industrializing oil-rich country into the global economy», Resources Policy 29 (2003), p.38. on-line at <www.elsevier.com/locate/resourpol>.

من النقود في الاقتصاد على شكل استثمارات في البنى التحتية، وهو إجراء لا يولّد دخلاً، ولا فرص عمل على المدى الطويل. تم استثمار نحو ٥٠٠ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١ في المقام الأول في بناء الطرق السريعة وبناء المساكن الجديدة لأصحاب الدخل المنخفض والزراعة. ويُخشى مع ذلك أن هذا الضخ الهائل لرأس المال في الاقتصاد قد لا يكون له الأثر المرغوب فيه لأن الجزء الأكبر من المال لا يستخدم في الإنتاج، ولا في خلق فرص العمل.(١٨) في السنوات الأخيرة، تم توجيه بعض الاستثمارات العامة إلى صناعة الإسمنت والأسمدة والاتصالات الهاتفية والسياحة، وخصصت الأموال والقروض الصغيرة لمساعدة الشباب في العثور على وظائف أو إنشاء أعمال خاصة بهم لتمكينهم من ريادة الأعمال الحرة. مع ذلك، فشلت هذه الجهود في تلبية الحاجة إلى توفير ٣٠٠ ألف منصب شغل جديد سنوياً، وذلك من أجل استيعاب المطالب الحالية والمستقبلية. يقدر معدل البطالة الرسمي حوالى ١٠ في المئة، لكن يعتبر ٢٥ في المئة من العاطلين عن العمل من الشباب، وكثير منهم من خريجي الجامعات.

كان «الاقتصاد الموازي» عائقاً مهماً في إجراء إصلاحات اقتصادية سليمة، حيث إنه كان يمثل حوالى ٤٠ في المئة من الأنشطة غير الهيدروكربونية، وكان يفلت من مراقبة الدولة ويتخطّى الضرائب. بعض الشخصيات في المكاتب العامة والبيروقراطية، وكذلك بعض الضباط العسكريين المتقاعدين أصحاب المصالح التجارية الكبرى، والذين كانت لهم مصالح خاصة في القطاع غير الرسمي لم يرحبوا بالشفافية والمساءلة في المعاملات المالية التي تتضمنها الإصلاحات والخصخصة. وتثبط الأنظمة الاقتصادية الحالية والمؤسسات والممارسات الإصلاحات العامة والاستثمارات الخاصة، وتمنع نمو قطاع خاص رسمي للإنتاج، في حين أنها تشجع على السلوك المفترس الذي يزدهر في بيئة النظام الرسمي القائم على الإيجار والدعم. في هذا السياق، انتشر الفساد على مستويات عالية من الشركات العامة والبيروقراطية في السنوات الأخيرة، وأصبح مشكلةً تُعرقل مسار الاستثمارات العامة وتطعن بشرعية الدولة. كان مشروع بناء الطريق السيّارة

(١٨) Florence Beaugé, «L'Algérie va lancer un 'plan Marshall' pour doper son économie,» Le Monde, June 24, 2005.

شرق - غرب، وشركة النفط والغاز الوطنية (سوناطراك) متورطين في قضايا فساد كبيرة مؤخراً، وتم إقالة مديرين من مستوى عالٍ وحتى وزراء في الحكومة بسبب هذه الفضائح.

ثالثاً: الجزائر و«الربيع العربي»

عشية الاضطرابات الاجتماعية في عام ٢٠١١ في العالم العربي، كانت الجزائر تتمتع أخيراً بعودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً، وبعض الازدهار الاقتصادي، نتيجة زيادة عائدات النفط والغاز، بعد فترة طويلة من الاضطراب وعدم الاستقرار. ومع ذلك، في عمق هذا الاستقرار والازدهار السطحيين كان هناك - ولا يزال - شعور بالضيق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وزيادة التضخم، وعدم استجابة الحكومة لمطالب الناس الملحّة، وركود عملية التحرر السياسي، وشيخوخة قيادة البلاد العليا. وكان الوضع الاجتماعي في الجزائر متوتراً بالفعل عندما بدأت الاضطراب في تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حيث إن «الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة في البلاد، إلى جانب الشلل الحكومي، وذلك أساساً بسبب مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، جعلت من الجزائر أفضل المرشحين للثورة»[١٩].

١ - أعمال شغب عام كانون الثاني/يناير ٢٠١١: محدودة وقصيرة وغير سياسية

اندلعت أعمال الشغب في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في الجزائر العاصمة والمدن الرئيسة الأخرى في أعقاب شائعات بأن أسعار المواد الغذائية الأساسية (السميد والسكر وزيت الطبخ) كانت على وشك الارتفاع مرة أخرى بسبب اللوائح الجديدة التي كانت تهدف إلى كبح جماح السوق غير الرسمية. كانت أعمال الشغب عفوية وليس لديها أي شعارات سياسية. كان شعارها الوحيد مناهضة ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الزيادات في السوق العالمية للمواد الغذائية (تعدّ الجزائر من أكبر مستوردي المواد الغذائية)، وتقلص

---

(١٩) Yahia H. Zoubir and Ahmed Aghrout, «Algeria's Path to Reform: Authentic Change?,» Middle East Policy, Vol. XIX, No. 2, Summer 2012, p. 66.

الدعم الحكومي، وانخفاض الحد الأدنى للأجور الراكدة. كان مثيرو الشغب غاضبون أيضاً من الدولة بسبب نقص حادّ في المساكن بأسعار معقولة، وفشل النظامين التعليمي والصحي، وتفشّي الفساد والمحسوبية والمحاباة في البيروقراطية والشركات العامة. وشملت مطالبهم تحسين الظروف المعيشية، وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وتوفير فرص العمل والاحترام. ومع ذلك، «لم يضفِ قط الطابع السياسي على... أعمال الشغب، ولم يتحول الغوغائيون إلى محتجين. ولم تكن هناك مسيرات ولا شعارات مشتركة ولا مطالب منسّقة»[٢٠].

وجد كثيرون من الشباب الجزائري أنفسهم محاصرين في وضع يائس أمام عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم وتشديد قوانين الهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية. لم تكن لديهم ثقة تذكر في السياسة الرسمية، ولا الأحزاب السياسية، الذين، بالنسبة إليهم، لا يخدمون سوى مقرّبيهم. ولانعدام وسائل التعبير السلمي عن مظاليمهم والحصول على ردّ، فإنهم لجأوا إلى عنف الشارع. لم تكن أعمال شغب كانون الثاني/يناير ٢٠١١ سابقة السنوات الأخيرة، بل أصبح الشغب حدثاً عادياً لا يكاد يمر يوم واحد من دون أن تشهد منطقة من البلاد ثَوَرانه. في الوقت الحاضر، كلما فشلت السلطات المحلية أو الدولة في الاستجابة إلى إحدى القضايا الملحّة، ينزل الناس إلى الشوارع، ويستهدفون المباني الحكومية، ويعرقلون حركة المرور على الطرق الرئيسة، وينظّمون اعتصامات، ويدخلون في إضراب عن الطعام.

لم تقتصر أعمال الشغب في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على منطقة محدّدة، بل وقعت في وقت واحد في مدن عدة في أنحاء البلاد، أثارتها شائعات ارتفاع الأسعار الوشيك مستوحية الاحتجاجات الجماهيرية في تونس. ومع ذلك، على النقيض من الاحتجاجات التونسية والمصرية، لم يحصل الشباب الجزائري على دعم النقابات العمالية والأحزاب السياسية والجمعيات المدنية. لم تستمر أعمال الشغب الأخيرة لأكثر من ٤ أيام، ولم تقدم أي مطالب سياسية، بل انتهت بمجرد أن أعلنت الحكومة أنها لن تتسامح مع أي ارتفاع للأسعار، وأنها ستفعل ما يلزم لترقى إلى مستوى هذا الوعد. هذا

---

(٢٠) Jack Brown, «Algeria's Midwinter Uproar,» *Middle East Research and Information Project* (MERIP), January 20, 2011. Online at: <http://www.merip.org/mero/mero012011>.

وشمل الوعد إدراج لوائح جديدة للسوق كانت وشيكة، منها «إعفاءات موقتة واستثنائية على رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة والضريبة على الشركات بالنسبة إلى السلع الأساسية اليومية»[٢١].

قطعت هذه التدابير الفتيل قبل وصول شرارة أعمال الشغب، لكنها لم تحلّ المشاكل الأساسية، ودُعي ثلاثمئة من الشباب في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى جلسة البرلمان، حيث سمح لهم بحرية التعبير عن شكاواهم ورغباتهم. من المدهش أن قضية أسعار المواد الغذائية كانت العنصر الأخير في قائمتهم، على الرغم من أن كثيراً من الناس ينفق بين ٤٠ و٥٥ في المئة من دخلهم على الغذاء. بدلاً من ذلك، كانت شكاواهم الرئيسة تتعلق بفرص العمل والسكن والتهميش في النظم السياسية والاقتصادية، والازدراء (الحقرة) التي ينتهجها البيروقراطيون وأعوان أمن الدولة تجاههم.

وعد الرئيس بوتفليقة في خطابه في ٣٠ كانون الثاني/يناير، وأول مرة بعد شهر تقريباً من أعمال شغب في أوائل كانون الثاني/يناير، بزيادة فرص عمل جديدة ورفع حالة الطوارئ التي دامت ١٩ عاماً، وبمزيد من الحريات السياسية. استقبل خطابه بسخرية الجمهور بسبب عدم وفائه بوعود مماثلة سابقاً، أو عدوله عنها، أو عدم معالجته المشاكل الأساسية التي هي في الواقع جزء لا يتجزأ من النظم السياسية والاقتصادية بأكملها. وعلاوة على ذلك، فإن رفع حالة الطوارئ لا يعني نهاية تضييق الحريات التعسفي، حيث لا تزال كثير من اللوائح المقيّدة في حيّز التنفيذ.

٢ - الاحتجاجات السياسية في عام ٢٠١٢: محدودة ومكبوتة وسريعة الزوال

انطلقت أخيراً حركة احتجاج سياسي في الجزائر العاصمة يوم ١٢ شباط/فبراير، وذلك بعد أكثر من شهر من نشوب أعمال الشغب. كان ذلك مؤشراً إلى مدى صعوبة تعبئة الجماهير للعمل السياسي الشامل المتضافر ضد نظام الحكم بأكمله. ومع ذلك، لم يدم الاحتجاج الذي بدأ في شباط/فبراير

---

(٢١) «BTI 2012 Algeria Country Report,» Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI) Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2012, p. 23. Available online at: <http://www.bti-project.de/fileadmin/Inhalte/reports/2012/pdf/BTI 2012 Algeria.pdf>.

٢٠١٢ طويلاً لأسباب عدة، كما سيتم شرح ذلك أدناه. كان على رأسه التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية المعروفة باختصارها الفرنسي CNCD، وهي منظمة أُنشئت في ٢١ كانون الثاني/يناير من الأحزاب السياسية الصغيرة، الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، والرابطة الوطنية لعائلات الأشخاص المفقودين (الذين «اختفوا» خلال الحرب الداخلية من التسعينيات)، وجمعية العاطلين عن العمل، ومجموعات أخرى كثيرة. قاد حركة الاحتجاج التجمع من أجل الديمقراطية والثقافة (RCD)، وهو حزب معارضة يتمتع بدائرة دعم ضيقة من الأشخاص الذين يتحدثون اللغة الأمازيغية في الجزائر العاصمة ومنطقة القبائل القريبة. طالبت الحركة بالديمقراطية، وإنهاء حالة الطوارئ، وتحرير المجالين السياسي والإعلامي، وإطلاق سراح الأشخاص الذين قبض عليهم خلال أعمال الشغب من كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

دعا (CNCD) إلى مسيرة حاشدة في الجزائر العاصمة يوم ١٢ شباط/فبراير ضد النظام الحاكم بأكمله، وأولئك الذين يعرفون عند معظم الجزائريين باسم (le pouvoir). مع ذلك، منعت الحكومة حدوث ذلك باستخدام عدد هائل من الشرطة لتفريق التجمعات، وعن طريق إغلاق الشوارع وإقامة نقاط التفتيش، ووقف خدمات الحافلات والقطارات كلها، ومنع الولوج إلى الفيسبوك. كانت هناك محاولات أخرى عديدة لتنظيم مسيرات ومظاهرات، لكن قلت رغبة الناس في الانضمام إليها. كانت هناك أسباب عدة تفسر عدم قدرة المعارضة السياسية على شن وإدامة مظاهرات شعبية ضد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المذكورة أعلاه. يعود السبب **الأول**، وهذا ما يستشهد به كثيرون، إلى أن صدمة العشرية السوداء من التسعينيات لا تزال حية في ذاكرة الناس، وجراحها لم تلتئم بعد، ونتيجة ذلك، فإن معظم الناس لم يكونوا على استعداد لخوض المعركة، وإن كانت سلمية كان يحتمل أن تتحول إلى أعمال عنف. وهناك سبب **ثانٍ** هو اعتقاد الناس أن قوات الأمن الجزائرية لن تتردد، كما كان الحال في عام ١٩٨٨ والتسعينيات، في استخدام وسائل عنيفة للسيطرة على أي حركة شعبية تهدد الاستقرار. والسبب **الثالث**، حقيقة معروفة تتمثل في أن المؤسسات الأكثر نفوذاً في الجزائر هي خدمات الأمن العسكري المعروفة باسم (DRS)، فليست قيادة المدنيين من كان لديها السلطة الاسمية فقط.

يستلزم النظام السياسي وجود إما نعمة الجيش (كما كان الحال في تونس في عام ٢٠١١)، أو الاستعداد للمخاطرة ومجابهة القمع القاسي (كما

كان الحال خلال تسعينيات الجزائر أو سوريا ٢٠١١ - ٢٠١٢). السبب **الرابع**، هو عدم قدرة المعارضة على تشكيل تحالف واسع ومستديم بإمكانه تحريض حركة جماهيرية للاحتجاج أو الثورة ضد النظام الحاكم. أصبح قادة النظام بارعين جداً خلال العقدين الأخيرين في تحييد المعارضة من خلال اختراقها أو التلاعب بها أو مجرد إقصائها، الأمر الذي يجعل المنشقّين السياسيين يجدون صعوبة بالغة في التنظيم والعمل في انسجام تام في خضمّه. كان هناك سبب آخر لفشل احتجاج شباط/فبراير هو - كما كان الحال مع أعمال الشغب في كانون الثاني/يناير - أنها لم تعتمد من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والأحزاب السياسية والنقابات المهنية المهمة.

لم تكن التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية، واضحة في أهدافها التي لم تتجاوز الشجب الغامض للنظام والمطالبة بالديمقراطية؛ كما إن احتجاجات CNCD لم تستهدف رئيس الدولة، كما حدث في ذلك الوقت في تونس ومصر، ولاحقاً في اليمن وليبيا وسوريا، لكن كانت تستهدف ما عرف بـ le pouvoir، وهم أصحاب السلطة الحقيقيون وغير المنتخبين في الجزائر. وعلاوة على ذلك، تم الطعن في شرعية التنسيقة الوطنية وإخماد جاذبيتها بسبب سمعة سعيد سعدي، رئيس حزب التجمع، زعيم المعارضة المحيد في عام ١٩٩٢، الذي عرف بدعمه لإلغاء أول انتخابات برلمانية تعددية ولقمع الإسلاميين الذين كانوا على وشك الفوز بها. بعد أسابيع قليلة من المحاولة، من دون جدوى، لتجنيد المزيد من المحتجين وكسر حصار الشرطة الموجودة بشكل كبير في العاصمة على حد سواء، تلاشت حركة الاحتجاج التي قادتها (CNCD) ولم يتم الاستعاضة عنها منذ ذلك الحين.

مع ذلك، تواصلت أشكال أخرى من الاحتجاجات وأعمال الشغب المحلية حول قضايا محدودة - وزادت شدتها بعض الأحيان - في أنحاء البلاد كلها بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ومسّت هذه الأعمال بلدات وقرى عدة، والعديد من القطاعات المهنية. وأثرت إضرابات عدة بقيادة النقابات المستقلة (أي غير المنتسبة لـ (UGTA) على التعليم والصحة والخدمة المدنية وقطاعات الممارسة القانونية، وكذلك العديد من الصناعات (الخاصة والعامة والمختلطة). وشملت مطالب المضربين برفع الأجور لمواكبة التضخم أو التعادل مع الرواتب في القطاع العام الذي استفاد مؤخراً من زيادات الأجور بنسب من ٢٥ في المئة إلى ٥٠ في المئة (على سبيل المثال، زيادة رواتب

الشرطة في ربيع ٢٠١١)، وبتحسين ظروف العمل، وتحسين الصحة وتعويضات التقاعد.

انتشر منذ عهد قريب شكل آخر من أشكال الاحتجاج: الانتحار، وبخاصة عن طريق الحرق، أصبحت للأسف ظاهرة متكررة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وذلك محاكاة لتضحية الرجل من بلدة سيدي بوزيد التونسية بنفسه حرقاً، حيث سجل ذلك عموماً بداية «الربيع العربي» في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من زيادة معدلات الانتحار حرقاً ومحاولاته لم يكن ذلك محل اهتمام للعامة، ولم يثر قلق المسؤولين الحكوميين. الشكل النهائي للاحتجاجات، الذي يجدر ذكره، هو تنامي ظاهرة محاولات الهجرة غير الشرعية لأوروبا عن طريق البحر والمعروف باسم الحرقة. يسفر هذا الشكل الخطير من الهروب عن العديد من الوفيات، ولا تزال حتى الآن بديلاً جذاباً لكثير من الناس الذين فقدوا الأمل في عيش حياة كريمة.

٣ - إصلاحات لمراوغة ربيع الاضطرابات في المنطقة

شعوراً بوهج الضغط الاجتماعي الناتج من أعمال الاحتجاج الجماعية والفردية، وخوفاً من انتقال عدوى الاضطرابات الشعبية في المنطقة، كانت الحكومة الجزائرية تحاول شراء السلام والاستقرار من خلال التعهد بإصلاحات اقتصادية وسياسية. إذ على الصعيد الاقتصادي، أعلنت جولة جديدة من الاستثمارات العامة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. في ربيع عام ٢٠١١، أعلن أنه سيتم صبّ ٢٨٠ مليون دولار أمريكي في الاقتصاد في محاولة لخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الصناعية والخدمية. دعمت هذه الأموال برامج القروض الصغيرة، وتمويل تربّصات الشباب والأشغال العامة التي تولد وظائف، وزيادة رواتب العاملين في القطاع العام. «تشتري الحكومة بشكل منتظم السخط الاجتماعي من خلال توفير الرعاية الاجتماعية النسبية من مكاسب صادرات النفط والغاز الاستثنائية. في الوقت الذي يتيح فيه هذا النهج مهلة سياسية للحكومة على المدى القصير، فإنه يتخطى الحاجة إلى معالجة العديد من نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري والنظام السياسي بجدية»[٢٢].

على الجبهة السياسية، أعلن الرئيس بوتفليقة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١

(٢٢) «BTI 2012 Algeria Country Report,» op. cit., p. 64.

خطة لسلسلة من الإصلاحات التي من شأنها أن تؤثر، من بين أمور أخرى، في الدستور نفسه، والنظام الانتخابي والتوازن بين الجنسين في المؤسسات السياسية، ووسائل الإعلام[٢٣]. في البداية، أنشأ في أيار/مايو لجنة وطنية للتشاور حول الإصلاحات السياسية (CNCRP)[٢٤] التي، بعد استشارة الأفراد والمنظمات الرئيسة، تقدم توصيات إصلاحية للرئيس والبرلمان. تخطت اللجنة أي مناقشة شعبية حول طبيعة الإصلاحات، وكانت تنقصها المصداقية لانتقاء الأفراد الذين ترغب في التشاور معهم، لكنها مع ذلك سلمت التوصيات في حزيران/يونيو ٢٠١١ التي وافقت عليها في وقت لاحق الحكومة والبرلمان. لم ترق هذه التوصيات إلى الكثير من حيث التغيير الديمقراطي، حيث كان من المفترض أن تعكس ذلك.

عملاً بتوصيات الإصلاح، تم المصادقة على ٢١ حزباً جديداً، الشأن الذي ميّع المعارضة السياسية أكثر، وهمّش التشكيلات الإسلامية. جلب نظام الحصص الجديد الذي يدعم وجود المرأة في القوائم الانتخابية والبرلمان ١٤٥ من عضوات البرلمان، وهو ما يمثل حوالى ٣١ في المئة من ٤٦٢ من نواب المجلس الوطني، بعد أن كانت ٧ في المئة فقط[٢٥]. يُعَدّ هذا تغييراً هائلاً في تمثيل المرأة في البرلمان، لكن يتساءل المرء كيف سيؤثر هذا في المستوى العام لمشاركة المرأة في الحياة السياسية التي كانت عموماً منخفضة للغاية. أما بالنسبة إلى الإصلاح الدستوري، فرفضت الحكومة دعوة المعارضة لإنشاء جمعية تأسيسية من شأنها صياغة النص الإصلاحي؛ بدلاً من ذلك، قيل إنه سيتم مناقشة مجموعة من التغييرات والتصويت عليها من البرلمان الجديد. ويشاع أن من بين الإصلاحات هناك احتمال العودة إلى حدود الولاية الرئاسية التي ألغيت في عام ٢٠٠٩[٢٦]. وعموماً، «فإن الإصلاحات التي

(٢٣) «Bouteflika annonce des réformes politiques en Algérie,» L'Express.fr, April 15, 2011. Online at: <http://www.lexpress.fr>. Consulted on June 3, 2012.

(٢٤) ترأس اللجنة عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الشعب، الغرفة العليا بالبرلمان، ونائباه الجنرال المتقاعد محمد تواتي ومحمد علي بوغازي، وهما مستشاران مقربان للرئيس بوتفليقة.

(٢٥) زادت إعداد مقاعد الغرفة الثانية للبرلمان إلى ٤٦٢ في عام ٢٠١٢.

(٢٦) في ٢٠٠٩ ألغى تعديل دستوري تحديد الرئاسة بفترتين كلّ منها خمس سنوات من أجل تحقيق رغبة الرئيس بوتفليقة في الحصول على فترة ثالثة. تم إعادة انتخابه لفترة ثالثة في تلك السنة.

سُنّت، والتي نوقشت «لا تشكل أي انفراج حقيقي، وليس من المرجح أن تتغير الطبيعة الأساسية للنظام السياسي الذي وضع قبل ٥٠ عاماً. يبدو أن النظام استنسخ المخطط الذي وضعه بعد أحداث الشغب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨»[٢٧].

٤ - انتخابات عام ٢٠١٢ البرلمانية ومسؤولية العطالة

في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، أجريت الانتخابات البرلمانية في الجزائر في مناخ اجتماعي واقتصادي متوتر للغاية، يزيد منه الشعور بالضيق السياسي، وقاطع الانتخابات الأغلبية العظمى من الناخبين المؤهلين، حيث بلغت نسبة المشاركة الرسمية ٤٣,١٤ . لكن معظم المراقبين يتفقون على أن، في الواقع، المشاركة كانت أقل من ذلك، مقدّرة بين ٢٠ و٣٠ في المئة. ويعتقد أن معظم الذين صوتوا كانوا أعضاء في الأحزاب المشاركة، وموظفي الخدمة المدنية والجيش والشرطة، والعملاء من أصحاب السلطة، والناس الذين هم بحاجة إلى أن ينظر إليهم بشكل جيد من قبل النظام الحاكم[٢٨]. لم تسعد نتائج الانتخابات التي سبقتها بعض الإصلاحات وإضفاء الصفة القانونية على ٢١ حزباً جديداً، معظم المتنافسين، في حين أن المجتمع كان غير مبال. وكان عدم وجود الاهتمام الشعبي بالانتخابات البرلمانية الأسوأ منذ التحرر السياسي الذي بدأ في عام ١٩٨٩.

لم يكن الناس يعتقدون أنه من المفيد أن يصوّتوا لاختيار البرلمان الذي لم يكن يستجيب لمطالبهم، عاجزاً أمام مراكز السلطة والقوة الأخرى، والذي يشغله أفراد تشغلهم مصالحهم الشخصية أكثر من مشاغل المجتمع. قبل التصويت، قدم الرئيس بوتفليقة وقادة جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي[٢٩] هذه الانتخابات على شكل استفتاء على الأمن والاستقرار في

---

(٢٧) Yahia H. Zoubir and Ahmed Aghrout, «Algeria's Path to Reform...» op. cit., p. 66.

(٢٨) Dominique Lagarde, «Algérie: des élections et des questions,» *L'Express.fr*, April 15, 2011. Online at: <http://www.lexpress.fr>. Consulted on June 3, 2012.

(٢٩) برئاسة أحمد أويحيى الذي تولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات، أما الجبهة فهي برئاسة عبد العزيز بلخادم الذي كان رئيساً للوزراء بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، وقد واجهت قيادته تحدي بعد انتخابات ٢٠١٢.

البلاد في ضوء ما يجري في ليبيا، ومنطقة الساحل (وبخاصة الأزمة في مالي)، ومصر واليمن وسوريا. وأعرب رئيس الوزراء أحمد أو يحيى صراحة عن استيائه من «الربيع العربي» الذي عرض على أنه مؤامرة أجنبية ضد الدول العربية. في أعقاب نزاع داخلي على القيادة، أصبحت جبهة التحرير الوطني منقسمة حول جدوى أمينها العام، عبد العزيز بلخادم[٣٠]. قررت (حمس) قبل ثلاثة أشهر من التصويت، الانسحاب من الائتلاف الحكومي المؤيد والانضمام إلى المعارضة، بأمل الفوز على غرار النهضة في تونس، والإخوان المسلمين في مصر، وحتى حزب العدالة والتنمية في المغرب. ومع ذلك، أثبت ذلك أنها كانت حركت قاتلة للحزب تقريباً، وهذا ما تشير إليه نتائجه الضعيفة في انتخابات عام ٢٠١٢.

فاجأت نتائج انتخابات عام ٢٠١٢ أكثر من شخص واحد، وساهمت بتعميق الشعور بالضيق السياسي. بدلاً من وضع الجزائر على الطريق الصحيحة لإجراء تغييرات مفيدة، كما كان بعض الناس يأملون، شكلت هذه الانتخابات دليلاً واضحاً على نية النظام في تجنّب ما يُنظَر إليها على أنها مطبّات «الربيع العربي». بخزائن تعجّ بدخل النفط والغاز، فضلت الجزائر الوضع الراهن باعتباره ضامناً للاستقرار وللتصدي لموجة عارمة من الانتصارات الانتخابية للإسلاميين في المنطقة. حصل حزب جبهة التحرير الوطني على أقوى النتائج منذ سقوطه في انتخابات عام ١٩٩١ و١٩٩٧ المجهضتين، حيث فاز بـ ٢٠٨ مقاعد من أصل ٤٦٢ في التصويت عام ٢٠١٢، في حين أن الـ (RND) تلقّى ٦٨ مقعداً، بعد أن كانت ٦١[٣١].

وفقاً لتعليق صحافي «ساعد انخفاض إقبال الناخبين (٤٣,١٤ في المئة) على فوز جبهة التحرير الوطني. كان من المحتمل أن يتوجه مساندوها التقليديون - كبار السن، الجيش، وموظفو الخدمة العامة - إلى صناديق الاقتراع والتصويت، في حين بقي أولئك الذين كان بمقدورهم مواجهتها في

(٣٠) الانقسامات الداخلية في صفوفها ليست جديدة، بل ترجع إلى الأيام التي كان فيها علي بنفليس رئيساً للوزراء، حيث تحدى بوتفليقة في انتخابات ٢٠٠٤، وحاول السيطرة على قيادة الجبهة، وأفلح فقط في تعميق انقساماتها.

(٣١) النتائج التي نشرتها الحكومة بعد التصويت في منتصف أيار/مايو تم تعديلها بعد أكثر من ٦٠ اعتراضاً قدمتها الأحزاب المشاركة والمرشحون الأفراد. النتائج المعدلة كما في الجدول الرقم (٥-١).

بيوتهم»[٣٢]. بعد الهزائم الأولية لها في انتخابات ١٩٩١ و١٩٩٧، وفوزها بـ ١٥ و٦٩ مقعداً على التوالي، انتعشت جبهة التحرير الوطني في عام ٢٠٠٢ بـ ١٩٩ مقعداً. في انتخابات ٢٠٠٧، خسرت جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي ٤٩ مقعداً من أصل ٢٤٦ مجتمعة - بسبب خسائر جبهة التحرير الوطني (من ١٩٩ إلى ١٣٦ مقعداً) - لكنهما ظلتا التشكيلتين الرئيستين.

بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، اكتملت دائرة العملية بعودة حزب جبهة التحرير الوطني إلى مركز المهيمن وتقديم الدعم الكامل إلى الرئيس بوتفليقة. وتعزز موقف جبهة التحرير الوطني في انتخابات عام ٢٠١٢. وجاء كل من حزبيَ جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي مسيطرين على المقاعد (٢٧٦ - ٤٦٢)، وبالتالي خلق أغلبية برلمان من دون إسلاميين.

الجدول الرقم (٥-١)

نتائج الانتخابات البرلمانية (١٩٩٧ - ٢٠١٢)

الأحزاب - المقاعد	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠١٢
جبهة التحرير الوطني	٦٩	١٩٩	١٣٦	٢٠٨
التجمع الوطني الديمقراطي	١٥٦	٤٧	٦١	٦٨
الإصلاح	--	٤٣	٣	-
حمس	٦٩	٣٨	٥٢	-
النهضة	٣٤	١	٥	-
تحالف الجزائر الخضراء (حمس، حزب الإصلاح، النهضة)	-	-	-	٤٩
حزب العمال	٤	٢١	٢٦	٢٤
جبهة القوى الاشتراكية	٢٠	--	--	٢٧
الأحرار	١١	٣٠	٣٣	١٩
جبهة من أجل العدالة والتنمية Addala / FJD	-	-	-	٧
RCD(التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)	١٩	--		

(٣٢) Christian Lowe and LamineChikhi, «Algeria Ruling Party Snubs Arab Spring To Win Election,» Reuters, May 11, 2012.

ملاحظة: عدد المقاعد في الجمعية الوطنية كان ٣٨٠ في عام ١٩٩٧، ٣٨٩ في عام ٢٠٠٢ و٤٦٢ في عام ٢٠١٢؛ تأسس/ (MNR) الإصلاح في عام ١٩٩٨، قاطعت (RCD) انتخابات عام ٢٠٠٢ و٢٠١٢، في حين أن جبهة القوى الاشتراكية قاطعت التصويت في عام ٢٠٠٢ وفي عام ٢٠٠٧. تحالف الجزائر الخضراء، هو تحالف جديد من ثلاثة أحزاب إسلامية (حمس، التجمع اليمني للإصلاح، وحزب النهضة) الذي قدم قائمة مشتركة من المرشحين. (FJD) هو حزب عبد الله جاب الله.

حتى وقت كتابة هذا الفصل، لم يهيأ البرلمان بعد. كان أحد الأسئلة المطروحة انطلاقاً من نتائج الانتخابات والخلافات التي ولّدتها (حول التزوير وعدم الانتظام)، هو ما يمكن أن يحدث للأحزاب الإسلامية من تحالف الجزائر الخضراء الذي حصل على ٤٩ مقعداً فقط؟ صدمت أحزاب التحالف الإسلامي التي كانت تأمل في فوز مماثل لفوز الإسلاميين المحقق في المنطقة عندما نشرت النتائج، حيث يتهم قادتها الحكومة بتزوير الانتخابات. شكّل عبد الله جاب الله، زعيم حزب إسلامي تم إنشاؤه حديثاً، جبهة العدالة والتنمية (Addala / FJD)، والفائز بـ٧ مقاعد فقط، جنباً إلى جنب مع ١٥ من زعماء الأحزاب الآخرين، الجبهة السياسية لصيانة الديمقراطية (FPSD). دعا (FPSD) الأحزاب إلى مقاطعة البرلمان الذي كانت نتائجه مثيرة للجدل، وطالب بتشكيل حكومة انتقالية، وإنشاء هيئة وطنية خاصة لوضع دستور جديد. وكان جاب الله في كلمة ألقاها في شباط/ فبراير ٢٠١٢ قد صرح: «أنه يجب على السلطة الجزائرية أن تأخذ العِبَر من «الربيع العربي» الذي أسقط من خلاله الشباب الطغاة الذين اعتُقد خلودهم. إذا لم تكن ترغب في ملاقاة مصير أنظمة زين العابدين ومبارك، فإن عليها الرضوخ لمطالب الشعب الذي صودر منذ عام ١٩٦٢»[٣٣].

لا تملك أحزاب الـ (FPSD) الستة عشر دوائر انتخابية كبيرة، وليس لها أي ثقل سياسي، وبذلك من غير المحتمل أن يكون لعملهم أو دعواهم أي أثر في مجرى الأحداث الذي تصممه القيادة العليا للبلاد. هذا لا يستبعد تضمين بعضهم من قبل الحكومة في جهودها للحفاظ على مظهر التعددية السياسية العام والسيطرة على المعارضة القوية في البرلمان.

(٣٣) Abdallah Djaballah,quoted in Kamel Beniaiche, «Abdallah Djaballah: 'Même les morts ont des cartes d'électeur en Algérie',» *El Watan*, February 26, 2012. (translation mine)

يكمن خطر المعارضة السياسية الجامحة، وربما عدم الاستقرار، في مكان آخر خارج المؤسسات الرسمية. إنه يكمن في الشوارع، حيث يمكن تحدي الوضع الراهن. وينعكس هذا بوضوح في الإضرابات وأعمال الشغب العديدة التي تجري على مدار السنة في أنحاء البلاد كلها بكثافة متزايدة. بسبب غلق بقايا منافذ المحيط المؤسسي على المعارضة السياسية والاحتجاج، اتخذ الناس زمام الأمور على عاتقهم.

في واحد من أفضل أعماله، حذّرنا صاموئيل ب. هانتنغتون في عام ١٩٦٨ في **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة** من المشاكل التي يمكن أن تتولّد من تأخر تطور المؤسسات السياسية في البلدان التي تشهد تغيراً اجتماعياً واقتصادياً سريعين، بقوله: «العنف وعدم الاستقرار» يمكن أن يكون في جزء كبير «نتاج التغير الاجتماعي السريع، والتعبئة السريعة لمجموعات جديدة في السياسة إلى جانب بطء تطور المؤسسات السياسية»(٣٤). تغيرت الجزائر خلال العقدين الأخيرين على صعيدين، وبخاصة مجتمعها، حيث يستبدل جيلٌ جديد جيلَ ما بعد الاستقلال. كما أشار عالم الاجتماع الجزائري ناصر جابي في دراسة أجريت حول الأهمية السياسية لتحوُّل الأجيال في الجزائر، أن انشغالات الجيل الحالي هي أكثر اقتصادية واجتماعية منها من الاهتمامات الأيديولوجية والسياسية. لا يبدو لهذا الجيل أي رغبة في خوض المعارك الأيديولوجية من الماضي، ومنشغل أكثر بتلبية حاجاته الخاصة على الفور من حيث التعليم، وفرص العمل، والسكن، والحراك الاجتماعي(٣٥). إنه أكثر استعداداً أيضاً للقتال من أجل هذه الاحتياجات خارج الإطار المؤسسي الفاشل.

باستخدام منطق هانتنغتون، يمكن القول إنه لم يقابَل التوسع في المشاركة السياسية في الجزائر في أواخر الثمانينيات نتيجة الطفرة الاجتماعية والاقتصادية والتحرر السياسي على حد سواء بالمستوى المطلوب من التأسيس

(٣٤) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, (Yale University Press: 2006 [1968]), p. 4.

(٣٥) Abdel Nasser Jaby, «The Impasse of Political Transition in Algeria: Three Generations and Two Scenarios,» *Research Paper Series*, (Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, April 212). Online at: < http://english.dohainstitute.org/ >. Consulted on May 19, 2012.

السياسي. وأدى التباين بين توسيع المشاركة السياسية وانخفاض مستوى التأسيس السياسي إلى «عدم الاستقرار السياسي والفوضى.[٣٦]» باختصار، ضعف مستوى التأسيس السياسي قد يكون بالتالي واحداً من الأسباب التي تجعل «الشارع أكثر أهمية من فشل المؤسسات التمثيلية وصنع السياسة العامة».

يُعبّر الناس عن إحباطهم من الدولة وقيادتها من خلال مظاهرات الشوارع وأعمال الشغب، بدلاً من توجيه هذه المطالب والمظالم من خلال المؤسسات السياسية. «بالنسبة إلى العديد من الجزائريين إغلاق الطريق، وحرق الإطارات، وإغلاق المباني الرسمية، والمشاركة في مسيرة احتجاج، أو أي إجراء آخر هو عمل سياسي. ومهدت الطريق لأكثر من عام، حيث تتم حركات الاحتجاج يومياً. هذا يعني أن كل الأعمال سياسية تجري في الشارع»[٣٧]. ومع ذلك، وكما ذُكر آنفاً، تُعَدْ هذه الأعمال محدودة ومعزولة وعادة تحدث لمدة قصيرة. لا يملك معظمها شعارات سياسية. يحركها الطلب على خدمات المياه وانخفاض الدخل والإسكان والوظائف وعقود العمل الجديدة ومسائل أخرى مشابهة. عندما يتم تلبية بعض هذه المطالب بضخ كمية جديدة من المال العام، عادة ما تنتهي الاحتجاجات. بالطبع، يمكن هذا الوضع أن يدوم لفترة طويلة، بخاصة إذا هبطت أسعار النفط والغاز، ولم تعد الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها بشكل كامل.

تجنّب سياسة الدولة في إخماد النار الواحدة تلو الأخرى (دور الإطفائي) مسألة مناقشة ضرورة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع. أدى نقص السبل السلمية والمناسبات العادية أو ذات الطابع المؤسسي للتفاعل بين الدولة والمجتمع حول السياسات العامة، إضافة إلى عدم الثقة والشك، إلى خلق هوّة بين النخبة الحاكمة والمواطنين، باستثناء اشتباكات عنيفة في بعض الأحيان الناجمة في الواقع من هذا التباعد. على المرء فقط أن ينظر إلى استطلاعات الرأي الأخيرة التي أجريت في الجزائر لمعرفة مدى الفصل الموجود اليوم بين المجتمع، وبخاصة المكون من الشباب، والمؤسسات

---

(٣٦) Huntington, *Political Order in Changing Societies*, op. cit., p. 5.

(٣٧) Karim Aimeur, «Ne voulant pas des structures officielles les Algériens font la politique autrement,» L'Expression, Wednesday, January 18, 2012. Online at: <www.lexpressiondz.com>, Consulted on June 6, 2012.

الحاكمة والقيادة. إذ أظهر مسح أجراه المؤشر العربي في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١١، أن ما نسبته ٦٢ في المئة من أفراد العيّنة غير راضين عن عمل الحكومة. أكثر من ٥٠ في المئة لا يثقون بالأحزاب السياسية على الإطلاق، وعلى مقربة من ٣٠ في المئة لا يثقون بالجمعيات المدنية. وأشار المسح إلى أن ٥٤ في المئة من أفراد العيّنة لا يثقون بالنظام القضائي[٣٨].

تعكس اللامبالاة وعدم الثقة تجاه المؤسسات السياسية والعمليات عجزاً كبيراً في الشرعية التي لا يمكن تجاهلها لفترة طويلة، أو نفيها بمساعدة الإنفاق الشعبوي الذي يعتمد على إيجار النفط والغاز. يمكن تفاقم الأمور بسهولة إذا كان هناك انخفاض كبير في واردات النفط والغاز الطبيعي، أو ارتكبت الدولة وعملاؤها خطأً جسيماً قد يكون بمثابة الشرارة التي من شأنها أن تشعل تمرداً مسلّحاً من المرجح أن يكون أسوأ بكثير من ذلك الذي قاده الإسلاميون. للأسف، بسبب غياب الصدمة، من المرجح أن يستمر النظام بحكمه لفترة أطول، حتى إنه يتوقع كثيرون من المراقبين أن تُدخِل الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠١٤ بديلاً فقط من الرئيس بوتفليقة.

يصعب إدراك «استثنائية» الجزائر على المدى المتوسط في أعقاب ربيع الثورات التي هزت المنطقة. لتجنّب انفجار شبه مؤكد، فإن البلد يحتاج إلى إصلاح حقيقي للمؤسسات، وتغيير حقيقي للقيادة المدنية على المستويات كلها، وإدخال إصلاحات اقتصادية سليمة تهدف إلى تقليل الاعتماد الكبير على بيع المحروقات، والقضاء على السلوك المفترس لأصحاب المناصب العسكرية على المدنيين، واستيعاب مئات الآلاف من الشباب الباحثين عن عمل. للجزائر العديد من العوامل التي يمكن أن تساعد في التحول الإيجابي للدولة في مصلحة مواطنيها. تشمل هذه العوامل ثراء الموارد الطبيعية؛ علو مستوى الدخل والصادرات من الاحتياطيات النقدية؛ وجود نخبة حصلت على تعليم عالٍ، وقوة كبيرة من التكنوقراطيين؛ ازدهار الصحافة المطبوعة المستقلة والمشهد السياسي متعدد الأحزاب الذي يمكن الزيادة من جدواه من خلال دمقرطته.

(٣٨) تم الاستناد في أرقام المؤشر العربي إلى:

Fayçal Metaoui et Mehdi Bsikri, «Démocratie, gouvernement, religion, partis, économie, citoyenneté: Ce que pensent les Algériens,» *El Watan*, January 17, 2012. Consulted on June 6, 2012.

يمكن استغلال هذه الأصول بأحسن وجه إذا ما تم إجراء تغييرات مؤسسية مهمة. هناك حاجة إلى إعادة النظر في صلاحيات كل مؤسسات الدولة من أجل إنهاء هيمنة مكتب الرئاسة غير المنتج، والسماح للبرلمان بممارسة مهامه التشريعية ومهام التحقيق والرقابة، والدفع باستقلالية النظام القضائي فعلياً لأنه الوحيد القادر على ضمان الحريات الأساسية والحماية من تعسُّف السلطة والانتقام لأسباب سياسية. يجب أن يتقلص دور الجيش في السياسة(٣٩) إلى حدٍّ ما تحت ضغط الرئيس بوتفليقة، حتى يسمح ذلك بالمساءلة، وبالتناوب بشكل منتظم، لتمكين القادة المدنيين من توجيه البلاد نحو التنمية السياسية والاقتصادية الحقيقيتين. حتى إذا كانت هناك نيّة في سن هذه التعديلات، لن تجرى هذه التدابير بين عشية وضحاها، لكن من الضروري أن تبدأ مساعي الإصلاح الشامل الآن مع الأمل في أن تساعد في تجنب وقوع الانفجار شبه المؤكد الذي سينهي الاستثناء الجزائري في حقبة من التغيرات الشاملة في المنطقة والعالم. وبما أنه ليس من المرجح أن يبادَر بالتغيير من أعلى، على المجتمع أن يتخذ زمام الأمور من خلال دفع جبهة ديمقراطية واسعة ومستمرة استناداً إلى توافق الآراء بين معظم القوى على المعايير الأساسية مثل احترام النظام الدستوري وسيادة القانون والتسامح وتعارض وجهات النظر وتغيير القيادة بصفة منتظمة عن طريق الانتخابات، ومساءلة جميع شاغلي المناصب.

---

(٣٩) من الناحية الرسمية فإن المؤسسة العسكرية ملتزمة بالمشروع الديمقراطي والحكم الجمهوري مع ذلك، فإن معظم الناس يرونها العمود الفقري للنظام السياسي الجزائري، حيث تؤدي دور «صانع الملك»، تتولى الأمن والاستقرار في البلاد، ولها مكانة لا تعادلها مكانة أي طرف آخر في مؤسسات الدولة العليا.

الفصل السادس

التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء المَلَكية الإصلاحية

محمد ضريف(*)

مُقدّمة

إن تطور النظام السياسي المغربي رهين بمدى قدرة الفاعل السياسي سواء أكان مركزياً أم فرعياً في البحث عن إجابات حقيقية عن الأسئلة التي يطرحها المجتمع، ومن بين الأسئلة التي تفرض نفسها سؤال تمثل الفاعل السياسي لمفهوم الإصلاح ومتطلباته، وفي مقدمتها مطلب الإصلاحات الدستورية، وهنا نلاحظ ذلك الفرق الموجود بين من يطالب بإصلاحات دستورية، ومن يطالب بتعديل الوثيقة الدستورية. إذا كان الأمر يتعلق بالمطالبة بتعديل الدستور فإن ذلك لا يفيد بالضرورة إنجاز إصلاح دستوري، وبتعبير آخر، قد تُجرى تعديلات دستورية من دون أن يُحدث ذلك تغييراً في بنية المؤسسات السياسية القائمة، أو طبيعة الآليات الناظمة لاشتغالها، أما إذا كان الأمر يتعلق بالمطالبة بإصلاحات دستورية، فإن هذه المطالبة تطرح العديد من الإشكالات.

لعل أول إشكال يطرح نفسه هو ذلك المتعلّق بمفهوم الإصلاح ذاته، وما يرتبط به من تفريعات تقتضي الكثير من التدقيق، وهنا نجد أنفسنا أمام سؤال مركزي: ما هي غاية الإصلاح الدستوري؟ هل هي مجرد إعادة النظر في اختصاص هذه المؤسسة أو تلك، مثل توسيع اختصاصات الوزير الأول

(*) أستاذ القانون بجامعة الحسن الثاني، المحمدية ـ المغرب.

وتوسيع اختصاصات المؤسسة البرلمانية وتمكينها من وسائل أداء وظيفتها الدستورية كاملة، أم هي إعادة نظر جذرية في طبيعة العلاقات بين المؤسسات الدستورية؟

إن **ثاني** إشكال يفرض نفسه، هو ذلك المرتبط بمستويات الإصلاح الدستوري، هل يتمّ التركيز على المستوى الأول المعروف بالجيل الأول ذي البعد «السياسي»، أم يتمّ التركيز على المستوى الثاني المعروف بالجيل الثاني ذي البعد «المجالي»؟ إن هذا الإشكال مرتبط أساساً بتحول في المواقف والتصورات، حيث هناك مطلب للانتقال من «الديمقراطية التمثيلية» إلى «الديمقراطية التشاركية»، وهكذا سنسمع أصواتاً تتحدث عن ضرورة التحرر من ذلك التصور الذي يدعو إلى إعادة النظر في آليات اشتغال المؤسسات السياسية لأنه تصور أضحى تقليدياً لكونه محكوماً بمنطق الديمقراطية التمثيلية المتجاوز والعمل على بناء آليات الديمقراطية التشاركية، وفي مقدمها تحديد طبيعة العلاقة بين «المركز» و«المحيط» داخل الدولة، وهو ما يختزل راهناً في مشروع الجهوية الموسَّعة.

يتحدد **ثالث** إشكال في منطلق الإصلاح: هل الإصلاح يجب أن ينطلق من المؤسسات السياسية التنفيذية والتشريعية والقضائية، أم يجب أن ينطلق من الأحزاب السياسية؟ في هذا الإطار تتعمق التباينات بين الملك باعتباره مالك القرار السياسي، وقيادات بعض التنظيمات السياسية، فالطرف الأول لا يرى فائدة من الإصلاحات المؤسساتية ما لم يتم إصلاح التنظيمات السياسية، ولعل هذا التصور هو الذي انتهج بفتح نقاش عمومي واسع حول مشروع قانون الأحزاب السياسية، والذي انخرطت في مناقشته مختلف الفاعليات سواء كانت مدنية أم سياسية، وانتهى الأمر باعتماده قانوناً في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

يروم هذا الفصل رصد مسار بناء الملكية الإصلاحية عبر التحول الديمقراطي الذي يشهده المغرب، واعتمدتُ فيه مقاربة تدرجية سرّعت وتيرتها منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش في تموز/يوليو ١٩٩٩.

أولاً: في سياقات التحول الديمقراطي: ثلاث لحظات فارقة

ما فتئ الملك محمد السادس يبعث منذ اعتلائه العرش بإشارات واضحة في اتجاه إنجاز عملية تحوُّل نحو الديمقراطية بشكل تدريجي، وفي هذا

الإطار يمكن القول إن هناك ثلاث لحظات فارقة شكّلت في مجملها سياقات هذا التحول:

- لحظة اعتماد المفهوم الجديد للسلطة.
- لحظة قرار طيّ ملف سنوات الرصاص.
- لحظة تبنّي المفهوم الجديد للحكم.

١ - في المفهوم الجديد للسلطة: ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩

طرح محمد السادس المفهوم الجديد للسلطة بدلالة محددة من خلال خطاب ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ في الدار البيضاء، وهو ينصبّ على مفهوم سلطات الإدارة الترابية وليس على السلطة السياسية، وهذا المفهوم الجديد للسلطة يفضي إلى التساؤل عن مجال الاستمرارية ومجال القطيعة[١]. يُجسّد محمد السادس الاستمرارية على مستوى مفهوم السلطة السياسية كما تبلور وصِيغ في عهد الحسن الثاني، ولهذه الاستمرارية مؤشرات يمكن رصدها من خلال زاويتين: التصور والممارسة. فمن زاوية التصور، يشدِّد محمد السادس على أربعة مفاهيم:

يتمثل المفهوم **الأول** في تأكيد مركزية دور الملك بصفته حَكَماً، وهو مفهوم يشكّل حجر الأساس في مفهوم الحسن الثاني للسلطة السياسية[٢]. ويتجلّى المفهوم **الثاني** في التركيز على منزلة الملك بصفته أميراً للمؤمنين وحرصه على ممارسة صلاحياته الدستورية كاملة طبقاً لمقتضيات الفصل ١٩ من الدستور[٣]. ويرتبط المفهوم **الثالث** بالتشديد على ضرورة احترام الإطار «الطقوسي» للمؤسسة الملكية بإحالته على الفصل ٢٣ من الدستور الذي ينص: شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته[٤]. ويتعلق المفهوم **الرابع** باستحضار فكرة «خصوصية» المجتمع المغربي، وبالتالي «نسبية» القيم الديمقراطية[٥].

---

(١) Scott Macleod, «The King of Cool,» Times, 20 June, 2000, <http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,997285,00.html>.

(٢) خطاب العرش بتاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، <http://www.map.co.ma>.

(٣) خطاب ٢٠ أغسطس/ آب ١٩٩٩، <http://www.map.co.ma>.

(٤) الخطاب نفسه.

(٥) Macleod, «The King of Cool».

تتحدد هذه الاستمرارية كذلك في مفهوم «وزارات السيادة التي شكلت موضوع خلاف دفع بأحزاب الكتلة الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى الامتناع عن المشاركة في حكومة كان الملك يعتزم الاحتفاظ بأربع وزارات فيها (الوزارة الأولى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة العدل)، وتقلّص عددها في مبادرة الملك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى واحدة: وزارة الداخلية. وعندما تشكلت حكومة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨ برئاسة عبد الرحمن اليوسفي في إطار «توافقي» حضرت وزارات السيادة بشكل قوي، وذلك من خلال ست وزارات: وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وكتابة الدولة للدفاع الوطني والأمانة العامة للحكومة.

إن مفهوم وزارات السيادة الذي ظل محل «جدل» و«رُفض» من رموز سياسية مشاركة في الحكومة، سيتم تثبيته في ظل حكم «محمد السادس»، حيث سيرفع عدد وزارات السيادة إلى ثماني، وذلك بإضافة وزارتين جديدتين: كتابة الدولة في الداخلية وكتابة الدولة في الشؤون الخارجية[٦]. إن المفهوم الجديد للسلطة مسكون بهاجس أساسي: كيفية إقامة دولة القانون واحترام حقوق الإنسان، وكان المدخل يقتضي الإجابة عن سؤال يرتبط بطبيعة العلاقة بين «دمقرطة» السلطة السياسية و«أنسنة» الإدارة الترابية، وكانت هناك مقاربتان تبدوان متناقضتين: **الأولى** شمولية، و**الثانية** اختزالية.

تتأسس المقاربة الشمولية على رؤية تذهب إلى تلازم المسألة الحقوقية والمسألة الديمقراطية، حيث لا يمكن أن تقوم دولة القانون واحترام حقوق الإنسان إلا بدمقرطة النظام السياسي القائم. هذه «الدمقرطة» هي التي تفتح المجال أمام احترام حقوق الإنسان، ذلك أن احترام حقوق الإنسان ليس بحاجة إلى إطار قانوني فقط، بل هو بحاجة كذلك إلى إطار مؤسساتي يشكل ضمانة هذه الحقوق، وليس هناك ضمانة أكبر من النظام السياسي الديمقراطي.

شكّلت وفاة الملك الحسن الثاني واستخلاف ابنه محمد السادس فرصة لإعادة طرح مسألة الإصلاح السياسي والدستوري في محاولة قصد التعرف إلى «مدى» قبول الملك الجديد بهذه المطالبة، غير أن رد الملك لم يتأخر، حيث

(٦) حكومة اليوسفي الثانية: ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

أكد حرصه على ممارسة صلاحياته الدستورية كاملة، كما ينص على ذلك الفصل ١٩ من الدستور، وطالب الجميع باحترام مقتضياته(٧).

تلقّت القوى السياسية «رسالة» الملك، وأدركت فحواها المتمثل بعدم ضرورة الربط بين المسألة الديمقراطية والمسألة الحقوقية، وبأن منطق التوافق يقتضي التخلي عن المقاربة «الشمولية» لفائدة المقاربة «الاختزالية». هذه الأخيرة تتأسس على فكّ الارتباط بين المسألة الحقوقية والمسألة الديمقراطية، وفي هذا السياق يندرج المفهوم الجديد للسلطة، كما طرحه محمد السادس الذي يقوم على التمييز بين السلطة السياسية والسلطة الإدارية، أو بتعبير أوضح، يتأسس على تفكيك الارتباط بين المسألة «الديمقراطية» والمسألة «الحقوقية» كمدخل لبناء دولة القانون في إطار نظام الملكية التنفيذية، حيث يسود الملك ويحكم كما تحدّث عنها محمد السادس في صحيفة *Le Figaro* في عام ٢٠٠٢. ولعل هذا التصور هو الذي كان وراء قرار العمل من أجل الطي النهائي لملف سنوات الرصاص عبر إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة.

٢ - في سياق طي ملف سنوات الرصاص: ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤

قطع المغرب، سلطة ومجتمعاً، خطوات كبرى لطيّ ملف سنوات الرصاص، وذلك بتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، بمبادرة من محمد السادس، التي أنهت أشغالها نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، بإعداد تقرير نهائي تضمّن مجموعة من التوصيات للحيلولة دون تكرار ما جرى في الماضي من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. احتاج المغرب وقتاً لا بأس به لكي تختمر فكرة فتح ملف سنوات الرصاص. وعندما اختمرت الفكرة كان هناك تباين في مواقف المنظمات الحقوقية المغربية حول سبل معالجة انتهاكات الماضي، وتبين أن هناك مقاربتين: مقاربة شبه رسمية تعتبر أن قرار فتح ملف سنوات الرصاص يشكّل في حد ذاته تحولاً مهماً في طبيعة السلطة في المغرب، وبالتالي يجب العمل على إنضاج شروط هذا التحول باعتماد تدابير تضمن حقوق الضحايا وذويهم

(٧) خطاب ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٩، <http://www.map.co.ma>.

من دون نبش عميق في الذاكرة من شانه أن يُعيق السير نحو الأمام. ومقاربة جذرية ترى أن بناء المستقبل لا يمكن أن يتحقق من دون الكشف عن الحقيقة كاملة من جهة ومساءلة المسؤولين السابقين عن الانتهاكات الجسيمة من جهة أخرى. وكان للذين تبنوا المقاربة الجذرية موقف رافض لهيئة الإنصاف والمصالحة باعتبارها هيئة رسمية، وطالبوا بتعيين هيئة مستقلة لكشف الحقيقة.

أتى تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة في سياق اعتماد مقاربة توافقية من طرف الملك محمد السادس تروم الطي النهائي لملف انتهاكات الماضي، وذلك انطلاقاً من اعتبارين: يتمثل الاعتبار **الأول** في كون اعتماد المقاربة الجذرية من شأنه أن يعمّق الفجوة بين مكوّنات المجتمع، وهو وضع لا يخدم بأي حال من الأحوال ما تقتضيه إرادة إنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي باعتباره مسلسلاً يستوجب وجود حد أدنى من التوافقات والتفاهمات بين مختلف القوى المجتمعية. ويتجسد الاعتبار **الثاني** في كون الإغلاق النهائي لملف ماضي الانتهاكات لن يتحقق من دون إنصاف الضحايا وذويهم من جهة، وإحداث تصالح بين المغاربة وماضيهم من جهة أخرى[٨].

أُسست المقاربة التوافقية، إضافة إلى الاعتبارين السابقين، على وعي عميق بطبيعة النظام الملكي في المغرب، فهو نظام يرتكز على التغيير داخل الاستمرارية[٩]. هذا التوصيف هو الذي يجعل المقاربة التوافقية لتدبير ملف انتهاكات الماضي ترمي إلى حفظ الذاكرة من جهة واعتماد الصفح الجميل، من جهة أخرى. جسد التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة وما تضمنه من توصيات المقاربة التوافقية، حيث ركز على مستويين أساسيين:

يتعلق المستوى **الأول** بجبر الضرر في ما يرتبط بالضحايا أو ذويهم، بحيث صدرت مقررات بتعويض ٩٢٨٠ ضحية؛ ويتعلق المستوى الثاني بتحديد الوسائل والآليات التي يجب اعتمادها دستورياً ومؤسساتياً لتحصين حقوق الإنسان في إطار دولة القانون، ومنها:

- دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً.

---

(٨) محمد ضريف: هيئة الإنصاف والمصالحة، جريدة **المساء**، ٣ آذار/مارس ٢٠١١.

(٩) خطاب الملك محمد السادس يوم ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦،

<http://www.map.co.ma>.

- التنصيص الدستوري الصريح بفحوى الحريات والحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والتظاهر والعمل السياسي والنقابي والتجمع والإضراب.

- تعزيز مبدأ فصل السلطات ومنع تدخّل السلطة التنفيذية في تنظيم القضاء وسيره.

- القيام بإصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية.

- مراجعة النظام الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء من حيث تركيبته ووظيفته بهدف تقوية استقلالية القضاء.

- اعتماد استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب.

بعد إعداد التقرير النهائي من هيئة الإنصاف والمصالحة ومصادقة الملك محمد السادس عليه، برزت ثلاثة أسئلة:

- إلى أيّ حدّ سيساهم هذا العمل في الإغلاق النهائي لملفّ ماضي الانتهاكات الجسيمة؟

- هل المقاربة التوافقية المعتمدة من شأنها إنصاف الضحايا وذويهم وإحداث المصالحة المنشودة؟

- هل بالإمكان تنفيذ توصيات الهيئة بمعزل عن إصلاح شامل للسياسات العمومية؟

في محاولة للإجابة عن السؤال الأول: يرى نشطاء حقوقيون أن عمل هيئة الإنصاف والمصالحة لا يغلق ملفّ ماضي الانتهاكات، بل يُبقيه مفتوحاً، بخاصة أن الحقيقة لم تكشف كاملة في عديد من القضايا التي لا يزال الغموض يلفّها، وعلى رأسها قضية اغتيال المهدي بن بركة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، غير أن نشطاء حقوقيين آخرين يرون نقيض ذلك. فعمل هيئة الإنصاف والمصالحة على الرغم مما وُجه به من انتقادات، أفضى إلى الكشف عن كثير من حقائق انتهاكات الماضي وحدد المسؤوليات. وانطلاقاً من ذلك طالبت الهيئة الدولة بتقديم اعتذار علني للضحايا وذويهم.

وهناك من يرى أن عمل هيئة الإنصاف والمصالحة من شأنه إنصاف الضحايا وذويهم من جهة، وإحداث المصالحة بين المغاربة وماضيهم من جهة

أخرى. وفي المقابل يرى بعض آخر أن الإنصاف لن يتحقق بالتعويض المادي للضحايا، أو اللجوء إلى الأشكال الأخرى لجبر الضرر فقط، بل يفيد أيضاً مساءلة الجهات التي تورطت في الانتهاكات. وعليه، بالنسبة إلى هذا الفريق ظلمت هيئة الإنصاف والمصالحة الضحايا عندما ألزمتهم بعدم ذكر أسماء الجلّادين خلال جلسات الاستماع التي أشرفت على تنظيمها، كما إن المصالحة المأمولة لم تحدث.

٣ - في سياق المفهوم الجديد للحكم: ٩ آذار/ مارس ٢٠١١

كانت القوى السياسية المعارضة في المغرب لا تراهن كثيراً على المفهوم الجديد للسلطة، كما لم تكن تؤمن بجدوى الفصل بين المقاربة الحقوقية والمقاربة السياسية، بل ظلت تطالب بضرورة اعتماد مفهوم جديد للحكم من خلال مراجعة عميقة لمقتضيات الدستور، ووفّرت أجواء الربيع العربي من جهة، وظهور حركة شباب ٢٠ شباط/ فبراير من جهة أخرى الشروط الملائمة للانتقال من المفهوم الجديد للسلطة إلى المفهوم الجديد للحكم، كما عبّر عن ذلك خطاب محمد السادس في ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، فما هي حركة شباب ٢٠ شباط/ فبراير؟

في ورقة تعريفية صادرة عن حركة ٢٠ شباط/ فبراير بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١١، تقدم الحركة نفسها باعتبارها حركة شباب مغربي مستقلة عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية، تحمل حباً كبيراً لهذا الوطن، وهذا الحب هو الذي حرك فيها الدافع للمطالبة بالتغيير من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، كما تعتبر الحركة نفسها امتداداً طبيعياً للحركات الاحتجاجية التي يعرفها المغرب، وكتعبير عن تفاعل شباب الإنترنت مع هذه الحركية، وهو تفاعل عبّر عن نفسه من خلال تشكيل مجموعات افتراضية عبر خدمة «الفيسبوك» من بينها مجموعة «مغاربة يتحاورون مع الملك».

قبل الإعلان عن تشكيل حركة ٢٠ شباط/ فبراير، بادرت مجموعة شبابية افتراضية بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إلى تحديد يوم ٢٠شباط/ فبراير يوماً للتظاهر السلمي في مختلف المدن المغربية، وأطلقت هذه المجموعة على نفسها اسم «حركة حرية وديمقراطية الآن»، وأعلن عن ميلاد هذه الحركة على أرضية خمسة مطالب: إلغاء الدستور الحالي وتعيين لجنة تأسيسية من كفاءات هذا البلد النزيهة لوضع دستور جديد يضع الملكية في حجمها الطبيعي، وحل

البرلمان والحكومة والأحزاب التي ساهمت في ترسيخ الفساد السياسي، والقيام بإجراءات فورية حقيقية وملموسة للتخفيف من معاناة الشعب المغربي، وإحداث صندوق عاجل للتعويض عن البطالة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة، وتعيين حكومة موقتة تقوم بالتدبير الموقت في انتظار وضع الدستور وتوافق الهيئات والفاعليات النزيهة من فئات الشعب كافة على ما يجب القيام به في إطار العقد المجتمعي الجديد بين الملكية والمجتمع(١٠). عرّفت حركة حرية وديمقراطية الآن نفسها بكونها حركة مغربية ديمقراطة مستقلة تعبّر عن تطلعات جميع من يؤمن بانتمائه لهذه الأرض وما تحمله من تنوّع جغرافي وثقافي تحت القيم المقدسة لحقوق الإنسان في الحرية والاختلاف وإرادة العيش المشترك، وتدعو الملك إلى مواكبة التحولات العالمية في التغيير وتحجيم تأثير الاستئصاليين ذوي المقاربات الأمنية القديمة الضيقة(١١).

في سياق الدعوة إلى التظاهرات يوم ٢٠ شباط/ فبراير، تشكلت حركتان انطلاقاً من مجموعتين شبابيتين افتراضيتين التحقتا بحركة حرية وديمقراطية الآن هما «حركة الشعب يريد التغيير»، و«حركة الانتفاضة من أجل الكرامة»، وأصدرت هذه الحركات الثلاث بياناً مشتركاً يوم ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١١، وأطلقت على نفسها اسم «مجموعات شباب ٢٠ فبراير»، وأبرزت مواقفها كالتالي: اعتبار التظاهر السلمي يوم ٢٠ شباط/ فبراير تظاهراً يهدف إلى المطالبة بإحداث التغييرات الدستورية العميقة والجذرية بنقل المغرب نحو نظام ملكي برلماني والتحذير من محاولات الركوب على المطالب الواضحة والسقف السياسي للتظاهر، ودعوة عموم المغاربة إلى الخروج للتظاهر السلمي في إطار الانضباط والمسؤولية، ومناشدة المثقفين والفاعلين الجمعويين والغيورين الخروج عن الصمت والعمل على تحقيق التغير المنشود(١٢).

بعد يوم من إصدار الحركات الثلاث بياناً مشتركاً باسم «مجموعات شباب ٢٠ فبراير»، ستتوحد هذه الحركات في اليوم الموالي، أي ١٦ شباط/

---

(١٠) البيان الأول لحركة حرية و ديمقراطية الآن بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، <http://www.fev.wordpress.com>.

(١١) البيان الثاني لحركة حرية و ديمقراطية الآن بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، <http://www.fev.wordpress.com>.

(١٢) بيان مجموعات شباب ٢٠ فبراير بتاريخ ١٥شباط/ فبراير ٢٠١١، <http://www.fev.wordpress.com>.

فبراير ٢٠١١ في ما بينها ليظهر أول مرة اسم «حركة شباب ٢٠ فبراير» التي حددت مطالبها بـ:

- إقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقة للشعب.
- حل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية موقتة تخضع لإرادة الشعب.
- خلق قضاء مستقل ونزيه.
- محاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن.
- الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية.
- الاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية لغة وثقافة وتاريخاً.
- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.
- محاكمة المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد(١٣).

ما هو السبب الذي ساهم بدفع بعض المجموعات الشبابية الافتراضية إلى التحول، في ظرف قياسي، إلى حركة شباب ٢٠ فبراير؟ يكمن السبب الرئيس في المساندة التي حظيت بها الدعوة إلى التظاهر منذ أطلقتها «حركة حرية وديمقراطية الآن»، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث سارعت «الحركة الحقوقية المغربية» منذ ٢ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى التعبير عن هذه المساندة، كما دعت هذه الحركة الحقوقية التي تضم ٢٠ منظمة حقوقية وجمعوية بعد أسبوعين من ذلك التاريخ إلى دعم ومساندة حركة ٢٠ فبراير، والحركات الاحتجاجية السلمية المعلنة كلها من أجل الحقوق والمطالب المشروعة للشعب المغربي وعلى رأسها تغيير الدستور بهدف إقرار دستور ديمقراطي، ودعوة السلطات المغربية إلى التعامل بشكل حضاري مع مبادرة ٢٠ فبراير، وضرورة احترام إرادة المواطنين في الاحتجاج السلمي وضمان حقهم في التعبير بشكل حضاري عن تطلعاتهم في وطن ينعمون فيه بالحرية والكرامة والمواطنة(١٤). كما دخلت جماعة العدل والإحسان على الخط لتدعو المغاربة إلى التظاهر والنزول إلى

---

(١٣) بيان حركة شباب ٢٠ فبراير بتاريخ ١٦شباط/فبراير ٢٠١١،
< http://www.fev.wordpress.com >.

(١٤) بلاغ «الحركة الحقوقية المغربية» بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١١،
< http://www.fev.wordpress.com >.

الشارع، وفوّضت قطاعها الشبيبي حق اختيار الأساليب والأشكال التي يراها مناسبة للمشاركة في تظاهرات عشرين شباط/ فبراير.

طُرحت تساؤلات حول من يقف وراء حركة شباب ٢٠ فبراير، هل هي حركة مستقلة عن التنظيمات السياسية، كما ورد ذلك في بيانها الصادر بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١، أم هي امتداد للقوى المطالبة بالتغيير في المغرب إسلامية كانت أم يسارية أم أمازيغية؟ بصرف النظر عن الجواب، فإن حركة شباب ٢٠ فبراير لا يمكن فصلها في الظرف الراهن عن القوى الداعمة لها، وذلك من خلال المعطيين الآتيين:

- يتعلق **المعطى الأول** بكون مطالب هذه الحركة تطورت في سياق دخول قوى أخرى على الخط، فالمجموعات الشبابية في البداية لم تكن تطالب بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي جديد، فعلى سبيل المثال كان مطلب حركة «حرية وديمقراطية الآن» في بيانها الأول الصادر بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ هو تعيين لجنة تأسيسية، ليصبح المطلب بعد ذلك انتخاب مجلس تأسيسي، كما إن هذه الحركة كانت تطالب بوضع الملكية في حجمها الطبيعي في الدستور الجديد، ثم أصبح المطلب بعد ذلك إحداث التغييرات الدستورية والسياسية العمقية والجذرية الكفيلة بنقل المغرب نحو نظام ملكي برلماني.

- يرتبط **المعطى الثاني** بكون المشاركين في تظاهرات ٢٠ شباط/فبراير وتظاهرات ٢٠ آذار/مارس وتظاهرات ٢٤ نيسان/أبريل ينتمون تحديداً إلى جماعة العدل والإحسان ونشطاء اليسار الراديكالي، بحيث أضحى من الصعب التمييز بينهم وبين المشاركين من حركة شباب ٢٠ فبراير.

في إطار **المعطى الثاني** كان من الضروري التشديد على القيمة المضافة لحركة شباب ٢٠ فبراير، حيث استطاعت أن تجسر الفجوة بين قوى التغيير السياسي، بخاصة بين نشطاء جماعة العدل والإحسان ونشطاء اليسار الراديكالي، فهؤلاء جميعاً احترموا سقف المطالب المتفق عليها من قبيل المطالبة بالملكية البرلمانية عبر إقرار دستور ديمقراطي، والمطالبة بمحاربة الاستبداد والفساد، تاركين وراءهم مرجعياتهم الأيديولوجية المتباينة، حيث لم تعد هناك مطالبة بإقامة الدولة الإسلامية أو إقامة الدولة الاشتراكية، وإنما أصبح هناك تشديد على إقامة الدولة المدنية العصرية: دولة الكرامة والمواطنة.

لا أحد يشكّك في الدينامية التي أطلقتها حركة شباب ٢٠ فبراير في المغرب مستفيدة مما جرى بخاصة في تونس ومصر، هذه الدينامية التي أفضت إلى دفع المؤسسة الملكية إلى فتح ورش الإصلاحات الدستورية من خلال خطاب ٩ آذار/مارس، وتشكيل لجنة استشارية لتعديل الدستور واتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتكريس آليات ممارسة الحريات الفردية والجماعية من قبيل تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتحويل ديوان المظالم إلى مؤسسة الوسيط وإحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، كما اتخذت إجراءات كانت ضمن مطالب حركة شباب ٢٠ فبراير مثل العفو عن بعض المعتقلين السياسيين، وإحالة بعض المتهمين بنهب المال العام على القضاء.

ثانياً: الخلفيات الأساسية

إن سياقات التحول نحو الديمقراطية كانت محكومة بخلفيات أساسية تتمحور حول مسألة المشروعية، وهذه المسألة عبّرت عن نفسها في المغرب من خلال ثلاث إشكاليات مركزية: إشكالية جوهر السلطة؛ وصراع المشروعيات؛ تراتبية المشروعيات.

١ ـ في جوهر المشروعية

تتمثل الاستراتيجية السياسية للمؤسسة الملكية في المغرب ارتباطاً بالشأن الانتخابي في إحداث نوع من التمييز بين التمثيلية العليا للملك والتمثيلية الدنيا للفاعلين الانتخابيين. هذه الاستراتيجية السياسية ترتكز على أساسين: الأول ذي طبيعة معيارية، والثاني ذي طبيعة سياسية.

لم يتضمن دستور ١٩٦٢ أي إشارة إلى الملك باعتباره الممثل الأسمى للأمة، فالفصل ١٩ منه كان ينص على أن «الملك أمير المؤمنين ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها. وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور». غياب أي إشارة واضحة في الدستور بكون الملك هو الممثل الأسمى للأمة سيطرح خلافاً بين الفاعلين السياسيين في خضم الصراع الذي كان يعيشه المغرب بين مختلف الفرقاء منذ الاستقلال، بخاصة أن الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام ١٩٦٣ أفرزت معارضة برلمانية قوية من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. هذا الوضع جعل مسألة

«التمثيلية» تطرح نفسها بقوة في سياق تناقض واضح بين منطقين: منطق يتحصن وراء المشروعية الدينية والتاريخية للمؤسسة الملكية، ومنطق مضاد يدافع عن المشروعية الديمقراطية. ولعل إعلان حالة الاستثناء في حزيران/ يونيو ١٩٦٥، وتعليق العمل بمقتضيات الدستور كانا محكومين بتداعيات مسألة «التمثيلية».

في هذا الإطار، ووفق هذا المنطق، يصدر الدستور الثاني في تاريخ المغرب بعد الاستقلال، دستور ١٩٧٠ الذي أضاف فقرة جديدة في الفصل ١٩ لم تكن موجودة في دستور ١٩٦٢، وهي: «الملك الممثل الأسمى للأمة»، وهي الفقرة التي ظلت مثبتة في دساتير ١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦. إن هذه الصيغة الجديدة التي أقرها دستور ١٩٧٠ تساعد في إعادة قراءة الفصل الثالث من الدستور، الذي ينص على كون الفاعلين الانتخابيين، وفي مقدمهم الأحزاب السياسية، تساهم بتمثيل المواطنين، وبناء على الصيغة الجديدة للفصل ١٩ ومقتضيات الفصل الثالث أصبح واضحاً أن الاستراتيجية السياسية للمؤسسة الملكية تروم إحداث تمييز بين التمثيلية العليا للملك باعتباره الممثل الأسمى للأمة، والتمثيلية الدنيا للفاعلين الانتخابيين باعتبارهم مجرد مساهمين بتمثيل المواطنين.

بين وصف الملك محمد السادس الملكية المغربية بكونها ملكية «تنفيذية»[١٥]، ووصفه إياها بكونها ملكية «فاعلة»[١٦]، تكمن حقيقة ناصعة تتمثل بكون الملك يرغب في الاحتفاظ بمسافة واضحة تجاه «المشروعية الانتخابية»، فالمؤسسة الملكية ليست مؤسسة «منتخبة»، لكنها مؤسسة «مبايَعة»[١٧]. تستند الاستراتيجية السياسية للمؤسسة الملكية المجسدة في تأكيد التمثيلية العليا للملك باعتباره الممثل الأسمى للأمة في تصريفها إلى مستويين: الأول له ارتباط بالمجال البرلماني، والثاني مقترن بالمجال الحكومي. كان الملك الحسن الثاني يعتبر «البرلمانيين» بمثابة مستشاريه بما يفيد، من منظور الملك طبعاً، إن للبرلمان دوراً «استشارياً»، وليس له دور «تمثيلي»، وهذا

---

(١٥) Le Figaro, Mardi 4 September 2001.

(١٦) خطاب ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٣ <http://www.map.co.ma>.

(١٧) محمد ضريف: إشكالية التمثيلية في النسق السياسي المغربي، جريدة **المساء** ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٠.

المنظور يتطابق تمام التطابق مع فكرة التمثيلية «الدنيا» التي تجسدها المؤسسات المنتخبة، وقد كرست تركيبة البرلمانات السابقة هذه الفكرة بما فيها مجلس النواب المنبثق عن اقتراع ٧ أيلول/ سبتمبر٢٠٠٧. أما على المستوى الحكومي فأعاد تشكيل حكومة عباس الفاسي المعيّنة عقب اقتراع ٧ أيلول/ سبتمبر٢٠٠٧ النقاش إلى الواجهة حول مدلول الفصل ٢٤ من الدستور من جهة، وحول طبيعة تمثيلية الحكومة من جهة أخرى، وبمقتضى هذا الفصل يعيِّن الملك الوزير الأول، ويُعيِّن باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، وله أن يعفيهم من مهامهم، ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها.

إن هذا الفصل كان باستمرار خاضعاً لقراءتين مختلفتين: قراءة «نصية» تمنح الملك صلاحية تعيين الوزير الأول بصرف النظر عن حصوله على أغلبية برلمانية من عدمه، وبصرف النظر عن كونه «سياسياً» أو «تكنوقراطياً»، وقراءة «سياقية» فرضت نفسها بعد تعيين الملك الحسن الثاني لعبد الرحمن اليوسفي يوم ٤ شباط/ فبراير ١٩٩٨، وكلّفه بتشكيل حكومة ما يعرف بالتناوب التوافقي، إذ بموجب هذه القراءة أصبح الملك مطالباً بتكليف رئيس الحزب السياسي الذي يحتل المرتبة الأولى في الاستحقاقات الانتخابية في إطار ما عرف باحترام المنهجية الديمقراطية، كما إن تعيين وزير أول، سواء ارتبطنا بالقراءة «النصية» أو بالقراءة «السياقية»، يجب أن يتم في إطار مقتضيات الفصل ٢٤ من الدستور، بحيث ترجع صلاحية اقتراح أعضاء الحكومة على الملك إلى الوزير الأول المكلف نفسه، غير أن الكيفية التي شكلت بها حكومة عباس الفاسي فتحت النقاش من جديد حول مضامين ودلالات هذا الفصل، فكثير من الفاعلين السياسيين والمتتبعين للشأن السياسي أجمعوا على كون الوزير الأول المكلف لم يقترح أعضاء الحكومة على الملك، وإنما اقتُرحوا عليه من مستشاري الملك، أو بتعبير أوضح، استلم لائحة أعضاء حكومته ليعرضها على الملك. وما أكد هذه الحقيقة كون مستشار الملك، محمد معتصم، سعى إلى إضفاء «المشروعية» على حرمان الوزير الأول، أي وزير أول، من صلاحياته في اقتراح أعضاء حكومته على الرغم من منطوق الفصل ٢٤ من الدستور، ما يدفع إلى التساؤل عن طبيعة «تمثيلية» الحكومة.

بتشكيل حكومة عباس الفاسي عقب اقتراع ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، أصبح هناك حديث عن ثلاثة أصناف من الوزارات: وزارات تمثل السيادة،

ووزارات يشغلها «مستقلون»، ووزارات يشرف عليها منتمون إلى بعض الأحزاب، إما حقيقة أو مجازاً. إن تشكيلة حكومة عباس الفاسي تدفع فعلاً إلى التساؤل عن طبيعة تمثيليتها، وبتعبير آخر: ماذا تمثل هذه الحكومة ومن تمثل؟ تولّد اقتناع لدى النخبة السياسية والمتتبعين للشأن السياسي بأن الصنف الثالث من أعضاء الحكومة، وهم المنتمون إلى الأحزاب السياسية، لا يمثلون أحزابهم، وإنما يمثلون الملك. إن هذا الواقع يجعل الصنف الثالث من أعضاء الحكومة مجرد «منفذين» للبرنامج الملكي، وهذا يفيد أن الوزراء «الحزبيين» لا يستمدون شرعيتهم الدستورية من المشروعية الانتخابية، وإنما من مشروعية الإنجاز، وخدمة «التمثيلية العليا» للملك باعتباره الممثل الأسمى للأمة والمستندة إلى مشروعية «ما وراء انتخابية»(١٨).

٢ - في صراع المشروعيات

عندما وصل محمد السادس إلى العرش بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٩، كان عليه أن يبذل جهوده منذ البداية لتقوية مصادر مشروعيته التي تآكل بعضها بسبب سياسات منتهجة سابقاً، فسحت لتنامي معارضة قوية يجسّدها التيار الإسلامي، فالملك لم يكن بمقدوره التحصن وراء المشروعية التاريخية فقط، كما لم يكن بمقدوره تعزيز مشروعيته الدينية من دون تغذية مشروعيته الشعبية. من هنا كان لقب «ملك الفقراء» تعبيراً قوياً عن هذه الرغبة. تقوية المشروعية الشعبية كانت بحاجة إلى آلية للشرعنة ستتمثل في إعطاء الأولوية للمسالة الاجتماعية وتكريس ثقافة التضامن والتلاحم الاجتماعي. بحث الملك محمد السادس عن مدخل لتقوية المشروعية الشعبية من خلال «الجهاد الاقتصادي» الذي يقتضي إعادة النظر في كثير من أساليب الاشتغال وتجديد الرؤى والتصورات(١٩).

تتأطر خيارات الملك أيديولوجياً بمقولة «العهد الجديد»، والعهد الجديد يقتضى «مفهوماً جديداً للسلطة»، وهو ما طرحه الملك في خطاب الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الذي ركز فيه على ضرورة ربح معركة التنمية الاقتصادية باعتبارها أساس كل مشروعية شعبية، وعلى مفهوم

---

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) محمد ضريف: **الدين والسياسة في المغرب** منشورات **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**. الدار البيضاء ٢٠٠٠.

«الفاعلية»، والفاعلية في الممارسة الملكية ارتبطت إجمالاً بالتكنوقراطية، وهو ما يفسر تعيين إدريس جطو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ على رأس الحكومة.

لا ترتبط الفاعلية في الخطاب الملكي بالفضاء الاقتصادي فقط، بل ترتبط بالفضاء السياسي أيضاً، هذه «الفاعلية» تتحقق من خلال أربعة مناحٍ:

أ - ضرورة إصلاح الأحزاب السياسية، فالملك في العديد من خطاباته طالب بإصلاح الآلة الحزبية سواء على مستوى دمقرطة هياكلها أو عقلنة أدائها، حيث إن التعاطي مع الأحزاب لن يتم إلا عبر المشروعية الديمقراطية[٢٠]، كما طالب الأحزاب السياسية بصياغة برامج حكومية واقعية وقابلة للتنفيذ[٢١].

ب - مطالبة المؤسسات المنتخبة مثل الجماعات المحلية والغرف المهنية بتأدية دورها كاملاً باعتبارها رافعة للتنمية الاقتصادية.

ج - الدعوة إلى ترشيح العناصر الكفوءة والمؤهلة لمساعدة الجهاز التنفيذي في إدارة الشأن العام.

د - تحديد مفهوم جديد للوطنية، فالملك ربط في خطاب ٢٠ آب/أغسطس المشار إليه الوطنية الجديدة بالفاعلية المتمثلة في توفير شروط الاستثمار والمساهمة في خلق الثروات وإيجاد مناصب الشغل ... إلخ.

إن رهان الملك محمد السادس المؤطر بمقولة «العهد الجديد» والمحكوم بمبدأ مركزي هو مبدأ الفاعلية، سعى من خلال استحقاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى استرجاع مشروعية كانت مفتقدة، وذلك في اتجاهين:

- تنظيم الانتخابات في موعدها الدستوري.

- تشكيل مجلس للنواب يُعبّر بصدق عن الكفاءات التي يزخر بها

---

(٢٠) خطاب ٢٠ أب/أغسطس ٢٠٠٢ <http://www.map.co.ma>.

(٢١) خطاب العرش بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٣ <http://www.map.co.ma>.

المغرب، وذلك من خلال سلوكيات عقلانية سواء من خلال نوعية مرشحي الأحزاب، أو من خلال اختيارات الناخبين.

هذا بالنسبة إلى رهان الملك، أما بالنسبة إلى رهان حكومة عبد الرحمن اليوسفي، التي سميت بحكومة التناوب التوافقي سواء في صيغتها الأولى بتاريخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨، أو في صيغتها الثانية بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، فكان مختلفاً، ومرتبطاً بالوصف الذي كانت تحمله، وهو وصف يعبّر عن افتقادها نسبياً للمشروعية الديمقراطية من خلال انبثاقها عن صناديق الاقتراع، فالوزير الأول وأحزاب الكتلة الديمقراطية التي ينتمي إليها طعنت في نتائج استحقاقات ١٤ شباط/نوفمبر ١٩٩٧، وتم تبرير قبول تشكيل الحكومة أو المشاركة فيها بالرغبة في المساهمة في إنقاذ المغرب من «السكتة القلبية».

عكس التصريح الحكومي الذي قدّمه عبد الرحمن اليوسفي أمام البرلمان بغرفتيه في نيسان/أبريل ١٩٩٨ رغبة الحكومة في البحث عن مشروعية بديلة: مشروعية شعبية تعوّض المشروعية البرلمانية المطعون فيها. هذا البحث كاد يُسقِط الحكومة في تضخيم خطاب شعبوي سرعان ما تم التراجع عنه نتيجة الانتقادات التي وجهت إلى الأداء الحكومي. فإذا كان رهان الملك مؤطراً بمقولة «العهد الجديد» أيديولوجياً، فإن رهان حكومة التناوب كان مؤطراً بمقولة «الانتقال الديمقراطي»، وإذا كان المبدأ الضابط لرهان الملك هو «الفاعلية»، فإن المبدأ الضابط لرهان حكومة التناوب كان هو «التمثيلية»، وهذا ما يفسر لماذا كانت حكومة التناوب التوافقي تؤكد أنه إذا استطاعت الإشراف على تنظيم انتخابات نزيهة فستكون قد أدت مهمتها كاملة.

تحدد رهان الاستحقاقات التشريعية ليوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في البحث عن مشروعية مفتقدة من خلال إعادة الاعتبار إلى العمل السياسي من جهة، وشرعنة التعددية الحزبية من جهة أخرى، وكان التساؤل الذي فرض نفسه بقوة: من خلال أي مقولة سيتحقق هذا الرهان، هل من خلال مقولة الانتقال الديمقراطي، أم من خلال مقولة العهد الجديد؟ كان عبد الرحمن اليوسفي الذي قاد حكومة التناوب التوافقي يؤمن في لحظة من اللحظات بوجود تكامل بين المقولتين، غير أن هذا الإيمان سرعان ما أعيد

النظر فيه بعد تكليف إدريس جطو بتشكيل الحكومة الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، واعتبار هذا التكليف خروجاً على «المنهجية الديمقراطية»، كما ورد في بيان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

إن مخلّفات اقتراع ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ رسّخت الاقتناع بأن مقولة «العهد الجديد» كانت تروم «احتواء» مقولة «الانتقال الديمقراطي». كان يعتقد المؤمنون بمقولة «الانتقال الديمقراطي» أن الاستحقاقات التشريعية للسابع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ يجب أن تشكل قطيعة مع مرحلة «الانتقال الديمقراطي» والمرور إلى المرحلة الديمقراطية، غير أن تداعيات هذه الاستحقاقات التشريعية وما سجّلته من نسبة مرتفعة من الامتناع عن التصويت تجاوزت ٦٣ في المئة، أعادت إلى الواجهة طرح ذلك التساؤل الذي كان جزءاً من الطبقة السياسية يخشى طرحه: ما هي حقيقة «الانتقال الديمقراطي» المتحدَّث عنه في المغرب[٢٢]؟

٣ - في تراتبية المشروعيات

كانت الحركة الوطنية تسعى إلى تحديث المجتمع عبر طرح تصور خاص للنظام السياسي في المغرب يتمثل بملكية دستورية، كما إنه منذ الاستقلال دخلت الحركة الوطنية في مسلسل إنتاج نظري يزكّي طروحاتها حول تقييد السلطة التي يتمتع بها العاهل المغربي. كان الاعتقاد السائد بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٢ أن النظام المغربي اختار طريق التحديث السياسي، بخاصة بعد إصدار مجموعة من القوانين والمؤسسات، مثل المجلس الوطني الاستشاري وظهير الحريات العامة والقانون الأساسي للمملكة... إلخ؛ وأن دورة المشروعية الدينية في المغرب أزيحت أو في طريقها إلى الإزاحة لتحل محلها دورة المشروعية «المدنية»، بخاصة بعدما تخلّى محمد الخامس عن اللقب التقليدي «سلطان»، واتخذ لقب «ملك». هذا الاعتقاد الذي سيتقوى في عام ١٩٦٢ بإصدار أهم تجسيدات العقلنة السياسية: «الدستور»، ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين الغربيين إلى القول إن دستور ١٩٦٢ يعتبر

---

(٢٢) محمد ضريف: بين مقولتي العهد الجديد والانتقال الديمقراطي. جريدة **المساء** ٧ تموز/يوليو ٢٠١٠.

بمثابة حدث عظيم يشكّل قطيعة مع ماضي المغرب السياسي والاجتماعي والنفسي[٢٣]، لكن سرعان ما سيتبين أن هذا «الدستور» أتى ليؤسس «تعايشاً تنازعياً» (Coexistence Conflictuelle) بين المشروعيات، وليس لتكريس المشروعية العقلانية.

يؤسس دستور ١٩٦٢ ما يسميه إيمستار (Emstard) بالتعايش التنازعي للمشروعيات[٢٤]، حيث كان يتضمن نمطين من المشروعية، **الأولى** «مدنية»، كما يُعبّر عنها الفصل الثاني من الدستور: «السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة على يد المؤسسات الدستورية»؛ **والثانية** «دينية»، كما يجسدها الفصل التاسع عشر من الدستور: «الملك أمير المؤمنين ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال المملكة في حدودها الحقة...».

هل يمكن القول إن التعايش التنازعي للمشروعيات الذي أسسه دستور ١٩٦٢ يستمد مرجعيته من المنظومة الإسلامية؟

يلاحظ كليفورد غيرتز (Clifford Geertz) أن المنظومة الإسلامية تتسم بوجود نوعين من المشروعية: **الأولى** «ذاتية» (Intrinseque) مطابقة للمبادئ التي تعترف للإمام بحق الحكم باسم «الله»، **والثانية** تعاقدية (Contractuelle) ترتكز على قبول الأمة سلطة خاضعة لأحكام الشريعة[٢٥]. على خلاف ما يذهب إليه غيرتز نعتقد أن نظرية إيمستار في التعايش التنازعي للمشروعيات لا يمكن أن تنطبق على المنظومة الإسلامية، ذلك أن الإسلام لا يعترف، ولم يعرف إلا شكلاً واحداً ووحيداً للمشروعية: هي المشروعية الدينية، حيث الخليفة يستمد حقه في الحكم من خلافته لله في الأرض، أما ما يسميه غيرتز بالمشروعية التعاقدية التي كانت تتجسد في «البيعة»، فلا يمكن اعتبارها

---

(٢٣) J. Aveille, «Le Maroc se donne une monarchie constitutionnelle,» *Confluent*, 27 (Janvier 1963), p. 6.

(٢٤) Jacques Lagroy, «La légitimation,» in M. Grawitz, and J. Leca, *Traite de science politique*, vol.1 (Paris : Presses Universitaires de France, 1985), p. 475.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٣٥.

مشروعية (Légitimité)، بل هي إحدى وسائل تجسيد المشروعية «الدينية»، بتعبير آخر، إن «البيعة» لا تشكّل «مشروعية تعاقدية»، بل هي «شرعنة» (Légitimation) ليس إلا، لكونها لا تتضمن أي بعد تعاقدي، بل هي العهد على الطاعة، كما يقول ابن خلدون[٢٦].

عاش النسق السياسي المغربي بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٥ في إطار وضعية تتسم بالتعايش التنازعي للمشروعيات، لكن النسق لم يكن بإمكانه الاستمرار في إطار وضعية شبيهة، لذلك سيتم وضع حد لهذه الوضعية بمجرد التمكن من إضعاف الحركة الوطنية وإعلان حالة الاستثناء طبقاً للفصل الخامس والثلاثين من الدستور من دون احترام مقتضياته.

حين أعلن الملك «حالة الاستثناء» في عام ١٩٦٥، فإنها لم تكن كذلك إلا في نظر القانونيين، أما من وجهة نظر الملك، فإن ما عرفه المغرب بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٥ فهو الذي كان يشكل حالة استثناء. منذ عام ١٩٦٥، وضع الملك حداً للتعايش التنازعي للمشروعيات المؤسس من قبل دستور ١٩٦٢ ليكرس مكانه المشروعية الأحادية المتمثلة بالمشروعية «الدينية»، وتكرست هذه المشروعية «الأحادية» معيارياً في دستور ١٩٧٠. غير أن بعض مظاهر عدم الاستقرار السياسي التي عرفها المغرب بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٢ جعلت السلطة السياسية تدرك أخطار الاعتماد على المشروعية الأحادية (الدينية)، وبالتالي ستحاول توسيع مجال مشروعيتها، إذ تم التخلي عن التفكير في إقصاء المشروعية «المدنية» التي سيتم «بعثها»، لكن فقط باعتبارها تزكية وتدعيماً للمشروعية «الدينية». في هذا السياق يندرج دستور ١٩٧٢. ولعل هذا ما دفع غويبال (Guibal) إلى القول إن دستور ١٩٧٠ هو تقنين لنظرية الحكم في الإسلام[٢٧]. كان دستور ١٩٧٢ يستمد مقتضياته من أيديولوجية في المشروعية يمكن تسميتها بأيديولوجية المشروعية التقليدوية (Traditionnaliste)، هذه الأيديولوجيا في المشروعية تفصل وسائل الشرعنة السياسية/المدنية عن سياقها «العقلاني» لتشحنها بحمولات تقليدية/دينية كأن تصبح الديمقراطية شورى أو مجلس النواب مجلساً للشورى. إن تهميش

---

(٢٦) محمد ضريف: «اشكالية المشروعية في المغرب» .**المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**. السنة الأولى . العدد ٤. خريف ١٩٨٧. ص ٤٦.

(٢٧) المصدر نفسه.

المشروعية «المدنية» لفائدة المشروعية «الدينية» يفيد في دلالته تهميش حقل (الملكية الدستورية) لفائدة حقل «إمارة المؤمنين»[٢٨].

ثالثاً: في تجلّيات التحول الديمقراطي: ثلاثة مستويات أساسية

إن المقاربة التدرجية لإنجاز عملية التحول نحو الديمقراطية في عهد محمد السادس هي التي تفسر جملة من التدابير والقرارات التي اتخذت من أجل إضفاء معنى على عملية التحول هذه، التي يمكن اختزالها في ثلاثة مستويات أساسية: مستوى الإصلاح الحزبي، ومستوى اعتماد الحكامة الترابية، ومستوى إصدار دستور جديد.

١ ـ في المستوى الحزبي: ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦

ما فتئت المسألة الحزبية تفرض نفسها على كل من يهتم بالإصلاح السياسي والمؤسساتي في المغرب. إن الأحزاب السياسية أدوات للوساطة السياسية من دونها تفقد الديمقراطية دلالاتها كلها، لذا كان من الضروري التفكير في الكيفية التي تشتغل بها هياكل الوساطة هذه. كان التفكير في إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية قد اعتمد رسمياً في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦ ليشكل مدخلاً لإنجاح التحول الديمقراطي في المغرب عبر محاربة ظاهرتين كانتا تسيئان للممارسة الحزبية: ظاهرة الترحال السياسي، وظاهرة التعددية الفاقدة لمعناها السياسي.

نوّه جميع الفاعلين السياسيين بمقتضيات المادة الخامسة من قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في شباط/فبراير ٢٠٠٦، التي حظرت على البرلمانيين تغيير انتماءاتهم الحزبية طيلة مدة ولايتهم البرلمانية، لكن سرعان ما تبين للجميع أيضاً صعوبة تنزيل هذه المقتضيات على أرض الواقع قبيل إجراء استحقاقات ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ الجماعية، وعلى الرغم من أن سلطات الإدارة الترابية أمرت باحترام تلك المقتضيات، كان للقضاء رأي آخر. آنذاك طرح سؤال مركزي: هل الإكراهات التي تحول دون وضع حد للترحال السياسي ناجمة عن اجتهاد في فهم النصوص القانونية، أم هي ناتجة من ترسبات أفرزتها الممارسة السياسية وكرّسها منطق

(٢٨) المصدر نفسه.

الدفاع عن المصالح الظرفية؟! بصرف النظر عن طبيعة الأجوبة التي يمكن تقديمها، الظاهر أن هناك خللاً في استيعاب دلالات الديمقراطية التمثيلية، حيث يجد الفاعل السياسي نفسه أمام سؤال التمثيلية، فقوة الأحزاب كما جرت العادة تُقاس بعدد المقاعد المتحصل عليها عبر صناديق الاقتراع، لذلك نجد في بريطانيا أن أي برلماني في مجلس العموم عندما يقرر تغيير انتمائه الحزبي تبطل عضويته وتُنظَّم انتخابات جديدة في دائرته، وهذا الإجراء يستند إلى فلسفة تتمثل بكون الناخب لا يصوِّت على شخص مرشح، وإنما يصوت على الحزب الذي يمثله هذا المرشح، وعليه فإن مسألة التمثيلية السياسية تكتسي كامل معانيها من خلال هذا الإجراء.

هذا في ما يعود إلى الظاهرة الأولى، أما الظاهرة الثانية التي تنخر الجسم السياسي المغربي والمتجلية في التعددية الفاقدة لمعناها فتعبّر عن نفسها من خلال مسلسل الاستحقاقات الانتخابية الذي عاشه المغرب في عام ٢٠٠٩. شارك في هذا المسلسل الانتخابي تسعة وعشرون حزباً سياسياً، بشكل منفرد، باستثناء ثلاثة أحزاب سياسية، قدمت ترشيحات مشتركة، هي حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والمؤتمر الوطني الاتحادي، والحزب الاشتراكي الموحد .إن المسلسل الانتخابي لعام ٢٠٠٩، أبرز، بالملموس، طبيعة التعددية الحزبية المغربية، الفاقدة لمعناها السياسي، وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات:

- تكريس البلقنة السياسية، حيث على الرغم من كل ما قيل عن ضرورة عقلنة التعددية الحزبية، إلا أن مسلسل تناسل الأحزاب لم يتوقف، وعلى الرغم من الخطاب الذي اعتمده حزب الأصالة والمعاصرة من أجل عقلنة المشهد السياسي، بدءاً بدمج خمسة أحزاب فيه، هي: الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب العهد، وحزب البيئة والتنمية، وحزب مبادرة المواطنة والتنمية، وحزب رابطة الحريات، فإن ثلاثة أحزاب منها انفصلت عن الأصالة والمعاصرة، وأعادت تأسيسها، بعد تغيير طفيف في أسمائها. إذ أصبح الحزب الوطني الديمقراطي يسمى الحزب الديمقراطي الوطني، وحزب العهد، أصبح يسمى حزب العهد الديمقراطي، وحزب البيئة والتنمية، أصبح يسمى حزب البيئة والتنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، شارك، أول مرة، في المسلسل الانتخابي لعام ٢٠٠٩ حزبان سياسيان جديدان: حزب الوحدة والديمقراطية، المنشقّ عن حزب الاستقلال، وحزب المجتمع الديمقراطي.

- ظاهرة «الترحال الانتخابي»، وهنا لا نقصد انتقال برلماني من فريق برلماني إلى فريق برلماني آخر، لكن نتحدث عن انتقال عدد كبير من أطر بعض الأحزاب، ومسؤوليها الجماعيين، للترشح بألوان أحزاب سياسية أخرى(٢٩).

- طبيعة المستقلين، أو اللامنتمين الذين شاركوا في مسلسل انتخابات ٢٠٠٩، حيث هناك مفارقة كبيرة بين ما حصلوا عليه من مقاعد في الاستحقاقات الجماعية ليوم ١٢ حزيران/يونيو، إذ لم تتجاوز ٧٢ مقعداً، بنسبة ٣ في المئة، والحلول في المرتبة العشرين، وبين احتلالهم المرتبة الأولى، بنسبة ٢٥ في المئة، في انتخاب مجالس العمالات والأقاليم، وفي المرتبة الأولى، بنسبة ٢٤ في المئة، في انتخاب المجالس الجهوية، واحتلالهم المرتبة الأولى، كذلك، في رئاسة مجالس العمالات والأقاليم. ما يفسر هذه المفارقة، هو أن أغلب الذين ترشحوا مستقلين لم يكونوا كذلك، بل هم «متحزبون»، فشلوا في الحصول على تزكيات أحزابهم، فترشحوا بتلك الصفة(٣٠).

تُبرز المؤشرات الثلاثة أن المسلسل الانتخابي كرس، بالفعل، تعددية فاقدة لمعناها السياسي، وأن مشروع العقلنة ما زال مشروعاً مؤجلاً، كما أثبت أن قانون الأحزاب الجديد الذي دخل حيز التنفيذ منذ شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦ لم يتمكن من بلوغ أهدافه، الأمر الذي كان يستوجب البحث عن مداخل أخرى.

٢ ـ في المستوى المجالي: ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

تُدشّن العشرية الثانية لحكم محمد السادس بفتح ورش لها علاقة بالإصلاح المؤسسي في المغرب، وهي ورش الجهوية الموسعة. كان الملك محمد السادس يشير بين الفينة والأخرى خلال العشرية الأولى إلى أهمية الجهوية وكان دائماً يعتبرها خياراً استراتيجياً، وكانت هناك إشارات

---

(٢٩) طالت هذه الممارسة الأحزاب السياسية كلها، وإن تركزت الأنظار على حزب الأصالة والمعاصرة، فقط.

(٣٠) محمد ضريف، «في أمراض الجسم السياسي المغربي،» جريدة **المساء**، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

واضحة لقرب فتح هذه الورش[٣١]، وفتح هذا بخطاب ٣ كانون الثاني/ يناير٢٠١٠ الذي من خلاله تم الإعلان عن تشكيل اللجنة الاستشارية للجهوية.

هناك تساؤل يفرض نفسه، هل انتقلنا من الجيل الأول من الإصلاحات إلى الجيل الثاني؟ هناك اعتقاد بأن المغرب خلال العشرية الثانية من حكم محمد السادس انخرط في الجيل الثاني من الإصلاحات، وهي إصلاحات ذات بعد مجالي، تندرج في إطار ما يسمى بالحكامة الترابية،ولكن هذا لا يدفع إلى القول إلى أن المغرب قد طوى بشكل نهائي ملف الجيل الأول من الإصلاحات، فالمغرب سيباشر العمل في الورَش التي فتحها في العشرية الأولى المتعلقة بالإصلاحات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والمأمول الآن هو أن تتميز العشرية الثانية من حكم الملك محمد السادس بإرساء هذه التجربة الجديدة التي سيعرفها المغرب. تجربة الجهوية الموسعة التي ستُحدث تغييرات جوهرية على طبيعة العلاقة بين المركز والمحيط، وستدخل كذلك تعديلات على طبيعة الدولة في المغرب. المؤكد أن هذه الدولة لن تتحول إلى دولة فدرالية، وستظل دائماً دولة موحدة،ولكن هذه الدولة الموحدة ستعرف تحولاً على مستوى تدبير العلاقة بين المركز والمحيط بما يفيد أن أسلوباً جديداً على مستوى توزيع الصلاحيات سيتم انتهاجه. سيستمر المغرب، إذاً، بمباشرة الجيل الأول من الإصلاحات، وسيسعى في الوقت نفسه إلى إرساء دعائم الجيل الثاني المرتكزة أساساً على الحكامة الترابية.

يجب أن نميّز بين الرهانات الكبرى للدولة من خلال اعتماد الجهوية الموسعة، وأهداف هذه الجهوية. ينظر راهناً إلى الجهوية الموسعة على كونها ستفتح المجال لتعميق الإصلاحات المؤسساتية، ويشكّل أحد تجليات تحديث الدولة وتطويرها، ولتكون من بين تعبيرات الدولة العصرية التي ينشد المغرب إقامتها. أما في ما يتعلق بالأهداف فهي سياسية مرتبطة بتكريس الديمقراطية، واقتصادية تتمثل بإنجاز التنمية المستدامة.

ينبغي ألا نستبق الأحداث، لأن هذه الرهانات والأهداف مرتبطة بالكيفية

---

(٣١) خطاب الملك بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ <http://www.map.co.ma >.

التي سنطبق بها الجهوية الموسعة. بتعبير آخر، هناك ثلاثة مستويات ونحن نتحدث عن مشروع الجهوية الموسعة: المستوى **الأول**، هو الذي دشنه خطاب ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الذي انتهى بتقديم اللجنة الاستشارية للجهوية تصورها للملك[٣٢]. هذا مستوى أول يتعلق بصياغة التصور وبصياغة ما يسميه الخطاب الملكي بالنموذج المغربي، فالخطاب الملكي يتحدث عن ضرورة إبداع نموذج وطني للجهوية الموسعة، مع ضرورة أن نتمكن من وضع تصور لجهوية مغربية تراعي الخصوصيات المغربية. أما المستوى **الثاني** فهو مستوى ترجمة التصور إلى إجراءات، حيث لا يكفي أن نضع تصوراً، لكن علينا أن نعمل على تحويل هذا التصور إلى إجراءات وتدابير عملية يمكن تنزيلها على أرض الواقع. أما المستوى **الثالث**، فهو مستوى تقويم التجربة بعد دخولها حيز التطبيق. نحن الآن لسنا في مستوى تقويم التجربة الجهوية الموسعة، لأننا ما زلنا لم نضعها على أرض الواقع، نحن الآن في المستوى الأول، وهو مستوى صياغة التصور.

علينا أولاً أن نتعرف إلى الدواعي التي دفعت بمحمد السادس إلى فتح ورش الجهوية الموسعة، بكل تأكيد أن الدواعي مرتبطة بالاختلالات المجالية التي عرفها المغرب منذ استقلاله، وبالخصوص المرتبطة بقضية استرجاع الأقاليم الجنوبية، فالمغرب المستقل الذي عاش إكراهات سياسية واقتصادية وأمنية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي نجح في تحقيق أمن سياسي مكّنه من التركيز أكثر على قضايا التنمية وتحقيق الجهوية الموسعة.

نحن نتحدث عن الجهوية الموسعة في إطار تكريس دعائم الدولة الحديثة التي تقطع مع دعائم الدولة التقليدية، أي لا نتعامل مع الجهوية من منظور إثني أو قبلي، كما كان الحال في الدولة التقليدية، لكن نتعامل مع الجهوية الموسعة باعتبارها أسلوباً جديداً لتدبير علاقة سلطة المركز مع محيطها، وكذلك باعتبارها أسلوباً لتحقيق الديمقراطية المحلية ورفع تحديات التنمية[٣٣].

(٣٢) خطاب الملك بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠١١ <http://www.map.co.ma>.

(٣٣) محمد ضريف: هوامش على متن الجهوية الموسعة. جريدة **المساء** ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٣ ـ في المستوى الدستوري: أول تموز/ يوليو ٢٠١١

إن المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي على الرغم من التباينات على مستوى تحديد مرجعيته ظل محكوماً، على مستوى التأسيس النظري، بنزعة «توفيقية» تمثلت بالخطابات الملكية التي تحيل على مرجعيتين أساسيتين تستند إليهما المؤسسة الملكية المغربية باعتبارها مؤسسة قائدة للمجتمع ومحددة لتصوراته، وراسمة لتوجهاته، وهما: الإسلام من جهة أولى، والديمقراطية من جهة ثانية(٣٤). وهنا يفرض التساؤل نفسه: إلى أي حد يمكن التوفيق بين المرجعيتين؟

تفضي النزعة التوفيقية أحياناً إلى الغرق في الكثير من الثنائيات، كما تقود أحياناً إلى ترجيح مرجعية على أخرى مثل ترجيح المرجعية التاريخية على حساب المرجعية الحداثية، والعكس صحيح. قد يعود سبب التذبذب في الرؤية التي تؤطر هذا المشروع إلى طبيعة هذا التأسيس النظري المحكوم بنزعة توفيقية، ذلك أن المشروع المجتمعي المقترح هو مشروع يقدم المغرب باعتباره نموذجاً لبلد يعيش تجربة تريد أن تستوعب مكتسبات الغرب على المستوى السياسي والحقوقي، في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وإقامة نموذج ديمقراطي يراعي الخصوصية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الهوية التاريخية والثقافية للأمة وفق تأويل معيّن للإسلام.

إن هذا التأسيس النظري للمشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي هو الذي يؤطر إشكالية الإصلاح السياسي والمؤسساتي، حيث يطرح انطلاقاً من مستويين: الإصلاح بصفته تصوراً أيديولوجياً وتصوراً ثقافياً من جهة أولى، والإصلاح «القطاعي» من جهة ثانية. بالنسبة إلى المستوى الأول يطرح السؤال عن مدى امتلاكنا ثقافة الإصلاح. وبتعبير آخر، هل هناك نزعة تحكم المغاربة بشكل عام تدفعهم نحو التشبث بالإصلاح؟ غالباً ما يوصف المجتمع المغربي بكونه محافظاً، وغالباً ما توصف الثقافة السياسية السائدة بكونها ثقافة تقليدية، فهناك عائق ثقافي يحول دون السير بعيداً في مسألة الإصلاح. إذا لم يتطور المجتمع في اتجاه تمثل ثقافة الإصلاح، فالحديث عن الإصلاحات القطاعية يبقى من دون معنى.

---

(٣٤) خطاب ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٣. <http://www.map.co.ma >.

إذا انتقلنا إلى المستوى الثاني، فكل إصلاح قطاعي يرتكز على دعامتين أساسيتين: دعامة مرتبطة بالنصوص، فالنص القانوني يؤدي دوراً في خلق دينامية إذا ما استهدف قطاعاً معيناً. لكن هذا النص القانوني يبقى بلا فائدة إذا لم تتوافر له بيئة ملائمة تساعد في تطبيقه، وهذه هي الدعامة الثانية. كانت هناك نصوص قانونية جيدة في المغرب، لكنها أُفرغت من محتواها بسبب غياب البيئة الملائمة، وأهم عنصر في هذه البيئة الملائمة مرتبط بامتلاك ثقافة الإصلاح.

بين الحديث عن امتلاك ثقافة الإصلاح والتركيز على الإصلاحات القطاعية نتساءل: هل يشكّل الإصلاح الدستوري مدخلاً أساسياً للإصلاح؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فعلى ماذا يجب أن ينصبَّ موضوع الإصلاح؟ الملاحظ أن الدساتير المغربية منذ دستور ١٩٦٢ إلى دستور ١٩٩٦ لم تمسّ جوهر السلطة السياسية للمؤسسة الملكية التي ظلت تشكل النواة الصلبة داخل بنية النظام السياسي المغربي، وكانت التعديلات كلها تنصبّ على بعض المؤسسات مثل مؤسسة البرلمان باعتماد نظام المجلس الواحد تارة، ونظام المجلسين تارة أخرى، أو المطالبة بتحويل الغرفة الدستورية إلى مجلس دستوري أو توسيع صلاحيات الوزير الأول أو تقوية آليات مراقبة العمل الحكومي.

إن موضوع الإصلاح الدستوري في حالة إذا ما نضجت الشروط مجتمعياً وثقافياً يجب أن ينصبّ على طبيعة النظام السياسي الذي نريده. المؤكّد أن الملكية في كثير من الدول التي تعيش تجربة ديمقراطية هي ملكية برلمانية، وعندما تحدّث محمد السادس عن الملكية التنفيذية أو الفاعلة فسر توصيفه ذاك بكونه إشارة واضحة بعدم الذهاب بعيداً في مجال المقارنة وتغييب دعامات الملكية البرلمانية وفي مقدمها وجود أحزاب سياسية قوية في اللحظة التي يتم فيها الإقرار بضعف الأحزاب السياسية، وضعف قدرتها على التأطير. من هنا تأتي مشروعية مقاربة المؤسسة الملكية للإصلاح عندما تركز على إصلاح الأحزاب السياسية. وهي ترى أنه قبل أن يُصلح النظام السياسي يجب أن تُصلح دعائمه المتمثلة بالأحزاب السياسية، فلا إمكانية للحديث عن نظام برلماني إلا بوجود أحزاب سياسية قوية.

إن محاولة الاتفاق على النظام السياسي في الشروط السائدة حالياً يجب أن يَلتزم بالرؤية التي تؤطر التأسيس النظري للمشروع المجتمعي الديمقراطي

الحداثي، وذلك ببلورة إرادة مشتركة بين المؤسسة الملكية والقوى الفاعلة والوازنة في المجتمع بالإعداد لإرساء دعائم نظام سياسي متوازن تكون فيه السلطة مقتسَمة بين الملك الذي يعتبر مؤتمناً على مصالح الأمة تاريخياً ودستورياً، وحكومة تحظى بتفويض شعبي وتتوافر على غطاء برلماني، أي أن نعتمد نظاماً «شبه رئاسي». هذه الصيغة هي الأكثر انسجاماً مع هذا التحول الذي يعرفه المغرب وطبيعة التحولات التي يعرفها العالم، التي تسير باتجاه الإقرار بالخيار الديمقراطي المرتكز على مبدأين أساسيين: مبدأ اللجوء إلى صناديق الاقتراع، ومساءلة الحاكمين.

يجب استحضار هذه الرؤية المؤطرة للمشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي ونحن نتعاطى مع مسألة الكيفية التي يجب أن يوضع بها الدستور، حيث ما زالت بعض القوى السياسية والحقوقية تطالب باعتماد آلية «الجمعية التأسيسية» لإصدار دستور ديمقراطي. علينا هنا أن نستحضر أن تجارب الهيئة التأسيسية تاريخياً كانت مرتبطة بقيام ثورات تفضي إلى إسقاط النظام القائم وحلول نظام بديل محله، حيث يعمد إلى تكوين هيئة تأسيسية تناط بها مهمة وضع دستور جديد. والذين يطالبون بالهيئة التأسيسية يتناسون هذا الشرط، فنحن لسنا أمام نظام جديد عوض نظام قديم ويبحث عن مشروعيته من خلال الجمعية التأسيسية بقدر ما نحن أمام توافقات بين المؤسسة الملكية والقوى السياسية الفاعلة. في الأحوال كلها نحن أمام «عهد جديد»، ولسنا أمام «نظام جديد»، وبتعبير آخر، التعاطي مع المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي يجب أن يستحضر الرؤية المؤطرة له، ومن بين عناوينها، كما أكد ذلك الملك محمد السادس، «التغيير في ظل الاستمرارية».

تطوّر الوعي ونضجت الشروط في المغرب إلى درجة ترسّخ الاقتناع بإمكانية إحداث تغيير عن طريق تفاهمات بين مختلف القوى السياسية الفاعلة. لذلك كانت هناك في فترة من الفترات، دعوة حتى من التيار الإسلامي من أجل بلورة ووضع «ميثاق» جامع يضم مختلف القوى المعنية بالتغيير، أو على الأقل الاتفاق على أرضية حدّ أدنى تُخرج المغرب من أزماته. بخاصة بعدما أشار الملك الحسن الثاني إلى إمكانية إصابة المغرب بالسكتة القلبية(٣٥).

(٣٥) محمد ضريف، «في الرؤية المؤطرة للمشروع الديمقراطي الحداثي،» جريدة **المساء** ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٠.

أصبح الحديث عن الأزمة شيئاً مشروعاً. هذه الأزمة هي التي أدت إلى تدشين مسلسل التوافقات مرة أخرى، كما جسّد ذلك خطاب ٩ آذار/مارس ٢٠١١ الذي أفضى إلى صياغة مشروع دستور جديد عرض معالمه الكبرى على الشعب خطاب ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١١، هذا المشروع الذي اعتمد رسمياً عبر استفتاء فاتح تموز/يوليو من العام نفسه، فما هي مقتضيات هذا الدستور الجديد؟ إن الدستور الجديد يقطع مع التصور العام الذي استندت إليه الدساتير السابقة في المغرب، على مستوى فلسفة الحكم المعتمدة، ذلك أن هذه الأخيرة كانت تتأسس على فلسفة سياسية للحكم تفيد أن الملك هو مصدر المشروعية للحكومة، والبرلمان، والقضاء، وبأن المؤسسة الملكية هي التي توجد فوق الدستور، إضافة إلى أن هذه الفلسفة السياسية كانت تعتمد مبدأ سموّ المؤسسة الملكية، بدلاً من مبدأ سموّ الدستور.

يمنح الدستور الجديد المغاربة العديد من الحقوق والحريات، ويكرّس مفهوم المواطنة، كما إنه يسعى إلى بناء نظام حكم مؤسس على مبدأ فصل السلطات، والديمقراطية والمواطنة والتشاركية (الفصل الأول من الباب الأول من الدستور الجديد). إن صلاحيات الملك أصبحت أكثر وضوحاً مقارنة مع صلاحيات المؤسسة الملكية في الدساتير السابقة، فهناك تحديد واضح لصلاحيات الحكومة ورئيسها، وتوسيع مجال القانون، إضافة إلى تمتع القضاء بصفة السلطة التي تتمتع بكامل الاستقلالية .في هذا السياق يمكن طرح السؤال الآتي: هل الدستور الجديد يؤسس لنظام الملكية البرلمانية في المغرب؟

إذا كانت الملكية البرلمانية في المفهوم التقليدي تفيد بأن الملك يسود ولا يحكم، فهذا الدستور لا يتأسس على هذا المبدأ، لأن الملك يسود ويحكم. لكن هناك مستوى آخر يجب أن نتعاطى فيه مع الدستور باعتباره يؤسس للحقوق الأساسية والحريات، ويمنح الكثير من الضمانات للمواطنين، ويتحدث بشكل واضح عن المواطنة حقوقها وواجباتها. يطمح الدستور الجديد إلى تفعيل شروط انبثاق ما يسمى بدعائم النظام الديمقراطي. وعندما نتحدث عن دعائم النظام الديمقراطي فهي:

أولاً، وجود أحزاب سياسية تقوم بوظيفة التأطير وتمثيل المواطنين وتكريس الديمقراطية داخلها والمقتضيات الدستورية الجديدة تسير في هذا الاتجاه، حيث تدفع الأحزاب إلى اعتماد آليات ديمقراطية لتسيير أنشطتها،

إضافة إلى تمثيلها للمواطنين، وتكوينهم سياسياً (الفصل السابع من دستور فاتح تموز/يوليو ٢٠١١).

ثانياً، وجود مجتمع مدني حيث يتم تحديد أدواره في المشاركة باتخاذ القرار، وكذلك في التشاور حول السياسات العمومية، بخاصة على المستوى المحلّي. خصص الدستور الجديد الكثير من المقتضيات التي تتحدث عن المجتمع المدني وضرورة إشراكه في تحديث السياسات العمومية، وتفعليها، وتنفيذها، وتقويمها، إضافة إلى إحداث مجلس استشاري، وهو مجلس الشباب والعمل الجمعوي الذي أنيطت به مهمة دفع الشباب للمشاركة في الحياة الوطنية الفصل السابع من دستور فاتح تموز/يوليو ٢٠١١). تتحدد رهانات هذا الدستور في تأمين شروط الانتقال الديمقراطي، سواء تعلق الأمر بإضفاء الصدقية على الأحزاب السياسية وجعلها مجسدة لتعددية سياسية حقيقية، أم تعلق الأمر بتقوية دور المجتمع المدني الذي تنبثق منه الكتلة الناخبة التي تمنح المشروعية الشعبية لمدبري الشأن العام. إن دستور فاتح تموز/يوليو ٢٠١١ ينبغي عدم التعاطي معه باعتباره دستور المرحلة الديمقراطية، بل باعتباره الدستور الذي يؤطّر مرحلة الانتقال الديمقراطي.

الفصل السابع

ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي

ريكاردو لاريمونت
ويوسف الصواني
ومحمد ضريف
وعز الدين العياشي

مُقدّمة

أحدثت ثورات الربيع العربي والانتفاضات والاحتجاجات التي وقعت في عام ٢٠١١ تحولات سياسية عميقة في خمسة بلدان عربية، ولعل الحد الأدنى لقياس نجاح هذه الثورات هو إنها أدت إلى الإطاحة بدكتاتورين اثنين في تونس ومصر، وقتل دكتاتور ثالث في ليبيا، والتسريع بوتيرة الإصلاحات الدستورية في المغرب. مع ذلك تبدو الآفاق والمآلات لهذه الثورات أبعد مدى مما تحقق، وهي تفتح الباب على مصراعيه لتفاعل ديناميات مختلفة بما سينتِج بلا شك سياقات جديدة على أكثر من مستوى.

في هذا الفصل الأخير من الكتاب نسعى إلى تقديم تحليل مركّز ومُقاربات للنماذج المختلفة للثورات التي تناولتها فصول الكتاب بالتفصيل كما رأينا. وتهدف هذه الخاتمة إلى استخلاص وتحليل مقارن يعتمد على ما جاء في الفصول السابقة من معلومات وتحليل. إن الهدف الأساس ليس مجرد تقديم خلاصات، بل السعي إلى وضعها في سياقات أكثر تعبيراً عن الديناميات والفاعلين المختلفين الذين صنعوا الثورات، ولا بد من أن يكون لهم الدور الفاعل في صياغة المستقبل.

يتم هنا تحليل الخبرة الخاصة بكل بلد على حدة مع إيراد للمقارنة،

ولما يمكن اعتباره خاصاً ومشتركاً في آن واحد، وقمنا بكتابة هذا الفصل من الكتاب بعد قراءة معمقة ومتأنية لما ورد في الفصول، ونقوم هنا بمحاولة تبيان الأوضاع كما بدت عليه تاريخ إعداد هذا الفصل، مثلما سعينا إلى مقاربة المستقبل القريب بالدول المختلفة.

سيتمّ أولاً تناول الثورة التونسية التي يراهن كثيرون على كونها نموذجاً يستحق المتابعة للاعتبارات الواردة لاحقاً. يُخصص قسم مناسب هنا أيضاً لتناول النموذج المصري في خصوصيته، وفي تمايزه عن النموذج التونسي والاستخلاصات المهمة من المقارنة بينهما، وآفاق تأثير ذلك في استحقاقات المرحلة الانتقالية. وسط هذا تبرز الحالة الليبية بكل خصوصياتها وتمايزاتها منذ انطلاق ثورة السابع عشر من شباط/فبراير ٢٠١١، وصلة ذلك بالطبيعة الفريدة لنظام القذافي وانعكاسات كل ذلك على المرحلة الانتقالية، وعلى مستقبل ليبيا بشكل عام. لعل الجزائر تبدو أهم استثناء لهذا التوجه، إذ اندلعت فيها احتجاجات واسعة، لكنها لم تدم طويلاً، ولم تؤدِّ إلى تغيير سياسي كبير. أدرك النظام خطورة التمرد فقرر إدخال تغييرات سياسية شملت إنهاء نظام الحزب الواحد، وفتح النظام الانتخابي وسن قوانين جديدة تسمح بإنشاء أحزاب جديدة مع إطلاق حرية تأسيس الجمعيات واستقلال الصحافة المطبوعة. ونختتم هذا القسم بتحليل للتجربة المغربية في تطوراتها الأخيرة وآفاق انتقال المغرب إلى مستوى جديد في ظل قيادة حزب إسلامي للحكومة.

بعد هذه الرجّات المختلفة فإن الدول الخمس أجرت انتخابات في نهاية عام ٢٠١١، وخلال عام ٢٠١٢، وقد تعطي هذه المجموعة الأولى من انتخابات ما بعد الدكتاتورية إشارات إلى أن هذه المجتمعات والدول تسير نحو إرساء وتقوية التعددية. جاءت نتيجة هذه الانتخابات لصالح الأحزاب الإسلامية في ثلاث دول: تونس ومصر والمغرب، في حين كان الانتصار حليف الأحزاب الليبرالية غير الإسلامية في كل من ليبيا والجزائر. إن التطورات التي حدثت منذ مطلع عام ٢٠١١ حتى اليوم تطرح أسئلة كثيرة ومهمة متصلة بما يجري فعلاً من تفاعلات وتحوّلات أول سنة عقب «الربيع العربي» ماذا حدث للدول التسلطية؟ هل نحن بصدد تجربة الانتقال نحو التعددية السياسية والمجتمعية؟ أم نحن أمام دكتاتورية في ثوب جديد وأشكال مختلفة؟ أم هل الصورة أكثر تنوعاً؟!

أولاً: تونس: فضل السبق والنموذج ولكن!

في ١٤كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تمت الإطاحة بزين العابدين بن علي بعد ثورة اندلعت يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وامتدت إلى ثمانية وعشرين يوماً. في ذلك اليوم من أيام كانون الأول/ديسمبر الشتوية الباردة قام شاب يبيع الفواكه والخضر يدعى محمد البوعزيزي بإضرام النار في نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد (وهي مدينة صغيرة توجد في الداخل التونسي)، بعد أن صادرت شرطية من الحرس البلدي عربته بحجة ممارسته للتجارة من دون ترخيص قانوني من السلطات، كما قامت بصفعه (لوقاحته!)، كما زعمت. لم يستطع البوعزيزي تحمّل ما حصل من مصادرة مصدر رزقه هو وعائلته، علاوة على إهانته في كرامته ورجولته بالمعايير الشرقية، إذ صفعته امرأة وجرى احتقاره أمام الملأ، فقام بإحراق نفسه بالوقود. أدى هذا الحدث إلى اندلاع ثورات وانتفاضات في العالم العربي، قادها شبان قرروا التخلص من زعمائهم السياسيين والحكم التسلطي الظالم الذي جعل حياتهم مزرية وعرّض شعوبهم للاحتقار والبؤس.

بعد سقوط بن علي، عرفت تونس حكومتين انتقاليتين لم تعمّرا طويلاً، كانت الأولى تحت قيادة السيد محمد الغنوشي، دامت شهراً واحداً فقط[١]؛ أما الحكومة الثانية فقادها السيد الباجي قايد السبسي ودامت تسعة أشهر، وبعد هاتين التجربتين الحكوميتين القصيرتين، أجرت تونس أول انتخاباتها الحرة والشرعية والناجحة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. كان الهدف من الانتخابات إنشاء جمعية دستورية يوكل إليها صياغة مسودة لدستور جديد لتونس، كما يُعهَد إليها تصريف شؤون الدولة بشكل انتقالي حتى موعد تنظيم انتخابات تشريعية رسمية في ربيع ٢٠١٣. خلال انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ حصل «حزب النهضة» على أكبر عدد من الأصوات (٤١ في المئة) إلا أنه فشل في الفوز بالأغلبية، إذ حصل على ٩٠ مقعداً من أصل ٢١٧ مقعداً في المجلس التأسيسي[٢]. كما حصل حزبان عمّاليان (المؤتمر من أجل

---

(١) Kim Willsher, «Tunisian prime minister Mohamed Ghannouchi resigns amid unrest,» *The Guardian*, 27 February 2011, <http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/27/tunisian-prime-minister-ghannouchi-resigns>, accessed 25 June 2012.

(٢) BBC News, «Tunisia's Islamist Ennahda party wins historic poll,» 27 October 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-15487647>, accessed 25 June 2012.

الجمهورية والتكتل) على المركزين الثاني والثالث بفوزهما بـ ٣٠ مقعداً، و٢١ مقعداً على التوالي. في إثر هذه الانتخابات، شكّلت أحزاب النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل تحالفاً يسميه التونسيون «الترويْكة»، وهو الذي يقود الحكومة الانتقالية اليوم. وعلى الرغم مما برز على السطح من توترات وتجاذبات حول مسائل متعلقة بالدستور والشريعة وحقوق المرأة والموقف من السلفية، يمكن القول إن ما تمخضت عنه الانتخابات ساهم بإيجاد مناخ يوفر فضاءً يسوده جو من الحوار والاستعداد للتوافق كانت له نتائج إيجابية، في تقليص الهوّة الأيديولوجية بين الأحزاب الإسلامية والأحزاب العلمانية.

إن **أول** وأهم شيء يميّز صيرورة الثورة التونسية ويجعلها تختلف عن مسار الانتقال السياسي في مصر، هو أن حزب النهضة لم يحصل على أغلبية الأصوات. قاد فشل النهضة في تحقيق الأغلبية في انتخابات بعد بن علي إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع حزبين علمانيين مع بداية الانتقال السياسي، ولم يكن بمقدور حزب النهضة الحكم بمفرده وأن يكتب دستوراً جديداً من دون حاجة إلى تقديم تنازلات لهيئات أو كيانات سياسية أخرى. دفعت حصيلة الانتخابات الأولى حزب النهضة والأحزاب العلمانية إلى التعامل مع بعضها في البدايات الأولى للانتقال السياسي في تونس، ما أدى إلى خلق مناخ مناسب للحوار نتج منه توافق سياسي يُعدّ خطوة ذات أهمية كبرى على طريق الانتقال الديمقراطي، وهو ما تؤكد أهميته الاستراتيجية الحاسمة والأدبيات النظرية والتجريبية لكل من جوان لينز وألفريد ستيبان وغيليرمو أودونيل وفيليب شميتر ولورانس وايتهيد[٣].

تعتبر المسائل المتعلقة بدور الإسلام والشريعة الإسلامية في الحكم والتشريع من أهم ما يمكن للتوافق أن يعمل من أجل تجاوز التناقضات بشأنها، وتبين التجربة القصيرة المهمة في تونس كيف يعمل التوافق هنا. عندما طرحت مسألة دور الشريعة في أثناء وضع مسودة الدستور الجديد اختار حزب النهضة تبديد هذه المسألة المثيرة للاختلاف عندما أقر أنه لا ينوي جعل

(٣) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Consolidation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996); Guillermo O'Donnell, Philippe Schimitter Laurence Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule, Vol. 4: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986).

الشريعة مصدراً وحيداً للتشريع والحكم(٤). إذ أكد راشد الغنوشي، زعيم حزب النهضة، أن إعطاء الشريعة دوراً مركزياً في التشريع والحكم يتنافى مع تقليد الحكم والتشريع في تونس، كما إن الجدل حول الشريعة قد يثنينا عن التركيز على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لتونس(٥).

عندما اعترض الإخوانَ المسلمون على المسألة نفسها المتعلقة بالشريعة في مصر، اتخذوا موقفاً مختلفاً، حيث أولى الإخوان في مصر الشريعة الإسلامية دوراً مركزياً في السلطة، كما أكدوا أن قيم الشريعة سترقى بالحرية السياسية والعدالة الاقتصادية في مصر. كان لهذا الموقف العلني من الشريعة أثر واضح في العلاقة بين الإخوان المسلمين من جهة والأقباط المسيحيين والعلمانيين الليبراليين من جهة أخرى، ما أدى إلى توسيع الهوّة بين الطرفين، حيث يشكك هؤلاء في ادعاء الإخوان أن للشريعة توجهاً ليبرالياً. في المقابل، أظهر الموقف الأيديولوجي والسياسي لحزب النهضة حول مسألة الشريعة مستوى من البراغماتية والمرونة والتوافق، ما ساعده في ترك الأبواب مفتوحة لمزيد من النقاش والتفاوض مع شركائه السياسيين.

أما العنصر **الثاني** الذي يميز التجربة الانتقالية التونسية عن مثيلتها في مصر فهو أن الجيش التونسي أبعد نفسه عن السياسة وقرر عدم القيام بأي دور سياسي في الدولة الناشئة، في حين كان العكس هو الصحيح في حالة مصر. لا شك في أن ما شهدته مصر من تطورات، ومن تجاذبات تمحورت أساساً حول الصلاحيات الدستورية للفاعلين المختلفين، أو إعادة كتابة الإعلان الدستوري أو مواد منه، إضافة إلى ما حدث من اختلافات ومعارك حول هذه المسائل كان وثيق الصلة بالدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

ثالثاً: ومن الناحية المنهجية قرر زعماء المرحلة الانتقالية في تونس انتخاب جمعية تأسيسية أُنيط بها وضع مسودة الدستور وتسيير شؤون الدولة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الرسمية. إن ترتيب التسلسل بين كتابة الدستور وإجراء الانتخابات كانت له نتائج مهمة على الانتقال نحو

---

(٤) Interview with Rachid Ghannouchi, the leader of the Ennahda Party, 22 May 2012; BBC News, «Tunisia's Islamist Ennahda edges away from Sharia.» <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-17517113>, accessed 22 May 2012.

(٥) Interview with Rachid Ghannouchi, the leader of the Ennahda Party, 22 May 2012.

الديمقراطية ضمن خارطة طريق واضحة. ففي الوقت الذي اتبع فيه التونسيون منهجية منطقية، قام المصريون بعكس ذلك تماماً. شرع المصريون بانتخاب البرلمان والرئيس قبل وضع دستور يحدد مهامهما، وبدا واضحاً ما قاد إليه هذا الأمر من إشكاليات وتجاذبات علاوة على كونه، من الناحية القانونية والدستورية والمنهجية، غير منطقي تماماً.

إن نجاح التجربة الديمقراطية التونسية لا يتوقف فقط على مدى التوافق بين حزب النهضة والأحزاب العلمانية، بل أيضاً على إمكانية بقاء هذه الأحزاب العلمانية واستمرارها في تأدية دور مباشر في الحياة السياسية. ففي الوقت الذي استطاعت فيه حركة النهضة الحفاظ على قدرٍ عالٍ من الانضباط، وعلى قاعدة شعبية وسياسية واسعة، وكذا على موارد مالية ضخمة (ظهرت تقارير صحفية أن الحزب تأتيه المساعدات من قطر والسعودية)، فإن الأحزاب العلمانية لم تستطع إظهار المستوى نفسه من الانضباط، كما إنها لا تتوافر على الموارد المالية التي تمكّنها من تحقيق الانتقال من أحزاب نخبوية إلى أحزاب شعبية[٦]. وبينما تبدو القدرة المالية عاملاً حاسماً في تقرير مركز الأحزاب، فإنه يمكن أن نعتبر العوامل المالية والتنظيمية مجتمعة من أسباب ضعف هذه الأحزاب مقارنة مع حزب النهضة.

إضافة إلى ذلك، يشجع نمط الاقتراع باللائحة مع تطبيق مبدأ النسبية في تونس على خلق وتزايد عدد الأحزاب بشكل كبير، وإن كان لا يشجع على الانضباط الحزبي، ويخلق حالة من السيولة التي علاوة على ما تسببه من تنافس غير مناسب أحياناً فإنها ترهق وتربك الرأي العام. إن حوافز ومنطق هذا النمط الانتخابي أغرت الأحزاب العلمانية إلى إحداث أحزاب عديدة تتنافس في ما بينها، ما نتج منه إضعاف وتبديد إمكانات العلمانيين[٧]. أما حزب أو حركة النهضة، فإنه استطاع أن يحافظ على انضباطه، بل عزز هذا الانضباط توافر الحزب على نظام رعاية اجتماعية واسعة، كما استطاع إنشاء قاعدة

---

(٦) مقابلة مع رؤوف عيادي ، الأمين العام السابق ومؤسس الحزب المنشق، حزب مؤتمر الديمقراطيين المستقلين، تونس، ١٧نيسان/أبريل ٢٠١٢.

BBC News, «Qatar flexing muscle in a changing world,» <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-16348250>, accessed 22 May 2012.

(٧) Maurice Duverger, *Les partis poltiques* (Paris: Armand Collin, 1951).

اجتماعية تساعده في الميدان السياسي. إلا أنه على الرغم من كل مميزات القوة هذه، فإن حزب النهضة لم يتمكن في ما يبدو من السيطرة على الساحة السياسية، إذ عبّر زعماؤه بانتظام عن الاعتماد على الائتلاف مع الأحزاب العلمانية باعتباره خياراً سياسياً[٨].

يمكن هذا التحليل الأولي أن يظهر أنه على الرغم من المجهودات التي يبذلها حزب النهضة من أجل بناء ائتلاف كبير إلا أنه لا يهيمن تماماً على الساحة السياسية مع أنه يحظى بمستوى عالٍ من التنظيم والانضباط، وكذلك لأنه يتوافر على موارد مالية تفوق موارد الأحزاب الأخرى. ما يثير القلق هو أن الأحزاب العلمانية التونسية يمكن أن تستمر بالانقسام إلى أحزاب صغيرة على المديين القصير والمتوسط، وهذا يعني أن دور العلمانيين في تونس قد يتراجع في الساحة السياسية. إذا أخذنا كل هذه العوامل مجتمعة في الاعتبار، فإن حزب النهضة قد يحقق نجاحاً أكبر خلال الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٣. وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن أن ينهار الائتلاف السياسي بين العلمانيين والإسلاميين. وبينما أظهرت التطورات الأخيرة استعداداً للقوى العلمانية للتكاتف، بدأت النهضة تستشعر معارضة متزايدة، وبدأت هذه القوى تدرك أهمية التحالف والعمل المشترك ضد النهضة. على الرغم من هذا الاحتمال، فإن الوضع في تونس يختلف بشكل جليّ مع ما حدث في مصر.

ثانياً: الإسلاميون والتحدّي: الممارسة حُكماً

على الرغم من هذه التمايزات كلّها، فإنه ينبغي ألاّ تفوتنا الإشارة إلى التماثل والتشابه شبه التام بين السياسات والتكتيكات التي اتبعتها الأحزاب والقوى الإسلامية في مصر وتونس وليبيا. يتضح هذا من خلال السعي إلى السيطرة على الوظائف العليا والرئيسة بشكل أساسي والنفاذ والتغلغل للسيطرة على مفاصل مؤسسات الدولة بالتعيينات ذات الطابع السياسي والحزبي التي طالت حتى الوظائف والمسؤوليات الحكومية المحلية والصغيرة. هذه السياسة تم القيام بها في الدول الثلاث على الرغم من احتجاج الأطراف السياسية الأخرى. كما استخدمت القوى الإسلامية في البلدان الثلاثة أسلوب الإقصاء

(٨) مقابلة مع رياض الشايبي عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة، تونس ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢.

للتخلص من المنافسين، وذلك باتهامهم بطرق متعددة، إما أنهم ببقايا النظام السابق، أو من المرتبطين به، أو كما في الحالة الليبية، بوصف القوى غير الإسلامية بالعلمانية لدرجة أن مفتي ليبيا حرّم التصويت لهم. هنا نجد تطابقاً أيضاً بين الإسلاميين في البلدان الثلاثة في اللجوء إلى فكرة العزل السياسي وتوسيع نطاقه ليشمل أكبر عدد وفئات أوسع من القوى غير المحسوبة عليهم أصلاً. وعندما بدأ القضاء بإلغاء قرارات هيئات حكومية، مثل هيئة النزاهة والوطنية في ليبيا مثلاً ، قام الإسلاميون في البلدان الثلاثة بالاعتراض ورفض ذلك، بل تم توجيه التهم الواسعة إلى القضاء بأنه فاسد ويحتاج إلى التطهير أيضاً، وكل ذلك مع مبرراته المختلفة، عكس نهماً للسلطة.

أبرزت هذه المواقف قلق جميع الفاعلين في الدول الثلاث، وفي تونس على وجه الخصوص كان قلق شركاء النهضة أكثر وضوحاً وتعبيراً عن رفض مسعى النهضة للانفراد بالسلطة وتوزيع الوظائف على مؤيديها وكوادرها. كانت تعبيرات الرئيس المرزوقي أكثر تحديداً عندما صرّح في أكثر من مناسبة أنه لا يوافق الحكومة في ما ذهبت إليه في مسائل كثيرة.

في الحالتين التونسية والليبية برز بشكل ظاهر نوع من الصراع بين من يمكن وصفهم بمناضلي، أو نشطاء، الداخل والخارج. انقسمت المعارضة لبن علي والقذافي كونها وُجِدَت في الداخل والخارج، وكان هذا واضحاً بخاصة بالنسبة إلى الإسلاميين الذين فضّلت أعداد منهم البقاء في الداخل لأسباب تنظيمية أو شخصية، وفي حالات أخرى بناء على تعليمات من التنظيم، للتغلغل في النظام والاستفادة من ذلك في مواجهته لاحقاً، كما عرفت ليبيا اندماج الإخوان المسلمين مثلاً في مشروع سيف القذافي وتأييده والعمل في إطاره، ثم الإفادة منه على المستويات كلّها.

يلاحَظ الآن بروز الصراع والاختلاف بين من جاء من الخارج من المعارضين، ومناضلي ومعارضي، أو ثوار، الداخل حول توزيع المكاسب والدور السياسي بشكل واضح. عبّر هذا الصراع عن نفسه في ليبيا في عناوين شملت مسائل مثل مشاركة مزدوجي الجنسية، وتولّيهم وظائف عليا أو حقائب وزارية، أو حول مسائل التعاون، أو العمل مع النظام السابق، وحول ملاءمة من لديه المؤهلات والمعرفة المبنية على المعايشة ليكون أكثر مناسبة لتولي وظائف عليا وحقائب وزارية، بصرف النظر عن ذلك كله.

في تونس ظهرت إشارات هذا الانقسام بين أعضاء النهضة أنفسهم لأسباب تتصل بالخبرة والتجربة المتصلة بالحياة في تونس وليس في الخارج، أو حول مسائل تتصل بأن مناضلي الداخل لقوا السجن والقهر، بينما تحمّل مناضلو الخارج الغربة والهجرة فقط. تمحور هذا أيضاً حول مسائل ذات صلة بتعامل إسلاميين وعملهم ضمن النظام السابق. ظهرت هذه المسائل كلها ذات أثر بالغ، بخاصة في أثناء مؤتمر النهضة في عام ٢٠١٢، حيث لم يتمكن الأعضاء من قبول الورقة الأدبية (المتعلقة بالجانب السياسي والحركي) خلال يومين من المناقشات، على الرغم من أن الشيخ الغنوشي نفسه كان من عرض هذه الورقة. وعندما انتهت المناقشات لم تتحصل هذه الورقة إلى على نحو ٥٠ في المئة من الأصوات، في إشارة إلى عمق الاختلاف داخل الحركة نفسها.

ثالثاً: مصر وإشكالات الانتقال الديمقراطي: امتحان الإخوان أمام روح التحرير(٩)

بعد إرغام الرئيس حسني مبارك على تقديم الاستقالة يوم ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١ قام الجيش المصري بتسلّم السلطة تحت مظلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي. أعلن هذا المجلس أنه سيقود مرحلة انتقالية من نظام حسني مبارك الدكتاتوري نحو نظام جديد. ومع مرور الوقت اتضح أن المجلس العسكري لا يقود البلاد نحو ديمقراطية تعددية حرة، بل كان فقط يتوجه نحو نظام أقل دكتاتورية يرمي إلى تشكيل حكومة لا تتحكم بالجيش عن قرب، وإن لم يبدِ المجلس في البداية نيّاته حول تشكيل الحكومة في المستقبل. من الممكن القول إنه بعد الثورة مباشرة لم تكن للجيش رؤية واضحة حول ردة الفعل التي يجب أن يتخذها، لكن مع مرور الوقت استطاع الجيش أن يستعيد سيطرته على النظام السياسي والدولة، وذلك عن طريق السلطة القضائية التي تضم قضاة يتعاطفون معه ولا يكنون أي مودة للمعارضة الإسلامية.

يثير مخاض الانتقال الديمقراطي في مصر ثلاثة أسئلة للتحليل: يتعلق الأول

(٩) نتوجه بالشكر إلى إبراهيم يسري، القاضي والدبلوماسي السابق على المعلومات المفيدة حول عمل الهيئة القضائية وعلاقاتها بالمؤسسة العسكرية.

بتحديد أهم الفاعلين في النظام السياسي المصري، وفهم كيف يقوم الجيش الذي يعتبر أهم فاعل في هذا النظام بتحديد مصالحه في المجالين الاقتصادي والسياسي. أما السؤال الثاني فيرتبط بتسلسل صياغة الدستور وتنظيم الانتخابات، بينما يتمحور **الثالث** حول مسألة الائتلاف السياسي.

لبعض الوقت، أضحى الجيش والإخوان المسلمون أهم فاعلين سياسيين في السياسة المصرية، أما المسيحيون الأقباط فدورهم السياسي يظل محدوداً، في حين لا يتمتع العلمانيون الليبراليون بدور يوازي في أهميته مستوى التوقعات، بالنظر إلى عراقة هذا التيارات. باستثناء الدور الذي قاموا به في إشعال شرارة ثورة ٢٠١١، وظهورهم اللافت في الإعلام، ظلت مكانة الليبراليين العلمانيين في مصر هامشية بدرجة ملحوظة.

منذ صعود جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٦، أصبح الجيش أهم لاعب سياسي لا يمكن لأيّ خصم استبعاده، بل الاعتماد عليه. إن الجيش في مصر رقم من الصعب تجاوزه لأنه يهيمن على الدولة على المستويين السياسي والاقتصادي، كما إنه يتمتع بعلاقات قوية مع مؤسسات الدولة خصوصاً مؤسسة القضاء. تولّى الجيش زمام السلطة السياسية في البداية، وبرز دوره إبان حكم جمال عبد الناصر، لكنه سرعان ما كرّس امتيازات اقتصادية ضخمة لصالحه خلال حكم أنور السادات ومحمد حسني مبارك. وبما أن الجيش يؤدّي دوراً اقتصادياً وسياسياً غير متكافئ مع الفاعلين الآخرين، وبما أنه يتمتع بقيمة رمزية لدى الشعب المصري، فإنه حاول، وسيحاول، الحفاظ على أكبر قدر ممكن من السلطة والمكتسبات لصالحه. لذلك وضع الجيش نصب عينيه هدفاً أساسياً على المدى البعيد، هو تثبيت حكومة لا تقوم بالتضييق على شؤونه، ولا تدفع إلى السيطرة المدنية على ميزانيته.

على الرغم من وجهة نظر الجيش حول كيفية تنظيم وتدبير الحكومة فإن منظِّري الديمقراطية يُقرّون أنه في إطار دولة ديمقراطية يجب على الجيش أن يكون خاضعاً للمراقبة المدنية، خصوصاً في المجالات المهمة مثل الميزانية والمالية(١٠). ومن أجل فهم أسباب عدم خضوع الجيش المصري للسلطة

(١٠) Samuel Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, MA: Belknap Press, 1981); S. E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (Boulder, CO: Westview, 1988).

المدنية يجب أن نأخذ في الاعتبار كون الجيش قوة اجتماعية واقتصادية كبرى، فهو يعتَبر القوة العاشرة في العالم بجيش يصل تعداده إلى ٤٥٠,٠٠٠ جندي عامل والملايين من الاحتياطيين، أما في تونس، فإن الجيش لا يتعدى ٥٠,٠٠٠ جندي. يؤدي الجيش أيضاً دوراً مركزياً في الاقتصاد المصري[١١]، وهذه نقطة أساسية في تحليلنا المرحلة الانتقالية ما بعد مبارك.

ينشط الجيش في شتّى الميادين الاقتصادية بما فيها الصناعة الثقيلة والخفيفة والفلاحة، كما انخرط في صناعة الطائرات والفضاء والصواريخ والإلكترونيات، وكذلك الصناعات الخفيفة مثل صناعة آلات الغسيل والمكيّفات والملابس والورق والصناعة الصيدلانية. أما على صعيد أقل، فانخرط في تملّك وتشغيل مزارع الحليب ومشتقاته وحظائر الماشية والعلف وتربية الدواجن والأسماك[١٢]. كما إن للجيش اهتماماً واسعاً بالعقارات في مصر، ويعتبر هذا المجال منبعاً مهماً لثروة لا حدود لها[١٣]. إضافة إلى دوره الأساس في الاقتصاد، يحصل الجيش على مساعدات لا يستهان بها من الحكومة الأمريكية، وبلغت هذه المساعدات العسكرية ١,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١ مثلاً[١٤]. استناداً إلى كل هذا، يمكننا أن نتفهم رغبة

---

(١١) Robert Springborg and Clement Henry, «Army Guys,» *The American Interest*, May-June 2011, <http://www.the-american-interest.com/article.cfm?piece=954>, accessed 8 June 2012.

(١٢) LTC Stephen H. Gotowicki, «The Role of the Egyptian Military in Domestic Society,» Institute of National Strategic Studies, National Defense University, 1997, <http://fmso.leavenworth.army.mil/documents/egypt/egypt.htm>, accessed 8 June 2012; Business Report, «One-third of Egypt's economy under army control,» <http://www.iol.co.za/business/business-news/one-third-of-egypt-s-economy-under-army-control-1.1029129.T9IV8Y4UiaE>, accessed 8 June 2012; Shana Marshal and Joshua Stacher, «Egypt's Generals and Transnational Capital,» Middle East Research and Information Project, <http://www.merip.org/mer/mer262/egypts-generals-transnational-capital>, accessed 8 June 2012.

(١٣) مقابلة مع عبد الله حلمي، المستشار السياسي لمجلس الشعب، القاهرة ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

(١٤) Robert Springborg, «Egypt's Cobra and Mongoose,» *Foreign Policy*, 27 February 2012, <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/02/27/egypt_s_cobra_and_mongoose>, accessed 8 June 2012; Kristen Chick, «Why Egypt may not care about losing US aid,» *Christian Science Monitor*, 10 February 2012, <http://www.csmonitor.com/World/2012/0210/Why-Egypt-may-not-care-about-losing-US-aid>, accessed 8 June 2012.

الجيش المصري في تشكيل حكومة لا تراقبه عن كثب. ولكي يتأكد أن امتيازاته المكتسبة لن تتأثر، فإنه يعمل على إيجاد شريك له في عملية الانتقال نحو الديمقراطية، وفي وقت سابق، كان هذا الشريك هو القضاء، إذ إن هذا الأخير كان مليئاً بمناصري مبارك والجيش.

ترتبط مسألة التحليل **الثانية** في مسلسل الانتقال الديمقراطي في مصر بالعلاقة التسلسلية بين صياغة الدستور وتنظيم الانتخابات. عمل القائمون على الانتقال نحو الديمقراطية في تونس بشكل منطقي، فهم آثروا القيام بصياغة الدستور قبل إجراء الانتخابات البرلمانية. أما المصريون فقاموا بعكس ذلك تماماً، بحيث صمموا على تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل كتابة، والمصادقة على، دستور جديد يحدد سلطات الحكومة. هذا الإجراء يُعد بمثابة وضع العربة قبل الحصان، وعلى هذا الأساس فإن لجنة الانتخابات الرئاسية والمحكمة الدستورية العليا أدّتا أدواراً رئيسة في إعادة إحياء ممارسات الدولة الاستبدادية في مصر[١٥]، بذلك أضحت هاتان المؤسستان القضائيتان وسيلتين بيد الجيش، لحرمان الإسلاميين من تحقيق فوز تام، وكذلك لتشكيل حكومة تبقى تحت إمرة الجيش وإدارته.

أما المسألة **الثالثة** الجديرة بالتحليل فهي سياسة الائتلاف. نظراً إلى أن الجيش يتمتع بسلطة هائلة تكرست عبر عقود طويلة، فإن إزاحته تستوجب وجود قوى سياسية مناهضة قوية تتكون من أحزاب سياسية وجماعات يكون هدفها المشترك تحقيق التغيير. إلا أن هذا لم يحدث في مصر لأن الإسلاميين اختاروا منذ بداية مسلسل الانتقال سياسة تحدي النظام القديم بشكل انفرادي ومن دون الاعتماد على حلفاء، بالتالي كانت ردة فعلهم ضعيفة عندما تحداهم الجيش ومؤسسة القضاء لأنهم لم يعملوا على بناء منهجي لتحالفات خارج جماعتهم. إن فشل الإخوان المسلمين في بناء تحالفات في وقت مبكر يعتبر خطأ استراتيجياً أدى إلى إبعادهم عن الهيئات السياسية الإصلاحية التي سيحتاجون إليها، وإلى دعمها في ما بعد، خصوصاً الأحزاب العلمانية والمسيحيين الأقباط والحركات النسائية.

---

(١٥) نتوجه بالشكر إلى البروفسور ناثان براون بجامعة جورج واشنطن حول الإضاءة على دور المحكمة الدستورية العليا في العملية الانتقالية.

تم تنظيم الانتخابات البرلمانية لما بعد الثورة يومي ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر و٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، وأعلنت النتائج يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، فأسفرت عن سيطرة حزبي الحرية والعدالة، وحزب النور الإسلاميين على حوالى ثلثي مقاعد البرلمان. حصل حزب الحرية والعدالة على ٤٣,٤ في المئة من الأصوات، أي ما يعادل ٢٢٥ مقعداً من أصل ٤٨٩ مقعداً، وحل حزب النور ثانياً بنسبة ٢١,٨ في المئة من الأصوات، أي ما يعادل ١٠٩ مقاعد[١٦]. دفع هذا الفوز الكاسح القوى الإسلامية إلى الاعتقاد خطأً أنه بوسعها تحدي النظام من دون اللجوء إلى دعم الهيئات السياسية الأخرى خارج إطار جماعاتهم، فعمد هذان الحزبان الإسلاميان إلى تهميش زمرة صغيرة من الأحزاب الليبرالية العلمانية مثل حزب الوفد الذي حصل على ٤١ مقعداً، والكتلة المصرية، ٣٤ مقعداً، اللذين يمتلكان حلفاء في أوساط الأقباط المسيحيين والعلمانيين والحركات النسائية. بعد ذلك، وخلال المرحلة الانتقالية، وعندما استعاد الجيش سلطته اتضح أن قرار الإسلاميين عدم بناء تحالفات مع هذه الهيئات أدى إلى إضعاف موقفهم السياسي أمام الجيش، كما أدى ذلك إلى عزلتهم وتفوّق الجيش عليهم.

اتضحت جلياً نتائج هذا الخطأ الاستراتيجي يوم ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ عندما قام الجيش وحلفاؤه في القضاء بإضعاف البرلمان بواسطة مرسوم قضائي، حيث ألغت، في ذلك اليوم، المحكمة الدستورية العليا البرلمان برمّته، على الرغم من أن المحكمة أقرت في حكمها بأن الثلث فقط من أعضاء البرلمان هم الذين تم انتخابهم بشكل غير شرعي. وبدلاً من أن تقوم المحكمة الدستورية العليا بإلغاء هذا الثلث من المنتخَبين لجأت إلى إلغاء البرلمان كله، فكان ذلك دليلاً واضحاً على إصرار المؤسسة العسكرية على استعادة هيمنتها على النظام السياسي وضربة قوية لرغبة واختيارات الناخبين المصريين. في ذلك اليوم أيضاً استطاع القضاء أن يُخرج البرلمان المنتخب من الساحة السياسية، وفي مساء ذلك اليوم قام الجيش بوضع دباباته أمام مبنى البرلمان، وحال دون دخول البرلمانيين إليه.

---

(١٦) BBC News, «Egypt's Islamist parties win elections to parliament,» 21 January 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-16665748>, accessed 26 May 2012.

اقترف الإسلاميون أخطاء سياسية عديدة، وظهرت غطرستهم، أو عدم نضجهم السياسي، منذ البدايات الأولى للانتقال نحو الديمقراطية. يتضح ذلك مثلاً في تشكيل اللجنة المكلفة بوضع مسوّدة للدستور المصري، إذ إن الإخوان المسلمين وحزب النور قرروا تسمية معظم أعضاء اللجنة من الإسلاميين، ما أثار حفيظة التيارات الليبرالية والمسيحيين الأقباط والحركات النسائية الذين انتقدوا ضعف نسبة تمثيلهم[١٧]. إلا أن الإخوان المسلمين تفاعلوا مع هذه الانتقادات بعد ثلاثة أشهر عندما عملوا على ضم عدد لا يستهان به من الأعضاء المنتمين إلى الليبراليين والأقباط والنساء إلى اللجنة في٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢. بيد أن قيام الإسلاميين بتقليص مشاركة الليبراليين والمسيحيين الأقباط والنساء همّش هؤلاء وحال دون خلق مناخ من التعاون السياسي في بداية الانتقال الديمقراطي. على هذا الأساس، فإن مقاربة الإسلاميين للائتلاف السياسي في مصر تتميز بشكل جلي على مقاربة حزب النهضة في تونس، فهذا الأخير كرّس مبدأ التعاون مع الأحزاب العلمانية منذ انطلاق مسلسل الانتقال. بتهميش العلمانيين والأقباط والنساء قام الإخوان المسلمون وحزب النور بإضعاف أنفسهم في الوقت الذي كانت المؤسسة العسكرية وحلفاؤها في القضاء ينظمون أنفسهم لاستعادة سيطرتهم على السلطة.

مع مرور الوقت يمكننا الآن التفكير في أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الانتقاليتين المصرية والتونسية. ولعل أبرز اختلاف بينهما يكمن في دور المؤسسة العسكرية. في مصر، كانت المؤسسة العسكرية تهيمن على الشؤون السياسية لعقود عدة، ولا تزال مصممة على القيام بالدور نفسه حتى بعد «الثورة الجزئية» التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك. وعلى العكس من ذلك، لم يتسنَّ للجيش التونسي أن يهيمن على الحياة السياسية على مدى تاريخ الجمهورية التونسية، كما إنه عاد بسرعة إلى ثكناته، وبعد سقوط زين العابدين بن علي بقليل أصبح الجيش خاضعاً للسلطة المدنية. أما في مصر

(١٧) Mariam Fam, «Egypt Constitution-Drafting Committee Starts Work Amid Divisions,» Bloomberg BusinessWeek, March 28, 2012, <http://www.businessweek.com/news/2012-03-28/egypt-constitution-drafting-committee-starts-work-amid-divisions>, accessed June 30, 2012.

فلم يُبدِ الجيش نيّته في التنازل عن السلطة، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار انخراطه القويّ في الاقتصاد، وكذا علاقته المتينة والفاعلة مع بيروقراطية الدولة. وبالنظر إلى مصالحه الاقتصادية والمؤسساتية فإنه سيعمل على البقاء في دائرة التأثير في النتائج السياسية والاقتصادية.

اتبعت المؤسسة العسكرية المصرية سياسة محترسة منذ البداية، حيث انضمّ الجيش إلى الثورة متأخراً، لكنه استطاع أن يقود موجتها بقوة، فهو دعم سقوط الرئيس مبارك، لأن ذلك كان في صالحه. إضافة إلى ذلك كان واضحاً أنه لم يرغب في تولّي جمال، نجل مبارك رئاسة مصر، لأن الجيش كان يعلم أن هذه الخطوة ستحرمه من العديد من الامتيازات والسلطات التي كان يعتقد أنها في حوزته، لذلك عندما أحس بالخطر، قرر الحيلولة دون تولي جمال مبارك السلطة.

من أجل تعبئة ثورة مضادة قامت المؤسسة العسكرية وحلفاؤها في لجنة الانتخابات الرئاسية بالتحرك أولاً. في يوم ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ حكمت اللجنة تحت مبررات مختلفة على أن عشرة من المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية لا يستوفون شروط الترشح، وهذا ما خوّل اللجنة إبعاد ثلاثة مرشحين بارزين من السباق نحو الرئاسة، وهم خيرت الشاطر وعمر سليمان وحازم صلاح أبو إسماعيل[(١٨)]. ويعتبر خيرت الشاطر استراتيجياً وخبيراً مالياً مرموقاً في صفوف الإخوان المسلمين، أما حازم صلاح أبو إسماعيل فيمثل القوى الإسلامية المحافظة المتشددة، في حين يُعدّ عمر سليمان مرشحاً معروفاً لأنه كان نائبا للرئيس ورئيساً للمخابرات المصرية. الهدف الأساس من استبعاد الشاطر وسليمان وأبو إسماعيل هو محاولة ظهور اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بصورة عادلة، بزعمها أنها لا تكيل بمكيالين في تعاملها مع المرشحين الإسلاميين وبقايا النظام القديم.

اعتمدت اللجنة على أسس واهية لإقصاء المرشحين، فمثلاً، قامت بإقصاء أبو إسماعيل من السباق نحو الرئاسة لأن أمه حصلت على الجنسية الأمريكية في أواخر حياتها. أما الشاطر فتم استبعاده إثر إدانته بحكم قضائي

---

(١٨) David D. Kirkpatrick, «Authorities Bar 3 Leading Candidates in Egypt Race,» *The New York Times*, 14 April 2012, <http://www.nytimes.com/2012/04/15/world/middleeast/ten-candidates-barred-from-egyptian-election.html>, accessed 28 May 2012.

في عهد مبارك، وعقب ذلك أصبحت صدقية اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية مهزوزة، إذ قلّصت مجال الاختيار للناخب المصري. مع تقلص عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية تم إجراء الدور الأول من الانتخابات يوم ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وأسفرت عن عبور مرشحين اثنين إلى الدور الثاني، هما محمد مرسي ممثل الإخوان المسلمين، وأحمد شفيق وهو جنرال متقاعد عيّنه حسني مبارك رئيساً للوزراء قبيل سقوط نظامه. بعد إعلان لجنة الانتخابات الرئاسية فوز هذين المرشحين رسمياً اتخذت المحكمة الدستورية العليا الخطوات نحو استعادة الدكتاتورية، وكانت المحكمة تقوم بذلك بتنسيق مع المؤسسة العسكرية. ففي ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٢ (أي ثلاثة أيام قبل الانتخابات) لجأ الجيش إلى العودة إلى حالة الاستثناء، ومن المعلوم أن هذه الحالة كانت من بين القضايا التي تثير غضب واستياء قادة الثورة[١٩]. وفي اليوم الموالي قامت المحكمة الدستورية العليا بإلغاء البرلمان بدعوى أن الثلث على الأقل من أعضائه انتخبوا بطريقة لا دستورية[٢٠].

كان قرار المحكمة غامضاً، ويصعب تفسيره إلا أن النتيجة الفعلية لهذا القرار لم تقتصر على إقصاء ثلث أعضاء البرلمان الذين انتخبوا بشكل غير دستوري، بل على إلغاء البرلمان بكامله ليتم الالتفاف على إرادة الشعب المصري التي عبّر عنها بكل حرية خلال الانتخابات. وفي مساء ١٤ حزيران/يونيو تدخل الجيش لفرض حكم المحكمة، حيث منع البرلمانيين من الدخول إلى مبنى البرلمان. بعد ثلاثة أيام، أي يوم ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٢، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة عدداً من التعديلات على الدستور المصري الجاري به العمل، وكان من شأن هذه التعديلات تجريد الرئيس والبرلمان من

(١٩) David D. Kirkpatrick, «Egypt Reimposes Martial Law, Ahead of Closely Watched Ruling,» *The New York Times*, 13 June 2012, <http://www.nytimes.com/2012/06/14/world/middleeast/egypt-extends-martial-law-before-election-ruling.html?ref=egypt>, accessed 14 June 2012.

(٢٠) David D. Kirkpatrick, «Blow to Transition as Court Dissolves Egypt's Parliament,» *The New York Times*, 14 June 2012, <http://www.nytimes.com/2012/06/15/world/middleeast/new-political-showdown-in-egypt-as-court-invalidates-parliament.html?pagewanted=2f=global-home>, accessed 15 June 2012; Borzou Daragahi, «Egypt court orders parliament dissolved,» Financial Times, 15 June 2012, <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/02c5e588-b61c-11e1-a511-00144feabdc0.htmlaxzz1xkf0nUMv>, accessed 19 June 2012.

أي سلطة حقيقية، وأن تنقل صلاحيات التشريع وإعلان الحرب إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة. مع إلغاء عمل البرلمان أعلن الجيش أنه منذ ذلك الوقت وصاعداً سيسن التشريعات، وأن له وحده وليس للرئيس صلاحية إعلان الحرب وإرسال الجنود إلى الشوارع لقمع أعمال الشغب. كما أعلن المجلس أنه يملك وحده صلاحية تعيين أعضاء لجنة المئة التي ستُكلَّفُ بوضع مسودة الدستور. (وكانت هذه الصلاحية من قبل بيد البرلمان الذي تم حلّه). وأخيراً أعلن الجيش أن مقتضيات الدستور الجديد لن تتضمن أي بند يشير إلى أن للبرلمان أو الرئيس الحق بالإشراف على العمليات أو الميزانية العسكرية(٢١).

في ضوء هذه التغييرات الكبرى في مسؤوليات الحكومة انتقل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومؤسسة القضاء إلى تنظيم الانتخابات التي تمت يومي ١٦ و١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢. وفي يوم ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢، أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية نتائج الانتخابات بفوز محمد مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، وذلك بحصوله على نسبة ٥١,٧ في المئة من الأصوات، متفوقاً على أحمد شفيق الذي حصل على ٤٨ في المئة من الأصوات(٢٢). ومع الأهمية السياسية والرمزية لانتخاب محمد مرسي بصفته أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، فإن نهاية هذه المرحلة من الانتقال جلبت رئاسة قد جُرّدت من هامش واسع من السلطة، وهذا ما يؤشر إلى عودة الدولة الاستبدادية، إذ إن الحكومة الآن أصبح يقودها رئيس مدني إسلامي يتوافر فقط على هامش ضيّق من الصلاحيات.

أظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية انقسامات عميقة في مصر، إذ إن حوالى نصف الشعب المصري صوّت لصالح تغيير النظام، والنصف الآخر صوّت لصالح ما يمكن وصفه بعودة النظام القديم. ولعل أهم سؤالين يمكن طرحهما بعد نهاية المرحلة الأولى من مسلسل الانتقال الديمقراطي في مصر

---

(٢١) Al-Ahram Online, «English Text of SCAF amended Egypt Constitutional Declaration.» 18 June 2102, <http://english.ahram.org.eg/News/45350.aspx>, accessed 19 June 2012.

(٢٢) *The Guardian*, «Muslim Brotherhood's Mohamed Morsi wins Egypt's presidential race,» <http://www.guardian.co.uk/world/middle-east-live/2012/jun/24/egypt-election-results-live>, accessed June 30, 2012.

هما: أين نحن الآن؟ وماذا حدث لثورة ساحة التحرير؟ فالمرحلة الثانية بدأت الآن والمعركة لم تنته بعد. إن الجيش ومؤسسة القضاء وحلفاءهما فازوا في الجولة الأولى، ولا تزال تحدّيات سياسية كبرى قائمة أمام الرئيس محمد مرسي والشعب المصري. ومع أن الرئيس فاجأ المؤسسة العسكرية بجملة من الخطوات والإجراءات التي قلّصت مساحة تحرُّك الجيش ودوره السياسي، فيما يمارس الرئيس الدور والمحاولة نفسيهما مستهدفاً القضاء. يظل السؤال المطروح دائماً في علاقة مع أوجه التشابه والاختلاف مع تونس هو: هل يعترف مرسي وحزبه بالأخطاء السياسية التي ارتكبوها والقيام بإعادة بناء ائتلاف يأخذ في الاعتبار المصالح المتعددة المشتركة التي من شأنها السير قدُماً بمصر نحو الديمقراطية، بخاصة بعد الخطوات الأخيرة المتمثلة في قيام الرئيس منفرداً بإصدار إعلان دستوري ركّز السلطات كلها بيده.

ثالثاً: ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل

إن الثورة التي أطاحت بنظام القذافي المتسلط لم تجد أمامها لحظة الانتصار أي تمثّلات للدولة ومؤسساتها المدنية أو العسكرية. إذ قام نظام القذافي واستقر عقوداً طويلة بالسلطة والحكم مستنداً لا إلى أي نمط من المؤسسات، بل إلى ترتيبات غير رسمية تمحورت حول شخصه، أو عائلته وقبيلته وأنصاره السياسيين. سعى القذافي خلال السنوات القليلة التي سبقت سقوطه إلى إحداث نوع من التجديد للشرعية عن طريق ما عرف بمشروع «ليبيا الغد» الذي قاده ابنه سيف الإسلام، وما أحدثه من حراك، والذي فشل في نهاية الأمر لأسباب متعددة لا مجال للتعرض لها هنا. لكنه أطلق حراكاً مكن لليبيا من أن تتوافر على قدرات سياسية وحركية، وأبرز قيادات وأدخل إلى المشهد فئات مختلفة ألمّت بمشكلات البلاد والتحديات التي تواجهها. مع ذلك يخوض الليبيون المرحلة الانتقالية بداية من نقطة الصفر تقريباً، وليس أمامهم إلا التفاعل ضمن سياقات تحددها قوى وتفاعلات عوامل ذات ديمومة مثل الدين والقبيلة والنفط وعوامل أخرى متغيرة، أو حديثة، في ما لعب العامل الخارجي، ولا يزال يلعب أدواراً لا يمكن تجاهلها في تحديد ما يجري، وفي رسم معالم المستقبل.

بعد انتهاء المرحلة الأولى من العملية الانتقالية بانتخاب المؤتمر الوطني في ٧ تموز/يوليو ٢٠١٢، فإن البلاد لا تزال تواجه خطر عدم الاستقرار

وانتشار السلاح وغياب وجود أي سلطة يمكنها السيطرة على الأوضاع وكبح جماح القوى المسلحة ذات التوجهات الدينية، المناطقية أو القبلية، بما يضمن الانتقال نحو تحقيق الاستحقاقات الأخرى على طريق الانتقال الديمقراطي وتجنيب البلاد الآثار السلبية المترتبة على عسكرة الانتفاضة ولامركزيتها والانقسام الحاصل بين «منتصرين ومهزومين»، وهو ما تترجمه العمليات العسكرية التي جرت مؤخراً ضد مدينة بني وليد مثلاً.

بينما تُبرِز أطراف مختلفة ما يجري في ليبيا على أنه مجرد منافسة بين قوى إسلامية وأخرى ليبرالية أو علمانية حول شكل الحكم وموقع الشريعة الإسلامية في الدستور القادم ومركزها بالنسبة إلى التشريعات، عبّرت الأحزاب الليبية كلها تقريباً، وفي مقدّمها التحالف الوطني الذي يقوده محمود جبريل، الذي يوصف بالليبرالية أو العلمانية من قبل حزب العدالة والبناء التابع لجماعة الإخوان المسلمين، عبّرت عن احترامها للإسلام ولموقع الشريعة في الدستور وفي القوانين، وهو ما أفقد منافسيه هذا السلاح في المواجهة، لتصبح مسألة الشريعة بهذا المستوى خارج إطار التنافس الرئيس.

من الواضح أنَّ الانتقال الديمقراطي في ليبيا يواجه تحديات عديدة، ومن المؤكّد أن فرص نجاح عملية الدمقرطة تتضمّن القدرة على الاستجابة لهذه التحديات. وبينما تشترك ليبيا بالتأكيد مع الحالات العالمية المشابهة في ما يتصل بمرحلة ما بعد الصراعات أو الحروب الأهلية، فإن ليبيا تتوافر على مكوّنات وتحديات خاصة بها تجد جذورها في الثقافة السياسية، وفي طبيعة الاقتصاد الوطني، بينما ترتبط أخرى بما ترتّب على حكم القذافي، والظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به.

لا جدال في أن قدراً كبيراً من هذه التحديات يتصل بدرجة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية. شهدت ليبيا خلال العمليات الحربية، وبعد الإطاحة بالقذافي، كثافة التدخل الأجنبي، بينما عبّرت تقارير مختلفة عن قيام دول أجنبية بالتدخل في المنافسة وفي الصراع السياسي بين قوى سياسية ليبية لصالح طرف دون آخر. ويمكن هنا أن نستحضر الجدل والنقاش الساخن الذي تمحور حول التدخل القطري في الشؤون الداخلية، والاتصالات أو الدعم المقدم إلى فئات من الإسلاميين الذي أثار حفيظة كثيرين من ساسة ليبيا الذين أقدم بعضهم على انتقاد قطر بطريقة جاوزت أحياناً العرف الدبلوماسي. ومع

أنَّ التدخل الأجنبي يبرز باعتباره أخطر تحدٍّ للسيادة الوطنية، ويهدد أي توازنات أو توافقات يمكن التوصل إليها بين الأطراف، فإنه يضاعف من حدّة التحديات الأخرى، وبخاصة تلك المتعلّقة بإعادة البناء وإعادة الاعتبار إلى الدولة وهيبتها(٢٣).

تمكّنت القوى الإسلامية، وفي مقدمها الإخوان المسلمون من ترتيب الأوضاع في المرحلة الانتقالية، وبخاصة الانتخابات وطريقة إجرائها وتوزيع المقاعد في المؤتمر الوطني بطريقة سمحت لها بالسيطرة شبه الكاملة. بينما صوت أغلبية الناخبين لتحالف القوى الوطنية، فإن هذا الأخير لم يتمكّن من قيادة المرحلة الانتقالية، ويتعرّض للتهميش والإقصاء المتواصل. إن ذلك يضع أسئلة خطيرة تطال ليس فقط نيّات التيارات الإسلامية، بل مصير الانتقال الديمقراطي برمّته. ولا يبدو مما يجري أن الإسلاميين سيغيّرون من مواقفهم، بل يصرّون على إقصاء الآخرين لأي سبب، وبصرف النظر عن مدلول أصوات الناخبين.

١ - التحدي الأمني أخطر معوّقات الانتقال الديمقراطي

شبّهت **نيويورك تايمز** الوضع الأمني في ليبيا بصراع الميليشيات في لبنان في أثناء الحرب الأهلية، وأن زعماء المليشيات حوّلوها إلى إقطاعيات لها حكم شبه ذاتي. إن هناك تماثلاً بين الواقع وعناصر من الصورة التي رسمتها الصحيفة الأمريكية، حيث العديد من زعماء الكتائب المسلحة يمارسون أدواراً تتصل بالسلاح والمال والسياسة معاً. ويتناقل الناس قصص التنافس بين قادة الميليشيات في السيطرة على مصادر الثروة المالية ومقدرات للدولة، وفي الانتماء إلى قوى سياسية أو دعمها، علاوة على تشكيل أحزاب وحركات سياسية.

قادة الكتائب هم الذين دخلوا العمل السياسي والحزبي داعمين أو مدعومين بقوة المسلحين الموالين لهم، أو لتيارهم السياسي أو المناطقي، بينما تزداد قوة الجماعات المسلحة وتجاوزاتها بما في ذلك اختطاف واعتقال أعضاء في المجلس الانتقالي، أو الاعتداء على رئيس الحكومة وكبار موظفيه

---

(٢٣) محمّد الفيتوري، «قطر تقود ليبيا خارجياً»،

<http://www. alwatan-libya. com/more-18776-13>.

ومهاجمة مقر المجلس الانتقالي في أثناء وجود رئيسه فيه، وإطلاق الرصاص على مقر الحكومة، ومنع رئيس الحكومة من صعود طائرته، إلى محاصرة واقتحام المؤتمر الوطني في أثناء انعقاده.

تتميز بعض التشكيلات المسلحة، بخاصة عند مناطق الحدود مع مالي والنيجر والجزائر بارتباطها بانتماءات إثنية لجماعات مثل التبو والطوارق الذين عبّروا عن تطلعات لكيانات مستقلة، أو ترتيبات تقرير مصير. عند هذه التشكيلات سلاح متطوّر، وتضم مقاتلين تجمع بينهم عناصر مشتركة في الرغبة في التخلص من التهميش والنسيان، علاوة على ما تعطيه لهم الصحراء من قوة تتقاطع مع وجود تنظيم القاعدة، ولها أيضاً امتدادات وتأثيرات في الدول المجاورة. أما في الجبل الغربي والمناطق الحدودية مع تونس، وبخاصة في نقاط التماس بين مدن زوارة البربرية وغيرها من المدن العربية المجاورة، مثل الجميل ورقدالين فإن الكتائب المسلحة تسيطر في غياب وجود فاعل لأي مستوى آخر من الحراك السياسي.

مع أن هناك انتشاراً لعصابات مسلّحة في هذه المناطق تُمارس تهريب الخمور والمخدرات والوقود وغيرها، فإن درجة تهديدها لا تقارن بما تمثله التشكيلات ذات الطابع المناطقي أو العرقي، لكنها ستصبح قوة إضافية إلى مناطقها في حال حدوث صراع مسلح على أسس قبلية أو إثنية، بخاصة أن الوضع أكثر ميلاً إلى الانقسام على ثنائية عرب وبربر، في ما يبدو التوتر في تصاعد أحياناً، وتشتد القطيعة بين المناطق جرّاء التصنيفات السائدة حول الموقف من القذافي، لتختفي خلفها العوامل الأخرى، حيث الحساسيات بين المناطق المتجاورة تدفع القبائل والمناطق كلها إلى تشكيل فصائل مسلحة خاصة بها كمقوّم أساسي واحتياطي لمواجهة ما قد يصدر ضدها من أطراف أخرى.

أمراء السلاح أصبحوا قوى ذات شأن في مناطقهم فاستمرأوا العملية، وباتوا أقل استعداداً للتخلي عن السلاح لبديل لا يعوض عن النفوذ والميزات القائمة الآن، بدلاً من غياب الخوف من القانون. ولا يمكن القول إننا أمام أي سلطة فاعلة حقيقةً اليوم، مع أن الليبيين يحدوهم أمل كبير في أن يصنعوا دولة ديمقراطية تعوّضهم عن سنوات الحرمان السياسي والقمع الذي مارسه القذافي لأكثر من أربعة عقود. وتتفاعل على الساحة الآن عديد القوى المدنية

أو السياسية والعسكرية، بينما تؤدي المجالس والكتائب العسكرية الدور الأكثر قوة، وربما خطورة، على المستقبل وسط قيام تحالفات وتآلفات بين الثوار المسلحين الذين أنشأوا تنظيمات تجمعهم، أعلنوا من خلالها تمسكهم بدور سياسي حاسم وفاصل، وبحقهم في التدخل لتصحيح المسار متى رأوا ذلك مناسباً أو ضرورياً.

عدد المجالس غير معروف، حيث تبلغ بين مئة وثلاثمئة مجلس، فلكل مدينة مجلس عسكري أو أكثر. ولا يتوافر حصر موثوق لحاملي السلاح الذين يقدر عددهم وفقاً لمصادر كثيرة بين ١٢٥ ألفاً إلى ٢٠٠ ألف. المجالس العسكرية لا تخضع لسيطرة الحكومة، ولكل منها نظامه الخاص في تسجيل الأعضاء والأسلحة وإجراءات الاعتقال والاحتجاز. كان لتشجيع المجلس الانتقالي تشكيل مجالس عسكرية في المناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود والرقابة أن أصبح بكل منطقة كتائب «ثوار» بدعم المجلس الانتقالي المنحلّ. هكذا بدلاً من الحد من السلاح أو جمعه ازداد تداوله، وتم تشكيل فصائل جديدة بعد إعلان التحرير، زاد من تشجيعها اللجوء إليهم للحراسة أو الأمن، فأصبحوا أكثر تمسكاً بالدور الجديد بعد أن تذوقوا طعم القوة والمزايا، أو بالحصول على أموال وممتلكات. الحكومة الانتقالية زادت الوضع سوءاً بصرف مبالغ مالية للمسلّحين من دون تمحيص صارم يفرز الثوار الحقيقيين عن غيرهم الذين بدأوا يفرضون وجودهم ويهددون الحكومة ويرغمونها في أحيان كثيرة على الرضوخ لمطالبهم، أو بالدعوة إلى نظام امتيازات يُعيد إلى الأذهان ممارسات نظام القذافي في تمييز مؤيديه عن باقي الشعب.

بناء الجيش والأمن الوطني يشهد تأخراً واضحاً، وتواجه برامج الإدماج صعوبات لافتقارها الجِدّ على مستوى الإرادة السياسية. هناك اعتراضات تُساق مثلاً بوجه الإدماج لأنه سيقود إلى دمج من تورط مع النظام السابق لخطورتهم على الوضع الهش أصلاً، مع ملاحظة أن تهمة التورط مع القذافي تستخدم أيضاً لإقصاء الخصوم، وهو ما كان واضحاً أيضاً في مشروع لقانون العزل السياسي الذي قدّمته قوى إسلامية، وجاء، مثل القانون الذي أصدره المجلس الانتقالي، فضفاضاً وكان محل انتقاد منظمات حقوقية محلية وعالمية. بيّنت التجربة أن هذه المقترحات والممارسات التي ترتبط بها تزيد من تأخير إنجاز الاستحقاق الأمني، وتعمّق الشروخ الاجتماعية والمناطقية، وتربك المصالحة

الاجتماعية. ويتفق المختصون بالشأن الليبي على أن الذي يحفظ الأمن عند الحد الأدنى، بحيث لا يتم القتل في الشوارع، هو سيطرة قيم اجتماعية، وعدم ميل الليبيين عموماً إلى العنف، وإلى قوة شبكات الأمان القبلية وتفوّقها على ما عداها، بحيث يضعها الناس في الاعتبار عند التفكير في أي عمل يستهدف أشخاصاً أو مناطق.

٢ - تركة القذافي وآثارها في بناء الدولة الجديدة

إن ما يمكن تسجيله هو أن الجدل في ليبيا حول القذافي لن ينتهي بسهولة أو بالسرعة المأمولة. ليس هذا بالطبع لكون القذافي ما زال يحتل مساحة ذات أهمية ضمن الحيز «السياسي» في ذهنية الليبيين، بل لأن لاستدعاء القذافي صلة بما حدث ويحدث بعد مقتله في (و) بشأن مناطق محددة مثل سرت وبني وليد وتاورغا، أو بالجبل الغربي. إن هذا يتعدى مجرد التدمير أو عدد الضحايا الذين سقطوا كما يتجاوز التهجير الذي تعاني آثاره الباهظة الثمن قبائل أو سكان مناطق في الجبل الغربي والشريط الساحلي على السواء. يجري ذلك في وقت تقوم فيه قوى ذات توجهات سياسية محددة مستغلة الرأي العام بشأن نظام القذافي، وما ارتبط به من قتل وعنف وفساد وغيره، بإثارة نزعات، أو الدعوة إلى تبنّي سياسات أو صدور قرارات من شأنها أن ترسم صورة لليبيا المستقبل يسطر عليها لون واحد.

يصدق هذا مثلاً على سعي أطراف معيّنة للتحكم بنطاق الممارسة السياسية الحاضرة ولعشر سنوات قادمة، والعمل على حرمان كل من عمل مع المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية، وبغضّ النظر عن نوعٍ أو مستوى الوظيفة من المشاركة السياسية، وبصرف النظر عما قاموا به فعلاً، وتجميد حقوقهم السياسية لمدة لا تقل عن عشر سنوات. من الواضح أن موقفاً كهذا يعكس ضبابية في الرؤية وقدراً من المراهقة والانتهازية السياسية من أطراف بعينها هي التي تجد في ذلك وسيلة لفرض هيمنتها باستبعاد كل من يمكن أن يُعارضها متسلّحاً بخبرة أو تجربة. لا شك في أن موقفاً أو إرادة كهذه، إذا ما أُضيفت إلى الشرخ الاجتماعي الذي حدث بفعل الثورة والمواقف من النظام في مختلف المناطق، يمكن أن تؤدي إلى استقطاب حادّ وخطير على المستوى الاجتماعي - السياسي، يمكن أن يهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي في بلد لم يتحرر بعد من هيمنة القبلية والجهوية.

ترتبط النتائج المترتبة على المرحلة الانتقالية بقوة بما يمكن وصفه بالضعف المؤسسي الذي تعانيه البلاد على مختلف المستويات. إن تنامي استخدام بعض التيارات السياسية أسلوبَ الإقصاء والسعي إلى استبعاد أو تصفية كل من لا يرتبط بهم، بوصمهم بصفات أيديولوجية تستدعي مدركات سلبية في الثقافة الشعبية، مثل العلمانية تارة، أو بأنهم عملوا مع نظام القذافي تارة أخرى، يفتح الباب على مصراعيه لتحوّل ذلك إلى حرب تتجاوز السياسة للمناداة باجتثاث أطراف بعينها، أو بحرمان مناطق أو قبائل بعينها من المشاركة العادلة بحجة ولائها إلى القذافي، أو عدم مساندتها الثورة، أو اتخاذها موقفاً سلبياً منها.

منذ اندلاع الثورة ضدّ القذافي، بدأت قوى سياسية مختلفة في التعبير عن نفسها بأشكال وتعبيرات أو تمثّلات متعدّدة. الأحزاب التي تمّ الإعلان عن تشكيلها حتى الآن تفتقر في الأغلب إلى المكوّنات والعناصر التي تميّز الأحزاب في النظم الديمقراطية. حيث إن العديد لا تعدو، في الواقع، أن تكون تجمّعات لأعداد محدودة من الأفراد الذين يندر أن يتمتع أحدهم بمقوّمات زعامة من أي نوع. كما تتنامى يومياً تقريباً عملية ولادة منظّمات المجتمع المدني في كلّ المدن الرئيسة في ليبيا. وبينما يبدو واضحاً الوجود النشط للتيارات الإسلامية في عدد كبير منها، فإن التيارات الأخرى تجد تمثيلاً مناسباً أيضاً. وبينما تحفل شبكات التواصل الاجتماعي المعروفة بأعداد متنامية من المجموعات والشبكات، فإن حقيقة كون غياب التنظيم وغياب السلطة الفاعلة في البلد يجعل من هذه الظاهرة أمراً مرتبطاً بما يجري، أكثر من كونها تعبيراً عن ظاهرة متأصلة في الثقافة الداعمة للمجتمع المدني.

٣ - تحديات اقتصاد الريع

في خضّم الجدل السياسي والتنافس متعدد المستويات تغيب أي مناقشة جادة للقضايا المهمة المتعلقة بالاقتصاد والتنمية. إن ليبيا بلد ذو اقتصاد ريعي بامتياز، ولا يمكن التقليل من الآثار السلبية لاقتصاد الريع في فرص الانتقال الديمقراطي في المديين القصير والمتوسط، وعلى آفاق تعزيز الديمقراطية عموماً. ويلاحظ صلاح الحدّاد أن خصائص الاقتصاد الليبي التي ميّزته خلال العقود الماضية منذ اكتشاف النفط، لا توفر البيئة المناسبة، وأنها لا يمكن التعويل عليها في عملية الدمقرطة، وبخاصة أن اقتصاد الريع قضى على الطبقة

الوسطى، وغيّب مؤسسات المجتمع المدني، وأثّر سلباً في قيم الاستقلالية والحرية الفردية[٢٤]. هناك دراسات عديدة وتحليلات تربط بين النفط أو الموارد والديمقراطية، وتؤسس لعلاقة عكسية بينهما، بحيث إنه كلما ارتفعت العائدات والموارد النفطية، مثلاً، عانت مكوّنات الديمقراطية وتدنّت، وأصبح النظام أكثر شمولية[٢٥].

كما ثارت تحدّيات العلاقة بين السلطة المركزية والمناطق وتهديد الفدرالية ليس في النقاش السياسي فقط، بل من خلال تطورات لافتة بعد الإعلان عن فدرالية برقة وما ولّده ذلك من تجاذبات وتنافرات أفقية ورأسية. لا تزال النقاشات والجدل مستمرين حول شكل الدولة الجديدة، ومضمون العلاقة بين السلطة المركزية في العاصمة والمناطق الجغرافية المختلفة. تميّز الجدل بالتركيز على مسألة ما إذا كانت الفدرالية خياراً لتنظيم الدولة وعلاقة السلطة المركزية بالمحليات. لا يمكن القول إن هناك خللاً في نقاش من هذا النوع، غير أنَّ اللافت هو تركّز الجدل حول الفدرالية للاستجابة، ليس لحاجات اقتصادية، أو ذات صلة بالجدارة والفاعلية أو الشفافية والديمقراطية. إذ تمسك المنادون بالفدرالية باعتبارها التعبير المناسب عن انتماءات وهويات جغرافية، بينما تركّز هجوم المعارضين باعتبارها تهديداً للوحدة الوطنية.

إنَّ من شأن إسقاط الدكتاتورية بثورة مسلّحة في مواجهة آلة القتل التي يستخدمها الدكتاتور الطاغية، أن يجعل العنف ومؤسساته، وربما اللجوء إليه في مستويات مختلفة من الممارسة، أمراً قائماً أو محتملاً في مرحلة لاحقة. إنَّ هذا يبدو نتيجة واضحة، بخاصة إذا ما تذكّرنا أنَّ الدكتاتورية تقتل أو تضعف وتهمّش قوى الديمقراطية والتغيير جميعها. إنَّ أساليب النضال المستخدمة ذات صلة وثيقة بتوزيع القوى المؤثرة من أجل تحقيق أهداف الثورة في القضاء على الطغيان وخلق نظام ديمقراطي، مثلما هي وثيقة الصلة بهدف الحيلولة دون ظهور دكتاتورية جديدة. وفي هذا السياق، يقرر جين

---

(٢٤) صلاح الحدّاد، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٢٥) Michael I. Ross, «Does Oil Hinder Democracy?» *World Politics*, April 2001 and Richard M. Auty, Sustaining Development in Mineral Economies: the Resource Curse Thesis, (New York; Routledge, 1993) and Thomas L. Friedman, «The First Law of Petro Politics» *Foreign Policy*, May-June, 2006, pp. 28-36.

شارب أن: «الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني تكون ضعيفة في ظلّ وجود أنظمة الحكم الدكتاتورية، وتكون الحكومة في المقابل قوية جداً، فإذا لم يحدث تغيير في موازين القوى هذه، فإن الحكّام الجدد يستطيعون إن أرادوا أن يكونوا حكّاماً دكتاتوريين كأسلافهم»[٢٦].

رابعاً: الجزائر: إلى متى يصمد الاستثناء؟

بيّنت العشرون سنة الأخيرة من تاريخ الجزائر المعاصرة الحدود التي يمكن ألا يتجاوزها حزب أو جبهة سياسية في السيطرة على البلاد وضمان استمرار الحصول على الشرعية. وعلى الرغم من تاريخها المشرف في قيادة حرب التحرير، فإن جبهة التحرير الجزائرية والمؤسسة العسكرية الجزائرية بشكل خاص، هيمنت على الحياة السياسية، مستندة إلى الرصيد النضالي، وإلى تجربة تنموية بدأت أو انطلقت بشكل متميز، لكنها استنفدت سريعاً أسهمها. بدا واضحاً منذ تسعينيات القرن الماضي مدى حاجة الجسم السياسي الجزائري لروح جديدة، ولم تكن سنوات الجمر إلا التعبير الأعنف عن عمق الأزمة. كانت شرعية النظام والنخبة السياسية وما زالت منذ ذلك تتعرض للتآكل المستمر.

أدركت القيادة السياسية لاحقاً، وبعد أن اكتوت البلاد بنيران أحداث التسعينيات من القرن الماضي، ودفعت ثمناً باهظاً على كل المستويات، أن هناك تحولات لا يمكن إنكارها. من هنا سعت للقيام بتدابير لتجنُّب تكرار ما حدث. مع ذلك بدا للعيان أن القدرة على تحويل هذا الإدراك إلى سياسات وبرامج عملية لن يجري بين عشية وضحاها. استلزم الأمر، ولا يزال، بحاجة إلى الإرادة الحقيقية، لكن ذلك لا يقلل من حقيقة أن من الضروري أن تبدأ مساعي الإصلاح الشامل الآن، مع الأمل في أن تساعد في تجنّب وقوع الانفجار شبه المؤكد الذي سينهي الاستثناء الجزائري في حقبة من التغيرات الشاملة في المنطقة والعالم. لا يبدو واضحاً استعداد القابضين على زمام الأمور للإنفاق من موارد السلطة التي يتمتعون بها، وليس من المرجّح أن يبادروا بالتغيير من أعلى.

---

(٢٦) جين شارب، **المقاومة اللاعنفية: دراسة في النضال بوسائل اللاعنف**، ترجمة خالد دار عمر (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩)، ص ٧٢.

يبقى السؤال هو ذلك المتعلق بالمدى الذي يكون فيه الجزائريون على استعداد لاتخاذ زمام المبادرة: إلى أيّ مدى سيكون ذلك متأثراً أو مقيداً بحصاد سنوات الجمر وتجربتها المريرة الدامية؟ وإلى أي مدى يكون ذلك عرضة للتأثر بما جرى ويجري في الربيع العربي؟ في الأحوال والظروف كلها يبقى الاستثناء الجزائري مرهوناً بقيام المجتمع بأخذ زمام الأمور. حتى الآن تبدو الآفاق مفتوحة، والأبواب مشرّعة أمام تبلور جبهة ديمقراطية واسعة ومستمرة، وهي التي قد تنجح في التوصل إلى توافق الآراء بين معظم القوى على المعايير الأساسية مثل احترام النظام الدستوري وسيادة القانون والتسامح وتعارض وجهات النظر، وتغيير القيادة بصفة منتظمة عن طريق الانتخابات، ومساءلة جميع شاغلي المناصب. لا جدال في أن فشل هذا الاحتمال يفتح آفاقاً أخرى بديلة، وهي التي ستتحدد بلا شك بمآلات التغيير في البلدان المجاورة أيضاً.

خامساً: المغرب: تحوّلات الملكية وآفاق الديمقراطية

عاش المغرب حراكه من خلال «حركة ٢٠ شباط/ فبراير»، ولم تتأخر المؤسسة الملكية في التجاوب مع هذا الحراك، حيث دشن الملك محمد السادس مسلسل الإصلاحات الدستورية والسياسية من خلال خطاب ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، حيث شُكلت لجنة استشارية لمراجعة الدستور انتهت أعمالها بصياغة مشروع دستور عرض على الشعب في استفتاء فاتح يوليو/ تموز من السنة نفسها. ومع أن قسماً من الطبقة السياسية أبدى تحفظات حول مضمون الدستور الجديد، فإن الملك راهن على التأويل الديمقراطي لمقتضياته، كما إن مسلسل الإصلاحات انتهى بإجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ برهانات محددة. هذا الاقتراع الذي منح حزب العدالة والتنمية المرتبة الأولى، وبمقتضى هذه النتيجة كُلّف بتشكيل حكومة جديدة كانت مثار العديد من الملاحظات على مستوى الأداء في أشهرها الأولى.

لا يحتاج القطع مع فلسفة الملكية التنفيذية إلى دستور جديد فقط، بل يحتاج إلى تأويل ديمقراطي لمقتضياته كذلك، مع التذكير بأن الدساتير الناجعة هي تلك التي تضيّق مساحة التأويل من جهة، وتجعل حق التأويل حكراً على القضاء الدستوري من جهة أخرى. ومؤكد أن جزءاً من الطبقة السياسية أبدى

تخوّفات من إمكانية الالتفاف على مقتضيات دستور فاتح تموز/يوليو ٢٠١١، وهي تخوّفات تستند إلى مبررَين: **أولهما** مرتبط بقواعد التأويل، و**ثانيهما** متعلق بضوابط التنزيل.

إذا استثنينا التجربة السياسية التي عاشها المغرب في ظل دستور ١٩٦٢، وكان عمرها قصيراً، فالتجارب السياسية التي تلتها كانت محكومة بتأويل (تقليدوي) لمقتضيات الدساتير المغربية، بدءاً بدستور ١٩٧٠، وانتهاء بدستور ١٩٩٦. هذا التأويل التقليدوي جعل من المؤسسة الملكية مؤسسة فوق الدستور باعتبارها مالكة السلطة الأصلية، حيث غاب مبدأ فصل السلطات ليحل محله مبدأ وحدة السلطة، وأضحى الدين والتاريخ هما مصدر المشروعية بدلاً من الانتخاب. في سياق هيمنة التأويل التقليدوي للمقتضيات الدستورية سابقاً، فرضت مسألة التأويل نفسها من جديد على كيفية التعاطي مع الدستور الجديد.

عندما نشير إلى كون دستور فاتح تموز/يوليو ٢٠١١ يؤسس لفلسفة حكم جديدة في المغرب، فذلك يفيد بأن هناك إرادة للقطع مع التأويل التقليدوي، وتكريس التأويل الديمقراطي لمقتضياته. وهنا تكمن أهمية الإشارة القوية الواردة في خطاب ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١ التي تعتبر أي تأويل يتنافى مع الخيار الديمقراطي بمثابة خرق لمقتضيات الدستور الجديد، فما هي قواعد هذا التأويل الديمقراطي؟

تتجسّد **أول** قاعدة في التخلي عن فكرة الدساتير المتعددة التي تبخس من شأن الدستور المكتوب، حيث كان الملك الحسن الثاني يتحدث عن ثلاثة دساتير: دستور تاريخي ودستور عرفي ودستور مكتوب، كما إن بعض الباحثين ظل يتحدث عن دستور صريح ودستور ضمني. إن التأويل الديمقراطي يستوجب الحديث عن دستور واحد ووحيد يتمثل بالدستور المكتوب الذي صادق عليه المغاربة في استفتاء فاتح تموز/يوليو ٢٠١١، وتتجلى **ثاني** قاعدة في اعتبار المؤسسة الملكية مؤسسة تشتغل من داخل الدستور وليس من خارجه، وبالتالي فإن أداءها يجب أن ينضبط بمقتضياته لا غير، بما في ذلك وظائف إمارة المؤمنين، كما يقررها الفصل ٤١ من الدستور الجديد. وتكمن **ثالث** قاعدة في التعاطي مع سلطة البرلمان وسلطة الحكومة باعتبارهما معبّرتين عن الإرادة الشعبية ومنبثقتين منها، كما ورد في خطاب ٩ آذار/مارس

٢٠١١، وبهذا المعنى يتحقق القطع مع مبدأ وحدة السلطة ليتكرس مبدأ فصل السلطات.

تتعلق **رابع** قاعدة باعتبار صناديق الاقتراع هي مصدر المشروعية المدنية طبقاً لما ورد في الفقرة الأولى من الفصل ١١ من الدستور الجديد الذي يعتبر الانتخابات النزيهة والحرة الشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي. وترتبط **خامس** قاعدة بالتعاطي مع المؤسسة الملكية باعتبارها مؤسسة ضابطة للتوازنات الدينية والسياسية، باعتبار الملك أميراً للمؤمنين، من جهة، ورئيساً للدولة، من جهة أخرى. وضبط هذه التوازنات يتحقق عبر منزلة الملك بصفته حكماً أسمى، كما يقرر ذلك الفصل ٤٢ من الدستور الجديد، وبالتالي فإن أي توسع في التأويل لهذه المنزلة سيتنافى مع مفهوم الملكية المواطنة الذي شدد عليه خطاب ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١. إذا كان خطاب ٩ آذار/ مارس، وخطاب ١٧ حزيران/ يونيو يشكلان مرجعية أساسية لاستنباط قواعد التأويل الديمقراطي لمقتضيات دستور فاتح تموز/ يوليو ٢٠١١، فإن خطاب العرش الأخير يشكل مرجعية لتحديد ضوابط تنزيلها، التي يمكن اختزالها في ثلاثة:

يتعلق الضابط **الأول** بأولوية إحداث تغييرات ملموسة يستشعرها المواطنون في حياتهم، وهذه الأولوية ترتكز أساساً على استحضار حقيقة مركزية تكمن في كون الدستور ليس غاية في حد ذاته، لكنه أساس لتعاقد جديد، ذلك أن الدستور الجديد لن يكون له معنى إذا لم يستشعر المواطنون تغييراً يطال حياتهم اليومية. وعليه، فإن الخطاب الملكي أشار إلى ضرورة تحويل هذا الدستور إلى واقع ملموس، لكن ليس فقط على مستوى تنزيل المؤسسات، بل على مستوى إحداث تغيير في أوضاع الناس. وبتعبير آخر، فإن الإصلاح السياسي والمؤسساتي الذي انخرط فيه المغرب ينبغي ألا يحجب عنا التحدّيات المطروحة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن جهود تحقيق التنمية المستدامة من أجل تحسين الأوضاع السوسيواقتصادية للمواطنين يجب أن تكون هي الأولوية في ما يتعلق بهذا التحول الذي يعيشه المغرب.

يعود الضابط **الثاني** إلى جملة من المقومات تُعتَبر بمثابة شروط لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد، ومنها القطع مع ممارسات سابقة أساءت إلى العمل السياسي، وساهمت، إلى حد كبير، بنفور الناس من العمل الحزبي،

والابتعاد من صناديق الاقتراع، وكرّست مشهداً سياسياً مشوباً بالكثير من الاختلالات. وبتعبير أوضح، فإن معالجة هذه الاختلالات في أفق تنزيل أمثل وتفعيل أفضل للدستور الجديد تحتاج إلى نخبة جديدة متشبعة بثقافة سياسية جديدة، من جهة، وقادرة على بلورة سياسات مبتكرة، من جهة أخرى، ذلك أن لكل عهد رجالاته ومؤسساته.

يكمن الضابط **الثالث**، المرتبط بتفعيل الدستور، في عمل جميع الفاعلين السياسيين على تحديد الأجندة بشكل توافقي. إذ ميّز الخطاب الملكي بين المرحلة القصيرة والمرحلة المتوسطة، فبالنسبة إلى المرحلة القصيرة، أشار الخطاب إلى ضرورة إصدار مجموعة من مشاريع القوانين التنظيمية، أو مشاريع القوانين التشريعية التي نص عليها الدستور الجديد من أجل تنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، وحذّر الخطاب من مغبّة التباطؤ في إجرائها، الأمر الذي يفيد بأن الاستحقاقات التشريعية ستجرى في شهر تشرين الأول/ أكتوبر أو في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر على أكثر تقدير، كما يفيد بقطع الطريق على بعض النقاشات التي انخرطت فيها قوى سياسية تطالب بتأخير تنظيم الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها المتعلقة بالغرفة الأولى، مثل حزب العدالة والتنمية في البداية، الذي كان يطالب بتأخير الانتخابات من أجل الإعداد لها بشكل جيد، أو عدم التسرع على مستوى إعداد القوانين، وهو المطلب نفسه بالنسبة إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كما إن حزب العدالة والتنمية كان قد سبق له أن طالب أيضاً، في لحظة من اللحظات، بإجراء الانتخابات الجماعية قبل إجراء الانتخابات التشريعية. غير أن الخطاب الملكي أتى ليحسم الموضوع، حيث رسم خارطة الطريق بالنسبة إلى مساري العملية الانتخابية، سواء تعلق الأمر بمسار انتخاب الغرفة الأولى، إذ ستنبثق من هذه الانتخابات حكومة ستتولى مهامها طبق مقتضيات الدستور الجديد، أو تعلّق الأمر بمسار انتخاب الغرفة الثانية، وهو المسار الذي يستوجب إجراء انتخابات جماعية وجهوية، بعد إعداد القوانين المنظمة لإطارها، حيث حدّد الخطاب تاريخاً لانتخاب الغرفة الثانية قبل مَتَمّ عام ٢٠١٢.

تكمن أهمية اقتراع ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ في كونه تضمن ثلاثة رهانات أساسية لا يمكن فصل بعضها عن بعض، **أول** هذه الرهانات هو التنزيل السليم لمقتضيات الدستور الجديد، **وثانيها** هو تكريس مبدأ التمثيل الديمقراطي، **وثالثها** هو إحداث مصالحة بين الناخبين وصناديق الاقتراع.

يكتسي الرهان **الأول** لاقتراع ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ طابعاً مؤسساتياً، فالتنزيل السليم لمقتضيات الدستور الجديد تتجلّى أولى معالمه من خلال تحصين العملية الانتخابية بهدف تشكيل مجلس نواب تنبثق منه أغلبية حكومية جديدة قادرة على ممارسة صلاحياتها بشكل كامل، بما في ذلك وضع برنامجها والعمل على إنجازه... إنه رهان ذو طابع مؤسساتي لكون هذا الاقتراع سيعطي الحياة لمؤسستين دستوريتين: مؤسسة مجلس النواب بما تمتلكه من صلاحيات على مستوى التشريع أو مستوى مراقبة العمل الحكومي أو مستوى تعزيز الدبلوماسية الرسمية بممارسة دبلوماسية برلمانية دفاعاً عن القضايا الكبرى للوطن؛ ومؤسسة الحكومة بما تجسده من سلطة تنفيذية، إضافة إلى انتهاج سياسات عمومية تنهض بشؤون المغاربة. إن أي تجاوزات تطال اقتراع ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، من أي جهة كانت، من شأنها أن تؤثر سلبياً في انطلاقة العهد الدستوري الجديد، وبالتالي ستترتب عليه تداعيات على الرهانين الآخرين.

يتأسس الرهان **الثاني** لاقتراع ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ على بُعد ثقافي، فتكريس مبدأ التمثيل الديمقراطي هو تحول عميق يمسّ جوهرياً بنية تمثلات المغاربة لأساس المشروعية ومصدرها، وبالتالي جوهر التمثيلية السياسية. وكما هو معلوم، أقامت الدساتير التي عمل بها المغرب، بدءاً بدستور ١٩٧٠، وانتهاء بدستور ١٩٩٦ باستثناء دستور ١٩٦٢، ازدواجية على مستوى التمثيلية السياسية، حيث كانت هناك تمثيلية عليا يمثلها الملك باعتباره الممثل الأسمى للأمة بحسب مقتضيات الفصل ١٩ المتضمن في تلك الدساتير، وتمثيلية دنيا يجسّدها ممثلو الأمة في البرلمان؛ وترتب على هذه الازدواجية إعلاء مبالغ فيه للمشروعية التاريخية والدينية وتهميش للمشروعية المنبثقة من صناديق الاقتراع.

إن الدستور الجديد، دستور فاتح تموز/ يوليو ٢٠١١، وضع حداً لهذه الازدواجية، حيث نص على أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية كل تمثيل ديمقراطي، كما إن هذا الدستور الجديد ألغى منزلة الملك باعتباره ممثلاً أسمى للأمة، فحسب الفصل ٤٢ من الدستور الجديد، الملك هو الممثل الأسمى للدولة وليس الأمة، وبالتالي فإن حق تمثيلية الأمة يتأسس على الانتخاب.

يتضمن الرهان **الثالث** لاقتراع ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بعداً سياسياً، فالمصالحة بين المغاربة وصناديق الاقتراع أصبحت تحدياً حقيقياً يجب أن يرفع. ولاحظ العديد من المتتبعين للشأن الانتخابي المغربي كيف أصبحت نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية هي الهمّ الأكبر للسلطات العمومية، من جهة، والأحزاب السياسية المعنية بهذه الاستحقاقات، من جهة أخرى، بل إن الأمر دفع بعض فاعليات المجتمع المدني إلى التحرك قبل تشريعيات ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ استشعاراً منها لما يمكن أن يترتب عن العزوف الانتخابي من آثار لا تمسّ صدقية الاستحقاقات الانتخابية فقط، بل صدقية المؤسسات الدستورية أيضاً. ووُضع الجميع أمام هذا التحدي في اقتراع ٢٠٠٧ عندما لم تتجاوز نسبة المشاركة ٣٧ في المئة، ضمنها ١٧ في المئة من الأصوات الملغاة. وتُطرح التخوّفات نفسها في ما يتعلق بنسبة المشاركة في اقتراع ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وهي تخوّفات لها ما يبررها بعيداً من الدعوات الموجهة إلى الناخبين إلى مقاطعة الاستحقاقات من مكوّنات حركة شباب ٢٠ شباط/فبراير. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نعتقد أن انتخابات بنسبة مشاركة متدنية مشهود لها بالنزاهة والشفافية خير من انتخابات بنسبة مشاركة مرتفعة مطعون فيها.

قد ينظر البعض إلى مسألة إحداث مصالحة بين المغاربة وصناديق الاقتراع على أنها نتيجة وليست سبباً في التنزيل السليم لمقتضيات الدستور الجديد. وبتعبير آخر، فإن إحداث هذه المصالحة سيتحقق عندما تنجز قطيعة مع الممارسات السابقة، سواء بضمان حياد إيجابي فعلي لسلطات الإدارة الترابية، كما ينص على ذلك الدستور الجديد، أو بتخليق الممارسة السياسية عبر مدخلين أساسيين: يتعلق **الأول** بتكريس الحكامة الحزبية من خلال بناء تنظيمات حزبية قادرة على تدبير الخلاف بين مكوّناتها بشكل ديمقراطي، من جهة، وتحديد ضوابط واضحة وشفافة تحكم آليات الاشتغال، من جهة أخرى؛ ويرتبط **الثاني** بتكريس الحكامة البرلمانية عبر تغيير تلك الصورة التي تكرست لدى المواطنين باعتبار المؤسسة البرلمانية لا تعدو أن تكون غرفة تسجيل ليس إلا.

إن الرهانات الثلاثة لاقتراع ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ المشار إليها أعلاه تتكامل لتُضفي معنىً على العهد الدستوري الجديد، حيث لا يمكن الفصل بين بعدها المؤسساتي وبعدها الثقافي وبعدها السياسي، فالرهان

الأول، المتمثل في التنزيل السليم لمقتضيات الدستور الجديد، لا يتلخص في مجرد ضمان انتخابات بعيدة من كل ما يمكن أن يشوبها من تجاوزات، بل هو رهان يتحدد في القدرة على الانتقال من مستوى العلاقات «الشخصانية» إلى مستوى العلاقات «المؤسساتية»، وفي هذا الإطار يمكن القول آنئذ إن هناك تكريساً لدولة القانون، حيث يسود مبدأ الشرعية القانونية، من جهة، وتتماهى هذه الشرعية القانونية مع المشروعية السياسية، من جهة أخرى؛ أما الرهان **الثاني** المتجسد في تكريس مبدأ التمثيل الديمقراطي فهو رهان يتجاوز بكثير مسألة التمثيلية الشكلية ليرسم معالم بنية تمثلات جديدة تقطع مع الثقافة السياسية التقليدية التي تركز على الدين والتاريخ، وتشكل ثقافة سياسية جديدة تتعاطى مع المحكومين بصفتهم مواطنين وليسوا رعايا؛ أما الرهان **الثالث**، المتجلّي في إحداث مصالحة بين الناخبين وصناديق الاقتراع، فهو رهان لا يمكن اختزاله في تسجيل نسبة مشاركة مرتفعة، بل يكمن في دفع الكتلة الناخبة إلى الاعتقاد بأن السلطة التي تنبثق من صناديق الاقتراع هي سلطة معبّرة عن إرادة هذه الكتلة، وليست سلطة منفصلة عنها أو متعالية عليها.

تدفع تجربة حزب العدالة والتنمية، وهو يقود الحكومة الائتلافية في أشهرها الأولى، إلى إبداء مجموعة من التوضيحات قد تفسر جزءاً من الانتقادات الموجهة إلى هذه التجربة الجديدة؛ وهي توضيحات تروم التذكير ببعض الوقائع التي قد تشكل عوائق بنيوية تتناقض مع مجمل الشعارات التي كان يرفعها الحزب إبان ممارسته المعارضة، من جهة، وتحول دون انخراطه في ثقافة تدبير الشأن العام، من جهة أخرى. يتعلق التوضيح **الأول** بكيفية الانتقال من العمل الدعوي إلى العمل السياسي؛ فعندما نحاول رصد سيرة وسجل أداء الوزراء الذين تعاقبوا على المغرب قبل تشكيل الحكومة المنبثقة عن اقتراع ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نلاحظ أننا كنا أمام وزراء صامتين أو يفترض فيهم أن يكونوا وزراء صامتين. فأغلب الوزراء كانوا لا يجيدون التواصل، وكانوا أحياناً يعيشون في أبراج عاجية أو في مكاتب مغلقة، وبالتالي كانوا يعتبرون أن من بين الشروط التي يجب أن تتوافر في الوزير التزامه الصمت، حيث كان هناك توظيف مبالغ فيه لواجب التحفظ المهني.

نحن الآن أمام «بروفيلات» جديدة في ما يتعلق بوزراء العدالة والتنمية،

حيث إن أغلبهم كانوا «مناضلين» عبر ممارسة «الدعوة» التي لا تميز بين الوعظ السياسي والوعظ الديني؛ وهؤلاء الذين باشروا العمل السياسي من داخل الحركة الإسلامية، في المغرب وفي غيره، كانت لهم عملياً صلات وثيقة بالمجتمع، وكانوا يشاركون في الندوات بكثافة، وظلوا دائماً محتفظين بصلات وثيقة بوسائل الإعلام، بخاصة المكتوبة، وبالتالي وجد من استُوزر منهم صعوبة في التزام الصمت، فهم يعتبرون أنه ينبغي للوزير ألا يكون مختبئاً في مكتب بعيداً من الناس، خصوصاً أن الانتقادات الموجهة إلى الحكومات السابقة كانت بسبب غياب التواصل مع الرأي العام، فنحن الآن أمام وزراء اعتادوا عملياً التواصل مع وسائل الإعلام والرأي العام، وبالتالي فإنهم يعتقدون أن الصورة الجديدة التي ينبغي ألا ترسم للوزير أو المسؤول السياسي تتمثل أساساً في التواصل مع الرأي العام، هذا إضافة إلى المقتضيات الدستورية التي تشدد على حق المغاربة في المعلومة[٢٧]. إضافة إلى أن حزب العدالة والتنمية خاض حملته الانتخابية على أساس محاربة الفساد والاستبداد، وبالتالي من الضروري أن يعمل الوزراء الجدد على الأقل على تمكين المغاربة من الاطلاع على بعض المعطيات المتعلقة بما يجري، بخاصة أن رئيس الحكومة وعد منذ البداية بإخبار المغاربة بكل ما يحدث، إلا إذا حتّمت الظروف خلاف ذلك.

يرتبط التوضيح **الثاني** بتداخلات العلاقة بين الأحزاب السياسية والحركات الدعوية، فهناك إشكال كبير يتجلى في ممارسة حزب سياسي للمعارضة وهو يقود أغلبية حكومية، بحيث يجد نفسه غير قادر على الذهاب بعيداً في التعبير عن مواقفه التي يؤمن بها، إما لأنه غير حاصل على أغلبية مطلقة تمكّنه من تشكيل الحكومة بمفرده، وبالتالي فهو أحياناً يضطر إلى تبرير تراجعاته بكونه مضطراً إلى اللجوء إلى تحالفات من أجل تشكيل أغلبيته الحكومية. وبالرجوع إلى حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة، فإنه يجد نفسه على ارتباط بحركة دعوية مثل حركة التوحيد والإصلاح تعتقد أن الحزب لم يف بما وعد به. وبشكل عامّ، فإن الأحزاب السياسية عندما تكون في المعارضة تستخدم خطاباً شعبوياً وتطرح برامج غاية في الطوباوية؛ وهذه

---

(٢٧) <http://www.maghress.com/city?name=%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9>.

وظيفة الأحزاب المعارضة لأنها تعتبر ذلك الوسيلة الوحيدة للتعبئة؛ لكن عندما تنتقل هذه الأحزاب إلى موقع المشاركة في الحكومة تتخلص من تلك الطوباوية لتسقط في الأيديولوجي.

يجب التذكير بأن الحركات الدعوية تتعامل مع الأشياء من منطلق أخلاقي على خلاف الأحزاب السياسية التي تتعاطى مع القضايا من منطلق براغماتي، حيث إن الحزب الذي يوجد في الحكومة تصبح لديه القدرة على تبرير الشيء ونقيضه، لكن عندما يكون حزب سياسي مرتبطاً بحركة دعوية تتضاعف إشكالاته. وهذا ما ينطبق على الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية، فهي تدرك أن قوتها تكمن في الخطابين الهوياتي والأخلاقي، وبالتالي فهي تجد صعوبة في التخلص منهما، بخاصة أن الخطابين الأخلاقي والهوياتي لا يمكن أن يفضيا إلا إلى السقوط في النزعة الشعبوية، لذلك يتهم حزب العدالة والتنمية بالشعبوية، كما يتهم بكونه لم يتحرر من ثقافة المعارضة.

يكمن التوضيح **الثالث** في وضوح المواقف من الخيار الديمقراطي، فرئيس الحكومة يوجد في موقف لا يحسد عليه، باعتبار مواقفه الملتبسة أولاً من حركة ٢٠ شباط/ فبراير، حيث كان ضد نزول شبيبة وأعضاء الحزب للتظاهر، وكان يؤكد باستمرار أن حركة ٢٠ شباط/ فبراير تهدد المؤسسة الملكية واستقرار البلاد، لكن بعد خطاب الملك في ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، تغيرت لغته نسبياً؛ وباعتبار مواقفه الملتبسة ثانياً من صياغة مشروع الدستور الجديد، حيث كان يهدد بالنزول إلى الشارع إذا ما تم التنصيص على حرية المعتقد، كما كان دائماً يتخذ مواقف رافضة للملكية البرلمانية، وأعلن مراراً أنه يفضل نظام الإمامة عليها، وحتى عندما تم تقديم مذكرة الحزب بشأن التعديل الدستوري، أصر بنكيران وفرض رأيه على أن يتم الحديث عن ملكية ديمقراطية بدلاً من ملكية برلمانية.

يتجلى التوضيح **الرابع** في كيفية تدبير تحالفات الأغلبية، فرئيس الحكومة المكلف وجد نفسه في مواجهة العديد من الإكراهات، تمثلت أساساً في البرنامج الحكومي الذي تمت صياغته بشكل بعيد كل البعد مما تضمنته البرامج الانتخابية للأحزاب الأربعة المشكلة للحكومة، أو على الأقل بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية، كما لوحظ أن مشروع قانون المالية الذي تمت

المصادقة عليه غير متطابق حتى مع ما جاء في التصريح الحكومي. يجد الإنسان كثيراً من الحرج ليفهم كيف لحزب العدالة والتنمية الذي خاض معركة المعارضة انطلاقاً من انتقاده مجموعة من السياسات التي انتهجتها الحكومات السابقة - وبخاصة حكومة عباس الفاسي التي كانت تتكوّن من حزب الاستقلال بالأساس، ومن الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية، وقدّم برنامجاً انتخابياً يعتبره نقيضاً للبرامج الانتخابية لتلك الأحزاب التي كان يعتبرها المسؤولة عن تردّي الأوضاع في المغرب - أن يتحالف معها، بل الأكثر من ذلك أن يبرر هذا التحالفَ بأن برامجها الانتخابية لا تختلف عن برنامجه الانتخابي، وأنها (أي الأحزاب التي تحالف معها) متقاربة في تصوراتها.

يتمثل التوضيح **الخامس** في القدرة على تنزيل الدستور والوفاء بالالتزامات، حيث سجل ارتفاع في نسبة عدم احترام حرية التظاهر... كما تطرح علامات استفهام كبرى حول شعار محاربة الفساد، فرئيس الحكومة يؤكد أنه أتى لمحاربة الفساد، غير أنه لا أحد يعرف نوع هذا الفساد الذي سيحاربه، بل الأدهى من ذلك أن بنكيران بدأ يكتشف مع مرور الوقت أنه لا يمكن الذهاب بعيداً في ما يتصوره، لأنه يصطدم بما سمّاه هو نفسه بالقلاع المحصّنة التي تحول دون التغيير. ولعل عدم القدرة على تنزيل الدستور وعلى الوفاء بالالتزامات جعل رئيس الحكومة يختبئ وراء الملك؛ وهنا نتذكر ما قاله الملك في افتتاح الدورة البرلمانية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عندما دعا الحكومة إلى صياغة برنامجها والإشراف على تنفيذه. وخطاب الملك كان يفيد معنى محدداً، وهو أن الحكومة التي ستفرزها صناديق الاقتراع ينبغي ألا تستمر في الاختباء وراء الملك.

يتجسّد التوضيح **السادس** في انسجام مكوّنات الأغلبية الحكومية، فالسؤال الذي كان قد طرح منذ البداية انصبّ على التحدي الحقيقي الذي يواجه حكومة بنكيران، والذي لم يكن شيئاً آخر غير مدى القدرة على «صهر» مكوّنات الحكومة الائتلافية، لكن بعد مرور أكثر من نصف سنة يكتشف الرأي العام غياب هذا الانسجام، حيث اضطر رئيس الحكومة إلى عقد أكثر من لقاء بين رؤساء الأغلبية، فالوعد بإيجاد الانسجام شيء، والقدرة على إيجاده أمر آخر، بخاصة عندما لا نمتلك آليات خلق هذا الانسجام. وفي اللحظة التي كان ينتظر فيها أن يحدث فرز واضح بين الأغلبية والمعارضة في

ظل التجربة الحكومية الجديدة فوجئنا بأن المعارضة توجد داخل الأغلبية الحكومية(٢٨).

أخيراً...

سعينا للتعرف إلى خصوصيات المرحلة التالية لانتصار الثورات، وتقدير فرص التغيير بوسائل دستورية في المغرب أيضاً. كان الهدف الأساسي مثلما أشرنا في مقدمة هذا القسم الأخير من الكتاب تقديم بانوراما لما يجري، والسعي للتعرف إلى اتجاهات التطور الممكنة. من البديهي أن المناقشة التي قدّمناها هنا ترتبط بشكل وثيق بما عرض من تحليل لتجارب بلدان المغرب العربي ومصر، وهي من ثم تستطلع آفاق تفاعل ما تم تحليله والتعرف إليه من فاعلين وقوى مختلفة في كل بلد على حدة. إن ذلك وإن كان لا يقدّم خلاصات نظرية مباشرة إلا أنه سيساهم بلا شك في رسم معالم هذه الخلاصات ضمن هذا الحقل المهم من الدراسات والمعرفة. ومثلما بيّن ريكاردو لاريمونت ويوسف الصواني في مقدمة هذا العمل، فإن تجربة ثورات الربيع العربي غنية على أكثر من مستوى، ونحن نطمح أن يكون عملنا هذا مرجعاً ونقطة انطلاق أساسية لدراسات وأعمال أخرى.

---

(٢٨) <http://www.maghress.com/city?name=%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9>.

الربيع العربي

الانتفاضة والإصلاح والثورة

تكشف فصول هذا الكتاب عن تفسيرات متعددة للطبيعة السريعة والمُفاجِئة للثورات والاحتجاجات الجماهيرية الحاشدة في عام ٢٠١١. تبرز على وجه الخصوص خمسة عوامل هي الأكثر ملاءمة لتحليلاتنا:

- النمو الكبير لأعداد ونسبة الشباب في المجتمع واستحقاقهم مشاركة أكبر وأوسع وذات معنى في السياسة والاقتصاد، مقابل معاناتهم الحرمان من أي فرص للمشاركة.
- وجود نمو اقتصادي متواصل في الدول الخمس، أي مصر وتونس وليبيا والجزائر والمغرب، بشكل رفع من مستوى التوقعات بين قطاعات السكان كلها بالحصول على منافع اقتصادية ناشئة عن هذا النمو.
- خيبة الأمل التي عانتها البرجوازية الصغيرة من النخب الحاكمة، ما قاد إلى قيامها بقطع أي ارتباط بالنخب والانضمام إلى الثوار والمتمردين.
- قرار القادة العسكريين بالاصطفاف إلى جانب الثوار أو المتمردين أو الالتزام بالوقوف مع النظام.
- توافر تقنيات التعبئة الإلكترونية، بما في ذلك قنوات البث التلفزيوني (وبخاصة قناة الجزيرة وقناة العربية)، الرسائل النصية عبر الهواتف الخلوية، ووسائل التواصل الاجتماعي القائمة على الإنترنت (ولا سيما استخدام الفيسبوك في الحالة التونسية)، بما سارع وسهّل تعبئة السكان في حركات الاحتجاج الاجتماعي الشامل.

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان

بريد الكتروني: info@almaarefforum.com.lb